

وأصول الاستيدلال والمناظرة مياغة للمنطق وأصول الجث متمنية مع الفكر الإسلاي

تأليف عبالرخم جيس حبنكة الميداني

الطبعة الأولى

P 1940 - A 1490

جقوق لطبع محفوظة لامولف

وليرالفسلم

الهوهداك

أهدي كتابي هذا إلى من كان له من الناس الفضل الأكبر في تربيتي وتعليمي، وتنمية ما كمتي للمعارف على أسس علمية منطقية، منمشية مع قواعد البحث، وأصول النظر التي انتهى إليها الباحثون المفكرون من علماء المسلمين. إلى من أدبني بآداب الاسلام، ودرسني ما تلقاه من علوم المسلمين: والدي العلامة المجاهد الصابر. سماحة الشيخ حسن بن موزوق حبنكة الشهير بالميداني.

وإلى الناشئين من أجيال المسلمين ، رجاء أن يستبصروا طرائق البحث القويم ، وأصول النظر السديد .

عبد الرحن حسن حبنكة الميداني

MARIA MARIA

الحمد لله العزيز القهار ، جاعل كل شيء بمقدار ، منزل الكتاب والحكمة لتقويم السلوك والأفكار . والصلاة والسلام على محمد النبي الرسول المختار ، وعلى سائر أنبياء الله ورسله المصطـَفين الأخيار ، وعلى الآل والأصحاب الطيبين الأبرار ، وعلى من تبعهم بإحسان ما انطوى ليـل وانتشر نهار .

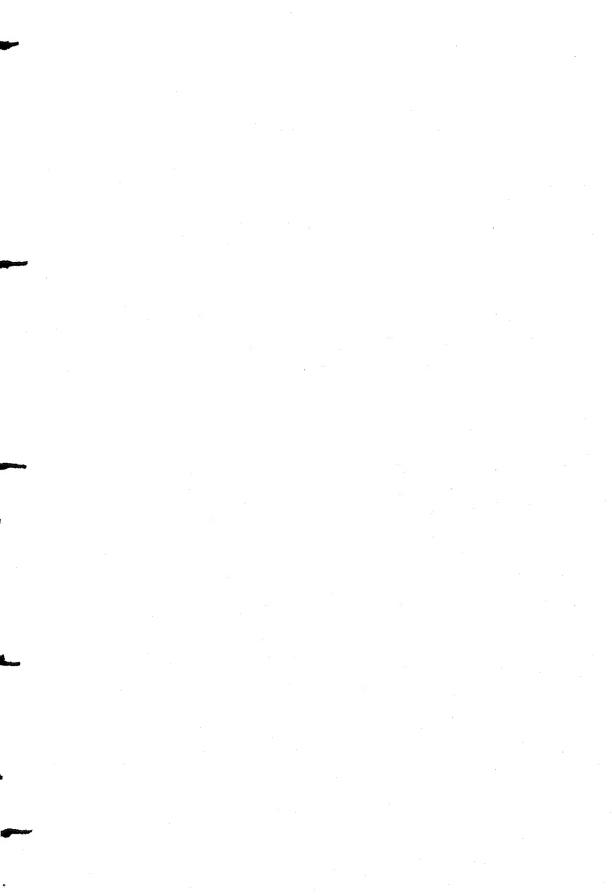
مقدمت

لا بد الصيانة الفكر عن الوقوع في الخطاً لدى تعرفه على الحقائق من ضوابط وقواعد ، وقوانين وأصول استدلالية صحيحة ، تعصمه عن الانزلاق إلى فهم فاسد ، وهو يتصوره أو يعتقده فهما صحيحاً كاشفاً للحقيقة أو لجزء منها .

وسأعالج بعون الله وتوفيقه في هذه الله الله أساسية من هذه الله والقواعد والقوانين وأصول الاستدلال المنطقي السلم، مع الابتعاد عن كثير من الجدليات والتقسيات الرياضية التي لاجدوى منها للغرض المقصود ، مالم تدع الضرورة إلى شيء من ذلك .

ويحتوي هذا الكتاب على مفاتيح لكثير ماتشتمل عليه العاوم الاسلامية ، فهو مقدمة وسطى لدارسي العاوم الاسلامية بتوسع .

ومن فضل الله الكريم أسأل العون والتوفيق والتسديد ، إِنه كريم مجيب.



العقبلوالنفكير

لقد زو"د الله الانسان بجهاز عظيم يستطيع به أن يدرك صور المعارف ، ويفهم كثيراً من حقائق الأشياء الماديَّة وحقائق المعاني المجردة ، وجعله مسؤولاً عن التفكر في الأدليّة الموصلة إلى الحقائق ، التي تكشف له طريقي الحير والشر في الحياة الآخرة ، ومسؤولاً عن عتقبّل النفس عن الانزلاق وراء أهوائها وشهواتها ونزغانها التي تتجه به إلى ما فيه شره أو ضره أو هلاكه ، في عاجل أمره أو آجله .

ولذلك اهتمت شريعـة الله بشأن العقل والتفكر الموصل إلى الفهم الصحيح اهتاماً عظيماً ، وتواردت نصوص الكتاب والسنة على تجيدهما والحث عليها ، وذمتت الذين يعطلون عقولهم عمّا خلقت من أجله من تفكر سليم وعقل صحيح ، وذمّت الذين لا يأخذون بوسائل الفهم المتينة وضوابطه الرصينة ، والذين يكتفون بالتقليـد الأعمى وما أشبهه من حجج واهيات ، ويستمسكون بالباطل ويصر ون عليه ، ولو قد مت لهم الحجج القاطعات والبراهين الساطعات ، على أن الحق في غير ما هم عليه ، وأن ماهم عليه من أمر باطل بجب رفضه ومقاومته لا الأخـــذ به والانتصار له .

وهذه طائفة من البيانات القرآنيَّة في هذا الحجال .

أ - نهى القوآن الكريم عن اتباع ما ليس للانسان به علم صحيح مستند إلى فهم سليم ، وجعل وسائل المعرفة لديه مسؤولة يوم القيامة عن وظائفهـا التي خلقت للقيام بها في الدنيا ، فقال الله تعالى في سورة الإسراء:

[ولا تَقَلَّفُ مَا لِيسَ لَكُ بِهُ عَلَم ، إِنَّ الْسَمَّعِ وَالْبَصِرِ وَالْفَوَّادِ كُلُّ أُولَئكُ كان عنه مسؤولاً / ٣٦] .

ب – ومن الدَّعوة القرآنية إلى التفكر قول الله تعالى في سورة سبأ يعليّم رسوله ما يقول للمشركين :

[قل : إنما أعظكم بواحدة : أن تقوموا لله مثنى وفُرادى ، ثم تنفكروا ما بصاحبكم من جيئة ؛ إن هو إلا " نذير لكم بين يدي عذاب شديد / ٤٦]. وقوله تعالى في سورة الأنعام :

[قل: هل يستوي الأعمى والبصير أفلا تتفكرون ؟ | ٥٠] . وقوله تعالى في سورة الروم :

[أولم يتفكروا في أنفسهم ما خلق الله السهاوات والأرض ومـا بينهما إلا " وأجل مسمنًى ، وإن كثيراً من الناس بلقاء ربتهم لكافرون / ٨] .

وقوله تعالى في سورة الحشر : [وتلك الأمثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون / ٢١] .

وهكذا نجد ثمانية عشر نصاً قرآنيًا في التفكر والدعوة إليه .

ج – وأمنّا العقل والدعوة إليه وبيان ضرورة الأخذ به وذم المجانبين له، فقد جاءت هذه في آيات من القرآن الكريم بلغت قرابة الخسين آية ، منها قول الله تعالى في سورة الأنفال :

[إن شر الدواب عند الله الصم البكم الذين لا يعقلون | ٢٢] . وقوله سبحانه في سورة الأنعام :

[ولتلدَّارُ الآخرة خيرُ للذين يتَّقُونَ أَفلا تعقلون | ٣٧] . وقوله جلَّ وعلا في سورة البقرة :

[كذلك يُبيّن الله لكم آياتيه لعلكم تعقلون / ٢٤٢].

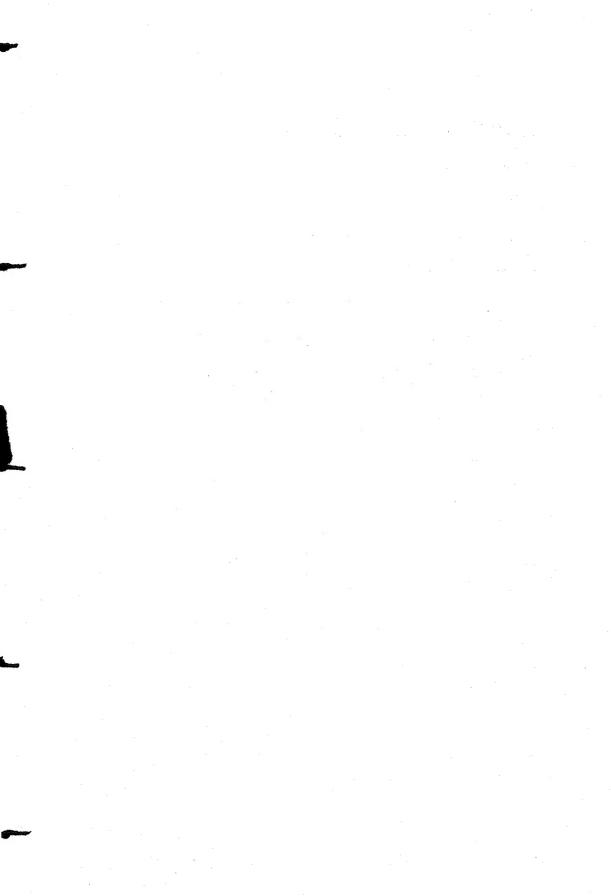
دُ ـ وقد حث القرآن الكريم على الفقه ، ونعنَى على الذين لا يفقهون وذم طريقتهم ، والفقه هو الفهم الصحيح لحقائق الأمور ، فمن ذلك قول الله تعالى في سورة الأنعام :

[انظر كيف نصرف الآيات لعليهم يفقهون / ٦٥] .

وقوله سبحانه في ذم الذين لا يفقهون معطيّلين أجهزة الفقـه التي منحهم الله إياها ، وأن طريقتهم هذه ستأخذ بأيديهم إلى جهنم :

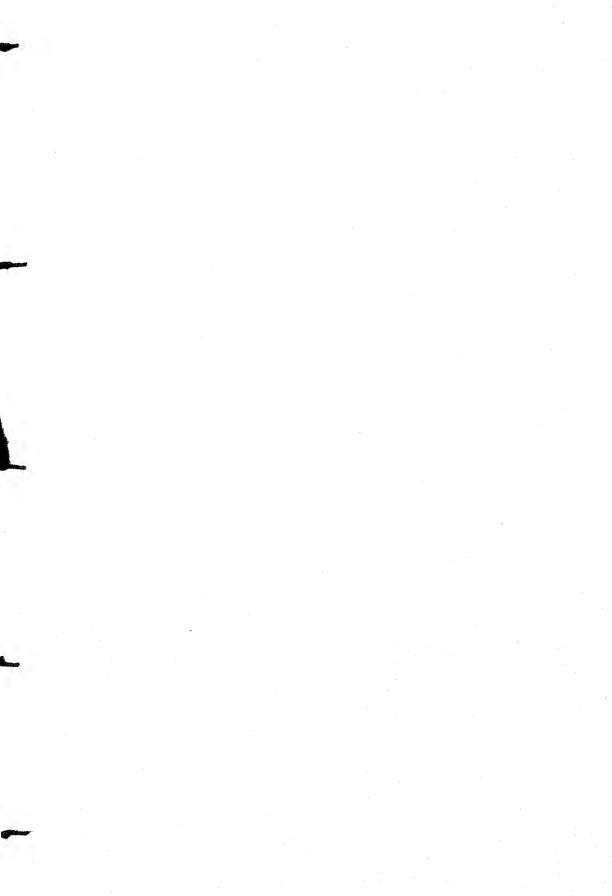
[ولقد ذرأنا لجهنتم كثيراً من الجن والإنس ؛ لهم قلوب لا يفقهون بها ، ولهم أعين لا يبصرون بها ، ولهم آذان لا يسمعون بها ، أولئك كالأنعام بل هم أضل ، أولئك هم الغافلون] (آل عمران/١٧٩).





للقسم للأول

```
    المدركات الذهنية وأقسامها
    الموضوع والمجمول والنسبة بينها
    المعرّف والحجة
    الدلالات وأقسامها
    الجزئي والكلي
    الحكليات الحمس
    المنهوم والماصدة
    النيسب في دائرة المعاني والألفاظ
    المعرّفات (القول الشارح)
    القضايا وأقسامها
    الزوم في القضايا المحلية
    الجهة في القضايا الشعرطية
    الحمية في القضية
```



المدركات إلذهنية وأقسامها

حينا نولد تكون صفحة أذهاننا بيضاء خالية من أيّة مسجبَّلات علمية أو إدراكية ، ومنذ ولادتنا تبدأ أشرطة أذهاننا بتسجيل ما يرد إليها من مدركات ، والطرق التي تنقل المدركات إلى أذهاننا ثلاثة :

الطويق الأول: حواسنا الحنس' الظاهرة ، فهذه تنقل إلى أذهاننا ما تستطيع الإحساس به من صور العالم الخارجي عنا ، وقد تكون الحواس سليمة الإحساس فتنقل نقلًا ضحيحاً ، وقد تكون عليلة أو مختلئة فتنقل نقلًا خاطئاً أو مشوهاً.

الطويق الثاني : مشاعرنا الوجدانية الداخلية ، وهذه المشاعر تنقل إلى أذهاننا ما نحس" به في داخلنا من وجدانيات ، كاللذة والألم ، والحب والكراهية ، والحقد والحسد ، والحوف والطمع ، وما أشبه ذلك ، وأحكامنا في هذا المجال أحكام ذاتية بحتة ، وقد تكون موضوعية حينا تتوافق مع مشاعر الآخرين توافقاً تاماً.

الطريق الثالث: ما ينقل إلينا من أخبار تصف لنا ما توصل إليه الخبرون من معارف ، أو ما أرادوا أن يصوروه لنا سواء أكان موافقاً للواقع أو مخالفاً له.

وهذه المدركات التي ترد إلى أذهاننا من هذه الطرق تكون بمابة المواد الخام للأعمال الفكريّة الاستنتاجية ، إذ يعمل الفكر على استنتاج مدركات جديدة لم ترد إليه عن أي من الطرق الثلاثة الآنفة الذكر ، منها الاستنتاجات الرياضية والاستدلالات العقلية المختلفة ، كاستنتاج العقل وجود المؤثيّر عند ملاحظة الأثر ،

واستنباط المعاني المجودة من ظواهر الأشياء المدركة بالحس"، وتم الاستنتاجات والاستنباطات العقلية بملاحظة الذهن المدركات الواردة إليه من الحارج، وذلك بما منحه الله من استعداد فطري للاستنتاج، وللاستنباط، وبما وضع فيه من قدرة يستطيع بها تمييز الحقائق، وتحليل المركبات إلى عناصرها، وتركيب العناصر في صورة منسجمة، واستخلاص المعاني الكليئة من الجزئيات المتشابهة، كما وضع في الحواس قدرات تستطيع بها تمييز صفات الأشياء، ولولا هذه القدرات الفطرية المختلات موازين المدركات سواء أكانت مدركات حسية أو مدركات عقلية.

وحينا نراقب ما في أدهاننا من مدركات مختلفة واردة إليها من العالم الخارج عنها ، أو حاصلة فيها بمثّا استنتجته قدرات الاستنتاج فيها بالنظر فيها ورد إليها من الحارج ؛ فإننا نستطيع تقسيمها إلى قسمين رئيستيين :

أ _ فهي إما أن تكون مجرد مفردات منبئة تقع صورتها في الذهن ، دون أن مجيكم الذهن بإثبات أو نفي علاقات بينها ، ولنسم هذه (تصورات) فهذا هو القسم الأول وهو (التصورات) .

ب _ وإما أن تكون هذه المفردات الواقعة صوراتها في الذهن قد حكم الذهن بإثبات أو نفي علاقات بينها ، سواء أكان الذهن مصياً في حكمه أو مخطئاً ، وسواء أو صل ولنسم هذه (تصديقات) وهذا هو القسم الثاني وهو (التصديقات) .

تعريف التصور والتصديق:

فالتصور : هو إدراك أي مفرد من مفردات الأشياء والمعاني .

والتصديق : هو إدراك النسبة بين مفردين فأكثر ، وهذه النسبة إما موجبة وإما سالبة ، أي : إما مثبتة وإما منفية .

ولدى التأمل نلاحظ أن أول ما يقع في أذهاننا من المعادف إغا هو صور مفردات الأشياء والمعاني ، ثم نربط بين هذه المفردات التي وقعت صورها في أذهاننا بنسب ما ، وهذه النسب (أي العلاقات) إما نسب موجبة ، وإما نسب سالبة ، فإذا أدركنا هذه النسب فقد أصدرنا حكمنا الفكري .

وهنا يتضح لنا أنه ما دمنا في حدود إدراك المفردات المنبثة ، دون أن ندرك في الذهن علاقات بينها فإننا لا نزال في حدود الإدراك التصوري ، أما إذا أدركنا علاقة ما (نسبة) فإننا حينئذ ننتقل من الإدراك التصوري الذي كان وحده ، إلى الإدراك التصديقي معه ، وكل إدراك تصديقي لا ينفك عن إدراكات تصورية في ضمنه سابقة له في حصول الإدراك .

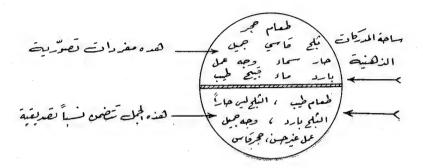
أمثــــلة

أ - فمن صور المفردات التي تقع في أذهاننا صورة الصخر وصورة القسوة ، ثم ندرك أن بين الصخر والقسوة علاقة مرصوف بصفة ، هذه العلاقة هي النسبة التي أدركناها ، فإذا قررنا أن الصخر له صفة القسوة فقد أصدرنا حكماً إيجابياً بذلك ، وهذا الحكم هو حكم تصديقي جاء قبله تصور رات غير مقترنة بجكم .

ب - ومن صور المفردات التي تقع في أذهاننا صورة الثلب وصورة الحوارة ، إن إدراكنا هذا لا يزال في حدود التصور ، فإذا أدركنا أن بين الثلب والحرارة نسبة سيالية ، فقد أصدرنا حكمنا الفكوي بأن الثلب ليس

حاراً ، إن إدراكنا لهذه النسبة السالبة إدراك تصديقي جاء قبله تصورات غير مقترنة بحركم .

وهكذا نستطيع أن نقيس على هذين المسالين كل الادراكات الذهنية ، تصورانها وتصديقانها .



الموضوع والمحمول والنسيكة بينهما

كلّ مفردين تجري بينها نسبة موجبة أو سالبة فأحدهما موضوع والآخـر محمول ، ومجموعها مع النسبة بينها قضية .

والموضوع في تراكيب الجمل العربية يأتي مبتدأ أو نحوه إذا كانت الجملة جملة اسمية ، ويأتي فاعلاً أو نحوه إذا كانت الجملة جملة فعلية ، وأما المحمول فهو الركن الثاني من ركني الإسناد ، وهو الخبر أو ما يقوم مقامه في الجملة الاسمية ، والفعل أو ما يقوم مقامه في الجملة الفعلية ، وأما النسبة بين الموضوع والمحمول فتدل عليها حوكة الإعراب وهيئة تركيب الجملة ، وقد يستعمل عند المناطقة الدلالة على النسبة ضمير الفصل وهو رابط غير زماني ، أو فعل الكون وهو رابط زماني ، كقولنا :

الثلج هو ماء متجمد ، والانسان كان نطفة من مني عني .

والأصل في الجملة أنها موجبة ولو لم يوجد فيها كلمة تدل على الإيجاب، فإذا استعمل فيها ما يدل على الإيجاب فهو تأكيد للمعنى الإيجابي الذي تحمله، فإذا أديد فيها معنى السلب فلا بد من استعمال أداة من أدوات السلب (أي النفي) للدلالة عليه، مثل: لا، ليس، غير، ما، لن، ونحوها.

أمثلة:

أ _ الثابج ماء متجمد ، هذا الكلام (قضية) وهي جملة أسمية ، الموضوع فيها هو (الثابج) ، وهو مبتدأ ، والمحمول فيها (ماء متجمد) وهو خبر ، والنسبة

الإيجابية بينها قد دلت عليها حركة الإعراب وهي الرفع في الخبر ، وهيئة تركيب الجملة .
ب - الثلج ليس حاراً ، (قضية) وهي جملة اسمية أيضاً ، كسابقتها ،
إلا أن النسبة فيها سالبة ، والأداة التي دلّت على السلب هي كلمة : (ليس) .
ج - أشرقت الشمس (قضية) وهي جملة فعلية ، الموضوع فيها (الشمس)،
وهو في الجملة فاعل ، والمحمول فيها (أشرق) وهو فعل ، والنسبة الإيجابية بينها وهو في الجملة فعليا حركة الإعراب وهي الرفع في الفاعل ، وهيئة تركيب الجملة .

د - لم تشرق الشمس ، (قضة) وهي جملة فعلية ، الموضوع فيها : (الشمس) وهو في الجملة فاعل ، والمحمول فيها (تشرق) وهو فعل ، إلا أن النسبة فيها سالبة ، والأداة التي دلئت على السلب هي كلمة (لم).

وقد يصلح كل من المفردين لأن يكون موضوع القضية أو محمولها ، وعندئذ يرجع تعيين الموضوع والمحمول في تركيب القضية إلى الحالة الذهنية التي تستدعي أن يكون أحدهما بعينه هو الموضوع ، وأن يكون الآخر هو المحمول .

فقي المفردين التاليين: (محمد) و (خاتم المرسلين) يصلح كل منها لأن يكون موضوعاً ولأن يكون محولاً وذلك بوجه عام ، ولكن تعيين الموضوع والمحمول منها يتبع ما يقتضيه الحال ، فإذا كان الحال يقتضي إثبات أن محمداً متصف بأنه خاتم المرسلين ، فينبغي جعل الأول منها موضوعاً _ أي مبتدأ في الجملة _ وجعل الثاني محمولاً _ أي خبراً في الجملة _ فنقول : محمد خاتم المرسلين ، وإذا كان الحال يقتضي إثبات أن خاتم المرسلين هو محمد لا غيره ، فينبغي جعل (خاتم المرسلين) موضوعاً أي : مبتدأ ، وجعل (محمد) محمولاً أي : خبراً ، فنقول : خاتم المرسلين محمد .

والقضية في هذا الفن تساوي الجملة المفيدة فائدة ً تامَّة ً عند علماء اللغة العربية ، وأقل ما تتألف منه مفردان : مبتدأ وخبر ، أو فعل وفاعل ، أو ما يقوم مقام كل منها ,

جدول إدراكات تصورية وتصديقية للتطبيق:

خذ من المفردات التالية ما تكو"ن به قضية موجبة أو سالبة ، على أن تعين الموضوع والهمول وتبين النسبة الموجبة أو السالبة فيها ، مـــع بيان مادل على الإيجاب أو السلب ، وبيان المفردات التصورية فيها ، والنسبة التصديقية .

جبل – طائر – کبیر – تراب – نائم – غزال – أحمر – صاهل – ورد – إنسان – عميق – فاطق – فرس – بئر – عمود – کثیر – طویل – ماه – بسیل – بطیر – بتحرك - جاء – بشکلم – امتد ً .

الإدراك وأقسامه :

الإدراك هو حصول صورة ما لأي ثيء في الذهن سواء أبلغ مبلغ التحقق والجزم أو لم يبلغ ذلك ، وسواء أكان مطابقاً للواقع والحقيقة أو غير مطابق لذلك ، وقد يسمي المناطقة هذا علماً ، ولكن نؤثر أن نخص لفظة العلم بما كان مطابقاً للواقع كما يفعل غير المناطقة ، بعداً عن الاشتباه وتوحيداً للاصطلاح .

أقسامه:

والإدراك الذهني مها كان شأنه ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول: الإدراك الضروري ، وهو الذي لا مجتاج الذهن فيه إلى طلب بالدليل ، وإنما يلتقطه بالبداهة ، كإدراكنا وجود أنفسنا ، وكإدراكنا صورة الحرارة والبرودة ، ومعنى الوجود والعدم ، والكبر والصغر ، والزمان والمكان ،

وكإدراكنا أن النار حارّة ، وأن الصخر جامد، وأن الرياح تحرك أغصان الأشجار، إلى غير ذلك من معارف بدهيئة لا تحصى .

وهذا الإدراك الضروري يتناول قسمي التصور والتصديق.

القسم الثاني: الإدراك النظري، أي الإدراك المكتسب بالتأمثل والنظر في الأدلة ، التي ينتقل الذهن فيها أو بوساطتها من المعلوم إلى المجهول، فهو إذن ما مجتاج في تحصيله إلى عملية من عمليات الاستدلال الفكري.

والنظر : هو ملاحظة المعلومات الموجودة في الذهن للوصول منها إلى مجهولات تصورية أو تصديقية .

ومن أمثلة المدركات النظرية ما نستنتجه في الرياضيات بالتأمثل والنظر ، كجذر عدد من الأعداد جذراً تربيعياً أو تكعيبياً ، وكالتوصُّل من ملاحظة تغير العالم إلى معرفة حدوثه ، ومن معرفة حدوثه إلى العلم بأنه بحاجة إلى محدث ، وكالتوصُّل إلى تصورُّر فاكهة مجهولة أو أرض مجهولة أو دار أو آلة عن طريق وصفها ، أو عن طريق النظر إلى بعض أجزائها أو آثارها ، كتصور أحد علماء الحيوان هيكل حيوان منقوض إذ عمر على بعض عظام من هيكله العظمي ، فأخذ يستكمل بقية أجزاء الهيكل من تخيله ملاحظاً ما تقتضه القواعد العامة المستفادة من التكوين الحيواني ، وما زال يتابع تصوره حتى رسم الحيوان كله ، وسخر منه الناس يومئذ ، ومات الرجل وبعد مدة عثر الباحثون على هيكل كامل للحيوان الذي تصوره ذلك العالم الحيواني عن طريق التأمثل والنظر ، وصدَّق الواقع حدسه .

ومن أمثلة المدركات النظرية ما يتوصل إليه الباحث الجنائي إذ يتعرف على المجوم عن طريق الأدلة والأمارات ، ومعظم الحقائق العلمية التي توصل إليها العلماء في مختلف العلوم هي من المدركات النظرية ، وقد تغدو المدركات النظرية بعد الوصول إليها وتمكنها من النفس مدركات ضرورية .

المعرّف والحجّكة

عرفنا فيا سبق أن المدركات الذهنية منحصرة في التصورات والتصديقات فإذا أردنا أن ننقل هذه المدركات الواقعة في أذهاننا إلى آخرين لا يعرفونها ، ولم يكن الدينا وسائل حيسيَّة أو أدلة مادية نستطيع بها أن نجعلهم يدركونها كما أدركناها نحن ، وإذا أردنا أيضاً أن نتعرف نحن على مجهولات تصديقية ليس لدينا معرفة بها ، فإن عملنا حينتذ ينحصر في طريقين :

الطريق الأول : طريق التعريف بصور المفردات ، وهـذا الطريق من شأنه أن ينقل إلى الآخرين أمثلة التصورات الواقعة في أذهاننا .

والطريق الموصل إلى التصورات يسمى (معر"فاً) ويسمى أيضاً (قولاً شارحاً) أي قولاً شارحاً للمفرد المطلوب حصول صورته في الذهن أو تمييزه عن غيره.

والمعرف ضوابط لا بد من التزامها فيه حتى يكون سلياً موصلًا إلى تصور صحيح أو تمييز واضح ، ولهذه الضوابط مبحث خاصٌّ في هذا الفن .

الطويق الثاني : طريق إقامة الأدلة النظرية للوصول إلى معرفة معلوم من المعلومات التصديقية الموجبة أو السالبة ، أو لإقناع الآخرين به .

وهـذا الطريق من شأنه أن يوصل إلى التصديقات ، والطريق الموصل إلى مطلوب تصديقي يسمى (حجية) ويسمى أيضاً (دليلًا) ، ولهذا الطريق ضوابط وقواعد لا بد من التزامها حتى تكون الحجة سليمة مقنعة مُلزمة بالنتيجة ، ولهذه الضوابط والقواعد مبحث خاص في هذا الفن .

وبشيء من التأميّل يظهر لنا أن القصود الأساسي من هذا الفن ينعضر في مبحثين :

المبحث الاول : التعريفات ، إذ هي الطريق الكلامي الذي تُنقل به التصوارات إلى الآخرين .

المبحث الثاني : الحجج والأدلة ، إذ هي طريق الوصول إلى معلومات تصديقية نظرية ، وهي أيضاً طريق إقناع الآخرين بها .

ولكل من هذين المبحثين مبادىء عامة لا بد من معرفتها قبل الشروع فيه .

إذن : فسنتعرف على هذه المبادى، التي لا بد من التعرف عليها أوّلاً ، ومن هذه المبادى، ما يحتاج إليه في كل من المبحثين ، ومنها ما هو خاص بواحد منها دون الآخر ، لذلك فسنتعرف على المبادى، العامة المشتركة ، ثم نأتي بالمبادى، المتعلقة بكل مبحث منها قبل الشروع فيه .

* * *

الدلالات وأقسامها

دلالة شيء على شيء آخر لابد أن تكون واحدة من الدلالات الثلاث التالية:

أولاً: فهي إما أن تكون دلالة عقلية بجتة ، كدلالة الأثر على المؤثر ، وكدلالة الحركة بالإرادة على وجود الحياة ، وكدلالة حركة اليد على حركة الحاتم الموجود في إصبع من أصابعها ، وكدلالة مسير السفينة في البحر على تحرك ركابها وفق حركتها ، وهكذا كل ملزوم إذ يد ً ل على لازمه العقلي البحت .

ثانياً: وإما أن تكون دلالة طبيعية ، وهي الدلالة التي ليس بين الملزوم واللازم فيها ارتباط عقلي ، إلا أن النظام الذي وضعه الله في الطبيعة قد أوجد هذا الترابط ، فإذا سألنا العقل المجرد عن ملاحظة النظام الموجود في الطبيعة لم يجد تعليلًا عقلياً له ؛ غير أن الاختبار المتكور للأحداث الطبيعية قد نبه إلى وجود هذا الترابط في الواقع ، ولكن ليس لدى العقل المجرد مانع من انفكاكه لو ثبت ذلك في الواقع ولو نادراً .

مثال ذلك : دلالة ارتفاع درجة حرارة جسم الانسان على حالة من حالات المرض ، ودلالة التقيؤ والإسهال الشديدين على الإصابة بمرض الهيضة (الكوليرا) ، ودلالة حمرة الوجه على حالة الحجل في النفس ، ودلالة صفرة الوجه على حالة الوجل في النفس ، ودلالة الكلام على حياة الانسان الذي يصدر عنه ، ودلالة كثرة الأمطار على السنة المجدبة ؛ فهذه وأشباهها دلالات طبيعية ، ودلالة شحيها على السنة المجدبة ؛ فهذه وأشباهها دلالات طبيعية ، لا يمنع العقل المجرد عن ملاحظة الواقع من تخلفها وعدم صدقها .

ثالثاً: وإما أن تكون دلالة وضعية ، وهي دلالة ثميء ما تواضع الناس في اصطلاحهم على أن يكون دالاً على معنى معين ، وقد يكون هذا الشيء متعالماً من المعالم ، أو رسماً من الرسوم ، أو لفظاً من الألفاظ .

مثال ذلك: دلالات إشارات المرور، ودلالات الرسوم التي توضع على لوحات لإرشاد سائقي السيارات، ودلالة صورة السهم حالى تحديد الاتجاه، ودلالة رنين الجرس في المدرسة على بداية الدرس أو نهايته، فهذه وما أشبهها دلالات وضعية غير لفظية، أما الدلالة الوضعية اللفظية فهي دلالة الألفاظ على المعاني بوساطة الوضع اللغوي، سواء كانت دلالة اللفظ على المعنى واردة على سبيل الحقيقة أو على سبيل الجاز، كدلالة خفض الجناح على معنى التواضع، وهذه الدلالة اللفظية الوضعية هي المقصودة في هذا الفن وأقسامها ثلاثة:

أقسام الدلالة الوضعية اللفظية :

تنقسم الدلالة الوضعية اللفظية إلى ثلاثة أقسام كما ذكرنا :

وذلك لأن الكلام إما أن يُساق ليد'ل على تمام معناه ، وإمّا أن يُساق ليد'ل على بعض معناه ، وإما أن يُساق ليدل على معنى آخر خارج عن معناه ، إلا أنه لازم له عقلاً أو عرفاً ، فهذه هي الوجوه التي تشتمل على الأقسام الثلاثة للدلالة الوضعية اللفظية ، ولكل قسم منها اسم اصطلاحي :

- أ _ فدلالة اللفظ على تمام معناه الحقيقي أو المجازي (مطابقة) .
- ب _ ودلالة اللفظ على بعض معناه الحقيقي أو المجازي (تضمن) .
- ج ــ ودلالة اللفظ على معنى آخر خارج عن معناه لازم له عقلاً أو عرفاً (التزام). وفيا يلى شرح هذه الأقسام الثلاثة مع توضيحها بالأمثلة :

دلالة المطابقة:

عرفنا أن دلالة اللفظ على تمام معناه الحقيقي أو الحجازي تسمى دلالة مطابقة

وسُميِّت مطابقة للتطابق الحاصل بين معنى اللفظ وبين الفهم الذي استقيد منه ، أمثلة لدلالة المطابقة :

كدلالة لفظ الانسان على الحيوان الناطق ، إذ لفظ الانسان مُوضوع لكائن في الحيوانية والناطقية ، وحينا يستفاد من هذا اللفظ تمام هذا المعنى فقد تم التطابق بين معناه وبين الفهم الذي استفيد منه .

ومثل لفظ الانسان جميع أسماء الأجناس حينا تدل في الاستعال على تمام معانيها الحقيقية أو الجازية ، نحو قول الله تعالى : (إن الله يأمركم أن تذبخوا بقرة) فلفظة (بقرة) السم جنس سيق ليدل على تمام ما وضع له حقيقة ، وهو الحيوان المعروف ، فأيتة بقرة كانت كافية لتنفيذ الأمر لو ذبحها بنو إسرائيل ، ولكنهم شد دوا على أنفسهم في طلب التعيين فشدد الله عليهم ، ونحو قولك : رأيت أسدا يقاتل ضمن الصفوف قتال المستميت ، فلفظة (أسد) في هذه الجملة سيقت لتدل دلالة مجازية على تمام المعنى المجازي ، وهو الانسان الشجاع .

وكدلالة الأعلام على مسميّاتها ، وكدلالة الأفعال على تمام معانيها الحقيقية أو الحجازية ، وكدلالة الجمل الكلامية على تمام معانيها أيضًا .

دلالة التضمن:

وعرفنا أن دلالة التضمن هي دلالة اللفظ على جزء معناه الحقيقي أو المجازي ، وسميت، دلالة تضمن لأن جزء المعنى قد فهم في ضمن فهم تمام المعنى ، إلا أنه لم يكن فهم تمام المعنى مقصوداً ، بل المقصود هو فهم هذا الجزء ، وحين جاء اللفظ دالاً عليه وعلى غيره أمكن التقاط الجزء المقصود الموجود في ضمن المعنى الذي يشتمل عليه وعلى غيره .

أمثلة:

كدلالة لفظ الانسان على الحيوان فقط أو على الناطق فقط ، ويمكن تصوير

ذلك بأن يسأل سائل عن شاخص بعيد هل هو جماد أو حيوان ? وليس له غُرضُ بأن يعرف أكثر من ذلك فنقول له : هو إنسان ، ومن هذا اللفظ يستفيد أنه حيوان لا جماد ، وهذا المهنى هو جزء المعنى الذي وضع له لفظ إنسان ، أو أن يسأل هل هو ناطق أو حيوان غير ناطق ؟ فنقول له : هو إنسان ، فمن هذا اللفظ يستفيد عن طريق الدلالة التضمنية أنه ناطق ، أما أنه حيوان فهو أمر معلوم له سابقاً ، والذي استفاده هو كونه ناطقاً ، وهذا جزء معنى الانسان .

ومن الأمثلة أيضاً أن يقول إنسان : أنا عالم بالفرائض وتقسيم المواريث ، فقول له : بيتن لنا إذن أحكام الجد مع الإخوة ، فيقول أنا لم أقل لكم إنني أعلم هذه الأحكام ، فنقول له : لقد تضمّنت دعواك العلم بالفرائض وتقسيم المواريث أنك عالم بأحكام الجد مسع الإخوة ، وقد فهمنا هذا من كلامك عن طويق الدلالة التضمّنية .

ويقول الطبيب للمريض أنت بجاجة إلى فيتامينات ، فأكثر من أكل الفاكهة والخضراوات غير المطبوخة ، إذا قال له ذلك فقد أرشده ضمناً إلى أن الفيتامينات موجودة طبيعياً في الفاكهة والخضراوات غير المطبوخة ، وقد دله عليها بطريق الدلالة التضمنية .

دلالة الالتزام:

وعرفنا أيضاً أن دلالة الالتزام هي دلالة اللفظ على معنى خارج عن معناه الحقيقي أو الجازي ، إلا أنه لازم له عقلًا أو عرفاً ، وسميت دلالة التزام لأن المعنى المستفاد لم يدل عليه اللفظ مباشرة ، ولكن معناه يلزم منه في العقل أو في العرف هذا المعنى المستفاد .

أمثلة:

كدلالة لفظ الانسان على قابلية العلم وصنعة الكتابة ، فقد علمنا أن لفظ

الأنسان موضّوع للحيوان الناطق ، ولا يدخُل في ضمن هذا المُغنى قابلية العلم وضنعة الكتابة ، ولكن هذه القابلية صفة لازمة للانسان السوي ، فإذا سأل سائل عن شخص : هل هذا قابل للعلم وصنعة الكتابة ؟ فقلنا له : (هو إنسان) ، فقد أجبناه بالإيجاب، وذلك بمقتضى الدلالة الالتزامية ، لأن هذه الصفة صفة لازمة لمعنى الانسان ، واللزوم هذا من قبيل اللزوم العرفي لا العقلي .

وكدلالة قولنا: (هذا عدد زوجي) على أنه قابل للقسمة على اثنين دون كسر ، لأنه يازم عقلاً من كونه عدداً زوجياً أنه يتصف بهذه الصفة ، وهذا اللزوم من قبيل اللزوم العقلي .

ويسأل سائل : هل هذا الشكل الهندسي مربع أو مستطيل ؟

فنقول له : إذا قسمناه نصفين من منتصف الضلعين (أ ب) و (ج د) نتج معنا مربعان متطابقان ، فقد دللناه بهذا الكلام على أنه مستطيل وليس بمربع ، وذلك بمقتضى الدلالة الالتزامية ، لأنه يازم من كونه قابلًا للقسمة على الوجه المبين أن يكون مستطيلًا لا مربعاً ، مع أن الكلام ليس في منطوقه ما يدل على أنه مستطيل ، وهذا اللزوم من قبيل اللزوم العقلي أيضاً .

ونجد هذه الدلالة الالتزامية بنسبة وافرة جداً في الكلام العربي ، ونجدها في نصوص القرآن والسنة ، وعن طويقها ترتقي البلاغة الكلامية ارتقاءً عظياً ، فمن الكلام العربي قول الشاعر يصف بمدوحه :

طويل الناجاد رفيع العاد كثير الرماد إذا ما شتسًا

فقد دل ً بطول نجاده ـ وهو حمائل سيفه ـ على طول قامته ، ودل ً بارتفاع عماده

على عظم بيته وارتفاع مكانته ، ودلُّ بكثرة رماده على جوده ، لأن گثرة الرماد على عظم بيته وارتفاع مكانته ، ودلُّ بكثرة رماده على كثرة الآكلين ، وكثرة عند الموب تدلُّ على كثرة الطبخ ، وهذه تدل على كثرة الآكلين ، وكثرة الآكلين عنده تدلُّ على جوده ، وكل هذه لوازم عرفية لاعقلية .

ومن الشواهد القرآنية قول الله تعالى في سورة التغابن :

[وإن تعنَّفوا وتَصَفَّحُوا وتغفروا فإن الله غفور رحيم (١٤)] .

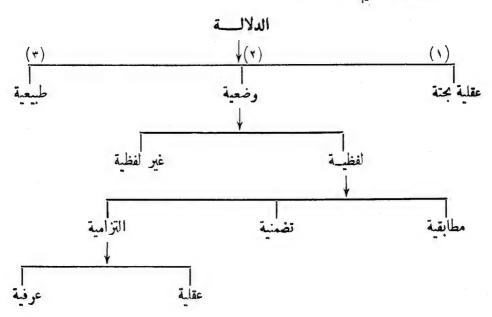
فإن قوله تعالى : (فإن الله غفور وحيم) الواقع في جواب الشرط يدل عن طريق الدلالة الالتزامية على أن الله يغفر الم ويرحمكم إن أنتم عفوتم وصفحتم وغفرتم ، مع أن هذا المعنى غير مدلول عليه بمنطوق اللفظ ، ولكن يلزم من كون الله غفوراً رحيا أن يكافىء أهل العفو والصفح والمغفرة بالرحمة والغفران . ولذلك حصل الاكتفاء في جواب الشرط بذكر هذين الوصفين دون التصريح بلازمها ، ونظير هذا في القرآن الكريم كثير جداً .

وكل دلالة من هذا القبيل تسمى (دلالة التزامية) وفق التقسيم الذي أوضحناه.

وإذ قد عرفنا أن اللزوم قد يكون لزوماً عقلي الثبوت ، أي بجكم العقل المجود به ، وقد يكون لزوماً عرفياً ، أي لا يحكم العقل به إلا بعد ملاحظة الواقع، وتكور مشاهدة اللزوم فيه ، دون أن يكون لدى العقل ما يقتضي هذا اللزوم ، إذ قد عرفنا هذا فلابد من التنبيه إلى أن المعتبر من الدلالة الالتزامية عند المناطقة هي الدلالة الالتزامية العقلية فقط ، أما العرفية فلا اعتبار لها عندهم ، إنما لها اعتبار في دلالات الكلام بوجه عام ، ويعتمد عليها عند علماء البلاغة ، ويؤخذ من طريقها مستنبطات فقهية وغيرها عند الأصوليين ، وقد محتج بها عندهم لدى المناظرة .

ويسمى اللزوم العقلي المعتبر عند المناطقة (لزوماً بيَّناً) .

خلاصة تقسيم الدلالات:



* * *

الجُزئي والكيلي

تنقسم المفردات التصويرية الواقعة في الذهن إلى قسمين :

القسم الأول : الجزنيات .

القسم الثاني: الكايّات.

ولكي نعرف الجزئيات والكليات لابد أن نعرف ما هو الجزئي وما هو الكلي الولاً ، ثم ننتقل إلى بيان الكليات وأقسامها ، وما يلحقها من بيان الجزئيات.

أما الجزئي: فهو كل مفهوم ذهني يتميز بأنه محدود الأبعاد ضمن فرد واحد، أو هو مالا يقبل في الذهن الاشتراك ، أو نقول بعبارة أخرى: هو كل مفهوم ذهني يمتنع فرض صدقه على أكثر من فرد واحد بعينه .

ويعر فونه بأنه مفهوم مفود يتنع في العقل فرض صدقه على كثيرين .

ويدل على الجزئي في الكلام الاسم العلتم وما هو في قوته نحو: سعيد — خالد – صالح — فالاسم العلم موضوع لفرد بعينه ، ومع تخصيص الوضع له بالفرد المعين لايتصور الفكر جواز إطلاقه على فرد آخر مها كان بماثلًا له ، لأن العتلتم لم يوضع له إلا لتمييزه عن كل فرد سواه .

وحينا يشترك جزئيان في امم علم واحد فإن لكل منها اسماً خُصص له بالوضع غير اسم الآخر ، فها في الحقيقة علمهان لاعلم واحد، ولو تشابها في اللفظ، لأنِ من سمّاهما لم يضع في الأصل اسماً واحداً إذا أطلق فنهم منه هذا أو هـذا ، وإنما وضع لهذا اسمه الخاص به ، ولهذا اسمه الخاص به ، وصاد َف تشابه الاسمين في اللفظ .

وأما الكلي : فهو كل مفهوم ذهني لايمنع تصوره من وقوع الشركة فيه ، وإن كان لا يصدق في الواقع إلا على فرد ٍ واحد ٍ فقط ، أولا يوجد منه في الواقع أي فرد .

ويدل على الكامي" في الكلام النكوات وماكان من المعارف في قوة النكرة كالأسماء المعر "فة بأل التي للجنس .

أمثلة الكلّي : إنسان – حيوان – نجم – طائر – شمس – قمو – خالق من العدم – معدوم – عنقاء – شريك الخالق – واجب الوجود .

ومن هذه الأمثلة نلاحظ أن بعض ماهو كلي في التصور قد لا يكون له في الواقع إلا فرد واحد ، كمفهوم كلمة : (شمس) ومفهوم كلمة : (قمر) فإننا لا نعرف لكوكبنا الأرضي إلا شمساً واحدة وقمراً واحداً ، بيد أن التصور الذهني لا يمنع من وجود شمس أخرى غير هذه الشمس ، وقمر آخر غير هذا القمر ، وحين يوجد ذلك فإنه يشترك في الاسم فيطلق عليه .

فمفهوم شمس مفهوم كلي يصدق على كل فرد بماثل لهذه الشمس لو وجد، ولو خلق الله في كل يوم جرماً سماويتاً حاراً مضيئاً يطلع على الأرض لأطلقنا عليه السم شمس، ولكان جمعها شموساً، ومثل ذلك مفهوم قمر.

ونلاحظ أيضاً أن بعض ماهو كلي في التصور ولا يوجد منه في الواقع إلا فرد واحد قد يحكم العقل باستحالة وجود أكثر من هذا الفرد الواحد ، مثل : (خالق من العدم) ، فهذا كلي في التصور مع أنه لا خالق بالمعنى الحقيقي إلا الله تعالى ، ولا يمكن أن يوجد في الواقع خالق حقيقي غير الله تعالى .

ونلاحظ أيضاً أن بعض ما هو كليُّ في التصور قد لا يوجد منه في الواقع

أي فرد ، مثل : (عنقاء) ومثل : (غول) ومثل : (معدوم) وقد يكون أمراً مستحيل الوجود عقلًا ، مثل : (شهريك الحالق) سبحانه وتعالى عن الشهريك.

ومن خلال هذه الملاحظات نرى أن الكليُّ الذهنيُ ينقسم باعتبار وجود أفراده في الحارج وعدم وجودها وباعتبار الكمّ والكيف إلى الاقسام التالية :

الأول : كلي يستحيل عقلاً وجود أي فرد من أفراده في الواقع ، مثاله: (شريك البادي) سبحانه .

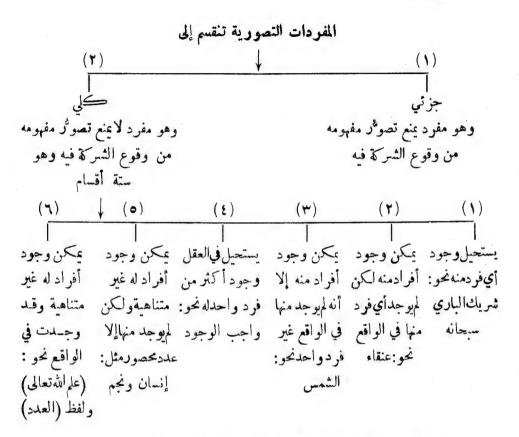
الثاني : كلي محكن وجود أفراد منه في الواقع إلا أنه لم يوجد أي فرد منه أن الواقع : (عنقاء) فهو اسم لطائر وهمي غير موجود في الواقع ، ولكن لا يمنع العقل من وجود أفراد له لو وجدت ، فوجودها أمر ممكن عقلاً .

الثالث : كلي يكن وجود أفراد منه في الواقع إلا أنه لم يوجد منها غير فرد واحد فقط ، مثاله : (شمس) و (قمر) و (إنسان) يوم لم يكن في الوجود غير آدم عليه السلام .

الرابع: كاي يستحيل في العقل وجود أكثر من فرد واحد له ، مثاله: (واجب الوجود) و (خالق من العدم) فإن هذا الكلي لا ينطبق إلا على الله تبارك وتعالى ، ويستحيل عقلاً أن ينطبق على غيره ، ومتى كان الشيء مستحيلاً عقلاً كان الواقع تبعاً له حتماً .

الخامس: كاي مكن وجود أفراد منه غير متناهية العدد ، ولكن لم يوجد منها إلا عدد محصور ، فأفراده في الواقع متناهية العدد ، مثاله : (كوكب سيّار) و (إنسان) و (نجم) ونحو ذلك .

السادس : كلي محن وجود أفراد منه في الواقع غير متناهية العدد ، وقد وجد منه في الواقع أفراد غير متناهية العدد ، مثاله : (علم الله تعالى) فهو غير متناهي الأفراد ، و (العدد) نفسه فهو غير متناهي الأفراد أيضاً .



ملاحظة حول الفرق بين الكل والكلي وبين الجزء والجزئي :

يحسن بنا أن ننبيه إلى أنه يوجد فرق في الاصطلاح بين الكل والكلت والكلت وبين الجزء والجزئي ، فالكلي كما رأينا مفهوم ينطبق على أفواد ، وكل فرد من هذه الأفواد هو جزئي لهذا الكلي ، وكل جزئي يطلق عليه اسم الكلي ، فخالد مثلاً جزئي ، ويطلق عليه اسم (إنسان) الذي هو كلي له ، وسعيد وعدنان وسائر الأفواد كذلك . أما الكل فتحته أجزاء له جزئيات ، وهذه الأجزاء مجتمعة في هيئنها التركيبية يطلق عليها اسم الكل ، ولا يصح إطلاق اسم الكل على جزء من أجزائها وحده ، مثال ذلك : (بيت) فهو كل عاصبار اشتال مفهومه على من أجزائها وحده ، مثال ذلك : (بيت) فهو كل عاصبار اشتال مفهومه على

أجزاء له ، هي الجدران والسقف والباب ، ومعلوم أنه لا يطلق اسم البيت على جزء من هذه الأجزاء كالجدار وحده أو السقف وحده ، فإذا اجتمعت الأجزاء في هيئتها التركيبية الحاصة سميت حينئذ بيتاً ، وباستطاعتنا أن نقول : إن (بيتاً) هو كلي ، ولكن باعتبار أنه يطلق على كل فرد من أفراد البيوت ، وهذه الأفراد هي جزئيات له لا أجزاء ، وقد علمنا أن اسم الكلي يطلق على كل جزئي من جزئياته .

فإذا أصدرنا حصماً على الكلي تناول هذا الحلم كل جزئي من جزئياته منفرداً ، فإذا قلنا : الانسان حيوان ناطق ، صدق هذا الكلام بزيد وحده ،وخالد وحده وبكل جزئي آخر من جزئيات الانسان ، أي بكل فرد من أفراده ، وإذا أصدرنا حكماً على الكل لم يتناول الحكم كل جزء من الأجزاء وحده ، بل لابد من اجتاع الأجزاء كلها حتى يتناولها الحكم ، فإذا قلت لبناء ابن لي بيتاً ، فإنه لا يفعل المطلوب إذا هو بنى جداراً أو رفع سقفاً لأن ذلك جزء من العمل وليس كل العمل المطلوب ، لكنه إذا بنى بيتاً كاملًا على أية صفة فإنه حينئه يكون قد حقق الطلب ، لأنه يصدق اسم بيت باعتباره كلياً على أي جزئي من جزئياته ، ولا يصدق باعتباره كلياً على البعض الآخر .

بهذا البيان نلاحظ الفرق بين الكل والكلي ، وبين الجزء والجزئي ، ونلاحظ أيضاً أن اللفظ الواحد قد يكون كلًا لأجزاء داخلة في مفهومه ، وقد يكون كليسًا أيضاً باعتبار صدقه في جزئيات متعددة ، وربما يكون جزئياً باعتبار كونه فرداً من أفراد كلي فوقه ، وهو مع ذلك كل لأجزاء داخلة في تركيبه ، فالمفاهيم تختلف باختلاف الاعتبارات .

والخلاصة: أن الكلي تحته جزئيات وأن الكلّ تحته أجزاء ، والحم على الكلي يصدق بأي جزئي من جزئياته ، أما الحكم على الكل فلا يصدق مجزء من أجزائه ، بل لابد من اجتماعها .

الكليات إلخمس

وقد استقرأ علماء هذا الفن الكليا تنفوجدوا أنها تقع في خمسة أقسام ، وهي : ١ – الجنس ٢ – النوع ٣ – الفصل ٤ – الحاصة ٥ – العرض العام .

وتُسمَّى الحاصة أيضاً (عرضاً خاصاً) .

وشرحها فيما يلي :

الجنس: هو مفهوم كلي يشتمل على كل الماهية المشتركة بين متعدد مختلف في الحقيقة. مثاله: حيوان، فهو كلي يتناول الانسان والفرس والغزال وسائر الحيوانات، وهذه الأفراد مختلفة في حقيقتها، إذ الماهية الكاملة للانسان مخالفة للماهية الكاملة للفرس أو الغزال وإن اشتركت هذه الكليات في جزء الماهية وهي الحيوانية، ولذلك يقال على كل منها حيوان.

ويعرفونه بأنه المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو ؟.

وهذا الاستفهام وهو (ما هو ?) يستفهم به عن الماهيئات ، أي عن العناصر الذاتية ، لا العناصر العرضية غير الذاتية ، فالعناصر الذاتية هي ما كان داخلًا في حقيقة الشيء ، كالحيوانية والناطقية بالنسبة إلى الانسان ، والعناصر العرضية هي مالايدخل في حقيقة الشيء ، ولكنه من صفاته العرضية سواء كانت أعراضاً ملازمة أو مفارقة ، كالمشي بالنسبة إلى الحيوان فإنه من الصفات العرضية للحيوان، وكالضحك بالنسبة إلى الانسان فإنه من صفاته العرضية على ما يقولون ,

النوع: هو مفهوم كلي يشتمل على كل الماهية المشتركة بين متعدد متفق في الحقيقة . مثاله: إنسان _ فرس _ غزال ، فكل من هذه الأمثلة هو نوع من الأنواع التي ينقسم إليها الحيوان .

ومفهوم الانسان يشتمل على كل ماهية هذا الكلي ، وهو الحيوان الناطق ، ومفهوم الفرس يشتمل على كل ماهية هذا الكلي الذي هو الحيوان المعروف ، وكذلك الغزال .

ويُعرُّفونه بأنه المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو ?

وقد يطلق اسم النوع على بعض ما هو جنس ولكن باعتباره قسماً متميزاً بالماهية عن أقسام أخرى ينقسم إليها جنس فوقه ، مثل: الحيوان والنبات بالنسبة إلى الجسم النامي ، فالجسم النامي جنس ينقسم إلى أقسام مختلفة في الحقيقة ، كل قسم منها يعتبر بالنسبة إليه نوعاً من أنواعه ، ثم هي أجناس لما تحتها من أنواع أخرى .

ويسمى هذا نوعاً إضافياً لاحقيقياً ، لأنه نوع ُ بالإضافة إلى جنس فوقـه ، وهو في الحقيقة جنس لأنواع تحته .

الفصل: هو مفهوم كلي يتناول من الماهية الجزء الذي يميز النوع عن سائر الأنواع المشاركة له في الجنس. مثاله: ناطق، فهو كلي يتناول جزء ماهية الانسان، وهذا الجزء هو الذي يميز النوع الانساني عن سائر الأنواع، أما الجزء الآخر من ماهيته وهو الحيوانية فهو الجزء المشترك بينه وبين سائر الأنواع.

ويعر ُ فونه بأنه كلي يقال على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته ?

الخاصة : مفهوم كلي هو من صفات الذيء الخارجة عن ماهيته والخاصة بها . مثالها : الضاحك إذا أطلق على الانسان ، فهو مفهوم كلي خارج عن ماهية الانسان كما يقولون ، لكنه من الصفات الخاصة بهذا النوع ، فليس الضحك الذي هو ظاهرة

للتعجب النفسي جزءاً من ماهية الانسان ، لكنه صفة خاصة به دون سائر الأنواع التي يتنوع إليها الحيوان ، وضحك القرد قبقهة غير ناتجة عن تعجب ، فليس هو كالضحك التعجبي الخاص بالانسان .

ومثال الحاصة أيضاً: قابلية العلم وصنعة الكتابة بالنسبة إلى الانسان. ويعرفونها بأنها كلية ثقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً.

العرض العام: مفهوم كلي هو من صفات الشيء الخارجة عن ماهيته وغير الخاصة بها . مثاله : الماشي ، إذا أطلق هذا المفهوم على الانسان ، فهو مفهوم كلي خارج عن ماهية الانسان ، وهو من الصفات التي تعوض له ، إلا أن هذه الصفة غير خاصة بهذا النوع ، بل هي مشتركة بينه وبين غيره من أنواع الحيوان .

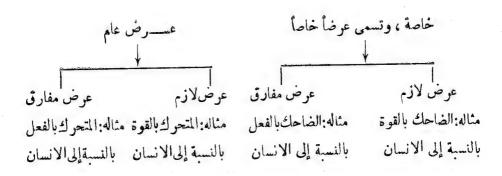
ويعر ْفُونُهُ بِأَنْهُ كُلِّي اللَّهِ عَلَى مَا تَحْتَ حَقَائَقَ مُخْتَلَفَةً قُولًا عَرَضَيِّنًا .

وكلُّ من الحاصة والعرض العام ينقسم إلى قسمين :

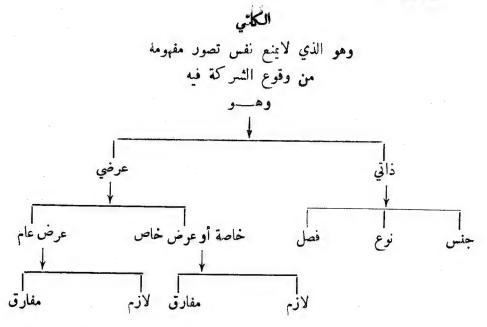
أ ـ فإمَّا أن يكون عرضاً لازماً ، وهو مالاينفك عن الماهية .

ب - وإما أن يكون عرضاً مفارقاً ، وهو ما يقبل الانفكاك عن الماهية .

فأقسامها إذن أربعة كما يلي :

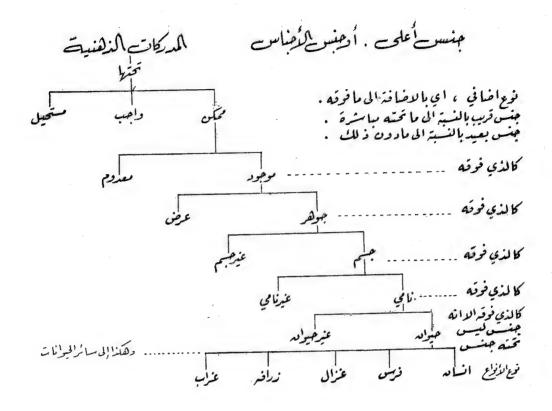


اغلاصة :



هذه هي الكليات الحس ، وإذا نظرنا في مختلف الأجناس والأنواع وجدنا أن كل جنس ينقسم إلى أنواع مختلفة في الحقيقة ، وأن الجنس قد يكون نوعاً لجنس أعلى منه ، وأن النوع قد يكون جنساً لأنواع تحته ، فهو بالإضافة إلى أسفل ما فوقه نوع ، وبالإضافة إلى ما تحته جنس ، ونتدرج نزولاً حتى نصل إلى أسفل الأنواع ، وهو النوع الذي لا يكون جنساً لأنواع تحته ، وهذا يسمتى نوع الأنواع، ونتدرج صعوداً حتى نصل إلى أعلى الأجناس ، وهو الجنس الذي ليس فوقه جنس أخر ، ويسمتى جنس الأجناس ، وما بينها متوسطات ، كل واحد منها جنس الما تحته مباشرة ، كل واحد منها جنس وهو جنس بعيد الما دون ذلك ، والبعد قد يكون بمرتبة أو أكثر ، وكل فصل لنوع عال هو عن برتبة أو أكثر ، وكل فصل لنوع عال هو فصل بعيد لنوع دونه ، لأنه يميزه عن جنس أعلى منها فوع تميز .

والشجرة التقريبية التالية تكشف لنا هذه الحقائق :



فمن هذه الشجرة نلاحظ أن الممكن والموجود والجوهر والجسم والنامي متوسطات ، كل منها له ثلاث صفات ، نوع إضافي ، جنس قريب ، جنس بعيد ، وأن المدرك الذهني جنس الأجناس ، وأن الحيوان هو أدنى الأجناس ، وأن الانسان وما في مرتبته أدنى الأنواع ، وهو نوع الأنواع ، وهو النوع الحقيقي ، وأقسام الانسان هي أصناف وليست بأنواع .

·

المفهوم والماصكق

لدى أهل هذا الفن اصطلاحان هما المفهوم والماصدق .

أما المفهوم : فيقصدون به المعنى الذهني الذي يثيره اللفظ في الأذهان ، واللفظ دلالة كلاميّة عليه .

وأما الماصدق : فيقصدون به الفرد أو الأفراد التي ينطبق عليها اللفظ إذ يتحقق فيها مفهومه الذهني .

فاللفظ الجزئي يثير في الذهن الصورة والصفات التي نعرفها عما يدل عليه هذا اللفظ ، مشل : (مكة ـ نهر الفوات ـ عمر بن الخطاب) هـذا هو مفهوم اللفظ ، أما ماصدقه فهو مكة البلد الحرام نفسه ، ونهر الفرات ذاته ، وعمر بن الخطاب عينه .

واللفظ الكاي بثير في الذهن الصفات الأساسية الجوهرية التي يشترك فيها أفراد هذا الكلي ، أي جميع ماصدقاته ، دون الصفات غير الأساسية وغير الجوهرية التي قد توجد في بعض الأفراد فقط ، دون أن تختل دلالة اللفظ ، ودون أن يختل انطباق المفهوم الذهني ، مشل كلمة : (مدينة) فهذا اللفظ كلي يثير في الذهن فكرة عامة عن مساحة كبيرة من الأرض ، فيها أبنية وشوارع وسكان ونشاط اجتماعي وما إلى ذلك بما هو متوافر في كل مدينة ، مع صرف النظر عن المميزات الحامة ، والبلاد التي فيها هذه الصفات العامة ، والبلاد التي فيها هذه الصفات هي ماصدقات هذا اللفظ . ومثل كلمة : (إنسان)

فَهذَا أَيْضاً لَفَظ كَلِي يَثِيرِ فِي النَّهنِ فَشَكَرةً عَلَمَةً عَنِ الحَيْوانِ النَاطُق ، باعتبار هاتين الصفتين هما الحقيقتان المكونتان لماهية الانسان ، والمشتركتان في كل فرد من أفراد الانسان ، أما الصفات التي تميز الأفراد بعضهم عن بعض فلا ينظر إلها في دلالة الكلي ، ولذلك فهو ينطبق على كل فرد توجد فيه الحيوانية والناطقية ، مها كانت صفاته الأخرى ، وأفراد الناس هم ماصدقات لفظ الانسان ، إذ لفظ إنسان يصدق على كل فرد من أفراد هذا النوع .

ولفظ (الماصدق) اسم صناعي مأخوذ في الأصل من كلمة (ما) الاستفهامية أو الموصولية ، وكلمة (صدق) التي هي فعل ماض من الصيدق ، إذ كان يقال مثلاً : على ماذا صدق هذا اللفظ ؟ فيقال في الجواب : صدّق على كذا أو كذا ، فاشتقوا من ذلك أو نحتوا كلمة (ماصدق) وعر فوها بأل التعريف فصاروا يقولون : (الماصدق) ويقصدون به ما أوضعنا .

* * *

النِّسبُ في دَائِرة الميكاني وَالأَلْفاظِ

لدى إحصاء النيِّسب في دائرة الألفاظ والمعاني تنكشف لنا النسب التاليات:

النسبة الأولى: (التباين) وهي النسبة بين معنى وممنى آخر مخالف له في المفهوم ، ولا ينطبق أي واحد منها على أي فود بما ينطبق عليه الآخر ، فهما بحسب تعبير أهل هذا الفن مختلفان مفهوماً مختلفان ما صدقاً.

الأمثلة

أ — مثل كلمتي: (إنسان) و (فوس) فمعنى كل من هاتين الكلمتين الخامتين الخامة الأخرى ، ثم إن كل معنى منها لاينطبق على أي فود من الأفراد التي ينطبق عليه الآخر ، فما من فرد من أفراد الناس يصح أن يقال عنه (فرس) على وجه الحقيقة ، وما من فرد من أفراد الأفراس يصح أن يقال عنه (إنسان) على وجه الحقيقة ، إذن فها مختلفان في المفهوم مختلفان في الماصدق اختلافا كلياً ، فما بينها من نسبة هي التباين ، وهما متباينان بهذا الاعتبار .

ب — ومثل كلمتي : (ذكر) و (أنثى) فهما مختلفان أيضاً اختلافاً كلياً في المفهوم وفي الماصدق ، فهما متباينان .

ج – ومثل كلمتي : (خالد) عَلَمَاً على شخص من الناس، وأنس (عَلَمَاً) على شخص آخر ، فها متباينان .

وقد يكون هـذا التخالف في المفهوم وفي الماصدق في أكثر من معنيين ، مثل : (إنسان وفرس ونسر وثعبان) فهذه متباينة ، والنسبة بينها التباين .

النسبة الثانية : (التساوي) وهي النسبة بين معنى ومعنى أخر مخالف له في المفهوم ، إلا أنها متحدان في الماصدق ، فكل منها ينطبق على جميع ماينطبق عليه الآخر من أفواد .

الأمثلة:

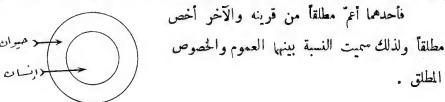
المطلق .

أ ــ مثل كلمتي : (ضاحك بالقوة) و (ناطق بالقوة) فمعنى كل منها مخالف لمعنى قرينه ، إلا أن الأفراد التي ينطبق عليهـا كل منهما هي الأفراد التي ينطبق علمًا الآخر ، دون زيادة ولا نقصان .

ب – ومثل كلمتي (مسلم) و (مؤمن) فمفهوم (مسلم) هو المستسلم في الظاهر لما جاء به الرسول صلوات الله عليه ، ومفهوم (مؤمن) هو المصدق في قلبه بالحق الذي جاء به الرسول عَلَيْنِينَ ، فها إذن مختلفان في المفهوم ، إلا أن كل من هو في الحقيقة مؤمن هو وحده الذي يصح أن يطلق عليه في الحقيقة أنه مسلم ، وكل من هو في الحقيقة مسلم هو وحده الذي يصح أن يطلق عليه أنه مؤمن ، فها إذن بهذا الاعتبار متحدان في الماصدق ، وإن اختلفا في المفهوم ، فالنسبة بينها هي (التساوي) ، وذلك لأن النسبة الملاحظة بين ماصدق هذا وما صدق هذا هي التساوي ، أي : تطابق الأفراد تطابقاً تاماً .

ونلاحظ في هذا القسم أن النسبة بين نقيضي المتساويين هي التساوي أيضاً .

النسبة الثالثة: (العموم والخصوص المطلق) وهي النسبة بين معنى ومعنى " آخر مخالف له في المفهوم ، وذلك من جهـة أن أحدها ينطبق على كل ما ينطبق علمه الآخر من أفراد دون العكس، أي : والثاني ينطبق فقط على بعض الأفراد التي ينطبق عليها قرينه ، ومثلها كمثل دائرتين دائرة كبرى وفي ضمنها دائرة صغرى.



الأمثلة :

أ – مثل كلمتي : (حيوان) و (إنسان) فالأول منها معنى كلي ينطبق على كل أفراد الثاني منها ، فكل إنسان يقال له حيوان ، ولكنه ينطبق أيضاً على أفراد لا ينطبق عليها إنسان ، كالفرس والغزال والطير وهكذا .

والسبب في هذا أن دائرة الانسان هي دائرة صغرى تقع ضمن دائرة الحيوان الكبرى ، إذن فدائرة (حيوان) أعم مطلقاً من دائرة (إنسان) ودائرة (إنسان) أخص مطلقاً من دائرة (حيوان) فالنسبة بينها عموم وخصوص مطلق.

ب - ومثل كلمتي : (ماشي) و (غزال)، فالأول منها وهو (ماشي) أعمّ مطلقاً ، لأنه ينطبق على أفراد الثاني منها ، وينطبق أيضاً على أفراد أخرى لا ينطبق عليها الثاني ، أما (غزال) فينطبق فقط على بعض الأفراد التي ينطبق عليها (ماشي) ، إذن فدائرة ماشي أعمّ مطلقاً من دائرة غزال ودائرة غزال أخص مطلقاً ، فالنسبة بينها هي العموم والخصوص المطلق .

ونلاحظ في هذا القسم أن النسبة بين نقيضي ما بينها عموم وخصوص مطلق، هي أيضاً العموم والخصوص المطلق، إلا أن ماكان أعم مطلقاً يصير أخص مطلقاً، وماكان أخص مطلقاً يصير أعم مطلقاً .

النسبة الرابعة: (العموم والحصوص من وجه) وهو النسبة بين ممنى كلي ومعنى ً كلي آخر من جهة الطباق كل منها على بعض الأفواد التي ينطبق عليها الآخر ؟ وانفراد كل منها بانطباقه على أفراد لا ينطبق عليها الآخر ، ومثلها كمثل دائرتين متلاقيتين في بعض كل منها ، إذ بين ميوان متلاقيتين في بعض كل منها ، إذ بين ميوان ميوان أبيض دائرتي أفراد كل منها تطابق من وجه فقط دون وجه آخر .

الأمثلة:

أ ـ مثل كلمتي : (حيوان) و (أبيض) هذان كليان ، الأول منها وهو حيوان ينطبق على كل فرد من أفراد الحيوانات ، سواء أكان أبيض أو أحمر أو أسود أو غير ذلك ، فهو أعم من (أبيض) بالنظر إلى هذا الوجه ، لأن كلمة (أبيض) لا تطلق على حيوان أسود أو أحمر أو غير ذلك بما ليس بأبيض وأما الثاني منه الوهو (أبيض) فهو ينطبق على كل ما لونه أبيض سواء أكان حيوانا أو جماداً أو نباتاً أو غير ذلك ، فهو أعم من حيوان باعتبار هذا الوجه ، لأن كلمة (حيوان) لا تطلق على أبيض من غير الحيوان ، كالوردة البيضاء والسُّكر والجبس وما أشبه ذلك . إذن فكل منها أعم من جهة وأخص من جهة ، فها متطابقان في بعض ما صدقات كل منها ويتفارقان في بعض آخر .

ب _ ومثل كلمتي : (ماء) و (حلو) فهذان أيضاً كليان ، أما الأول منها وهو (ماء) فينطبق على كل ماء سواء أكان حلواً أو مالحاً أو مراً ، فهو أعم بهذا الاعتبار _وفي حدود هذا الوجه _ من (حلو) . وأما الناني منها وهو (حلو) فينطبق على كل ذي حلاوة سواء أكان ماء أو عسلا أو فاكهة أو سكسراً أو غير ذلك ، فهو أعم بهذا الاعتبار _ وفي حدود هذا الوجه _ من (ماء) ، إذن فكل منها أعم من وجه وأخص من وجه آخر ، إذ هما يتطابقان في بعض ماصدقات كل منها ، ويتفارقان في بعض آخر ، فبينها عوم وخصوص من وجه ، ويجري في تعبيرات أهل هذا الفن قولهم : عموم وخصوص وجهي .

النسبة الخامسة : (التواطؤ) وهي نسبة وجود معنى كلي في أفراده ، وذلك حينا يكون وجوده في الأفراد متوافقاً غير متفاوت ، نظراً إلى المفهوم الذي وضع له اللفظ الكلي .

الأمثلة:

أ ـ مثل كلمة : (نقطة) فهـ ذا لفظ كُنْلِيٌّ موضوع لما ليس له طول

ولا عرض ولا عمق ، ووجود هذا المعنى في جميع أفراده وجود متوافق لا تفاوت فيه ، إذ كُلُّ نقطة فيها تمام هذا المعنى دون تفاوت .

ب — ومثل كلمة : (صيد°ق) فهذا لفظ كليٌّ موضوع للخبر المطابق للواقع ، وظاهر أن وجود هذا المعنى في كل ما يصح أن يقال عنه صيد°ق° وجود متوافق لا تفاوت فيه .

ج - ومثل المناطقة بكلمة (إنسان) وقالوا : وجود هذا المعنى في أفراده وجود متوافق لامتفاوت ، إذ مفهوم الانسانية في أفراد الناس لاتفاوت فيه بالنظر إلى أصل المعنى الذي وضع له هذا اللفظ ، وإن كان الأفراد في الواقع متفاوتين في الصفات التي لا دخل لها في أصل مفهوم الانسانية _ كذا قالوا _ ولايسلم كلامهم حول هذا المثال من مناقشة ، لأن عناصر الانسانية الرئيسية قد تكون متفاوتة في أصل التكوين ، فإنسانية الرسول أكمل من إنسانية آحاد الناس في الخصائص الانسانية الاساسية .

والكلي الذي فيه هذه النسبة وهي (التواطؤ) يُسمَّى (المتواطئ) وقد عرفنا أنه يُسمَّى بذلك لأن النسبة بين الأفراد التي ينطبق عليها هي (التواطؤ) أي : التوافق ، فوجود المعنى في الأفراد لاتفاوت فيه .

النسبة السادسة : (التشكيك) وهي نسبة وجود معنى كُلِي في أفراده ، وذلك حينا يكون وجوده في الأفراد متفاوتاً ، نظراً إلى المفهوم الذي وضع له اللفظ الكلي .

الأمثلة :

١ - مثل كلمة: (نور) فإن وجود معنى هـذا اللفظ في أفراده وجود متفاوت غير متوافق ، إذ نور الشمس أقوى من نور القمر ، ونورهما أقوى من نور المصباح الكهربائي ، وكلها ذات نور أقوى من نور شمعة أو عود ثقاب .

ب ومثل كلمة : (بياض) أو (أبيض) فهذا كلي معناه في الثلمج أشد منه في عظم العاج ، ومن المشاهد في الأشياء البيضاء أن نسبة بياضها متفاوتة لامتوافقة.

وما فيه نسبة التشكيك هذه يسمتى (المشكك) وسبب هذه التسمية أن نسبة وجود المعنى في الأفراد تشكلك الناظر فيها بين أمرين : هل هي متوافقة فيلحقها بالمشترك ؟ (وهو الذي اتحد لفظه وتعدد معناه)، فلما كان الناظر فيه يخيل إليه أنه يتردد بين المتواطىء والمشترك كان جديراً بأن يسمى مشككاً ، إذ النسبة توقع بالتشكك .

النسبة السابعة : (الترادف) وهي نسبة لفظ إلى لفظ من جهة دلالة كل منها على معنى واحد يشتركان في الدلالة عليه ، ففي الترادف يتحد المعنى ويتعدد اللفظ ، أي : يكون للمعنى الواحد عدة ألفاظ كل منها يدل عليه .

الأمثلة:

أ ــ مثل كلمتي : (إنسان) و (بشر) فمعنى كل من اللفظين واحد لها . ب ــ ومثــل كلمات : (أسد) و (ليث) و (قسورة) فمعنى كل منها هو ممنى اللفظ الآخر .

ح - ومثل كلمات : (زَخَر) و (طَمَا) و (كَمَّلاً) فمنى كل من هذه الأفعال هو ممنى الفعل الآخر والألفاظ المشتركة في أنها تدل على معنى واحد تسمى (مترادفة) إذ النسبة بينها هي الترادف ، وسبب هذه التسمية أن الألفاظ في اترادف ، أي : تتوالى ويتابع بعضها بمضاً في الدلالة على معنى واحد .

النسبة الثامنة : (الاشتراك) وهي نسبـــة معنى ً إلى معنى ً من جهـة اشتراكها في لفظ واحد يدل عليها ، ففي الاشتراك يتحد اللفظ ويتعدد المعنى ، على عكس الترادف .

الأمشلة:

أ – مثل كلمة ، (عين) فهي موضوعة لمدة معان في اللغة ؛ فمن معانيها الحاسة التي يكون بها الإبصار ، ومن معانيها الشمس ، ومن معانيها الذهب ، ومن معانيها ذات الشيء ، وهكذا إلى معان أخرى موجودة في معاجم اللغة .

ب – ومثل كلمة : (جتو ْن ْ) فهي تطلق في اللغة على الأسود وعلى الأحر الحالص وعلى الأبيض .

ج — ومثل كلمة : ('قَرَ ْ) فهي تطلق في اللغـة على الحيض ، وتطلق أيضاً على الطهر .

واللفظ الذي يدل بالاشتراك على معان متعددة يسمى (مشتركاً) لأن النسبة التي يدل عليها هذا اللفظ هي الاشتراك ، أي هي مشتركة في لفظ واحد يدل عليها .

وقد يكون سبب الاشتراك التشابه بين المسمين المختلفين كالرسّجل للحي الذي يشي ، والممنضدة ، وللكرسي ، وربما كان مثل هذا من قبيل الموضوع لمعنى عام شامل لهذه المختلفات ، أو المنقول لهذا المعنى العام .

النسبة التاسعة : (التخالف) وهي نسبة بين معنى ومعنى آخر من جهة إمكان اجتماعها وإمكان ارتفاعها مع اتحاد المكان والزمان ، أي : يكن اجتماعها معا في شيء واحد في زمان واحد ، ويكن ارتفاعها معاً عن شيء واحد في زمان واحد ، ويكن وجودهما .

الأمث_لة:

أ – مثل : (الطول والبياض) فها متخالفان ، والنسبة بينها هي التخالف ، لأنها قد يجتمعان معاً في شيء واحد في زمان واحد ، كشخص طويل أبيض ، وقد يرتفعان معاً مع اتحاد المكان والزمان ، وذلك في نحو جسم قصير أسود .

ب _ ومثل : (عالم وفصيح) فها متخالفان ، والنسبة بينها هي التخالف ، لأنها قد يجتمعان معاً في نحو شخص عالم وفصيح ، وقد يرتفعان معاً ، وذلك عن مثل شخص جاهل غير فصيح .

النسبة العاشرة: (التضاد") وهي نسبة بين معنى ومعنى آخر من جهة عدم إمكان اجتماعها ولكن يمكن ارتفاعها معاً ، كل ذلك مع اتحاد المكان والزمان.

أي : لا يمكن اجتماعها معاً في شيء واحد في زمان واحد ، ولكن يمكن ارتفاعها معاً (أي انتفاؤهما) عن شيء واحد في زمان واحد .

الأمد_لة:

أ - مثل: (البياض والسواد) فها معنيان متضادان، والنسبة بينها هي التضاد، لأنها لايجتمعان معاً في مكان واحد في زمان واحد، فلا يكون المكان الواحد بعينه في وقت واحد أبيض وأسود معاً، وحينا نجد شيئاً بعضه أبيض وبعضه أسود، فإنا نقول: قد اختلف المكان، فلم يجتمع البياض والسواد في مكان واحد، ولكن البياض والسواد يكن ارتفاعها، أي: انتفاؤها معاً مع اتحاد المكان والزمان، فقد يكون المكان الواحد بعينه لا أبيض ولا أسود، كأن يكون أحمر أو أصفر أو أزرق مثلاً.

بينها هي التضاد ، لأنها لا يجتمعان معاً في شيء واحد بحسب العادة والنظام بينها هي التضاد ، لأنها لا يجتمعان معاً في شيء واحد بحسب العادة والنظام المألوف ، فالتضاد بينها تضاد غير عقلي ، إنما هو تضاد طبيعي ، فلا يكون الشيء الواحد ذكراً وأنثى بآن واحد ، ولكنها قد يرتفعان معاً عن شيء واحد في زمان واحد ، كارتفاعها عن مثل الماء ، والحجر ، وكارتفاعها عن الملائكة مثلاً ، إذ لا يوصفون بذكورة ولا أنوثة .

النسبة الحادية عشرة : (التناقض) وهي نسبة بين معنى ومعنى آخر من جهة عدم إمكان اجتاعها معاً وعدم إمكان ارتفاعها معاً ، في شيء واحد وزمان واحد .

أي : هما متم اندان فلا يمكن اجتاعها في شيء واحد في زمان واحد ، ولا يمكن ارتفاعها معاً عن ذلك الشيء ، فلا بد من وجود أحدهما أو ثبوت أحدهما وانتفاء الآخر .

الزمثلة:

أ - مثل: (الوجود والعدم) فهذان المعنيان متناقضان، والنسبة بينها هي التناقض، لأنها لا يجتمعان معاً في شيء واحد، ولا يرتفعان معاً عن ذلك الشيء، فالشيء الواحد بالذات إما أن يكون موجوداً وإما أن يكون معدوماً، أما أن يكون موجوداً ومعدوماً في وقت واحد فهذا من غير المكن عقلاً، وكذلك لا يكن أن يكون غير موجود وغير معدوم في وقت واحد، إذن فها متناقضان متعاندان متى ثبت أحدهما انتفى الآخر، ومتى انتفى أحدهما ثبت الآخر.

ب - ومثل: (بصر ولا بصر) فهذان أيضاً معنيان متناقضان ، النسبة بينها هي التناقض ، فها لا يجتمعان معاً في شيء واحد ، ولا يوتفعان معاً عن ذلك الشيء ، فالشيء الواحد بالذات إما أن يكون بصيراً أو لا بصير ، مع اتحاد الجهة والزمان والمكان .

ج ـ ومثل: (حياة ولاحياة) وهذان المعنيان أيضاً متناقضان، والنسبة بينها هي التناقض ، كالمثال السابق.

ملاحظة:

الأصل في التناقض استعمال حرف السلب في النقيض ، كما جاء في المثالين:

(بصر ولا بصر) و (حياة ولا حياة) فإذا جئنا بكلمة تؤدي المعنى نفسه دون أن يكون فيها سلب للنقيض ، فإن المناطقة يطلقون عليها أنها مساوي النقيض ، كما جاء في المثال الأول (الوجود والعدم) ، فالنقيضان عندهم هما : (وجود ولاوجود) ، وأما كلمة (العدم) فهي عندهم مساوية للنقيض الذي هو (لاوجود).

وذلك لأن التحقق من التناقص إنما يظهر بين الشيء وكل ما سواه ، أي: بين الشيء وسلبه .

هذه هي النسب التي استطعنا أن نحصيها من كلام المناطقة وعلماء الأصول وعلماء الكلام ، وباستطاعتنا أن نضيف إليها أدبع نسب أخرى ، وهي كما يلي :

١ – (الناثل) وهي نسبة بين معنى ومعنى آخر مساور له في النتيجة ، كالنسبة بين خمسة مضروبة في خمسة وبين العدد خمسة وعشرين ، وهي نسبة نسميها النائل تفريقاً بينه وبين التساوي ، لأن التساوي في اصطلاح المناطقة هو الانحاد في الماصدق مع الاختلاف في المفهوم .

٢ - (الكلية والجزئية) وهي نسبة بين معنى ومعنى آخر من جهة كون أحدها كلياً والآخر جزئياً من جزئياته ، كالنسبة بين (إنسان وخالد) .

وإن كانت هذه النسة تدخل في العموم والخصوص المطلق ، إلا أن فيها ملاحظة معنى الكلية والجزئية هنا .

٣ - (الكلُّ والجزء) وهي نسبة بين معنى ومعنى آخر من جهة كون أحدهما كلا والآخر جزءاً من أجزائه ، كالنسبة بين (خالد ويده أو عينه) . فخالد كلُّ ويده أو عينه جزء من أجزائه . فحيثًا وجد الكدّل فلا بد أن يكون الجزء موجوداً أيضاً في ضمن الكلّ .

غ - (الإضافة) هي أسبة بين معنيين إدراك كل منها مرتبط بإدراك الآخر ، كإدراك الأبوة والبنوة ، فإن أحدهما لايدرك إلا مع إدراك الآخر ، وكإدراك العلى والأسفل ، وكإدراك الصغير والكبير ، وكإدراك القليل والكثير ، وكإدراك الأعلى والأسفل ، والسريع والبطيء ، والمتقدم والمتأخر ، وهكذا ، فإن أحد المتضايفين منها لايدرك إلا مقترنا بإدراك صاحبه .

وبهذا نستكمل البحث في النسب ، وخلاصتها فيما بلي :

النيَّسبُ في دائرة الألفاظ والمعاني

- ۱۱ - التناقص	٦_ التشكيك	-١- التباين
- ١٧ - العائل	–۷ الترادف	- r - التساوي .
١٣ – الكلية والجزئية	-٨ الاشتواك	ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
-١٤ - الكلُّ والجزء	م - التخالف	ــ ٤ ـــ العموموالخصوصمنوجه
- ١٥ - الإضافة	-١٠٠ التضاد"	ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ



المعسرفات «القول الثاج»

في هذا المبحث تنكشف لنا مقاصد التصورات التي سبق أن عرفنا مبادئها في مباحث الكلي والجزئي، والكليات الحمس، والدلالات وأقسامها، والنسِّسب وأقسامها.

وقد سبق أن عرفنا أن الطريق الموصل إلى تصور شيء من الأشياء أو معنى من المعاني يسمى (معر"فـاً) ويسمى أيضاً (قولاً شارحاً) أي : قولاً شارحاً للمفرد المطلوب حصول صورته في الذهن ، أو تمييزه عن غيره .

وعرفنا أيضاً أن للمعرِّف (القول الشارح) ضوابط لا بد من التزامها فيه حتى يكون سليماً موصلًا إلى تصور صحيح أو تمييز واضح .

وقد آن لنا أن نبحث في المعرِّفات وأقسامها وضوابطها ، وفيا يلي بيان ذلك .

قد نطرح على مخاطبنا مفرداً من المفردات التصورية ، وقد يكون هذا المخاطب جاهلًا بصورة هذا المفرد ، فنجد أنفسنا ملزمين بتعريفه به ، حتى يتصوره على حقيقته ويدرك ماهيته وذاتياته ، أو حتى يميزه عن غيره بصفات هي من خصائصه ولو لم تكن داخلة في عناصره الذاتية ، وطريقنا لبلوغ هذه المغاية يكون عن طريق الكلام الذي يشرح المفرد ليتصوره المخاطب تصواراً صحيحاً يميزه عما سواه .

وندرك بالبداهة أنه لا بعد لهذا القول الشارح (المعرف) الذي نشــــرح به صورة المفرد للمخاطب من أن يكون مستوفياً شرطين أساسيين :

أَلْشَرَطُ الْأُولُ : أَنْ يَكُونَ مَسَاوِياً مَاماً المَفْرِدُ الذِي نُشْرِحَهُ ، أَي: يَطُبَقُ عَلَى مَا يَصَـدَقَ عَلَيْهِ المَفْرِدُ النَّتِصُورُي الذي نشرحه ، سواء أكان هذا المفرد الذي نشرحه كلياً أو جزئياً .

فلا يصبح أن يكون أعم منه ، ولا أن يكون أخص منه ، ولا أن يكون أخص منه ، ولا أن يكون مبايناً له ، لأنه إذا كان أعم فإننا نجعل المخاطب يدخل في تصوره جزئيات هي خارجة عن المفرد الذي نشرحه له ، وإذا كان أخص منه فإننا نجعل المخاطب يخرج في تصوره جزئيات هي داخلة في المفرد الذي نشرحه له ، وإذا كان مبايناً له فإننا نشرح له الشيء بمغاير له تماماً ، وبذلك نعطيه صورة غير صحيحة ، ونوقعه في تصو شر خاطىء مخالف المواقع والحقيقة .

فالتعريف بالأعم مثل تعريف الانسان بأنه حيوان ، فإن هذا التعريف يجعل المخاطب يدخل في تصواره جزئيات ليست هي بانسان ، كالفرس والثعبان والصقر ، وغير ذلك من الحيوانات ، لذلك فهو تعريف غير صحيح ، ومثل تعريفه بأنه حيوان تعريفه بأنه جسم نام حساس .

والتعريف بالأخص مثل تعريف الحيوان بأنه جسم حسَّاس متحرك ناطق ، فهذا التعريف لا ينطبق إلا على الانسان ، والانسان أخص من الحيوان ، فهو يجمل المخاطب يخرج في تصوَّره جزئيات هي من الحيوان لذلك فهو تعريف غير صحيح . ومثل تعريف الكلمة بأنها اسم وفعل فهذا تعريف ناقص ، لأنه تعريف بالأخص ، إذ الحرف مو قسم أيضاً من أقسام الكلمة ، فهو إذن تعريف غير صحيح .

والتعريف بالمباين مثل تعريف الحجر بأنه سائل يروي ظمأ العطشان، ومثل تعريف الانسان بأنه حيوان صاهل ، أو طائر مغود ، ومثل تعريف محة بأنها هي جرول أو أجياد ، فهذا الأخير تعريف بالجزء ، وجزء الثبيء مباين لكله .

والتعريف بالباين يجعل المخاطب يتصور المفرد الذي يُشرح له على صورة تباينُ حقيقته وواقع حاله ، لذلك فهو تعريف غير صحيح ، بل هو كذب صريح .

من كل هذا يتبين لنا أنه يشترط في التعريف أن يكون مساوياً تماماً للمفرد الذي نشرحه به . ويعبرون عن هذا الشرط بقولهم : يشترط في التعريف أن يكون مطرداً منعكساً .

ومعنى كون التعريف جامعاً أو منعكساً : أنه لا يخرج عنه شيء من المفرة التصوري الذي يشرح به ، ومعنى كونه مانعاً أو مطرداً : أنه لا يسمح بدخول شيء من غير المفرد التصوري الذي يشرح به .

الشعرط الثاني : أن يكون أجلى وأوضح من المفرد التصوري الذي نشرحه، فإذا كان قولنا الشارح (تعريفنا) أخفى من المفرد الذي نشرحه أو بماثلاً له في الحفاء ، فإن المخاطب لن يستفيد شيئاً من شرحنا وتعريفنا ، بل يبقى في جهالته ، ولا يستطيع أن يتصور هذا المفرد الذي نشرحه له عن طريق قولنا ، كتعريف الأسد للأعجمي بأنه (الغضنفر) أو (القيسورة) ، فالقول الشارح هنا أبعد وأخفى أو بماثل في الحفاء القول المشروح ، وكتعريف الناد بأنها (استقص من ألطف الاستقصات) فهذا أيضاً تعريف بالأخفى ، وكل ذلك غير صحيح ، لاختلال شرط كون التعريف أوضح وأجلى من المرقف .

هذان هما الشرطان الأساسيان للتعريف الصحيح ، وهناك شرط ثالث يمكن أن يفهم من ضمنها ، وهو أن لا يتوقف العلم بالتعريف على العلم بالمو ف ، وإلا لزم الدور وهو ممنوع عقلا ، كتعريف العلم بأنه إدراك المعلوم ، وذلك لأنه لا يعرف المعلوم حتى يُعرف العلم ، فكيف يدخل المعلوم في تعريف العلم فهو إذن تعريف غير صحيد .

بعد هذا البيان نستطيع أن نأخذ فكرة عامة عن (المعريف) أو (القول الشارح) فهو إذن : قول يشرح به مفرد من المفردات التصورية الكلية أو الجزئية الإفادة المخاطب تصوار هذا المفرد بكنهه وحقيقته ، أو الإفسادته تمييزه عما عداه تمييزاً كاملا .

وقد أحصى المناطقة (المعريّفات) أو (الأقوال الشارحة الصحيحة) فوجدوا أنها تنقسم إلى قسمين رئيسيين ، وها كما يلي :

القسم الأول : الحدود .

القسم الثاني : الرسوم .

أ ـ أما الحدود فهي التي تشتمل على الذاتيات، ويكون شرح المفرد التصوري بها ، وقد سبق ممنا أن الذاتيات من الكليات الخمس هي : الجنس والنوع والفصل.

وهنا رأى المناطقة أن التعريف إذا اشتمل على تمام ذاتيات الشيء المعرقف فهو أكمل التعاريف وأتمنها ، ومتى كان كذلك فهو عندهم يسمس بالحد التام ، وإذا اشتمل على بعض ذاتيات الشيء المعرقف ، وكان هو الذي فصل الشيء المعرقف وميزه عن غيره فهو عندهم يقع في المرتبة الثانية ، ويطلقون عليه امم الحد الناقص.

ب _ وأما الرسوم فهي التي لم يشتمل التعريف فيها على شيء من الذاتيات ، أو اشتمل منها على شيء ولكن لم يكن به فصل' الشيء المعرّف وتمييزه عن غيره ، وإنما اشتمل على عررضيئات بها كان تعريف الشيء وتمييزه عن كل ما سواه ، ومرتبة الرسوم هي بالطبع دون مرتبة الحدود .

ثم رأى المناطقة أن الرسم ذو أقسام ، وأن هذه الأقسام على مراتب بعضها أدنى من بعض ، فمنها رسم تام ، ومنها رسم ناقص ، ومنها ما هو من قبيل التعريف المفظي ، ومنها ما هو من قبيل التعريف بالمثال ، ومنها ما هو من قبيل التعريف بالمثال ، ومنها ما هو من قبيل التعريف بالتقسيم ، أي بذكر الأقسام التي ينقسم إليها المفرد المعرّف .

- إِذْن : فَالْمُو أَفَات (الْأَقُوال الشَّارِحةُ الصحيحة) سبعة أقسام ؛
 - ١ _ الحدة التام .
 - ٢ _ الحدة الناقص .

و سمي الحد حداً لأن الحد في اللغة المنسع ، وهذا المعنى موجود في الحد الاصطلاحي ، لأنه مانع من دخول غير المحدود فيه ومانسع من خروج شيء من المحدود عنه .

- ٣ الرسم التام .
- ع الرسم الناقص.

وسمي رسماً لأن الرسم في اللغة الأثر ، والحاصة أثر من آثار الحقيقة التي تدل عليها وتميزها عن غيرها .

- التعريف اللفظي .
 - ٦ التعريف بالمثال.
- ٧ التعريف بالتقسيم .

وهذه الثلاثة تدخل عند المحققين في عموم الرسم كما أوضحنا .

وفيا يلي شرح هذه الأقسام مع ضوابطها وشروطها :

الحد التام : وهو ماكان تمريفاً للشيء بذكر تمام ذاتياته ، أي : بذكر جنسه وفصله القريبين ، أو بما هو مماثل لهما .

ويشترط فيه تقديم الجنس على الفصل في الذكر .

الأمث_لة:

أ ــ كنعريف الانسان بأنه حيوان ناطق (أي مفكر مدرك للكليات والجزئيات) فالانسان نوع نويد أن نعرفه بقول يشرح حقيقته ، وحقيقته تشتمل على عنصرين ذاتيين فيه هما:

العنصر الأول : جلسه القريب ، وجلسه القريب هو الحيوان ، أما النامي فهو جنس له بعيد وليس بقريب ، وأما الجسم فهو جنس له أبعد بدرجتين ، وكاما ابتعدنا فإننا نبتعد عن ذكر تمام ذاتياته في حدود هذا العنص .

العنصر الثاني : فصله القريب ، وفصله القريب هو (ناطق) . وباشتراط الفصل القريب يخرج الفصل البعيد له ، كحسّاس ، فإن (حسّاس) فصل بعيد للانسان وليس بقريب ، إذ هو فصل لجنسه وهو الحيوان ، فإذا ذكر في تعريفه فصله البعيد فإنه لا يميزه عن سائر الحيوانات ، وإنما يميزه فقط عن الجماد والنبات ، لذلك فلا بد من ذكر فصله الفريب ، حتى يميزه تمام تمييز ، وبذكر الجنس والفصل القريبين يكون التعريف بتمام ماهية الشيء ، أي بتمام ذاتياته .

ب ـ وكتعريف الانسان بأنه جسم نام حسَّاس متفكر بالقوة مدرك و الكليات والجزئيات .

فقولنا : (جسم نام حسّاس) هو مثل قولنا (حيوان) وهو تفصيل له، فهو في قوة الجنس القريب ، وقولنا : (متفكر " بالقوة مدرك الكليات والجزئيات) هو بيان وتفصيل لمعنى (ناطق) وبماثل له فهو في قوة الفصل القريب ، بل هو هو بعبارة مفصلة .

الحد الناقص : وهو ماكان تعريفاً الشيء بذكر البعض الذي يقصله عن غيره من ذاتياته .

ويكون ذلك بذكر فصله القريب فقط ، أو بذكر فصله القريب مع جنسه البعيد ، أو بما هو مماثل لذلك .

الأمثلة :

أ ـ كتعريف الانسان بأنه (الناطق) أو (المتفكر بالقوة المدك للكليات

والجزئيات) . فهذا هو الفصل القريب للانسان ، أو مماثل له وفي قوته كما سبق .

ب - وكتعريف الانسان بأنه (نام ناطق) أو (جسم ناطق) فهذان تعريفان للانسان بفصله القريب وجنسه البعيد ، إلا أن الجسم جنس أبعد من نام لأنه أعلى منه .

ويلاحظ في الحدود أنه لا تحد إلا الماهيات المركبة من عنصرين فأكثر ، أما البسائط فلا تُعرَّف إلا بالرسم .

الرسم التام: وهو ماكان تعريفاً للشيء بذكر جنسه القريب مع خاصته اللازمة الشاملة ، أي : مع ذكر عرضه اللازم لكل ما صدقاته والحاص به ، أو ما هو مماثل لذلك وفي قوته .

فلا يصح التعريف بالعرض العام ، مثل (الماشي) بالنسبة إلى الانسان ، فهو عرض ليس خاصاً بالانسان بل هو عام فيه وفي غيره من الحيوانات ولا يصح التعريف بالخاصة المفارقة غير اللازمة .

مثل (الضاحك بالفعل) بالنسبة إلى الانسان ، فالضحك بالفعل من خواص الانسان المفارقة لا اللازم ، إذ قد يكون بالفعل غير ضاحك بخلاف (الضاحك بالقوة) فهي خاصة لازمة . ولا يصح التعريف بالخاصة غير الشاملة ، مثل (الكاتب) بالنسبة إلى الانسان ، وذلك لأن بعض الناس غير كاتب .

الأمشلة:

أ - كتعريف الانسان بأنه (الحيوان الضاحك بالقوة) أو بأنه (الجسم النامي الحسّاس هو النامي الحسّاس الفسات الله الحسّاس الحسّاس الفريب للانسان ، والضاحك بالقوة هو خاصة من خواص الانسان اللازمة له والشاملة لأفراده .

ب ـ وكتعريف الحيوان بأنه (نام آكل) فالنـامي هو الجنس القريب للحيوان ، والآكل هو خاصة من خواصه اللازمة له والشاملة لأفراده .

الرسم الناقص: هو ما كان تعريفاً للشيء بذكر خاصته اللازمة الشاملة وحد ها ، أو مع جنسه البعيد ، أو مـع عرضه العـام ، أو بذكر عرضيات له تختص جملتها بحقيقته .

الأمنالة:

أ _ كتعريف الانسان بأنه (الضاحـك بالقوة) أو (القابل للعلم وصنعة الكتابة) فكل منها بالنسبة إلى الانسان من خواصه اللازمة الشاملة لكل أفراده.

ب - وكتعريف الانسان بأنه (جسم ضاحك القوة) فالجسم جنس بعيد للانسان ، وضاحك بالقوة خاصة لازمة شاملة من خواصه .

ج _ و كتعريف الانسان بأنه (ماش على قدميه عريض الأظفاد بادي البشرة ضحّاك بالطبع) فكل هذه عرضات تختص جملتها مجقيقة نوع الانسان .

التعريف اللفظي : وهو تعريف اللفظ بلفظ آخر مرادف له معـــلوم عند المخاطب ، ومرادف الشيء في الحقيقة خاصة من خواصه .

الأمن_لة:

- أ كتمريف البر بأنه (القمح) .
- ب ـ وكتعريف القسورة بأنه (الأسد).
- ج _ وكتعريف القنرء بأنه لفظ مشترك بين الحيض والطهر .

التعريف بالمثال : وهو تعريف الشيء بذكر مثال من أمثلته ، ومثال الشيء في الحقيقة خاصة من خواصه .

الأمشلة:

- أ كتمريف الاسم بأنه ما أشبه لفظ زيد ورجل والذي .
- ب وكتعريف الفعل بأنه ما أشبه لفط سميع ويقول وخُذ .

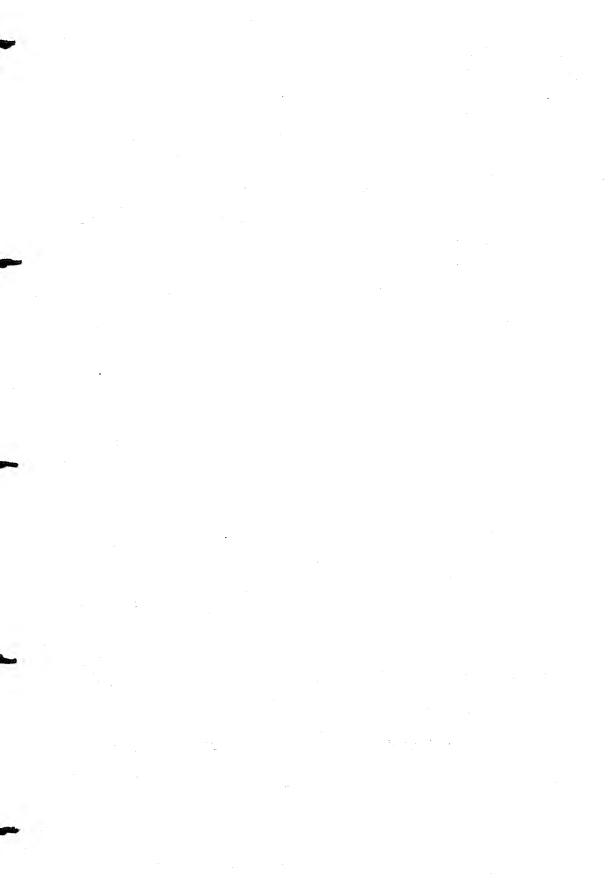
التعريف بالتقسيم : وهو تعريف الشيء بذكر الأقسام التي ينقسم إليها ، ومعلوم أن أقسام الشيء خاصة من خواصه .

الأمث_لة:

- أ ـ كتعريف الكلمة بأنها اسم وفعل وحرف .
 - ب ــ وكتعريف العدد بأنه زوج وفرد .

ملاحظات عامة :

- ١ التعريف المركب من العرض العام والفصل أقوى بما فيه الفصل وحده.
- ٧ التعريف المركب من الجنس البعيد والفصل أقوى بما فيه الفصل وحده.
- س = التعریف المرکب من الفصل والحاصة أکمل وأقوى من المرکب من الفصل والعرض العام .
- التعریف المرکب من العرض العام والخاصة أقوى بما فیه الخاصة و حدها.
 وکل تعریف فیه زیادة بیان المفرد المشروح هو أقوى وأکمل بما لیس فیه هذه الزیادة .
- ه ـ تعاریف الألفاظ تقوم مقامها إذا كانت تعاریف كاملة صحیحة ، فاو وضع وضیع بدل الجنس حدة لكفى ، ولو وضع بدل الفصل حداه لكفى ، ولو وضع بدل الخاصة حدها لكفى .
 - ٣ عناية المنطقي بالمعاني ، وأما الألفاظ فهي قوالب لها .



القضك ايا وأقسامها

تعريف القضية :

الجملة التامة الحبرية تسمى في هذا الفن قضية ، أما الجمل الإنشائية كالجمل القائمة على الأمر أو النهي أو إنشاء المقود أو حلها ونحو ذلك فإن المناطقة لا يبحثون فيها ، لانها لا تحتمل الصدق أو الكذب أصلاً ، فلا تحتاج إلى أدلة وحجه تثبت صدقها أو تثبت كذبها ، فمن قال : آتني غدائي ، ومن قال : لا تأخذ مالي ، ومن قال لمتعاقد معه على بيع : بعتك هذا الثوب بدينار ، فقال الشاري : قبلت شراءه ، ومن قال لزوجته : اذهبي فأنت طالق ، كل هؤلاء لا يقال لأي واحد منهم : صدقت في قولك أو كذبت ، لأن الجمل التي قالوها هي من قبيل الجمل الانشائية التي لا تحتمل الصدق أو الكذب أصلا ، والمناطقة إنما بهمهم بحث الجمل الانشائية أحكاماً موجبة أو سالبة ، وهذه الأحكام عرضة لأن تكون صادقة أو لأن تكون كاذبة ، فنحتاج إلى حجبج تثبت صدقها إذا كانت في الواقع صادقة ، وذلك لمرفة حقيقتها ، أو لإثبات صدقها لحصم لا يسلم به ، أو نحتاج إلى حجبج تثبت كذبها إذا كانت في الواقع كاذبة ، وذلك لمرفة عقيقتها ، أو لإثبات كذبها لحصم لا يسلم به ، أو نحتاج إلى حجبج تثبت كذبها إذا كانت في الواقع كاذبة ، وذلك لمرفة عقيقتها ، أو لإثبات كذبها لحصم لا يسلم به ، أو نحتاج إلى حجبج تثبت كذبها إذا كانت في الواقع كاذبة ، وذلك لمرفة عقيقتها ، أو لإثبات كذبها لحصم لا يسلم به ، أو لإثبات كذبها لحصم لا يسلم به .

وقد علمنا سابقاً أن مبحث الحجـج والأدلة هو المقصد الثـاني من المقصدين الأساسيين في هذا الفن .

وسيميت الجملة المشتملة على حمم موجب أو سالب قضية ، لان القضية مشتقة من القضاء ، والقضاء هو الحمم ، وظاهر أن كل جملة خبرية لابد أن تتضمن حكماً موجباً أو سالباً .

الكم والكيف في القضايا:

يقصد بالكرِّ في القضية مقدار الافراد التي ينطبق عليها الحكم الذي تشتمل عليه . ويقصد بالكيف في القضية حال النسبة فيها هل هي موجبة ؟ أو سالبة ؟ أي: هل هي مثبتة أو منفية ؟.

وكل قضية لا بد أن يتعلق الحكم فيها بمقدار ما من الأفراد ، واحداً فما فوق ، معيناً أو غير معين ، ولا بد أيضاً أن تكون النسبة فيها موجبة أو سالبة . إذن فمن عوارض القضايا الكم والكيف .

أقسام القضايا باعتبار الكم

ثم إذا نظرنا إلى جانب الكرّ في القضايا وجدنا أن المحكوم عليه فيها إما أن يكون معيناً مخصوصاً غير قابل للشركة ، وفي هذه الحالة تسمى القضية : (شخصية) وتسمى : (مخصوصة) وإما أن يكون كلياً غير معين ، أي : قابلًا للشركة المفتوحة دون تحديد ، وعندئذ فله احتالات ثلاثة :

الأول : أن يكون مسورًا بسور كلي ، أي : مقترناً بما يدل على أن الحكم فيها يشمل جميع أفراد الكلي ، وفي هذه الحالة تسمى القضية (كلية) .

والكلية لدى التحقيق هي ، في قوة المخصوصة ، أو نقول : إن المخصوصة هي في قوة الكلية ، وذلك لأن انطباق الحكم على كل الأفراد في القضية الكلية بقوة تكرير الحكم ونسبته إلى كل فرد مجصوصه ، وذلك بعدد الأفراد مها كثرت,

الثاني: أن يكون مُستورًا بسُور غير كلي ، أي : مقترناً بما يدل على أن الحكم يشمل بعض أفراد الكلي فقط دون تعيين لأفراد هـذا البعض ، وربما يكون البعض هو الأكثر في عدد الأفراد من البعض الذي لا يشمله الحكم ، وحينا يكون المحكوم عليه مسوراً بسور غير كلي تسمَّى القضية (جزئية) .

الثالث: أن يكون غير مسوّر بأي سور ، أي : غير مقترن بما يدلُّ على شمول الحركم لكل الأفراد أو لبعض الأُفراد من غير تعيين ، وفي هذه الحالة تسمى القضية (مهملة) .

والقضية المهملة لدى التحقيق هي في قوة القضية الجزئية وهي المسورة بسور غير كلي ، وذلك لأن المهملة التي ليس فيها ما يدل على الإحاطة الجزئية تدل بطبيعتها على ذلك ، فذكر السور الجزئي لا يزيد في معنى الإحاطة الجزئية شيئاً ، وإن كان قد يزيد في نوع الدلالة ، إذا كان فيه معنى الأقل أو الأكثر ، أو كان فيه تحديد نسبة البعض بالنصف أو الثلث أو الربع أو نحو ذلك من غير تعيين أشخاص الأفراد ، أما لفظ بعض وما أشبه فليس فيه مزيد دلالة ، لذلك فالمهملة تلازم الجزئية لأنها في قوتها .

فالقضايا إذن أربع:

١ - الشخصة (المخصوصة)

1 - Y

وهما متاثلتان في القوة

٣ _ الجزئية

3 - Ilyali

وهما متماثلتان في القوة

أفسام القضايا باعتبار الكيف

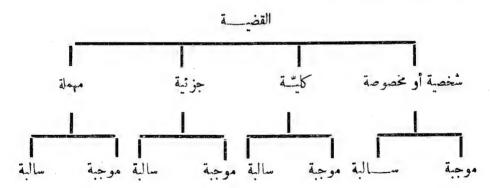
وإذا نظرنا إلى جانب الكيف في القضايا وجدنا أن النيسب فيها إما أن تكون موجبة ، وذلك إذا كانت هذه النسب خالية عن أدوات السلب (النفي) . وإما أن تكون سالبة ، وذلك إذا كانت هذه النسب منفية بتسليط أداة من أدوات السلب عليها ، فهي إذن باعتبار الكيف قسمان :

١ – ﻣﻮﺟﺒﺔ .

٧ - سالة .

أقسام القضايا باعتبار الكم والكيف معاً

وحينا نلاحظ أقسام القضايا باعتبار الهم وهي الأقسام الأربعة التي أوضحناها ونضم إليها قسمي الكيف نجد أن القضايا قد ارتقت أقسامها إلى ثمانية ، لأن كل قسم من أقسامها باعتبار الهم ينقسم إلى قسمها باعتبار الكيف ، أو نقول بعبارة أخرى : إن كل قسم من قسميها باعتبار الكيف ينقسم إلى أقسامها الأربعة باعتبار الكيف ينقسم إلى أقسامها المؤربية بالمؤربية بالمؤ



وهذا التقسيم يشمل كل أنواع القضايا الآتية ، وهي : الحملية ، والشرطية المتصلة ، والشرطية المنفصلة .

التعيين في المخصوصة

يتعين الحكوم عليه في القضية المخصوصة (الشخصية) بأمور متعددة ، منها ما يلى :

أ ــ أن يكون علماً ، سواء أكان مفرداً أو مثنى أو مجموعاً ، مثل : (خالد ــ سعيد ــ الزيدان ــ العمران ــ المحمدون) .

فخالد قائد ، والزيدان نحويان ، والمحمدين حكماء ، هذه قضايا مخصوصة ، لأن المحكوم عليه فيها (الموضوع) معين محصوص .

ب - أن يكون كُنية" ، مثل : (أبو بكر - أبو حفص) .

ج - أن يكون معرَّفاً بـ (أل) التي العهد ، سواء أكان المعهود المعين فرداً أو أفراداً مخصوصين .

د – أن يكون اسم إشارة ، مثل : (هذا ــ هذان ــ هؤلاء) بشرط أن يكون المشار إليه معيناً ، سواء أكان فرداً أو أفراد .

وقد وضع لدينا أنه لا فرق في التعيين بين أن يكون المعين فرداً واحداً أو أفراداً ، لأن الأفراد المعينين هم بمثابة الفرد الواحد المعين من جهة كون اللفظ الدال عليهم منحصراً فيهم وحدهم ، غير قابل للشركة التي تستدعيها صفات كلية ميثا وجدت أطلق على ما توجد فيه لفظ الكلي .

الأسوار في الكلية والجزئية

يستعمل المناطقة اللالفاظ التي تدل على الإحاطة الكلية أو الإحاطة الجزئية كلمة: (السور) أخذاً من سور البلد ، وهو الجدار الذي كان الناس يبنونه حول البلد للاحاطة بها ، ولحفظها من مداهمة العدو ، وفيا يلي بيان للأسوار الكلية والجزئية السالبة والموجبة:

الشُّور الكاي الموجب يأتي بألفاظ كثيرة منها: (كُلُّ - جُميعُ - عامة - (أَلُ) الاستغراقية - طر"اً - قاطبة - كافة - أجمع - أجمعون) وهكذا كل ما يفيد العموم والشمول .

ومن السور الكلي السالب ورود أداة (كل) وما شابهها على قضية منفية، وكذلك كل قضية جاء فيها السور الكلي قبل أداة السلب التي فيها ، نحو : كل إنسان ليس بجاد ، وهذا ما يسمى : (عموم السلب) .

بعض – قسم والسور الجزئي الموجب يأتي بألفاظ كثيرة منها : (بعض – قسم فريق – منهم – فئة – طائفة) وهكذا كل ما يفيد الاحاطة الجزئية .

٤ - والسور الجزئي السالب يأتي بألفاظ كثيرة ، وتتلخص بأن يجمع في القضية بين سور جزئي وأداة من أدوات النفي ، فيوجد في القضية مثلًا : (بعض و (ليس) سواء تقدم المفي على السور الجزئي أو تأخر ؛ ومثل الجمع بين (بعض وليس) الجمع بين أي سور جزئي وبين أي أداة من أدوات النفي ، ومن أمشلة ذلك : بعض الحيوان ليس بإنسان ؛ وليس بعض الحيوان بإنسان .

ويأتي السور الجزئي أيضاً بأن يسبق النفي أداة من أدوات العموم ، مثل : (ليس كل) و (ليس جميـع) ونحو ذلك ، فمثل هـذا التعبير يفيد السلب

الجزئي لأالسلب الكلمي وهذا ما يسمى: (سلب العموم) ومن أمثلة ذلك: ليس كل بناء مسجداً – ماكل بيضاء شحمة – ولا كل حمراء لحمة – فلا ينع أن يكون بعض الأبنية مساجد، وبعض ما هي بيضاء هي شحمة ؛ وبعض ما هي حمراء هي لحمة .

التحقيق في عموم السلب وسلب العموم

إذا تقدمت أداة العموم على أداة السلب في القضية أفادت عموم السلب كما ذكرنا آنفاً ؛ أي : أفادت أن النفي في القضية مسلط على كل فردٍ من أفراد الكلي.

وإذا تقدمت أداة السلب على أداة العموم في القضية أفادت سلب العموم ، كما ذكرنا آنفاً أيضاً ، أي : أفادت أن النفي في القضية مسلط على بعض أفراد الكلي فقط ، لا على كل أفراد الكلي .

فإذا قلنا : ليس كل إنسان بكاتب ، فإن معنى هذه القضية أن بعض الناس ليس بكاتب ، وهي قضية صادقة ، لأن الواقع كذلك . أما إذا قلنا : كل إنسان ليس بكاتب ، فإن معنى هذه القضية أنه لا أحد من الناس بكاتب ، وهي قضية كاذبة ، لأن الواقع مخالفها .

و افترق المثالان في الدلالة لأن المثال الأول قد سُلَب فيه التعميم فقط ، وسلب التعميم لا يعني توجيه السلب إلى كل فرد فرد بخصوصه ، أما المثال الثاني فقد محيّم فيه السلب ، أي : إن السلب فيها عام مسلط على كل الأفراد .

ولا بد أن نلاحظ في عموم السلب أن يكون العموم مسلطاً على قضية سالبة ، وأن نلاحظ في سلب العموم أن يكون السلب مسلطاً على العموم في قضية كلية .

ومن أمثلة سلب العموم قول الشاعر :

ما كل ما يتمنش المرء يدركه تأتي الرياح بما لا تشتهي السُّفن

أي : بل ربما يدرك المره بعض ما يتمنى لا كله ، وذلك لأن القضية هي أي الأصل قضية كلية ، وهي : (كل ما يتمنى المرء يدركه) ثم سائيط السلب على العموم فيها لا على كل فرد ، فانتفى العموم فقط ، وحينا ينتفي العموم ترجع القضية إلى أنها ليست كلية ، وعند ثذ تكون جزئية أو مهملة وهما في القوة سواء .

(ما كلُّ رأي الفتى يدءو إلى رَسْد)

أي : بل قد بدءو بعض رأي الفتى إلى رشد ، ولكن ليس كل رأيه يدءو إلى رشد ، وذلك لأن القضية هي في الأصل قضية كلية ، وهي : (كلُّ رأي الفتى يدءو إلى رشد) ثم سلط السلب على العموم فيها فانتفى العموم فقط ، وإذا انتفت الصفة الكلية فقط فليس معنى ذلك أن يكون النفي مسلطاً على كل فرد .

ومن أمثلة عموم السلب قول الشاعر أبي النجم:

قد أصبحت أم الخيار تدمي علي ذنباً كليه لم أصنع

أي: لم أصنع شيئاً منه ، وذلك لأن القضية هي في الأصل سالبة مهملة ، وهي : (الذنب المنسوب إلي لم أصنعه) ثم سليط العموم عليها فصارت : (كل الذنب المنسوب إلي لم أصنعه) .

ومن أمثلة عموم السلب ما جاء في حديث سهو الرسول عَيْنَا في الصلاة وهو في الصحيحين، وفيه على ما روى أبو هريرة أن الذي عَيْنَا في إحدى صلاتي العشي ركعتين ثم سلم، فقال المسلمون: قصرت الصلاة، وفي القوم رجل في يديه طول يقال له: ذو اليدين، واسمه على ما جاء عند مسلم: (الحرباق) فقال: يا رسول الله ؛ أنسيت أم قُنُصرت الصلاة ? فقال: « كُلُّ ذلك لم يكن، فقال ذو اليدين: قد كان بعض ذلك يا رسول الله .

فَقُولُ الرسول صلوات الله عليه : (كُلُّ ذلك لم يَكُن) من عموم السلب ، أي : لم يكن الرسول صلوات الله عليه : (كل ذلك لم يكن شيء من ذلك ، ولذلك قال ذو اليدين رداً لنفي النسيان وقصر السلاة معاً : قد كان بعض ذلك يا رسول الله ، إذ فهم أن المراد عموم السلب ، فالقضية في الأصل سالبة مهملة ، وهي : (النسيان والقصر لم يكونا) ثم سلط العموم عليها ، فصارت (كل ذلك لم يكن) .

اشكال ودفعه

وأما قول الله تعالى: (والله لا يجب كل مختال فخور) فليس من سلب العموم الذي تسبق فيه أداة السلب أداة العموم، وذلك لأن السلب في قوله تعالى: (لا يحب) ليس مسلطاً على العموم في (كل مختال) وإنما هو مسلط على الحجة، والحجة كلي مهمل، و(كل مختال فخور) قد جاء مفعولاً به الهجة المنفية، لذلك فإن لفظة (كل) تبقى على عمومها، ولا تتأثر بالسلب، إذ هو غير مسلط عليها، فالجملة في قوة قولنا: (كل مختال فخور لا يحبه الله) فهي إذن من عموم السلب لا من سلب العموم.

هذا ماوضح لنا بالتأمل في هذا النص القرآني ، وبه ينحل الاشكال الذي ذكره بعض العلماء حول قاعدة عموم السلب وسلب العموم ، لاسيا ما أشار إليه ابن هشام في مغني اللبيب .

الكل الاستفرافي والكل المجموعي

أ ــ قد يتناول الحـكم في القضية كلَّ فرد ٍ من أفراد الـكلي فيها دون شرط اجتماعه مع غيره .

مثل : كل السيارات الصالحة تسير بمحوك آلي . أي : كل واحدة منها ذات محوك آلي تسير به .

وَمَثُل : كُلُّ النَّاسِ ذُو رأْسِ وَقَلْبِ . أَي : كُلُّ فُردِ مُنهُم يَسَتَقُلُ بَأُنَّ لُهُ وَمُثُلًا : كُلُّ فُردِ مُنهُم يَسَتَقُلُ بَأُنَّ لُهُ وَأَسًا وَقَلْبُ وَاحْد . لَهُ رأْسًا وقلبًا ، دُونَ شُرط اجْتَاعَهُ مَع غيره ومشاركته له في رأس وقلب واحد .

ومثل : كل الأبقار الحلوبة تدر لبنها عقب الولادة . أي : كل واحدة منها لها هذه الصفة ، دون شرط اجتماعها مع غيرها .

وعندئذ تكون القضية من قسم القضايا الكلية ، لأن الحكم فيها كان على سبيل الاستغراق الإفرادي ، أي : كل واحد من الأفراد له الحكم نفسه كاملاً وهذا هو الكل الاستغرافي الذي يتناول جميع الأفراد .

ب ـ وقد يتناول الحكم في القضة مجموع أفراد الكلي بشرط اجتاعها .

مثل : كل فروايا المثلث يساوي زاويتين قائمتين ، فالحركم هذا لايثبت أن كل ذاوية على حدة من زوايا المثلث تساوي قائمتين ، ولكن يثبت أن مجموع الزوايا بشرط اجتماعها يساوي قائمتين .

ومثل: كلُّ قطرات المطر الغزير تكون السيل الجارف. فالحكم هذا أيضاً لا يثبت أن كل قطرة من هذه الفطرات على حدة تكون السيل الجارف، ولكن يثبت أن مجموع القطرات بشرط اجتاعها هي التي تكون السيل الجارف.

ومن الظاهر أن الحكم في مشل هذه القضايا يلاحظ فيه المعنى الجمعي بشرط اجتاع الأفراد ، لا أن كل ورد على سبيل الاستغراق له الحكم نفسه .

وقضايا من هذا القبيل تخوج عن دائرة القضايا الكلية ، لأن الحكم فيها على المجموع بشرط الاجتماع ، لا على الجميع على سبيل الاستغراق الافرادي .

وكل قضية من هذا القبيل:

١ - إما أن تكون بمثابة القضية المحصوصة إذا كان يشترط فيها اجتماع كل الأفراد حتى يصدق الحريم ، وذلك كالمثال الأول : كل زوايا المثلث تساوي زاويتين قائمتين ، إذ ما لم تجتمع كلها فإنها لا تساوي ذلك .

و مثل : كُلُّ أُرجل الصَّورسي هي التي تعدل قيامه ، إذ بعضها لا يكفى للتعديل .

ح وإما أن تكون بثابة القضة الجزئية ، إذا كان يكفي فيها اجتاع قسم من الأفراد ، وذلك كالمثال الثاني : كل قطرات المطر الغزير تكون السيل الجارف ، إذ يكفي اجتاع معظمها دون جميعها .

ومثل : كل مجوم السماء زينة لها ، إذ لا تتم الزينة إلا باجتاعها ، ولكن لا يشترط اجتماع الجميع حتى تتحقق الزينة ، بل يكفي اجتماع الأكثر .

أقسام القضايا باعتبار الاضافة بين حدودها

تنقسم القضايا باعتبار الإضافة القسائمة بين حدودها إلى ثلاثة أقسام رئيسية ، وهي :

١ - القضة الحلية .

٧ _ القضة الشرطية المتصلة .

٣ - القضة الفرطية المنفصلة .

وذلك لأن الحكم الذي تشتمل عليه الجملة الحبرية (القضية) له ثلاثة وجوه: الوجه الأول :

أن يكون الحكم في القضية قائمًا على مجرد نسبة شيء إلى شيء آخر أو نفي هذه النسبة بينها ، مثل : زيد إنسان ــ زيد ليس مججر ــ نزل المطر ــ لم تغرب الشمس .

فزید إنسان : قضیة قائمة علی حکم موجب هو نسبة الانسانیة إلی زید ، وهذا الحکم غیر مرتبط مجکم آخر ولا مشروط به .

وزيد ليس مججر : قضية قائمة على حكم سالب هو نفي نسبة الحجرية إلى زيد ، وهذا الحكم غير مرتبط مجكم آخر ولا مشروط به .

ونزل ألمطر ، قضية قائمة على حكم موجب هو نسبة النزول إلى المطر ، وهذا الحركم أيضاً غير مرتبط مجمكم آخر ولا مشروط به .

ولم تغرب الشمس : قضية قائمة على حكم سالب هو نفي نسبة الغروب إلى الشمس ، وهذا الحكم أيضاً غير مرتبط مجكم آخر ولا مشروط به .

وكل قضية (أي: جملة خبرية) من هذا القبيل تسمى: (قضية مملية) وذلك لأن الإضافة فيها قائمة على فكرة حمل أحد حديها على الآخر.

الوجه الثــاني :

أن يكون الحكم في القضية مرتبطاً ارتباطاً شرطياً بحكم آخو ، أو يشتمل الحكم فيها على نفي هذا الارتباط الشرطي ، أي : فالحكم فيها لا يقتصر على مجود نسبة شيء إلى شيء آخر أو نفي هذه النسبة بينها ، وإنما يشتمل على إثبات الارتباط بين حكمين في قضيين أو نفي الارتباط بينها ، وهذا الارتباط الشرطي يدل عليه في الكلام أداة من أدوات الشرط ، وبعد هذا الارتباط الشرطي تصير يدل عليه في الكلام أداة من أدوات الشرط ، وبعد هذا الارتباط الشرطي تصير القضيتان قضية واحدة . مثل :

- ١ إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .
- ٢ ليس البتة إذا كانت الشمس طالمة فالنهار ليس عوجود .
 - ٣ ـ ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود .

ففي المثال الأول نجد الحم بإثبات ارتباط وجود النهار بأن تكون الشمس طالعة ، وهو ارتباط شرطي بين حم موجب وحم موجب آخر ، وذلك لوجود اللزوم بين الحكمين ، إذن فالحم فيها بعد الارتباط لا يقطع بوجود النهار ، ولكن يقطع بوجوده إذا كانت الشمس طالعة ، فتعطي القضية حكماً إيجابياً بالترابط بين الحكمين اللذين اشتملت عليها .

وفي المثال الثاني نجد الحكم بنفي ارتباط عدم وجود النهاد بأن تكون الشمس طالعة ، وهو نفي لارتباط شرطي بين حكم سالب وحكم آخر موجب، وذلك لأن عدم وجود النهاد لا يلازم ولا يصاحب كون الشمس طالعة ، بل العكس هو الصحيح ، إذن فالحكم فيها يسلب الارتباط الشرطي بين الحكمين اللذين اشتملت عليها .

وفي المثال الثالث نجد الحكم بنفي ارتباط وجود الليل بأن تكون الشمس طالعة ، وهو نفي لارتباط شرطي بين حكم موجب وحكم آخر موجب ، وذلك لأن وجود الليل لا يلازم ولا يصاحب كون الشمس طالعة ، بل بينها تعاند ، إذن فالحكم فيها ينفي الارتباط الشرطي بين الحكمين اللذين اشتمات عليها .

وكل قضية (أي: جملة خبرية) من هذا القبيل تسمى: (قضية شرطية متصلة) وذلك لأن الإضافة فيها قائمة على فكرة الارتباط الشرطي المتصل بين حد يها .

وإذا تأملنا في هذه القضية الشرطية وجدنا أنها في الأصل هي قضيتان منفكتان : (الشمس طالعة – النهار موجود) وهاتان القضيتان المنفكتان هما حمليتان ، ولكن قد لا يكون غرض المتكلم أن يقول : (إن النهار موجود فعلاً) وإنما يكون غرضه أن يكشف الاتصال بين طلوع الشمس ووجود النهار ، فيعلق الحكم بوجود النهار على الحكم بطلوع الشمس ، ويصدر بذلك حكماً شرطاً .

الوجه الثالث:

أن يكون الحكم في القضية متردداً بين احتمالين فأكثر ، وحينا يلاحظ من يريد إصدار الحكم انحصار التردد بين عدد من الوجوه أو الاحتمالات فإنه يعبر

عن ذلك بمثل قوله : إما أن يكون الأمر كذا وإما أن يكون الأمر كذا ، أي : لا يخلو عن واحد منها أو لا يخلو عنها ، مثل :

١ - إما أن يكون العدد زوجاً وإما أن يكون فرداً .

٧ – جليس السوء إما أن يغويك وإما أن يوقعك في التهمة .

٣ - إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن تكون غاربة .

وإذا حللما الحكم في القضايا التي من هذا القبيل وجدناه يرجع من جهـــة المعنى إلى قضيتين شرطيتين فأكثر .

فقولنا : (إما أن يكون العدد زوجاً وإما أن يكون فرداً) ينحل من جهة المعنى إلى ما يلي :

إذا كان المدد زوجاً فهو غير فرد . وإذا كان العدد فرداً فهو غير زوج .

وإذا لم يكن العدد زوجاً فهو فرد . وإذا لم يكن العدد فرداً فهو زوج .

إذن فهذه القضية من جهة المعنى بقوة أربع قضايا شرطية متصلة .

وقولنا : (جليس السوء إما أن يغويك وإما أن يوقعك في النهمة) ينحل من جهة المعنى إلى ما يلي :

إذا لم 'يغوك جليس السوء أوقعك في التهمة . وَإِذَا لَمْ يُوقَعَكُ في التهمـــة أغواك . أي : ولا يخلو الأمر عن واحد منها وربما مجتمع الأمران .

وقولنا : (إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن تكون غاربة) ينحــل من جهة المعنى إلى ما يلي :

إذا كانت طالعة فهي غير غاربة . وإذا كانت غاربة فهي غير طالعة .

أي : فلا يجتمع الأمران ، ولكن قد يخلو الحال عنها ، وذلك بأن تكون مكسوفة أو محجوبة بالسحاب .

وكل قضية من هذا القبيل تسمى : (قضية شرطية منفصلة) وذلك لأن الاضافة فيها قائمة على فكرة الانفصال في الصبغة بين حكمين فأكثر ، وبتحليلها ترجع إلى عدد من القضايا الشرطية المتصلة .

خلاصة الوجوه:

و بهذا التحليل لهذه القضايا الثلاث يتضع لنا أن القضية الحملية تشتمل على حكم بين شيئين دون ارتباط مجم آخر ، فهي بسيطة ، وأن القضية الشرطية المتصلة تشتمل على حكم بين شيئين مرتبط مجم آخر . فهي مركبة تركيباً متوسطاً ، وأن القضية الشرطية المنفصلة تشتمل على حسكم متردد بين شيئين فأكثر ، وهي تنحل من جهة المعنى إلى شرطيتين متصلتين فأكثر ، فهي مركبة تركيباً أعلى . وفيا يلي شرح هذه القضايا الثلاث وبيان أقسام كل منها :

شرح القضية الحملية وأقسامها :

من البيان السابق للقضايا نستطيع أن نستخلص تعريفاً للقضية الحملية فنقول: هي التي يكون الحكم فيها قائماً على إسناد شي ﴿ إلى شي ﴿ آخر أو نفيه عنه .

أو هي التي محـكم فيها بعلاقة موجبة أو سالبة بين مسند ومسند إليه .

الأمنــــلة :

أ - فقولنا : (الله ربنا) قضية حملية الأنها اشتملت على حسكم بإسناد وصف الربوبية إلى الله تعالى ، أو نقول بعبارة أخوى : إنها قد اشتملت على حكم بعلاقة موجبة بين الله تعالى ووصفه بالربوبية .

ب _ وقولنا : (الله لا شریك له) قضیة حملیة ، لأنها اشتملت علی حکم بنفی وجود شریك لله تعالی ، أو نقول بعبادة أخرى : إنها قد اشتملت علی حکم بعلاقة سالبة بين الله تعالى وبين شريك له .

ج – وقولنا : (سمع الله لمن حمده) قضية حملية ، لأنها اشتملت على حكم بإسناد سماع قول الحامد إلى الله تعالى .

د - وقولنا : (لا يعلم الناس الغيب) قضية حملية ، لأنها اشتملت على حـكم بنفي علم الغيب عن الناس .

ومن الملاحظ أن المثالين الأولين من قبيل الجمل الاسمية ، وأما المثالات الأخيران فمن قبيل الجمل الفعلية .

فالقضية الحملية إذن فيها مسند ومسند إليه مجسب اصطلاح النحاة ، أو محكوم به ومحكوم عليه مجسب اصطلاح البلاغيين ، وأما في اصطلاح المناطقة فالمسند إليه هو (الموضوع) سواء أكان مبتدأ أو فاعلاً أو ما هو قائم مقام أحدهما ، والمسند هو (المحمول) سواء أكان خبراً أو فعلاً أو ما هو قائم مقام أحدهما .

وسبب هذه التسمية أن المناطقة يلاحظون أن المسند إليه يوضع أولاً في النصور ثم يحمل عليه المسند ، فسموا المسند إليه موضوعاً والمسند محمولاً وسموا القضية كلها (قضية حملية) نسبة إلى معنى الحمل الموجب أو السالب الذي يجري فيها ، أما النسبة بين الموضوع والمحمول فهي الرابطة الملاحظة في الذهن ، وأما في الكلام فيدل عليها دال ما ، وهو إما أن يكون مجرد الاقتران اللفظي ، كقولنا : (جاء موسى) وإما أن يكون حركة إعراب ظاهرة ، كقولنا : (جاء موسى) وإما أن يكون حركة إعراب ظاهرة ، كقولنا : (جاء محمد) وإما أن يستخدم للدلالة عليها ضمير الفصل ، وهو رابط غير نافي ، كقولنا : (الله هو ربنا) أو فعل الكون ، وهو رابط زماني ، كقولنا : (إن الله كان عليماً حكيماً) .

بهذا البيان وضح لنا تماماً ما هي القضية الحملية ، ووضح لنا أنها ذات أركان ثلاثة ، وهي :



أقسام الحلية :

وبالرجوع إلى أقسام القضايا باعتبار الكم والكيف معاً نلاحظ أن القضية الحلية تنقسم إلى ثمانية أقسام ، وفيا يلي بيانها مع أمثلتها :

١ - مخصوصة موجبة:

وهي التي يكون موضوعها معيناً كما سبق وتكون النسبة فيها موجبة ، مثل: (محمد رسول الله يؤذن بلال بليل - روى الشيخان صحاح الأحاديث مثل: الحلفاء الواشدون الأربعة خيرة أصحاب رسول الله – الحرمان الشريفان تشد الرحال إليها – هذه الأمثلة من قسم القضايا الحملية المخصوصة الموجبة) .

٧ - مخصوصة سالية:

وهي التي يكون موضوعها معيشًا وتكون النسبة فيها سالبة ، مثل : (مسيامة ليس برسول – لا ينفع الحجر الأسود ولا يضر – وما أنت بتمابع قبلتهم – ذلك الكتاب لا ريب فيه –) .

٣ – كلية موجبة :

وهي التي يكون موضوعها كُلِيّياً مسوراً بسور كُلِيّي وتكون النسبة فيها - ٨١ - موجبة ، مثل : (كُلُّ من عليها فان _ كُلُ نفس ذائقة الموت _ كُلُّ نفس علم علم علم علم علم الرّ في عنده عقدار _ وكُلُّ إنسان الزمناه طائره في عنقه _ كُلُّ بني آدم خطاء _ ووفيت كُلُّ نفس ما عملت) .

٤ - كلية سالية :

وهي التي يكون موضوعها كليسًا مسوراً بسور كلي وتكون النسبة فيها سالبة ، مثل : (لا شيء من الحجر بإنسان – لا شريك لله – ما اتخذ الله من ولد – ولم يكن له صاحبة – لا تأخذه سنة " ولا نوم – لا غالب لكم اليوم من الناس) .

ه – جزئية موجبة :

وهي التي يكون موضوعها كليّاً مسوراً بسور جزئي وتكون النسبة فيها موجبة ، مثل : (بعض الحيوان إنسان - فريق في الجنة - وفريق في السمير - ورفع بعضكم فوق بعض درجات - فمنهم من يشي على بطنه - ومنهم من يشي على رجلين - ومنهم من يشي على أربع - ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك - ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً ... وقليل من عبادي الشكور) .

٣ - جزئية سالبة :

وهي التي يكون موضوعها كلياً مسوراً بسور جزئي وتكون النسبة فيها سالبة، مثل : (بعض الحيوان ليس بإنسان – ولكن أكثر الناس لايشكرون –

وما بعضهم بتابع قبلة بعض - ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك « أي : بعض أهل الكتاب لا أمانة له » - وما أكثر الناس ولو حرصت عرمنين) .

وهي التي يكون موضوعها كلياً غير مقترن لا بسور كلي ولا بسور جزئي، وتحكون النسبة فيها موجبة، وهي كما سبق في قوة الجزئية الموجبة، مثل: (الانسان يأكل لحوم البقر (فهي في قوة: بعض الانسان يأكل لحوم البقر) — الرجال أقوى على الحرب من النساء (فهي في قوة: بعض الرجال أقوى على الحرب من النساء) — سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها — إن الناس قد جمعوا لكم) ولا بد من ملاحظة أن (أل) في الرجال وفي السفهاء وفي الناس هي للجنس لا المستغراق، ولذلك فهي لا تفيد العموم، فالقضة إذن مهملة من السور فهي في قوة الجزئية، ومثل قوله تعالى: (وقوم نوح لما كذبوا الرسل أغرقناهم).

٨ _ مهملة سالية:

وهي التي يكون موضوعها كلياً غير مقترن لا بسور كلي ولا بسور جزئي، وتكون النسبة فيها سالبة ، وهي كما سبق في قوة الجزئية السالبة ، مثل : (الناس لا يركبون البقر – (فهذه القضية المهملة في قوة قولنا : بعض الناس لا يركبون البقر) – لا يغرق القادرون على السباحة (فهي في قوة قولنا : بعض القادرين على السباحة لا يغرقون) وذلك لأن (أل) في الناس وفي القادرين بعض القادرين على السباحة لا يغرقون) وذلك لأن (أل) في قوة الجزئية . ومثل ليست للاستفراق ، فالقضية إذن مهملة من السور فهي في قوة الجزئية . ومثل قوله تعالى : لا يسأم الانسان من دعاء الخير) .

شرح القضية الشرطية المتصلة

ونستطيع أن نستخلص تعريفاً للقضة الشرطية المتصلة من البيان السابق لها فنقول :

هي التي يكون الحسكم فيها قائمًا على إثبات الارتباط الشرطي أو نفيه بين حسكم وحكم آخر .

أو نقول : هي التي تشتمل على حكم بإثبات أو نفي ارتباط شرطي بين حكم وحكم آخر .

فالتي فيها البات الارتباط الشرطي موجبة والتي فيها نفي الارتباط الشرطي سالبة .

وأدوات الشرط التي تعقد الارتباط كثيرة ، منها الأدوات التالية (إذا – لو – مها – كلما – لولا – إن – متى – حيثا) وهكذا إلى سائر الأدوات التي تفيد الارتباط الشرطي بين قضيتين ، مما هو معروف في اللغة ، سواء أكانت الأداة عاملة عند النحاة أو غير عاملة ، والمهم عند المنطقي هو تأدية المعنى بأي تعبير كان .

وأسوار الشرطية المتصلة مي كما بلي :

١ - سور الكلية الموجبة ، يكون بكل أداة تفيد العموم ، مثـــل :
 (كائبًا - مها - حيثًا - متى) .

٢ - سور الكلية السالبة يكون بالجمع بين : (ليس البتة) وبين أداة
 من أدوات الشرط التي لا تفيد العموم مثل : (ليس البتة إذا) .

٣ ـ سور الجزئية الموجبة يكون بعبارة : (قد يكون إذا) أو (ربما يكون إذا) أو (ربما يكون إذا) أو نحو ذلك .

٤ - سور الجزئية السالبة يكون بعبارة: (قد لا يكون إذا) أو (ربا
 لا يكون إذا) أو نحو ذلك ، ويكون بالجمع بين أداة من أدوات النفي وبين
 أداة من أدوات الشرط التي تفيد العموم ، مثل : (ليس كلها) ,

وظاهر أن القضية الشرطية المتصلة تشتمل على جزأين :

١ – الجزء الأول منها هو الحكم المعلق به .

٧ - الجزء الثاني منها هو الحكم المتعلق .

والتعليق إما أن يكون مثبتاً فتكون القضية موجبة ، وإما أن يكون سالباً (منفياً) فتكون القضية سالبة .

وقد اصطلح المناطقة على أن يسموا الجزء الأول (مقدّماً) ويسمنُّوا الجزء الثاني (تالياً) .

وفيا بلي تصوير جدولي للشرطية المتصلة مطبق على الأمثلة :

		تابعأداة		أداة	أداة
	التالي	الربط	القيدم	لربط الشوط ي	السلب ا
هوج: (((())) (()) ((النهار موجود) ﴿	ۏ	(كانت الشمس طالعة)	إذا	
	(فسدتا)	J	(كان فيها آلهة إلا الله)	لو	
	(أطفأها الله)	۵	(أوقدوا ناراً للحرب)	45	
	لا يسجدون))	(قرىء عليهم القرآن)	وإذا	
المان	(هو بطير في الجو)	j	(كان الحيوان ذا جناحين)	المل	ليسالبتة
	للقدمة بمتساويين)	ف (هو قاب <u>ل</u>	(كان العدد فوداً)	<u>َإِذ</u> ا	ليسالبتة
	من غیر کسر				
	هو غير کاتب)) .	(كان الإنسان مقطوع البدين)	هدي	ليسالبتة
. 411	• 11 • 11 •		1 all ol 1 . 7 . 1 . al ma &	1 151.5	

ومن خلال الأمثلة للاحظ أن أداة الشرط هي التي عقدت الاتصال بين المقدم والتالي ، وأن الحكم الموجب الذي تشتمل عليه القضة الشرطية المتصلة هو إثبات ربط حكم بحكم آخر ، وأن الحكم السالب الذي تشتمل عليه هو نفي هذا الربط ، سواء أكان الحكم المربوط حكماً موجباً أو سالباً ، وسواء أكان الحكم

المربوط به حكماً موجباً أو سالباً أيضاً ، فالإيجاب والسلب في القضة الشرطية المتحلة يلاحظ فيه الربط الشرطية ، وأما المقدم الذي هو في الأصل قضية حملية فنضعه في القضية الشرطية ضمن قوس ، مها كان وضعه السابق موجباً أو سالباً ، وكذلك التالي الذي هو في الأصل قضية حملية فإننا نضعه أيضاً في القضية الشرطية ضمن قوس ، مها كان وضعه السابق موجباً أو سالباً ، ثم يأتي التعليق الشرطي بينها ، فإذا كان تعليقاً موجباً اكتفي بمجرد أداة الشرط ، وإذا كان المراد سلب التعليق أضيف قبل الشرط ما يدل على نفي وجود الارتباط بين المقدم والتالي .

ويستخدم لذلك أي تعبير كلامي توافق عليه قواعد اللغة .

وظاهر أن سبب تسمية هذه القضية (شرطية متصلة) وجود النعليق الشرطي فيها على وجه الانصال كما وأينا ، لا على وجه الانفصال والتعاند كما في الشرطية المنفصلة التي سيأتي بيانها .

وبهذا البيان السابق وضحت لنا تماماً معالم القضية الشرطية المتصلة .

أمثلة عامة الشرطية المتصلة:

أ — قول الله تعمالى في سورة الانشقاق : [وإذا قرىء عليهم القرآئ لا يسجدون] .

هذه قضية شرطية متصلة ، لأنها اشتملت على حمكم إيجابي بتعليق استنكاف الكافرين عن السجود لله على وجود المقتضي له ، وهو قراءة القرآن عليهم المشتمل على دلائل ربوبية الله وألوهيته والأمر بالسجود له وعبادته وحده . ولما كان الارتباط الشرطي فيها ارتباطاً إيجابياً كانت القضية موجبة . وظاهر في هذا المثال أنه لايفهم منه أنهم يسجدون لله إذا لم يقرأ عليهم القرآن ، إذ هو أمر مسكوت عنه ، ولكن

يفهم عقلاً أنهم لا يسجدون من بأب أُولى. لأنهم إذا لم يسجدوا مع وجود الدلائل القرآنية فكيف يسجدون إذا لم توجد .

ب – وقول الله تعمالي في سورة المائدة : [كلُّما أوقدوا ناراً للحرب أطفأها الله] .

قضية شرطية متصلة ، لأنها اشتملت على حكم بتعليق إطفاء الله لنار الحرب على إيقاد الكافرين لها . والارتباط الشرطي فيها ارتباط إيجابي بأداة من أدوات السور الكلي ، فالقضية إذن كلية موجبة .

ج – وقول الله تعالى في سورة الأنبياء : [لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا] .

قضية شرطية متصلة ، لأنها اشتملت على حكم بوجود اللزوم بين تعدد الآلهة وفساد السماوات والأرض ، أي : ولكن الفساد غير حاصل ، إذن فالتعدّد غير حاصل .

والارتباط الشرطي فيها أرتباط إيجابي ، فالقضية إذن موجبة .

د - وقول الله تعالى في سورة الأنبياء : [إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم أنتم لها واردون ، لو كان هؤلاء آلهة ما وردوها وكل فيها خالدون ٩٩].

فالجملة: (لوكان هؤلاء آلهة ما وردوها) قضية شرطية متصلة لأنها اشتملت على حكم بوجود اللؤوم بين ورود جهنم وانتفاء الإلهية، وذلك لأنه لما كان هؤلاء المعبودون من دون الله سيردون جهنم ويعذبون فيها فإنه يلزم من ذلك أن لايكونوا آلهة ، ولو كانوا آلهة بأي وجه من الوجوه ما حكم الله عليهم بالمذاب ، ومن الوجوه الضعيفة للإلهية أن يعبدوا ليقربوا عابديهم إلى الله تعالى زلفى ، كما قال المشركون . ولما كان الارتباط الشرطي فيها ارتباطاً إيجابياً كانت القضية موجبة .

ه - وقُول الله تعالى في سورة لقمان : [ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمد من بعده سبعة أمجر ما نفدت كلمات الله ٢٧] .

قضية شرطية متصلة ، لأنها اشتمات على حكم بعدم نفاد كلمات الله ، ولكن هذا الحكم مرتبط بتقدير كتابتها بكل ما في الأرض من شجرة لو قطعت ونبويت اقلاماً ، وكان البحر من ورائه سبعة أبجر آخرى مداداً لها .

والارتباط الشرطي فيها ارتباط إيجابي فالقضية إذن موجبة .

و _ وقول الله تعالى حكاية لقول فرعون وملأه لموسى عليـه السلام في سورة الأعراف : [وقالوا : مها تأتنا به من آية لنسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين ١٣٧].

قضية شرطية متصلة موجبة كلية ، انعقد فيها الاتصال بين عدم إيمانهم وبين إتيان موسى بالآيات الدالة على رسالته، ولما كان أداة الشرط من أدوات السور الكلي كانت القضية كلية .

ز _ وقول الله تعالى في سورة الزخرف : [ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لببوتهم سقفاً من فضة ومعارج عليها يظهرون ٣٣].

قضية شرطية متصلة موجبة ، انعقد فيها الاتصال بين الحوف على الناس جميعاً من الكفر وبين تمييز من يكفر بإعطائه زخرف الحياة الدنيا ، فالحكم فيها يقضي بأنه لو انتفى الحوف على معظم الناس من الكفر لميز الله أهل الصحفر في الدنيا باستدراجهم بالزخارف الكثيرة فيها والترف الزائد منها ، ولاد خر المؤمنين الآخرة فقط ، ولكن هذا لم مجصل لأن الحوف على معظم الناس من الكفر حاصل ، فيا لو حصل هذا التمييز .

والارتباط الشرطي فيها ارتباط إيجابي فالقضية إذن موجبة .

ح _ وقولنا : ليس قطعاً كلما كان الانسان مقطوع اليدين فهو غير كاتب . قضية شرطية متصلة جزئية سالبة، لأنها نفت عموم الارتباط الشرطي الايجابي بين عدم الكتابة وقطع اليدين ، وذلك لاحمال أن يكتب بغير يديه . قبي في قوة قولنا : قد يكون إذا كان الانسان مقطوع اليدين فهو كاتب .

وقولنا : ليس قطعاً كلما كان الحيوان ذا جُناحين فهو يطير في الجُّو :

قضية شرطية متصلة جزئية سالبة ، لأنها نفت عموم الارتباط الشرطي الايجابي بنين القدرة على الطيران في الجو وبين وتجود الجناحين ، لاحتال أن يكوك ذا جناحين وهو لا يقدر على الطيران ، فهي في قوة قولنا :

قد يكون إذا كان الحيوان ذا جناحين فهو لا يستطيع الطيران في الحجو ، - وقولنا : ايس البتة إذا كانت الآلهة متعددة فلا مانع من استقوار النظام في الكون .

شرطية متصلة كلية سالبة ، لأنها نفت جواز الارتباط الشرطي الإيجابي على أية حال من الأحوال بين استقرار النظام التام في الكون وبين تعدد الآلهة، وذلك لأنه بلزم عقلًا من تعدد الآلهة فساد النظام وهو نقيض ثبات النظام واستقراره.

_ وقولنا : ليس البتة إذا كان العدد فرداً فهو قابل للقسمة بتساويين صحيحين لا كسر فيها .

شرطية متصلة كلية سَالبة ، لأنها نفت جواز الارتباط الشرطي الايجابي على أية حال من الأحوال بين كون العدد فرداً وبين كونه قابلاً للقسمة بمتساويين صحيحين لا كسر فيها ، وذلك لأن هذا الوصف من خصائص نقيض العدد الفردي ، فلا يكون من صفات العدد الفردي بجال من الأحوال .

أقسام الشرطية المتصلة

إضافة إلى أقسام القضية العامة التي تشترك فيهـا الحملية والمنصلة والمنفصلة ، لا بد أن نلاحظ في الشرطية المتصلة أن ربط التالي بالمقدَّم فيها له حالتان .

١ – فإما أن يكون لوجود علاقة في الواقع بينها .

العلاقة في الواقع بينها ، وإنما اتفق في الواقع بينها ، وإنما اتفق في الواقع أن محدث هذا التصاحب .

فإذا كان الربط لوجود علاقة في الواقع بينها توجب ذلك فالمناطقة يسمونها (لزومية). وإذا كان الربط لمجرد أنه حصل التصاحب بينها اتفاقاً فالمناطقة يسمونها (اتفاقية). ويهذا يصير لدينا في القضة الشرطنة المتصلة قسمان :

الأول : اللزومية .

الثاني: الاتفاقية.

فإذا أضفنا هذين القسمين إلى الأقسام العامة الثانية التي تنقسم إليها القضايا ، ولاحظنا أن كل واحد منها يعرض لكل من اللزومية والاتفاقية ، وضح لدينا أن الأقسام لا بد أن ترتقي إلى ستة عشر ، لزومية ، واتفاقية ، وكل منها ذو غانية أقسام .

شرح المتصلة اللزومية:

قلنا : إن اللزومية هي القضية التي يكون الربط فيها قامًا على وجود علاقة بين المقدم والتالي توجب ذلك .

وبالبعث يتكشف لنا أن العلاقات التي توجب الربط ، أي : ربط التالي بالمدم متعددة ، منها العلاقات التالية :

العلاقة الأولى ؛ أن يكون المقدم سبباً في التالي ، مثل : إذا مرت الرياع الباردة على السحاب المثقل ببخار الماء نزل المطر .

فالمقدم هذا في هذه القضية سبب ينشأ عنه رجوع البخار عن حالة التبخشر إلى حالة الكثافة والسيولة بسبب التبريد ، وعندئذ يتقاطو .

فالقضية إذن لزومية .

العلاقة الثانية : أن يكون المقدم مسبباً عن التالي ، مثل : إذا نزل المطر فقد بود جو السحاب الذي كان مجمله .

فالتالي هذا وهو برودة السحاب هو السبب والمقدم مُستَّبَ عنه ، فربط التالي بالمقدم كان لوجود علاقة مُسبَّبَيّة بينها توجب ذلك في الواقع .

فالقضية إذن لزومية .

العلاقة الثالثة : أن يكون المقدام علة للتالي ، مثل : إذا كانت الطائرة تطير في الجو فإن ركابها يتحركون وفق حركتها .

فالمقدم هنا علة لوجود النالي ، لأن المحمول على شيء لا بد أن يتحرك وفق حركته ، وذلك بقنضى العلة العقلية ، فربط النالي بالمقدم كان لوجود علاقة بينها توجب ذلك في الواقع .

فالقضية إذن لزومية .

العلاقة الرابعة : أن يكون المقدم معلولاً للتالي ، مثل : إذا كان ركاب الطائرة يسيرون في الجو بسرعة مئة ميل في الساعة فلا بد أن الطائرة التي هم فيها تسير بسرعة مئة ميل في الساعة .

فربط التالي هنا بالمقدم على أساس أن المقدم معلول والتالي علة في حصوله ، والمعلول موتبط عقلاً بعلته .

فالقَضية إذن لزومية .

العلاقة الخامسة: أن يكون ربط التالي بالمقدم على أساس وجود التضايف العقلي بينها ، والتضايف بين شيئين هو ادتباط أحدهما بالآخر ارتباطأ في أساس معنيها، ولا يتحقق أحدهما إلا بتحقق الآخر منها .

كَارتباط معنى الأبو"ة بمنى البنوة ، إذ لا تفهم الأبو"ة ما لم تفهم البنو"ة ، ولا تتحقق الأبوة إلا بتحقق البنوة ، وكذلك العكس .

وگارتباط معنى الكل بالجزء، فلا يفهم معنى الكل ما لم يفهم معنى الجزء، ولا يتحقق الكل ما لم يتحقق الجزء، وكذلك العكس.

وكارتباط معنى الأكبر بمعنى الأصغر ، فلا يفهم معنى الأكبر مالم يفهم معنى الأكبر مالم يفهم معنى الأصغر ، ولا يتحقق كون الشيء أكبر من شيء آخر ما لم يتحقق كون ذلك الشيء أصغر منه ، وكذلك المكس .

وهكذا إلى سائر المعاني المتضايفة .

ومن أمثلة المتصلة اللزومية التي تكون العلاقة فيها قائمة على التضايف ما يلي:

- أ) إذا كانت عائشة بنتاً لأبي بكر الصديق فأبو بكر أب لها .
 - ب) إذا كان أبو بكر أباً لعائشة فعائشة بنت له .
 - ج) إذا كانت زبيدة زوجة لهارون الرشيد فهو زوج لها .
- د) إذا كان المسجد الحرام أكبر من مسجد بني أمية في دمشق فمسجد بني أمية أصغر من المسجد الحرام .
- ه) إذا كانت يد الانسان جزءاً من جسمه فجسمه كل يشتمل على البد وغيرها .

وظاهر أن هذه الأمثلة من قبيل القضايا الشرطية المنومية ، لأن العلاقة بين المقدم والتالي فيها قائمة على التضايف ، وظاهر أيضاً أنها قضايا موجبة ، فإذا أردنا أن نصوغ أمثلة لقضية شرطية لزومية سالبة أمكننا أن نقول :

- أ) ليس البتة إذا كانت البد متحركة فالسواد الذي فيها ساكن .
- ب) ليس البتة إذا كانت الأمطار تهطل من السحاب فدوجة الحرارة في السحاب مرتفعة .
- ج) أيس البتة إذا كانت درجة الحرارة في الماء فوق الصفر فالماء متجمد .

- د) ليس البتة إذا كانت الطائرة لا تتحوك فركابها فيها يسيرون بسرعة مئة ميل في الساعة .
 - ه) ليس البتة إذا كان المغيرة ليس أباً للوليد فالوليد ابن له .

شرح المتصلة الاتفاقية :

علمنا بما سبق أن الاتفاقية هي التي يكون الربط فيها غير قائم على وجود علاقة بين المقدم والتالي توجب الربط ، وإنما هو قائم على مجرد حصول تصاحب اتفاقي بين المقدم والتالي .

ويمثل المناطقة للاتفاقية بقولهم : إذا كان الانسان ناطقاً فالحمار ناهق .

وظاهر أنه لا علاقة مطلقاً بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار ، حتى يستلزم أحدهما الآخر ، ولكن حصل في الواقع على وجه الاتفاق أن الأمرين قد وجدا في الكون ، فالتصاحب بينها في الوجود قائم .

ونستطيع أن نمثل للاتفاقية بأمثلة كثيرة وفيما بلى طائفة منها :

أ) إذا كانت الجبال ذات ارتفاع في الأرض فالمياه الجارية تجري من المرتفعات إلى المنحفضات .

ب) إذا كان أبو حنيفة فقيهاً مجتهداً فعمر ابن أبي ربيعة شاعر .

ج) إذا كان حذيفة بن اليان صاحب سر" رسول الله عليه فأبو عبيدة ابن الجراح أمين هذه الأمة .

- د) إذا كان الذئب يفترس بأنيابه فالثور ينطح بقرنيه .
- ه) إذا كان معاوية من ألمع الدهاة فعمرو بن العاص لا يقل عنه دهاء.
- و) إذا كان عمرو بن و ود فارساً شجاءاً فعلي بن أبي طالب أشجع منه .
- ز) إذا كان الحديد معدناً صلباً قابلًا للتطويق والإذابة فالزئبق معدن سائل.

فظاهر أن هذه الأمثلة قضايا شرطية ولكن ليس بين المقدم والنالي فيها علاقة توجب الربط، وإنما حصل الربط الكلامي فيها لحصول التصاحب الاتفاقي بين المقدم والتالي، وظاهر أيضاً أن كل هذه الأمثلة من قبيل القضايا الاتفاقية الموجبة.

وأما أمثلة السالبة الاتفاقية القائمة على نفي الاقتران والتصاحب ، ففيا يلي طائفة منها :

- أ) ليس متفقاً إذا كان أبو حنيفة فقيها مجتهداً فالبحتري فقيه مجتهد .
 - ب) ايس د ممّاً متفقاً إذا كان الرجل صالح الأبوين فهو صالح تقي .
- ج) ليس دامًا إذا كان الرجل منحدراً من أصل عربي فهو محسن الكلام بالعربية .
- د) ليس البتة إذا كان موسى بن عمران رسولاً فموسى السامري الذي هو واحد من قومه صادق .
- ه) ليس متفقاً إذا كانت الشمس جرماً سماوياً ملتهباً فكل الأجرام السماوية ملتهبة نارية .
- و) ليس متفقاً إذا كان الماء يتمدد بالبرودة الزائدة فكل الأجسام تتمدد بالبرودة الزائدة .

والسلب في هذه الأمثلة إنما صح لأن التصاحب الاتفاقي بين المقدم والتالي فيها لم يحصل ، بل الذي حصل هو خلافه .

شرح الشرطية المنفصلة

ونستطيع أن نستخلص تعريفاً للقضية الشرطية المنفصلة من البيان السابق لها فنقول :

هي التي يكون الحكم فيها قامًا على الترديد بين نسبتهن فأكثر أو على نفي هذا الترديد .

أو هي التي محكم فنها بتنافي نسبتين فأكثر أو عدم تنافيها .

فالتي تشتمل على إثبات الترديد أو التنافي بين نسبتين فأكثر هي قضية موجبة والتي تشتمل على نفي الترديد أو التنافي المذكور هي قضية سالبة .

والأداة التي تستممل كثيراً للدلالة على الترديد أو التنافي بين نسبتين فأكثر هو حرف (إما) وقد يستعمل عرف (أو) وقد يستعمل غير ذلك ، والمهم عند المنطقي هو تأدية المعنى بأي تمبير كان .

وأسوار الشرطية المنفصلة هي كما يلي :

١ - سور الكلية الموجبة يكون بما يدل على العموم في كل الأحوال ، واعتاد المناطقة أن يستعملوا لذلك كلمة (دامًا) قبل أداة الترديد .

٢ - سور الكلية السالبة يكون بعبارة (ليس البتة) أو نحوها .

٣ - سور الجزئية الموجبة يكون بعبارة: (قد يكون) أو (ربما
 يكون) أو نحو ذلك، مثل: قد يكون إما أن المثلث حاد الزوايا أو منفرج الزاوية.

على أربع .

أقسام الشرطية المنفصلة

إضافة إلى أقسام القضية العامة التي تشترك فيها الحملية والمتصلة والمنفصلة ، وإضافة إلى قسمي اللزومية والاتفاقية الذين تشترك فيها الشرطية المتصلة والشرطية المنفصلة ، فإن الشرطية المنفصلة تنفرد أيضاً بأنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام أخرى ، وهي : المنفصلة ما المنفصلة ، أي : هي التي القسم الأول : الحقيقية ، وهي مانعة الجمع والحلو معاً ، أي : هي التي

يمتنع اجتماع النسب المرددة فيهما ، ويمتنع الحلو عن واحد منها ، أو هي التي يدعي المسكلم ذلك فيها .

وتكون عرضة لاحتالات الأقسام كلها التي تنقسم إليها الشرطية المتصلة .

الأمثلة:

- ا) إما أن يكون الشيء موجوداً وإما أن يكون معدوماً .
- ب) الجسم إما أن يكون متحركاً وإما أن يكون ساكناً .
- ج) ارتفاع الشجرة في الجو إما أن يكون أكثر من ارتفاع ذراءين ، وإما أن يكون مساوياً له ، وإما أن يكون أقل منه .
- د) درجة الحوارة إما أن تكون صفراً أو فوق الصفر أو دون الصفر . وبقليل من التأمل نلاحظ أن هذه القضايا الشرطية المنفصلة تتضمن ثلاثة أمور :

الأمر الأول : أحكامها موجبة مترددة بين نسبتين فأكثر .

الأمر الثاني: عتنع أن تجتمع في الواقع النسب المتنافية فيها ، فلا يكون الشيء الواحد موجوداً ومعدوماً في آن واحد ، ولا يكون الجسم الواحد متحركاً وساكناً في آن واحد ، ولا يكون ارتفاع الشجرة في الجو أكثر من طول ذراءين وأقل منه مساوياً له في وقت واحد ، ولا تكون درجة حرارة الشيء الواحد صفراً وفوق الصفر وأقل من الصفر في وقت واحد .

الأمر الثالث: يتنع أن يخلو الواقع عن واحد من النسب المتنافية فيها . في إذن موجبة مانعة جمع ومانعة خلو".

ومن أمثلة الحقيقية الموجبة قول الله تعالى في شأن الانسان : [إنَّا هديناه السبيل ؛ إما شاكراً وإما كفوراً] .

إذ لا يجتمع الأمران فيكون شاكر وكفوراً معاً ، ولا يخلو الانسان بعد هدايته السبيل من أن يكون واحداً منها ، فهو إما شاكر وإماكفور لاغير . ومن أمثلة الحقيقية السالبة ما يلي :

ا) ليس البتة إما أن يكون الأصعي محدثاً أو عالماً بالفلك .

فهذه قضية سالبة نفي فيها منع الجمع ومنع الخلو ، إذ من الممكن أن يكون الأصمعي محدثًا وعالمًا بالفلك مماً فليس الجمع بينها ممنوعًا ، ومن الممكن أن يكون غير محدث وغير عالم بالفلك معاً .

ب) ليس البتة إما أن تكون هذه الدابة فرساً أو بيضاء أو مقطوعة الأذن. فهذه القضية سالبة نفي فيها منع الجمع ومنع الخلو، وذلك لأن الدابة المشار إليها من الممكن أن تكون فرساً وبيضاء ومقطوعة الأذن، ومن الممكن أن تكون غير فرس وغير بيضاء وغير مقطوعة الأذن.

القسم الثاني : مانعة الجمع فقط ، أي : هي التي يمتنع في الواقع اجماع النيسب المرددة فيها ، ولكن لا يمتنع الحلوث عنها جميعاً ، أو هي التي يدعي المتكلم ذلك فيها .

وتكون عرضة لاحتالات الأقسام كلها التي تنقسم إليها الشرطية المتصلة .

الأمثلة:

ا) هذه السبورة إما أن تكون كابها سوداء وإما أن تكون كابها خضراء. فهذه قضية شرطية منفصلة موجبة مانعة جمع فقط ، وذلك لأن لا يمكن أن يجتمع الأمران المرددان فيها ، فإذا كانت كابها سوداء فلا يمكن أن تكون كلبا خضراء ، ولكن قد مخلو الواقع عنها معاً فتكون مثلًا حمراء أو صفراء أو غير ذلك من الألوان أو ملونة بعدد من الألوان .

ب) القمر إما أن يكون أكبر من الأرض أو مساوياً لها .

هذه أيضاً منفصلة موجبة مانعة جمع فقط ، وذلك لأنه لا يمكن أن يجتمع الأمران المرددان فيها ، وهما أن يكون القمر أكبر من الأرض ومساوياً لها معاً، ولكن قد يخلو الأمر عنها معاً فيكون أصغر من الأرض كما هو الواقع .

ج) ليس الناطق إما أن يكون غير غزال أو غير فرس ، فهذه شرطية منفصلة سالبة ، نفت ادعاء منع الجمع ، ولم تنف ادعاء منع الحلو ، وذلك لأن الناطق فعلًا هو غير غزال وغير فرس فقد اجتمع الأمران معاً ، أما الحلو عنها معاً وهو أن يكون غزالاً وفرساً فهي لا تنفي منعه لأنه ممنوع في الحقيقة والواقع.

القسم الثالث: مانعة الحلو فقط ، أي : هي التي يتنع في الواقع الحلو عن واحد من النسب الموددة فيها ، ولكن لا يمتنع اجتماعها معاً ، أو هي التي يدعي المتكلم ذلك فيها .

وتكون عرضة لاحتالات الأقسام كلها التي تنقسم إليها الشرطية المتصلة. الأمشلة:

أ) مثل الجليس الصالح كحامل المسك : إما أن "مجذيك ، وإما أن تبتاع منه ، وإما أن تجد منه ريحًا طيبة .

فهذه شرطية منفصلة موجبة مانعة خلو فقط ، وذلك لأن حامل المسك الذي تجالسه قد يجذيك (أي: يمنحك من مسكه) وتبتاع منه وتجد منه ريحاً طببة ، كل هذه الثلاثة قد تجتمع ، فهي ليست مانعة جمع ، ولكن الأمر لا يخلو عن واحد من هذه الثلاثة ، إذ أقل ما في الأمر أن تفوح منه رائحة المسك الذي مجمله فيستمتع بها جليسه ، فهي إذن مانعة خلو فقط .

ب) مثل جليس السوء كنافخ الكبير (وهو الحدُّاد القائم بصنعته فعلًا) إما أن مجوق ثيابك ، وإما أن تجد منه ربحاً منتنة . فهذه أيضاً شرطية منفصلة موجبة مانعة خلو فقط ، وذلك لأن نافخ الكير الذي تجالسه قد مجرق ثيابك وتجد مع ذلك منه رمحاً منتنة ، فهي إذن ليست مانعة جمع ، ولكن الأمر لايخلو من واحد منها ، فإن من مجلس عند حداد ينفخ في كيره ويضرب على محمي حديده ، إن لم محرق من شظاياه ثيابه وجد الرائحة المنتنة التي متلىء بها حانوته .

ج) ومثال السالبة الشرطية المنفصلة مانعة الخلو فقط ، أن نقول: أيس البتة إما أن يكون القمر والأرض متساويين أو القمر أكبر من الأرض .

فهذه منفصلة سالبة ، تنفي منع الخلو فقط ، ولا تنفي منع الجمع ، وذلك لأنه لا يجتمع في الواقع الأمران المرددان فيها ، فلا يكونان متساويين مع كون القمر أكبر من الأرض ، ولكن ادعاء منع الحلو هو الذي توجه السلب في القضية عليه ، إذ قد يكون القمر أصغر من الأرض كما هو الواقع فعلاً ، إذن فالسلب في قضيتنا هذه مسلط على منع الحلو فقط .

فهي إذن شرطية منفصلة سالبة مانعة خلو" فقط.

الأقسام الرئيسية المنفصلة المنفصلة حقيقية مانعة جمع فقط مانعة خلو فقط

ضوابط المحمل في القضايا اليحملية

بالرجوع إلى مفاهيم النسب في دائرة الألفاظ والمعاني ، تتكشف لنا مجموعة من الحقائق ، نستبين منها ضوابط الحمل في القضايا الحملية .

أولاً: ما بينها عموم وخصوص مطلق من المفردات التصورية بحمل الأعم منها على كل أفراد الأخص حمل إيجاب لاحمل سلب ، ويحمل الأخص منها على بعض أفراد الأعم فقط حمل إيجاب وحمل سلب (ولا يحمل على كل أفراد الأعم).

أمثلة من حمل الأعم على الأخص

الأع نجعله محمولاً	الأخص نجعله موضوعاً
حيوان	كل" إنسان
فاكهة	كل" تفاح
أبض	كل ابن

من هذه الأمثلة نلاحظ أثنا استطعنا أن محمل - ونحن صادقون - الأعم منها ، وهو (حموان فاكهة - أبيض) على كل أفراد الأخص منها ، وهو (إنسان - تفاح - ابن) حمل إيجاب ، ولا يجوز حمل السلب لأن القضية تكذب حينئذ ، فإن أردنا قضية كاذبة فلنحمل .

والمتكلم أن يقتصر على الحمل الجؤئي لغرض يهدف إليه في كلامه ، ويظل كلامه صحيحاً صادقاً ، لأن المتكلم غير ملزم ببيان جميع ما يعلم عن القضية ، هذا إذا كان عالماً بكل عناصر القضية ، فإن كان جاهلاً ببعض عناصر القضية عالماً ببعضها ، كان الاقتصار على الحمل الجزئي المعلوم لديه هو الأمر الواجب عليه .

وحين يقتصر على الحمل الجزئي يقول: (بعض الانسان حيوان _ بعض التفاح فاكهة _ بعض اللبن أبيض) ولا يؤخذ من هذا مفهوم مخالف أن البعض الآخر ليس كذلك ، وإنما يبقى البعض الآخر مسكوتاً عنه تماماً ، غير محكوم عليه بشيء .

أمثلة من حمل الأخص على الأع

نعكس الأمثلة السابقة على الوجه التالي فنحمل الأخص على الأعم، فنقول:

الأخص نجعله محمولاً	الأع نجعله موضوعاً		
إنسان	بعض الحيوان		
نفاح	بعض الفاكهة		
لبن	بعض الأبيض		

ومن هذه الأمثلة للاحظ أننا استطمنا أن نحمل _ ونحن صادقوق _ الأخص منها وهو (إنسان _ تفاح _ لبن) على بعض أفراد الأعم منها وهو (حيوان _ فاكهة _ أبيض) حمل إيجاب كما سبق ، ونستطيع أيضاً أن نحمل الأخص على الأعم حمل سلب فنقول : (بعض الحيوان ليس بإنسان _ بعض الفاكهـة ليس بتفاح _ بعض الأبيض ليس بلبن) ويظل الكلام صادقاً صحيحاً ، لأن البعض الذي حملنا عليه الأخص حمل سلب .

نظرة حول الاستغراق

وضع الآن لدينا أننا حين حلنا الأعم على كل أفراد الأخص كان الأخص مستغر َقاً ، أي : لم يبق فرد منه لم يتناوله حكم القضية . وحين عكسنا الأمر لم يسغ لنا _ التزاماً بمبدأ الصدق في القضية _ أن نستغرق كل أفراد الأعم ، بل اضطررنا أن نتحول إلى الحكم الجزئي .

وعندئذ نقول : أفراد الموضوع في القضة غير مستغرَقة بالحكم عليها . أما المحمول فله حالتان : حالة الإيجاب وحالة السلب .

أ ففي حالة الإيجاب في القضية نلاحظ أننا إن سوسرناه بما يدل على استغراق جميع أفراده دل على الاستغراق ، وإلا كان مهملا ، والإهمال بقوة السور الجزئي كا سبق أن علمنا ، وحين يكون المحمول مستغر قاً يتضح لنا أن جميع أفراده محكوم بها على الموضوع .

فحين نقول : (بعض الحيوان كل إنسان) فقد اقتطمنا من الحيوان قسماً مكافئاً لكل الناس ، وحكمنا عليه بأنه كل إنسان .

ب - وفي حالة السلب في القضية نلاحظ أن المحمول لا بد أن يكون مستغرقاً جميع أفراده ، وإلا لم تصدق القضية ، فحين نقول : (بعض الحيوان ليس بإنسان) فمعناه : هذا البعض المواد من الحيوان ليس أي فرد من أفراد الانسان .

ولذلك يقول اللغويون والأصوليون: النكرة في سياق النفي تعم .

قانياً: ما بينها عموم وخصوص من وجه من المفردات التصورية (وينطبقان على المتخالفين) مجمل كل واحد منها على بعض أفراد الآخر فقط حمل إيجاب وحمل سلب، ولا يحمل أي منها على كل أفراد الآخر لا حمل إيجاب ولا حمل سلب.

الأمثلة:

(حیوان . أبیض – طویل . متكلم – جمیل . اِنسان) هذه متخالفات ، بینها عموم وخصوص من وجه ، أي بین كل فرد وصاحبه عموم من جهة وخصوص من جهة أخرى ، وباستطاعتنا أن نقول فیها :

محمول	موضوع	محمول	موضوع	
ليس أبيض	بعض الحيوان	أبيض	بعض الحيوان	
ليس حيواناً	م الأبيض	حيوان	م الأبيض	
ايس متكامأ	ہ الطویل	متكام	م الطويل	
ليس طويلًا	المتكام	طويل.	م المنكام	
ليس إنساناً	ه الجيل	إنسان	م الجميل	
ليس جميلًا	م الانسان	جميل	ر الانسان	

ولا بقال فيها إيجاباً : (كل حيوان أبيض ، أو كل أبيض حيوان) وهكذا في كل الأمثلة .

ولا يقال فيها سلباً : (لا شيء من الحيوان أبيض ، أو لا شيء من الأبيض عيوان) وهكذا في كل الأمثلة .

فإن قيل شيء من ذلك كانت القضية كاذبة.

نظرة حول الاستفراق

و ذلاحظ هنا أنه لا يصبح في قضايا موضوعها ومحمولها بينها عموم وخصوص من وجه أن يكون أي منها مستغرقاً لجميع أفراده ، والمقال فيها يتناول بعض أفرادهما فقط ، ولا يصح غير ذلك لا في السلب ولا في الإيجاب ، وإلا كذبت القضية نظراً إلى الواقع .

ثَالثاً : ما بينها تبائ من المفردات التصورية (وهما المختلفان في المعنى وفي الماصدق اختلافاً تاماً ، فلا ينطبق أي واحد منها على أي واحد ما ينطبق عليه الآخر ، ويدخل فيها بهذا الاعتبار المتضادان والمتناقضان) .

والمتباينان لايحمل أي واحد منها على الآخر حمل إيجاب مطلقاً ، وإنما يحمل على الآخر حمل سلب لإثبات المباينة بينها ،

الأمثلة : فيقال مثلا :

لا إنسان واحد هو فرس ، ولا فرس واحد هو إنسان ولا أزلي واحد هو حادث . ولا حادث واحد هو أزلي ولا أبيض هو أسود . ولا أسود هو أبيض ولا أقل هو مساو . ولا مساوي هو أقل وليس عمر هو خالد . وليس خالد هو عمر إلى غير ذلك من أمثلة كثيرة .

ويقال أيضاً:

بعض الانسان ليس بفرس . بعض الفرس ليس بإنسان بعض الأبيض ليس بأسود . بعض الأسود ليس بأبيض

فكون الحمل من قبيل حمل السلب الجزئي ، وهو من الاقتصار الذي قد يفعله المتكلم لغرض يهدف إليه ، ويظل كلامه صحيحاً صادقاً ، كما ذكرنا في الاقتصار على الحمل الجزئي في جانب الإيجاب .

نظرة حول الاستفراق

ونلاحظ هنا أن استغراق جميع أفراد الموضوع بالسلب قد لزم منه استغراق جميع أفراد المحمول ، لأنه إذا لم يكن أي إنسان فرساً ، فلن يكن أي فرس إنساناً .

وللاحظ هنا أيضاً أن سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع قد ازم منه استفراق جميع أفراد المحمول مجكم هذا السلب.

قحين نقول : (بعض الانسان ليس بفرس) فأن الكلام يعني أن خالداً مثلًا وهو البعض المقصود ليس أي فرد من أفراد الفرس . والباقي من أفراد الموضوع مسكوت عنه ، ولا يقتضي السكوت سلباً ولا إيجاباً .

وابعاً: ما بينها تساو من المفردات النصورية (وهما المختلفان في المهنى المتحدان في الماصدق) يجمل كل واحد منها على الآخر حمل إيجاب كلي ، وقد يقتصر على الحمل الجزئي إذا تعلق به غرض المتكلم ، ولا يحمل أي منها على الآخر حمل سلب لاكلي ولا جزئي .

الأمثلة : فيقال مثلًا :

في الحمل الكلي الموجب

كل إنسان ضاحك بالقوة كل ضاحك بالقوة إنسان كل مسلم مؤمن كل مشلم

ولا يقال :

في الحمل الكلمي السالب

كل إنسان ليس بضاحك بالقوة كل ضاحك بالقوة ليس بإنسان

في الحل الجزئي الموجب

بعض الانسان ضاحك بالقوة إنسان بعض من هو ضاحك بالقوة إنسان بعض المسلمين مؤمنون بعض المؤمنين مسلمون

أو في الحمل الجزئي السالب

بعض الانسان ليس بضاحك بالقوة بعض من هو ضاحك بالقوة ليس بإنسان

وهكذا ، فقضايا من هذا النوع كاذبة ، نظراً إلى أنها قد سلبت الاتفاق في الماصدق عن متساويين في الماصدق ، إذ أفراد المحمول هي أفراد الموضوع نفسها ،

والسلب أدى إلى سلب الشيء عن نفسه ، فهو نظير ما لو قـــال قائل : أنا لست نفسى .

خامساً: ما بينها ترادف من الألفاظ (وهما المختلفان في اللفظ المتحدان في المعنى) يجمل كل واحد منها على الآخر حمل إيجاب ، ولا يجمل أي منها على الآخر حمل سلب ، لاتحادهما في المعنى .

فيقال مثلاً : الانسان هو بشر ، والبشر هو إنسان .

ولا يقال مثلًا: الانسان ليس بشراً ، البشر ليس إنساناً .

إذا أريد بذلك معنى كل منها ، لأنه يؤدي إلى سلب الشيء عن نفسه .

سادساً: ما بينها تماثل ، وهما المؤديان إلى معنى واحد في النتيجة ، وهما كالمترادفين وكالمتساويين ، يجمل كل واحد منها على الآخر حمل إيجاب لاحمل سلب ، لتاثلها في النتيجة ، فيقال مثلاً خمسة مضروبة بخمسة هي خمسة وعشرون ، أو هي خمسة مضاف إليها عشرة وعشرة . ويقال : الزوج والفرد هما العدد . ويقال : الوجوب والإمكان والاستحالة هي أحكام العقل المتعلقة بالوجود والعدم . وتعكس هذه الأمثلة فيجعل الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً ويكون الحمل صادقاً .

ولا يصح أن يكون شيء منها سالباً لأن القضايا حينئذ تكون كاذبة ، إذ يؤدي السلب إلى نفي النائل عن المهائلين .

سابعاً ؛ إذا كان أحد المفردين التصوريين كلا وكان الآخر جزءاً له فالحمل بينها يكون على الوجه التالي :

أ – يحمل بعض الكل على الجزء فيقال : العينان بعض الوجه أو من الوجه . ب – ويحمل الجزء على بعض الكل ، فيقال : بعض الوجه عينان . ج – ولا مجمل أي واحد منها على الآخر حملًا كلماً ولا حملًا مطلقاً ، فلا يقال : المينان وجه ، ولا: الوجه عينان . لأن الكل في هذه الحيالة مباين لجزئه ، ولا ينطبق أي واحد منها على ما صدق الآخر .

ضوابط استغواق الموضوع والمحمول لأفرادهما

من دراستنا لضوابط الحمل في القضايا الحملية تبين لنا أن الموضوع قد يكون كلياً مستغرقاً لجميع أفراده ، وقد يكون كلياً غير مستغرق ، وقد يكون شخصيا ، والشخصي مستغرق لا محالة ، وأن المحمول كذلك قد يكون كلياً مستغرقاً لجميـــع أفراده ، وقد يكون كلياً غير مستغرق لجميع أفراده ، وقد يكون شخصياً ، والشخصي مستغرق لا محالة ، وحول الاستغراق وعدمه نستخلص الضوابط التالية :

الضابط الأول: الكلية الموجبة تفيد استغراق موضوعها لجميع أفراده ، ولا تفيد استغراق محمولها إلا إذا كان المحمول مسوّراً بسور كلي أيضاً .

الأمثـــلة:

كلية موجبة تفيد استغراق موضوعها فقط لجميح أفواده ، ولاتفيد استغراق المحمولها لجميم أفراده

كل إنسان حمون : کل نجم مضیء:

كلنجوم الرماء وكواكبهاهي كلزينتها مكلة موجبة تفيد استغراق موضوعها كل ما لدينا من مال هو كل ما أنفقنا الجميع أفواده ، وتفيد استغراق محمولها ا سور کلی.

في الرحلة . وبقوة هذه شخصية الموضوع ألجميع أفراده ، لأن المحمول مسوَّر أيضًا والمحمول مثل: أبو حفص عمر .

الضابط الثاني : الكلية السالبة تفيد استغراق موضوعها لجميع أفراده ،ويلزم منه استغراق محمولها لجميع أفراده .

الأمشلة:

لا شيء من الحجر بحيوان لا شيء من النفاح بزيتون

كلية سالبة تفيد استفراق موضوعها ومحمولها لأفرادهما ، فالموضوع بمقتضى السور الكلي السالب والمحمول بمقتضى اللزوم ، لأنه لووجد شيء من الزيتون تفاحاً لكذبت القضية .

الضابط الثالث: الجزئية الوجبة لا تفيد استغراق موضوعها ولا محمولها للمسلم المسلم المسل

الأمثــلة:

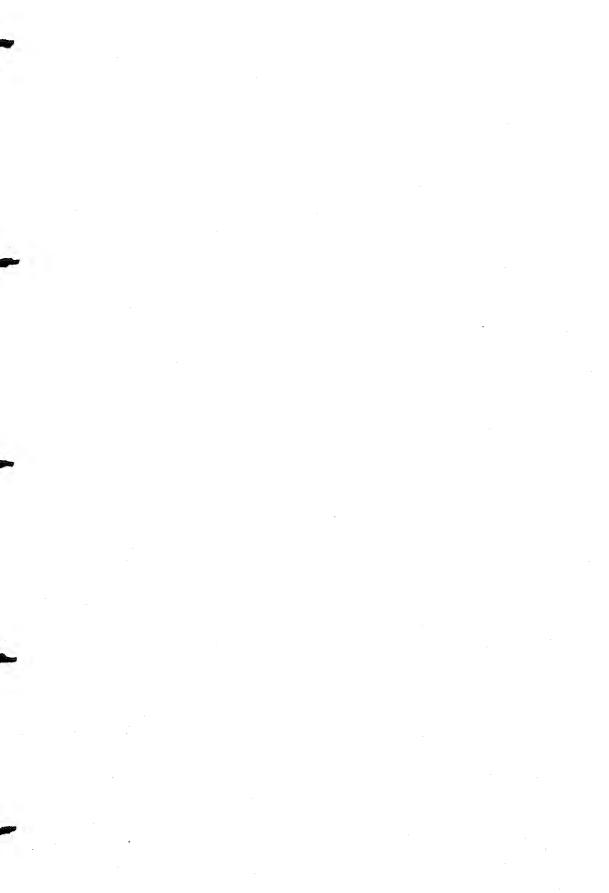
بعض الطلاب ناجحون الجزئي ، ولا استغراق في الموضوع بدليل السور الجزئي ، ولا استغراق في المحمول إذ المحض الممدن نحاس المدن نحاس

الضابط الرابع : الجزئية السالبة لا تفيد استغراق موضوعها لجميع أفراده، ولكن تفيد استغراق محمولها لجميع أفراده .

الأمثـلة:

بعض العلماء ليسوا بعاملين بعض العاملين ليسوا بمخلصين

فلا استغراق في الموضوع لأفراده بدليل السور الجزئي ، وأما استغراق المحمول لأفراده فقد دل عليه اللزوم



اللزوم في القضايا الشطية

من أنواع الإدراك المباشر عملية عقلية يدرك بها الناظر اللزوم في القضايا .
إن الباحث الناظر في الواقع ، المدرك بالحس أو المدرك بالنظر العقلي المجرد ،
ليلاحظ أن قضية مثلًا مقترنة بأخرى اقتراناً غير منفك ، في الوجود ، أو في العدم ،
أو في كليها ، أو في وجود إحداهما بانعدام الأخرى ، أو في انعدام إحداهما بوجود الأخرى ، أو في تناقضها فأيها وجد انعدم الآخر وأيها انعدم وجد الآخر .

فيربط بين القضيين برباط شرطي يدل به على ما أدركه عن الواقع لدى نظره الفكري في القضيين ، فالقضيان معاً قد كانتا مادة الادراك المباشر ، وعندئذ يصدر حكماً شرطياً بما أدركه من اقتران ، ويعقد بين القضيين ، ويجعل منها قضية شرطية واحدة .

ولا تشبه هذه العملية العقلية ما يجري في القياس ، لأن القياس يقدم قضية جديدة عن طريق ملاحظة شمول حكم قضية القضية أخرى لا يوجد فيها هذا الحكم، فالقياس استدلال غير مباشر ، أما الحكم باللزوم أو عدمه في القضايا فطريقه الإدراك المباشر ، ما لم يستخدم لذلك القياس أو دليل آخر من أدلة الاستدلال .

إذن فمن الإدراك المباشر هذه العملية العقلية التي يدرك بها الناظر الباحث واقع اقتران بين قضيتين ، فيصدر بالاستناد إليها حكماً شرطها ، فيقول مثلاً :

- أ _ إذا كان النهار موجوداً فالشمس طالعة .
 - ب _ لو تعدد"ت الآلهة لفسد نظام الكون .
 - حِ إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً .
- د الشيء إما أن يكون موجوداً أو معدوماً .
 - ه _ الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف .
 - و _ كلما كان اللون أبيض فهو لا أسود .
 - إلى غير ذلك من أمثلة شرطية كثيرة .

فلنحلل العملية العقلية في المثال الأول:

كانا ندرك وجود النهار وامتداد بياضه وسلامة الرؤية فيه في أغلب الأحيان، وندرك أن وجوده مقارن لطلوع الشمس وامتداد أشعتها باتجاه مكان النهار في الأرض، ثم ندرك ذهاب النهار وقدوم الليل وإقبال سواده وظلمته ، وندرك أن ذهاب النهار مقارن لغروب الشمس وانحجاب أشعتها عن الأرض .

بعد هذه الإدراكات نعقد مباشرة بين قضية وجود النهار وطلوع الشمس ارتباطاً تلازمياً . ارتباطاً تلازمياً .

ونعلق كل قضية بينها وبين صاحبتها تلازم برباط شرطي ، فنقول : إذا كإنت الشمس طالعة في الأفق فالنهاد موجود إذا كان النهار موجود إذا كانت الشمس غادبة فالنهاد غير موجود إذا كانت الشمس غادبة فالنهاد غير موجود إذا كانت الشمس غاربة فالليل موجود إذا كانت الشمس غاربة فالليل موجود إذا كان الليل موجود إذا كان الليل موجود إذا كان الليل موجود إذا كانت الشمس طالعة في الأفق فالليل غير موجود

كل هذه القضايا أدركناها بشكل مباشر من إدراك التلازم في الواقع بين طلوع الشمس والنهار ، وغروبها والليل .

والعملية التي قمنا بها كانت عملية عقلية صرفة .

ولدى تحليل العملية العقلية في المثال الثالث نلاحظ ما يلي :

نحصي الأعداد الصحيحة فنرى أن بعضها فرد وبعضها زوج فنعقد مباشرة ادتباطأً شرطياً عنادياً بين الزوج والفرد ، فنقول : العدد الصحيح إما زوج وإما فرد .

دواعي اللزوم

واللزوم إما أن يكون اتفاقياً في الواقع ليس له مبرر عقلي ، وإما أن يكون له مبرر عقلي اقتضاء نظام الأسباب والمسببات ؛ أو اقتضاء الضرورة العقلية البحتة .

الطائر الطائر التفاقي كازوم السواد لريش الغراب ، فيازم من كون الطائر غراباً أن يكون ريشه أسود اللون ، واللزوم هنا من طرف واحد ، لأنه لا يازم أنه كلما وجد لون أسود أن يكون هو لون ريش غراب .

٧ -- وما له مبرس عقلي اقتضاه نظام الأسباب والمسببات ، مثاله :

إذا انخفضت درجة الحرارة إلى ما تحت الصفر تجمد الماء ، فالنزوم الملاحظ في هذا المثال لزوم سببي ، لأن انخفاض درجة الحرارة كان سبباً في تجمد الماء ، فلزم من الانخفاض التجمد ،وهذا التجمد له مبرر عقلي اقتضاه نظام الأسباب والمسببات.

٣ — وما له مبرر عقلي اقتضته الضرورة العقلية ، مثاله :

إذا كان الشيء موجوداً فهو ليس معدوماً قطعاً ، وإذا كان معدوماً فهو غير موجود قطعاً .

العدد الصحيح إما زوج وإما فرد .

العدرانِ إما متساويان أو أحدهما أكثر والثاني أقل .

الجسمان إما متساويان أو أحدهما أكبر والثاني أصغر .

فاللزوم الملاحظ في هذه الأمثلة لزوم اقتضته الضرورة العقلية .

صور اللزوم

١ – قد يكون اللزوم من طرف واحد ، فيلاحظ أن أحـد الشيئين لازم
 للآخر غير أن صاحبه غير لازم له .

• فقد يلزم من وجود الشيء وجود الشيء الآخر ، ولكن لا يلزم من وجود الثاني وجود الأول ، مثال ذلك :

يلزم من وجود الغراب وجود السواد معه ، ولكن لا يلزم من وجود السواد وجود الغراب معه ، لاحتال أن يكون سواداً لشيء آخر .

وقد يلزم من انعدام الشيء انعدام الشيء الآخر ، واكن لا يلزم من
 انعدام الثاني انعدام الأول ، مثال ذلك :

يلزم من انعدام الحياة انعدام التفكير ، ولكن لا يلزم من انعدام التفكير انعدام الحياة ، لاحمال وجود الحياة من غير وجود التفكير .

ح وقد يكون التلازم من الطرفين بين وجوديها وبين عدميها ، فيلاحظ أن وجود أحدهما يستلزم وجود الآخر ، وانعدام أحدهما يستلزم انعدام الآخر .
 مثال ذلك :

● النلازم بين وجود النهار في الأرض ووجود الشمس في مكان امتداد أشعتها إلى مكان وجود النهار .

فوجود كل منها يستلزم وجود الآخر ، وانعدام كل منها يستلزم انعدام الآخر .

• والتلازم بين الأبوة والبنوة ، فوجود أبوة أبي بكر لعبد الرحمن يلزم منه وجود بنوة عبد الرحمن لأبي بكر ، كذلك العكس ، فوجود بنوة عبد الرحمن لأبي بكر يلزم منه وجود أبوة أبي بكر لعبد الرحمن .

وانعدام أي واحد منها يستلزم انعدام الآخر .

٣ – وقد يكون التلازم بين وجود من طرف وعدم من الطرف الآخر .

وفي هذه الحالة :

أ _ فقد يكون تلازماً تامـاً طرداً وعكساً ، كما في النقيضين المتنافيين ، فوجود أحدهما يستلزم وجود الآخر . كالصدق والكذب بالنسمة إلى الخبر .

فإن كان الخبر صدقاً لم يكن كذباً بمقتضى التنافي العقلي .

وإن كان الخبر كذباً لم يكن صدقاً « « «

ب – وقد يكون لزوماً بين الوجود والعدم في جانب الطود فقط لا في جانب العكس .

فوجود أحد الطرفين يستلزم انعدام الآخر ، لكن انعدام أحدهما لا يستلزم وجود الآخر .

مثال ذلك:

التلازم بالتنافي بين كون الشيء ذا حيــاة وكونه حجراً ، الآتي عن طريق طرح احتمال الوجود .

فوجود الحياة لشيء يستلزم انعدام كونه حجراً ، وكون الشيء حجراً يستلزم انعدام الحياة عنه .

ولكن حين نأتي عن طريق طوح احتمال العدم للاحظ:

أن انعدام الحياة عنه لا يستلزم كونه حجراً .

وانعدام كونه حجراً لا يستلزم وجود الحياة فيه .

لاحتال أن يكون في كلا الانعدامين لا حجراً ولا حيثاً كالحشب المسندة .

ج – وقد يكون لزوماً بالتنافي بين الوجود والعدم في جانب العكس لا الطرد.

فانعدام أحدهما يستلزم وجود الآخر ، لكن وجود أحدهما لا يستلزم انعدام الآخر .

مئ_ال ذلك:

التلازم بالتنافي بين العدام هداية الشرع والعدام هداية العقل، ويظهو هذا التلازم عن طويق طوح احتمال العدم .

فلو انعدمت الهداية عن طريق الشرع لوجب أن توجد عن طريق العقل ، ولو انعدمت الهداية عن طريق العقل لوجب أن توجد عن طريق الشرع .

لكن وجود الهداية عن طريق الشرع لا يستلزم انعدام الهداية عن طريق العقل ، ووجود الهداية عن طريق الشرع ، بل قد يجتمعان كما هو الواقع .

شكل حصرا للزوم بين شيئين

شيئ اللزوم في لعكس	مع	شيئ	اللزوم في الطرد
وجود 🗲 نتم لا			نم نم س
عَدَم کے نم یہ		> عَدَم	نم نئم ہر نم لا 🖈
عَدَم كِي نَعْمِ نَعْمِ لِدِ	•	< وجود	نم نم ہر نم لا 🖈

ويتداخل الطود والعكس في هذه الاحتالات الاثني عشر فتكون حصيلتها الاحتالات الستة التي أوضعناها .



الجه في القضية

نسبة المحمول إلى الموضوع في القضية _ سواء أكانت موجبة أو سالبة حـ لا بد أن تكون على جهة الوجوب العقلي ، أو على جهة الإمكان العقلي .

أ - فجهة الوجوب المقلي هي التي يحكم فيها العقل بضرورة كون النسبة في القضية موجبة ، أو بضرورة كونها سالبة ، فإيجاب النسبة أو سلبها عندئذ أمر حتمي .

الأمث_لة

١ – (الله حي") هذه قضية حملية موجبة ، والنسبة فيها واجبة عقلاً ،
 فالحكم فيها حكم ضروري الثبوت ، ولا يمكن تخلفه .

فإذا صرّحنا في القضية بهذا المعنى فقلنا : (الله حي بالضرورة) ، كائ هذا التصريح بياناً لجهة القضية ، ضمن واحد من أحكام العقل الثلاثة [الوجوب _ الاستحالة _ الإمكان (= الجواز)] .

فإذا صرحنا في القضية بهذا المعنى فقلنا : (بالضرورة لا إله إلا الله) كان

هذا التصريح بيانًا لجهة القضية ، وهي (أستحالة وجود إله غير الله) المعبر عنه بلفظ (الضرورة) .

وحين نصرح في القضية بجهتها تسمى القضية موجهة ، وغثل أيضاً للقضية الموجهة بالضرورة بالأمثلة التالية :

بالضرورة العدد الزوج ينقسم إلى متساويين صحيحين – بالضرورة كل الشيء أكبر من جزئه – بالضرورة لا ينقسم العدد الفرد إلى متساويين صحيحين بالضرورة ليس جزءاً لشيء أكبر من كله – بالضرورة العدد إما زوج أو فرد – بالضرورة العددان إما متساويان أو متفاوتان – وهكذا .

وما كان ضرورياً (أي : واجب الوجود أو مستحيل الوجود) فالدوام ملازم له حتاً ، فجهة القضية على هذا جهة الضرورة والدوام .

ب — وجهة الإمكان العقلي هي التي يحكم فيها العقل بأن النسبة في القضية محنة عقلاً ، لا وأجبة ولا مستحيلة ، سواء أكانت القضية موجبة أو سالبة .

الأمشلة ا

١ - (الناد محرقة الأشياء القابلة للاحتراق) هذه قضية حملية موجبة ، والنسبة فيها ممكنة عقلاً ليست بواجبة ، لأن اتصاف النار بالإحراق ليس أمراً يوجبه العقل ، وإنما هو أمر اقتضاه نظام هذا الكون ، ولا مانع لدى العقل من تغير هذا النظام ، إذ ليس بين مادة النار وبين الإحراق ارتباط عقلي .

فإذا صرحنا في القضية بهذا الممنى فقلنا : (بالإمكان النار محرقة للأشياء القابلة للاحتراق) كان هذا التصريح بياناً لجهة القضية ضمن واحد من أحكام المقل الثلاثة (الوجوب – الاستحالة – الإمكان) والجهة هنا هي الإمكان .

٣ - (الثلج لا مجرق الأشياء القابلة للاحتراق) هذه قضية حملية سالبة ،

والنسبة فيها ممكنة عقلاً ليست بواجبة ، لأن اتصاف الثلج بعدم الإحراق ليس أمراً يوجبه العقل ، وإنما هو أمر اقتضاه نظام الكون ، ولا مانع عند العقل من إمكان تغير هذا النظام حتى يكون الثلج محرقاً ، إذ ليس بين الثلج وعدم الاحتراق به ارتباط عقلي .

فإذا صرحنا في القضية بهذا المعنى فقلنا : (بالإمكان لا يحرق الثلج الأسياء القابلة للاحتراق)كان هذا النصريح بياناً لجهة الإمكان في القضية .

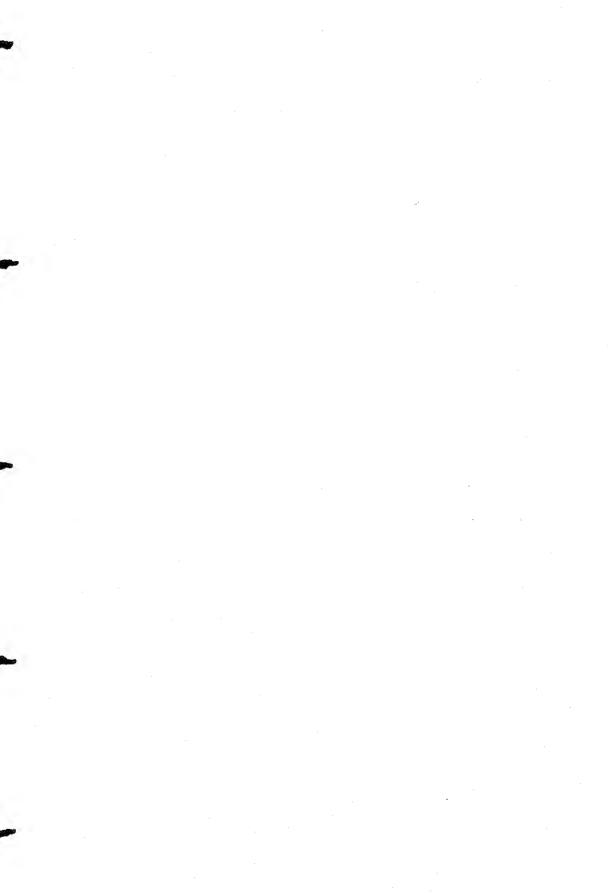
والإمكان يقابل الضرورة ، والضرورة إما أن تكون بوجوب الوجود ، أو بوجوب العدم ، وهو ما يعبر عنه بالاستحالة .

ثم إن ما هو تمكن عقلاً قد يكون غير واقع بالفعل ، وقد يكون واقعاً بالفعل ، وقد يكون واقعاً بالفعل ، والواقع بالفعل إما أن يكون على جهة الدوام أولا على جهة الدوام ، وإما أن يكون مشروطاً بشرط أو غير مشروط بشرط .

والضرورة كذلك إما أن تكون مشروطة بشرط ، أو غير مشروطة بشرط.

وبناء على هذه الاحتالات المتعددة تتعدد أقسام توجيه القضية ، فمنها الضروريات، ومنها الدوائم ، ومنها المطلقات ، ومنها الممكنات ، ومنها المشروطات ، وحين يصرح في القضية بصفتها وفق أحد هذه الأقسام تسمى موجهة .

وتتشعب أقسام الموجهات ، ولذلك فإننا نقتصر على هذا البيان حولها اكتفاء بالتعريف بأصل الموضوع ، وهو يرجع كما عرفنا إلى الضرورة والإمكان وأقسامهما.



القسم الثايي

- ١ المعرفة وطرق الوصول إليها .
 - ٢ _ وسائل البحث :
- ١ عمليات التقسيم والجمــع
- ٣ ـ عمليات التحليل والتركيب

المعضة وطرق الوصول إليها

المعرفة :

هي إدراك ما لصور الأشياء أو صفاتها أو سماتها وعلاماتها ، أو للمعاني المجردة سواء أكان لها في غير الذهن وجود أو لا ؟

وكال المعرفة يكون بطابقة الإدراك لما عليه المدرك في واقع نفسه من صورة أو صفة أو سمة وعلامة ، أو وجود أو عدم ، أو حتى أو باطل ، أو غير ذلك ما يتملق به .

فإن كان الذيء بما له صورة تُدر ك بالحس الظاهر أو الباطن فموفة صورته تكون بانطباع هذه الصورة في نفس المدرك ، وإن كان بما له صفة ما أو سمة مما لا تدرك بالحس ، فمعرفة هذه الصفة أو هذه السمة تكون بإدراكها على ما هي عليه في الواقع ، وإن كان من المجردات العقلية كالوجود والعدم ، والحق والباطل ، والخير والشر ، فمعرفته تكون بإدراك حقيقته المجردة على ما هي عليه في واقسع أمرها ، وهكذا إلى سائر ما يكن أن يتناوله الإدراك .

العتسنام

وإدداك الشيء أو المعنى على ما هو عليه في الواقع هو ما يسمى باسم (العلم).

وحين يجزم المدركِ بأن ما أدركه مطابق الواقع قطعاً ، ويكون كذلك

في حقيقة أمره بالدليل القاطع فإن جزمه هذا هو ما يسمى باسم (اليقين) . الاعتقاد

أما حين يجزم المدرك بأن ما أدركه مطابق للواقع قطعاً ، دون أن يقترن جزمه بالدليل القاطع على مطابقته للواقع ، فهو ما يطلق عليه اسم « الاعتقاد الجاذم » فقط أو اسم « الإغان » ، وقد لا يكون هذا الاعتقاد في حقيقة الأمر مطابقاً للواقع وعندئذ يكون اعتقاداً فاسداً .

والعلم قد يكون علماً باعتبار ، ويقيناً باعتبار آخر ، واعتقاداً جازماً أو إيماناً باعتبار ثالث .

درجات العلم

والعلم المطابق للواقع على درجات بعضها فوق بعض بالنسبة إلى تمكنه وتأثيره على جوانب النفس المختلفة .

فها يلزم الفكو إلزاماً لا يحتمل النقيض فهو اليقين ، وقد يصاحبه الإيمان ، بمعنى الاعتراف والتسلم .

وفوق ذلك ما يلزم الفكر إلزاماً لا يحتمل النقيض ويورث القلب مع ذلك طمأنينة تامة ، وهو ما طلبه إبراهيم عليه السلام إذ قسال : رب" أدني كيف تحيي الموتى ، قال : أو لم تؤمن ؟ قال : بلى واكن اليطمئن قلبي .

و فوقها ما يلزم الفكر ويورث القلب طمأنينة تأمة ، ويورث النفس مع ذلك مثعة ولذة ، وعندئذ على كل أركان الانسان الداخلية : (فكره وقلبه ونفسه) وعندئذ يكون قادراً على توجيه سلوك الانسان دون معارض من داخل نفسه ،

الظن الراجيج

ودون مرتبة اليقين تأتي مرتبة الظن الراجح ، والظن الراجح درجات :

أعلاها (المشهور) وهو الذي يقارب اليقين ، حتى لايكاد يخطر على الفكر أن نقيضه ربما كان مكناً ، كأكثر قضايا العدل ، والفضائل ، والرذائل .

وتتنازل الدرجات حتى تنتهي بأدناها ، وهي التي ليس بينها وبين الشك درجة .

الش_ك

وتأتي من دون مرتبة الظن الراجح مرتبة الشك ، وهي مرتبة تتساوى فيها الاحتالات تساوياً تاماً ، فلا يكون لبعضها رجحان على بعض ، والإدراك في هذه المرتبة إدراك بلارجحان .

الظن المرجوح

وتأتي من دون مرتبة الشك مرتبة الظن المرجوح ، وهو الظن الوهمي المقابل للظن الراجح ، ولذاك يسمى (وهماً) ، وهو على درجات تقابل درجات الظن الراجح .

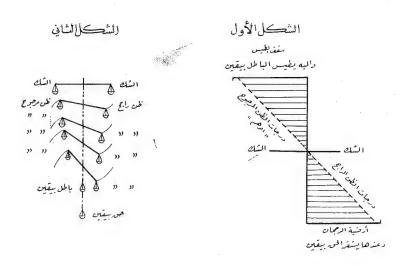
فبمقدار رجحان الاحتال المقابل له تكون نسبة ضعفه ، فإذا كان الاحتال المقابل له قريباً من يقين النفي ، وإذا كان دون ذلك متنازلاً إلى جهة مرتبة الشك كان هو متصاعداً إلى جهة مرتبة الشك أيضا حتى مقاربتها ، وكأنها على كفتي ميزان ، كلما زاد الراجح منها رجحانا زاد مقابله خفة وضعفاً ، وكلما تناقص الراجح منها في رجحانه تزايد مقابله في تقاربه إليه .

مرتبة ما دون الظن المرجوح

وليس دون مرتبة الظن المرجوح إلا مرتبة الباطل بيقين ، وعندئذ يدخل في عموم اليقين ، وتقفل الدائرة .

وحين يصل الظن المرجوح إلى مرتبة الباطل بيقين يصطدم بسقف الطيش ،

كما يصطدم نقيضه بأرضية الحق بيقين، ويمثله الرسم البياني في الشكل الأول التالي، أو يصير أفقي الميزان قائماً ، ويمثله الرسم البياني في الشكل الثاني التالي :



طرق الوصول إلى المعرفة

عملية البحث عن المعرفة عملية تتعاون فيها وسائل الحس الظاهرة والباطنة والآلات والأدوات التي تستخدمها الحواس ، وموازين العقل الفطرية والمكتسبة ، ومعارفه السابقة التي اكتسبها بنفسه ، والتي تلقاها عن غيره ، بما اكتسبه الآخرون من معارف ، يضاف إلى ذلك ما يوحي به الله لأنبيائه من معارف تكون لديهم علوماً يقينية شبيهة بالعلوم اليقينية التي يكتسبها الناس العاديون مجواسهم .

أمثلة:

أ — فالحس مثلاً يشعر بلذع النار ، فيكون ذلك لدى الانسان خبرة ما حول النار ، وهذه الحبرة تكسبه معرفة بعض صفاتها ، ومعرفة بألم لذعها وألم حرقها .

وهكذا في كل ما يشعر به حس اللمس من حرارة وبرودة ، وخشونة وملامسة ، وليونة وصلابة ، وغير ذلك .

والذوق يشعر مجلاوة السكر مثلاً ، فيكون ذلك لدى الانسان خبرة ما ، وهذه الخبرة يعرف بها طعم السكر ، ولذة حلاوته . وهكذا في كل ما يذوق من طعوم .

والبصر يشعر مثلاً بألوان المرئيات وأشكالها وأبعادها ، وتتوارد عليه الخبرات البصرية ، وبها يكتسب الانسان معارف بصرية مختلفة تتعلق بالألوان ، والأبعاد ، والحجوم ومقادير المساحات ، ونحو ذلك .

والسمع يشعر بالأصوات الختلفة ، وصفاتها ، ودرجاتها ، ومقاديرها ، وتتوارد عليه الحبرات السمعية ، وبها يكتسب الانسان معارف سمعية متنوعة .

وحاسة الشم تشعر بالروائح المحتلفة ، وصفاتها ، ودرجاتها ، ومقاديرها ، وآثارها في النفس ، وتتوارد عليه الخبرات العديدة في هذا المجال ، وبها يكتسب الانسان معارف مختلفة تتعلق بالربرائح .

وهكذا تتوارد التجارب في حياة الانسان فيكتسب منها معارف عن طريق الإحساس المباشر بالحواس الظاهرة ، وهذه الحواس هي بمثابة منافذ يطل منها الفكر على العالم ، فيدرك منه بشكل مباشر ما تستطيع هذه الحواس أن تحس به وتنقله من صفات الأشياء إلى منطقة الادراك الفكري ، ثم تسجل الذاكرة لديها ما تؤكده الحواس بتكراد التجربة ، وبعد ذلك يبدأ الفكر عمله فيا سجلته الذاكرة من صور وردت إليها عن طريق الحواس الظاهرة .

ولا يخفى علمينا أن هـذه الحواس محدودة جداً لا تدرك كل شيء يمكن إدراكه في الوجود ، إنها منافذ قصيرة المدى محدودة كما ً وكيفاً .

فمن جهة الكم نلاحظ أنه متى تجاوز البعد المسافة التي تسمح لنا بالإحساس ظهر عجز حواسنا عن إدراك الأشياء .

ومن جهة الكيف نلاحظ أنه لا بد من مرافقة شروط خاصة لكل حاسة فينا حتى نستطيع بوساطتها إدراك الأشياء المعروضة على حستنا ، فحاسة البصر مثلا تحتاج إلى الضوء حتى ترى الأشياء ، ومتى انعدم الضوء وحل الظلام الدامس انعدمت الرؤية تماماً ، وكذلك متى صغرت الأشياء إلى المراتب المدنيا في الصغر لم نستطع رؤيتها إلا بوساطة المجاهر المحبر إلى ملايين المر"ات أحياناً ، وهكذا تحتاج كل حاسة إلى توافر شروط خاصة حتى تدرك محسوسها .

ويتفاوت الناس في مستويات حواسهم الظاهرة قوة وضعفاً .

ب _ ونظير ما نشعر به بالحواس الظاهرة ما نشعر به بالحواس الباطنة ، إذ عو الانسان فيها بخبرات كثيرة ، فيدرك فكره هذه الخبرات ، وتسجلها الذاكرة، ثم يبدأ الفكر عمله فيما هو مسجل لديه منها .

فمثلاً يمر الانسان بخبرة حب ، فيعرف من الحب بمقدار مشاعره حوله ، ويمر بخبرة كراهية ، فيعرف منها بمقدار مشاعره حولها ، ويمر بخبرة ضيق صدر ، فيعرف ذلك ، ويمر بخبرات حقد وحسد وبغضاء ، فيعرف من صفات هذه الأشياء ما أحس به داخل في نفسه منها ، وتلقتطها الذاكرة ، ويضعها الفكر مواد مجث بين يديه .

والحواس الباطنة محدودة ، كما أن الحواس الظاهرة محدودة .

ويتفاوت الناس في مستوبات حواسهم الباطنة قوة وضعفاً ، وبعض الحواس الباطنة يمتاذ بها بعض الموهوبين امتيازاً فائقاً ، والأنبياء نصيب من امتياز الحواس الباطنة لا يوجد عند غيرهم .

وهكذا تندو الجبرات التي يمارسها الانسان مجواسه الظاهرة والباطنة أولى وسائل اكتسابه للمعارف .

ج — والفكر يمارس أعماله بعد أن توجد لديه مجموعـة من مواد المعرفة ، التي وردت إليه عن طريق الحواس الظاهرة والباطنة ، ويضيف إليها موازين أساسية موجودة لديه في أصل فطرته ، قد يطلق عليها قوانين الفكر العقلية ، وبهذه الموازين الفطرية يستطيع العقل أن يحكم على كثير من الأفكار بالإثبات أو بالنفي .

وبهذه الموازين الفطوية العقلية محكم العقل أحكاماً ذاتية فيما يلي :

١ - إنه يحكم بالتوحيد بين الفكرة وماهيتها المكونة لها ، وهو المعبر عنه ،
 عا هو هو .

٧ - إنه يحكم باستحالة التناقض أو ما يؤدي إلى التناقض ، وهذا يرجع إلى الأصل العقلي المسمى (قانون عدم التناقض) . ككون الشيء موجوداً ومعدوماً في آن واحد ومكان واحد ، وكون جزء الشيء أكبر من كله ، مع محافظة الجزء على كونه جزءاً ، ومحافظة الكل على كونه كلا لهذا الجزء .

٣ - ويحكم العقل بأن الشيء إما أن يكون موجوداً وإما أن يكون معدوماً ، وهذا يرجع إلى الأصل العقلي المسمى (قانون الامتناع) أو (قانون الوسط المرفوع) إذ ليس بين الوجود والعدم وسط يمتبر شيئاً ثالثاً غير الوجود والعدم ، وهذا هو ما يعبر عنه باستحالة رفع النقيضين .

٤ — ويحكم العقل بواحد من أحكامه الثلاثة التي يحكم بها على كل ما ية.ع في تصوره ، وهي : (واجب الوجود فلا يُستَصور في العقل عدمه — واجب العدم أو مستحيل الوجود فلا يتصور في العقل وجوده — مكن الوجود ويتوقف وجوده على علة أو سبب) .

ويحكم العقل بأن كل حادث لم يكن ثم كان ، لا بد له من سبب غيره سابق عليه في الوجود اقتضى وجوده .

٦ – ومجكم العقل بقابلية العدد للتسلسل إلى مالانهاية له في التصور .

٧ — ويحكم العقل باستحالة الدور وهو توقف وجود الشيء على وجوده نفسه،
 واستحالة تسلسل الحوادث إلى ما لانهاية له في الوجود الأول (الماضي).

٨ – وقدرة التخيل لدى العقل تستطيع تصور مركبّات جديدة غير موجودة في الواقع بهيأتها التركيبية ، ولكنها موجودة بأجزائها ، وهذه القدرة تنتزعها من أماكنها وتؤلف بينها في صورة مبتكرة .

وقدرة التخيل مها كانت واسعة المدى في الإبداع والابتكار فإنها لا تستطيع أن تبتدع جزءاً لم ترد إليها صورته عن طريق الحس الظاهر أو الباطن ، وتنحصر إبداعاتها وابتكاراتها في تخيل تركيبات جديدة على غير مثال سبق ، عن طريق التحليل والتركيب ، والجمع والتفريق ، وإضافة مقادير إلى ما لا نهاية له ، ونقص مقادير حتى آخر جزء بمكن .

حدود العقل:

وللمقل - كما للحس" الظاهر والحس" الباطن ـ حدود ينتهي إليها ، متى وصل اليها أعلن عجزه .

إنه محدود بين شيئين هما الزمان والمكان ، لذلك يسأل دائماً متى ؟ وأين ؟ مع أن الحقائق الكبرى لا مكان لها ولا زمان ، ولكن العقل عاجز عن تصور ذلك.

إنه محدود حينا يعلن عجزه عن التسليم بواحد من احتمالين لا ثالث لها ، هما هل الكون متناهي الحدود ؟ أو هو غير متناهي الحدود ؟

إنه يتسلسل في تصوراته حتى يصل إلى حد فوق عوالم الحجر"ات، وهنا يقف عاجزاً عن التفكير، لا يستطيع أن يقتنع باللانهاية، ولا يستطيع أن يسلم بالنهاية. فإذا قال لنفسه: انتهى الكون. قال له وهمه: وماذا بعد النهاية؟!

وإذا قال لنفسه: الكون لانهاية له ، قال له منطقه المشدود إلى المحسوسات: كيف يكون شيء لانهاية له ؟!

ثم هو مضطر بعد ذلك أن يظل متردداً بين هذين الاحتالين ، لأنه لا ثالث لها ، وهو لا يستطيع أن يقتنع بواحد منها ، وما ذلك إلا لأنه محدود ,

وعالم الغيب لا يستطيع العقل مستقلاً أن يجكم على شيء فيه بإثبات أو نفي، الا ضمن أحكامه الذاتية : قانون عدم التناقض – قانون الامتناع – قانون تردد الشيء بين أحكام العقل الثلاثة : واجب الوجود وواجب العدم (مستحيل الوجود) وممكن الوجود ويتوقف وجوده على علة أو سبب – قانون توقف وجود الحادث على سبب من غيره سابق عليه في الوجود – قانون قابلية العدد للتسلسل إلى مانهاية له في التصور – قانون استحالة الدور – قانون استحالة تسلسل الحوادث إلى ما لا غياية له في جانب الوجود الأول (الماضي) – ثم ما يفترضه من تخيلات تركيبية لاحصر لها .

إذن فما هو وراء العقل _ كما قال الإمام الغزالي (١) _ قد يكون بعيداً عن تصور العقل وتوهمه بعداً بالغ النهاية ، لأن العقل محجوب عنه في حدوده التي لا يستطيع أن يتعد اها ، لكنه لا يمكن أن يكون وراء العقل أشياء بحكم العقل حكماً قاطعاً باستحالتها ، فهناك فرق كبير بين ما لا يدركه العقل فهو لا يتناوله بنفي ولا إثبات ، لأنه ليس من الأمور التي يتناولها بأحكامه ، وبين ما يحكم العقل قطعاً بنفيه أو إثباته .

أعمال العقل الاستنباطية والاستدلالية

وبما يجتمع لدى العقل من صور المدركات عن طريق الحس الظاهر أو الباطن، أو عن طريق أخبار الآخرين التي تحكي ما توصلوا إليه من معارف، وبما يتخيله من صور تركيبية جديدة يبتكوها، وبما لديه من أصول فطرية تتألف منها مواذينه وقوانينه الذادة، يستطيع أن يقوم بأعمال فكرية كثيرة، منها الأعمال التالية:

١ - يستطيع العقل بنفسه استنباط الجزئيات من الكليات، وإدراك الكليات من النظر في الجزئيات ، وتعميم الأحكام عن طريق قوانينه الذاتية ، أو عن طريق الاستقراء .

⁽١) في كتابه المقصد الأسنى شرح أسماء الله الحسنى .

- ٧ ويستطيع العقل قياس الأشباه والنظائر بعضها على بعض .
- ٣ ويستطيع العقل استنباط مقابلات المعاني وعكوسها ، فيدرك النقيض
 وما هو داخل فيه متى عرف النقيض ، ويدرك المكس متى عرف الأصل .
- ٤ ويستطيع العقل بنفسه أن يجري أعمال التحليل والتركيب والجمع والتقويق
 فيا الديه من مدركات .
- ويستطيع العقل بنفسه أن يدرك النسب بين المعاني والمدركات التي لديه.
- ٦ ويستطيع العقل بنفسه إدراك الروابط بين المعلولات وعللها العقلية ،
 وبين المسببات وأسبابها المنطقية ، وأن يدرك آثار الأشياء ونتائجها المنطقية المستندة إلى مبدأ العلة العقلية ، أو السبب المنطقي .
- ٧ ويستطيع العقل أن يدرك من ملاحظته للتجارب المتكررة أحكاماً عامة،
 ولو لم يكن بين السبب والظاهرة ارتباط عقلى .
- ٨ ومتى عرف العقل الشيء الناقص، فإنه يستطيع بنفسه أن ينطلق في سلم كال هذا الشيء متمرفاً على درجاته درجة فدرجة ، ضمن قوانين التكامل .
- ٩ ومتى أدرك المقل الشيء الـكامل أو المرتقي في درجات الكمال، فإنه يستطيع بنفسه أن ينطلق فيتصور احتمالات نقصه دركة فدركة حتى أسفلها .
- ١٠ ومتى أدرك العقل الجميل وأحس" بمواطن جماله استطاع أن ينطلق بنفسه فيتصور الاحتمالات التي تشو"هه وتقبيعه فتجعله غير جميل .
- 1۱ ويستطيع العقل بنفسه أن ينطلق في إدراك احتالات المقدادير فيزيد فيها وينقص إلى مالا نهاية له ؛ فيزيد الكميات وينقصها ، ويزيد الأبعاد المكانية وينقصها ، ويزيد مقادير الحرارة وينقصها ، ويزيد مقادير الحوارة وينقصها ، ويزيد مقادير الضغط وينقصها ، وهكذا إلى كل شيء خاضع لحساب المقادير .
- ١٢ ويستطيع العقل بنفسه أن ينطلق في إدراك احتمالات اختلاف الكيفيات

إلى ما لأنهاية له ، فيغير فيها ويبدل بشكل لاحصر له ، فلو أمسك عجينةٌ من الشمع المطاوع ، وانطلق يطرح احتالات تغيير كيفيتها الما وقفت تغييراته عند حد".

وهكذا يتضح لنا كيف يقوم العقل بأعماله التي لا حصر لها، ضمن المواد الأولى التي تصل إليه عن طريق الحس" الظاهر أو الباطن ، أو التي تصل إليه عن طريق أخبار الآخرين وشهاداتهم ، مضافاً إليها ما لديه من قوانين ذاتية ، وما لديه من قدرة على التخيل .

ولكن ينبغي أن نعلم أنه ليس كل ما يدركه الفكر هو من قبيل اليقين ، بل هو ينقسم إلى أقسام الإدراك التي سبق بيانها : [الحق بيقين _ الظن الراجع ـ الظن المرجوح (الوهم) _ الباطل بيقين] .

وعلى العقل أن يصنف معارفه ، ويضع كلًا منها في مرتبته ودرجته التي يستحقها ، ضمن قوانينه الفطرية والمكتسبة .

خلاصة طرق المعرفة

وإذا أردنا أن نلخص أصول طرق المعرفة تبين لنا أنها ترجع إلى الطرق التالية:

الطريق الأول: الإدراك الحسي بالحواس الظاهرة أو الباطنة ، ويدخل فيه المجر بات ، لأن إدراكها يعتمد على ملاحظة الحس ، مضافاً إليها تعميم عقلي يأتي عن طريق التمثيل .

الطريق الثاني : إدراك ما تتضمنه شهادات الآخرين وأخبارهم من معارف . الطريق الثالث : إدراك قوانين العقل الذاتية ، وإدراك مايستنبطه العقل من معارف مما ورد إليه عن الطريقين السابقين ،

والعقل بما لديه من موازين فطرية _ هي أبعد عن الخطأ من شهادات الحسن ، وشهادات الآخرين من الناس غير المعصومين _ يعتبر حصكماً يرجع إليه في تمحيص المدركات بالحس ، وتمحيص ما تتضمنه شهادات الآخرين وأخبارهم من معارف ، فيجزم بما يراه حقاً يقيناً ، ويقبل ما يترجح لديه منها ، ويطوح ما يشك به أو ينزله

إَلَى مَا دُونَ الْرَجِحَانَ ، ويرفض ما يحِكُم بامتناعه واستحالته بناء على قُوانينه الذَّاتية.

فليس كل وارد إلى الجهاز الفكري المدرك هو على مرتبة واحدة ، بل هو على مراتب أعلاها الحق بيقين ، وأدناها الباطل بيقين ، وبينها الظن الراجــــ والشك والظن المرجوح .

كيف غيز بين مراتب الإدراك

١ - حين يقدم الحس شهادته المؤكدة القاطعة بعد عمليات الإدراك الحسي المتواترة ، وتتفق معها شهادات الحواس الأخرى ، وشهادات حواس الآخرين ، ولا تتعارض مع أصل من أصول العقل وقوانينه ، تغدو المعرفة الحسية يقيناً مقطوعاً بصدقه ، ومها تنازلت قوة الإدراك الحسي عن هذا المستوى فإنها تتنازل رتبة المعرفة إلى مرتبة الظن الراجع بمختلف درجاته حتى مرتبة الشك ، حتى آخر مرتبة الظن المرجوح .

٧ - وحين يقدم الآخرون شهاداتهم ، فإن بلغت مبلغ التواتر الذي يرى العقل فيه استحالة الاتفاق على الكذب، ولا يتعارض مضمون خبرهم مع أصل من أصول العقل وقوانينه الذاتية ، تغدو المعرفة الحبرية يقيناً مقطوعاً بصدقه ، ومها تنازل الخبر عن مرتبة التواتر تنازلت رتبة المعرفة الحاصلة به إلى مرتبة الظن الراجع بمختلف درجاته حتى مرتبة الشك ، ثم حتى آخر مرتبة الظن المرجوح .

ونظير الخبر المتواتر خبر النبي المعصوم المؤيد من الله بالمعجزات ، ونظير الخبر المتواتر وفي قوته ما تلتقي عليه مجموعة دلائل خبرية وحسية ، وقرائن ودلائل عقلية ترتقي به لدى العقل إلى مرتبة اليقين المقطوع به .

وعلى الباحث أن يتفحص الأخبار الظنية ضمن أصول البحث العلمي لدى علماء أصول الحديث (علم المصطلح) .

وله أن يضيف إلى ذلك محاكماته العقلية الخاصة ، المستندة إلى طرق المعرفة الأخرى .

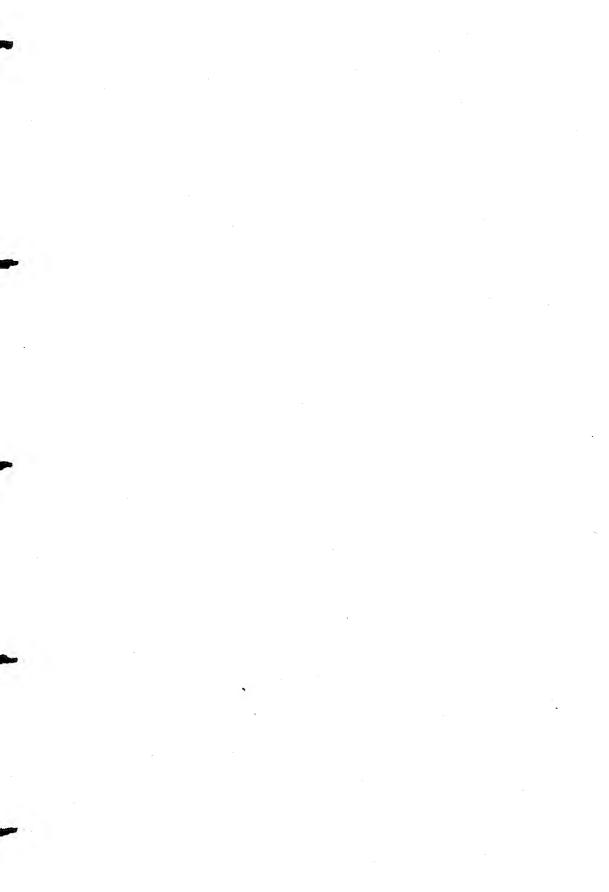
العقل العقل أحكامه ، فإن كانت خاضعة إلى أحد قوانين العقل العقل العقل العقل العقل العقل العقل العقل العقل ، أو الشهادات الحبرية ، كانت أحكاماً يقينية مقطوعاً بها ، وإن كانت مستندة إلى ترجيع ظني بدليل من أدلة العقل كانت أحكاماً ظنية ، وتناسب قوتها قوة الظن الراجع ، وإن كانت أحكاماً احتالية لاترجيع فيها ، كانت في مرتبة الشك أو في مرتبة الظن المرجوع بحسب مقدار ضعفها .

الاستدلال والحجة :

وأعمال العقل في البحث عن المعارف أعمال استدلالية ، والاستدلال إما أن يكون مباشراً أو غير مباشر .

ولدى وعرض أعمال العقل على الآخرين لابد من أن تصاغ وفق طريق من طرق الحجيّة حتى يقتنعوا بها .

لذلك كان لابد لنا من التعرف على طرق الاستدلال المباشر وغير المباشر ، وكيفية صوغ الحجج المقنعة ، وهذا ماندرسه في القسم الثالث من الكتاب (طرق الاستدلال) .



عُملِيّاتُ التقسيم والجمع ، ولتجليل والتركيب

الكلي ينقسم - كما عرفنا _ إلى جزئيات ، وهذه الجزئيات تكون أنواعاً ، كانقسام الجنس إلى أنواعه ، وتكون أصنافا أو أفراداً كانقسام النوع إلى أصنافه أو أفراده ، ومثال انقسام النوع إلى أصنافه : انقسام الإنسان إلى أبيض وأسود وأحمر وأصفر ، وانقسامه إلى إفريقي وآسيوي وأوروبي ، وانقسامه إلى ذكي وبليد وما بينها ، وانقسامه إلى مؤمن وكافر ، وإلى تقي وفاجر ، وانقسامه إلى صحيح وعليل ، وانقسامه إلى مؤمن وكافر ، وإلى تقي وفاجر ، وهكذا لاتكاد تنحصر تقسيات الأصناف باختلاف الاعتبارات . ومثال انقسام النوع إلى أفراده : انقسام الانسان إلى سعد وباسم وجميل ، وسعد و واسمة وجميلة ، وهكذا إلى سائر أفراد نوع الإنسان .

والجزئيات المشتركة في معنى " يطلق هذا المعنى على كل منها يمكن أن نجمع فهنا في كتلي واحد، فحيث نجد أشياء مشتركة في معنى " جامع لها ولو بوصف من الأوصاف _ يمكن أن نجمعها تحت اسم كتلي جامع مشتق من هذا الوصف المشترك، فوحيد القرن كلي ممكن أن يطلق على كل " حيوان ذي قرن واحد فقط . وذوات القوائم الأربع كلي " نجمع تحته كل حيوان يمشي على أربع قوائم . والثديي كلي نجمع تحته كل حيوان يمشي على أربع قوائم . والثديي كلي نجمع تحته كل حيوان يمشي على أربع مايرضع بثدي له ، أو هو من نوع مايرضع بثدي له .

والأبيض كلي نجمع تحته كل ذي لون أبيض من أي نوع ومن أي جنس، والطويل كذلك . وهكذا إلى مالاحصر له .

والتكل تألف - كما عرفنا سابقاً - من أجزاء ، والأجزاء البسيطة أو المركبة قابلة للتركيب بوجه ما ، سواء كان هذا التركيب على وجه له نظير في التركيبات الطبيعية ، أو على وجه آخر يفترضه الخيال ، وكل مركب قابل للتحليل إلى أجزائه الصغيرة وعناصره الأولى .

عمليات التقسيم والجمع

فهن الوسائل النافعة جداً أو الضرورية في كثير من الأحيان في مجال اكتساب المعارف الحسية أو الاستنباطية ؛ النظرية أو العملية ، عمليات التقسيم والجمع ، أي تقسيم الكاي إلى جزئياته وإلى أصنافه ، وجمع الجزئيات المتفرقة في كليّاتها .

ففي التقسيم لكليّات الأشياء تيسير لدراسة كل قسم دراسة مستوعبة ، أو أكثر إحاطة بالصفات والخصائص ، وبعد الدراسة الجزئية التفصيلية ، واستنباط الأحكام منها ، تعود العملية إلى جمع الأحكام الجزئية المتاثلة ، أو جمع الأشباه والنظائر ، وإعطائها صفة القاعدة الكلية الشاملة لأفراد الصنف ،أو لأفراد النوع ، أو لأفراد البخلال الجنس القريب أو البعيد ، ففي هذا الجمع اختصار المعرفة ، وإيجاز فيها دون الإخلال بلقصود منها ، ودون الإخلال بتطبيقاتها ، بل هي أيسر وأحكم لضبط الجزئيات بالمقصود منها ، وفي هذا الجمع أيضاً معرفة جديدة ، تكتسب فيها كليات الأحكام .

ومن طبيعة الفكر ميله دامًا إلى إدراك كليات الأحكام ، وكليات القضايا ، ليوفر على نفسه حفظ كل جزئي وصفاته وخصائصه ، وليستوعب في أقصر مدة أوسع ما يمكن من معرفة ، وليتيسرله تطبيق ما استوعب من أحكام كلية على كل جزئي يتعرض له من الجزئيات الداخلة في عموم ما ينطبق عليه الحكم الكلي ، ولو لم يكن له بخصوصه سابق معرفة به .

لذُلك يلجاً الباحثون بعد عمليات البحث إلى استخلاص الأحكام الكلية العامة، وصوغ القواعد الدكلية، والقوانين العلمية، ثم يضعون هذه الأحكام والقواعد والقوانين أسساً يبنى عليها وينتفع بها في كل مجالات المعرفة النظرية والتطبيقية.

عمليات التحليل والتركيب

ومن الوسائل النافعة جداً ، أو الضرورية في كثير من الأحيان ، في مجال اكتساب المعارف الحسية أو الاستنباطية النظرية أو العملية ، عمليات التحليل والتركيب .

ويقصد بالتحايل تجزئة الكل إلى أجزائه التي يتألف منها ، بسيطة كانت أو مركبة ، ودراسة كل جزء منها دراسه خاصة به ، لمعرفة صفاته ، وخصائصه ، وظائفه ، ثم النظر في وجه ترابط الأجزاء بعضها ببعض ، وأداء كل جزء منها وظيفته الخاصة به ، بحسب موضعه من الكل ، حتى اجتمع منها الكل فأدى وظيفته الكبرى القائمة على تعاون الأجزاء .

وبعد عليات التحليل للشيء الواحد ، أو لعدد من الأشياء ، وبعد النظر في صفات الأجزاء وخصائصها ، وما يحن أن تقوم به من وظائف ، تأتي عملية إعادة التركيب ، أو ابتكار تركيب جديد يفترضه التخيل ، ملاحظاً الملاءمة بين التركيب الذي يتخيله وبين غاية من غايات الانسان في الحياة .

إن الباحث في طب الانسان لابد" له من أن يحلل الانسان إلى أجزائه التي يتألف منها، حسدية كانت أو نفسية ، ثم يدرس كل عضو من أعضائه وكل جزء من أجزاء نفسه دراسة تشريحية تفصيلية ؛ ويدرس اللحم والدم والعظم والجملة العصبية والحلايا ووظائفها وآثارها وعللها ، ويعرف العناصر التي تتركب منها ، وما يؤثر عليها ، وما نقوم به من وظائف ضمن الجهاذ الكلي .

وفي دراسته لنفس الانسان يدرس عناصرها الأساسية ، وما يؤثر فيهـــا ،

وعَلَاقَاتُهَا بِالْجَسِدِ وَتَأْثَيْرِهَا فِيهِ ، وَتَأْثُوهَا مِنْهُ ، وَخُدَمَاتَ كُلِّ مِنْهَا للْآخُو ، وتعاونُه معه .

وبعد عمليات التحليل يصدر أحكامه العامة التي توصل إليها ، ثم يجري تطبيقاته العملية وفتى ماتوصّل إليه هو أو غيره من الباحثين من أحكام عامة ، ووفق مايلاحظ من حالات خاصة في واقع الشخص الذي يعالجه .

والباحث الكيميائي مجلل المصواد إلى عناصرها البسيطة أو أجزائها المركبة وفق مايتيسر له، وبعد دراسة هذه العناصر ودراسة خصائصها باستطاعته أن يبتكر مركبات جديدة يفترضها، ويجري التجربة عليها، ويلاحظ نتائج التجربة، فيسجل خصائص المركب الجديد، وما يمكن أن يقدمه هذا المركب الجديد من فوائد تخدم الانسان وما يمكن أن محقق من مصالح للسلم والرفاهية، أو للقوة والحرب، أو غير ذلك.

وبغير التحليل يتعذر على الباحث دراسة الكل جملة واحدة ، وهو مؤلف من أجزاء ، والأجزاء مؤلفة من أجزاء أدق منها ، وهكذا تنازلاً إلى الأدق فالأدق ، حتى العناصر البسيطة الأولى .

أقسام التحليل والتركيب:

وكلُّ من التحليل والتركيب ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول : عقلي (منطقي) .

القسم الثاني : مادي (نجريبي).

أ فالتحليل العقلي : هو عملية فكرية تقوم على عزل ذهني لصفات الشيء الموضوع للتتحليل ، أو عزل لخواصه ، أو عزل لأجزائه بعضها عن بعض ، بقصد معرفة حقيقته .

فهو إذن عملية فكرية تجريدية يقوم بها الباحث للوصول إلى أجزاء المعنى المركب من عدة معان ٍ.

فهمنى الانسان هو كل مركب من أجزاء ، وبالبحث يتبين لنا أن المقوم الأساسي له من أجزائه جزءان ، هما الحيوانية والناطقية ، وهذه النتيجة إنما توصلنا إليها عن طريق التحليل العقلي (المنطقي).

وهذا التحليل المنطقي يكون في مختلف العلوم ، بيد أنه في العلوم الرياضية أكثر وضوحاً منه في غيرها .

قال الإمام الغزالي في معيار العلم عند بحث مقدمات القياس:

« وكلُّ ناظر في شيء مركب فطريقه أن يحلل المركب إلى المفردات، ويبتدى. في النظر في الآحاد، ثم في المركب...

فإن كلّ مركب من (مادة) و (صورة) يجب النظر في (مادته) و (صورته)، وما هذا إلا كمن يربد بناء بيت فحقه أن يهتم بإفراز المواد التي منها يتركب ، كاللبن والطين والحشب ، ثم يشتغل بالتصوير ، وكيفية التنضيد والتركيب » .

ب ـ والتحليل المادي التجريبي : هو عملية مادية ، تقوم على عزل أجرزاء المركب المادي عن ارتباطها التركيبي ، لاكتشاف حقيقة هذه الأجزاء وصفاتها ، وخصائصها ، وآثارها ، ووجه ارتباطها بالشيء الذي عزلت عنه ، وإمكان ارتباطها بأي جزء آخر ، إلى غير ذلك بما يمكن مجثه واكتشاف شيء فيه .

وبدهي أن هذا التحليل المادي قد أفاد المعارف المادية والعقلية فوائد جمة ، فقد توسعت به العمليات التجريبية توسعاً عظيماً جداً ، وانتهى البحث العلمي به إلى اكتشاف كثير من العناصر التي كانت مجهولة من قبل ، ثم استعملت هذه العناصر في مركبات جديدة مفيدة في مجالات كثيرة ، كما استخدمت بعض هذه العناصر دون تركيب في مجالات كثيرة أيضاً أفادت الانسان فوائد جمة .

وقد لايمارس الباحث أعمال التحليل المادي قبل أن يقوم بأعمال التحليل الفكوي، إذ يكون العمل الفكوي .

ج _ والتركيب العقلي : هو انتقال الفكر من الأجزاء الصغيرة ، أو من العناصر البسيطة ، إلى الكل الذي يتركب منها ، أو يكن أن يتركب منها .

فيجمع الفكر مثلًا أجزاء متفرقة ، ويرتب بينها ، ويعقد روابطها ، ويؤلف منها كلاً ذا هيكل فكري مترابط ، ماد"ته الأجزاء ، وصورته الهيئة الفكرية المجتمعة التي توصل الفكر إلى تركيبها والتنسيق بينها .

يأتي الشاعر مثلًا بفكرة زورق ، ثم يأتي بفكرة حمولة من عنبر ، تم يؤلف منها جميعاً كلاً في صورة ، ويشبه بها الهلال .

فعملية الشاعر قبل أن يصل إلى التشبيه قامت على تركيب فكري ، جمع فيه أجزاء متفرقة كانت حاضرة في ذاكرته ، ونستّق بينها ، وأقام منها صورة جديدة .

ويأتي المهندس الميكانيكي مثلاً ، فيجمع في مخيلته أجزاء متفرقة ممّا وعت ذاكرته من عناصر الأشياء ، ويؤلف بينها تأليفاً مترابطاً منطقياً ، بحسب ما يعلم من قوانين الطبيعة وسننها ، ثم ينتهي إلى ابتكار هيكل فكري مترابط ، مادّته الأجزاء التي جمعها ، وصورته الهيئة الفكرية الهندسية التي توصل إليها ابتكاراً .

وليكن ماتوصل إليه في عملية التركيب الفكري مركبة بر"ية بحرية تغوص في الماء وتطير في الجو ، وهي ذات شكل خاص ، وصفات خاصة ، وخصائص تختلف عما سبق أن ابتكره الانسان في مجال المركبات .

ثم يأتي التركيب المادي التجريبي المعملي فينفذ العمل التركيبي الذي قام به الفكر ، وقد تصدق التجربة عمل الفكر ، أو تمدل منه ، أو تكذبه وترفضه ، كل هذا لايؤثر في الموضوع ، لأن ما قام به الفكر على كل حال إنما هو عمل تركيبي ما ، صدقه الواقع التجريبي أو كذابه .

وعملية التركيب العقلي هذه هي وسيلة الباحث إلى الاختراع والابتكار، كما هي طريقة العالم في جمع وحدات المعرفة منسقة في كتب وأبواب وفصول وأقسام

وأصناف وأنواع ومباحث ومسائل ، ونحو ذلك من دوائر تجتمع فيها أجزاء ذات ترابط، فيتألف منها كلُّ ذو هيئة منطقية .

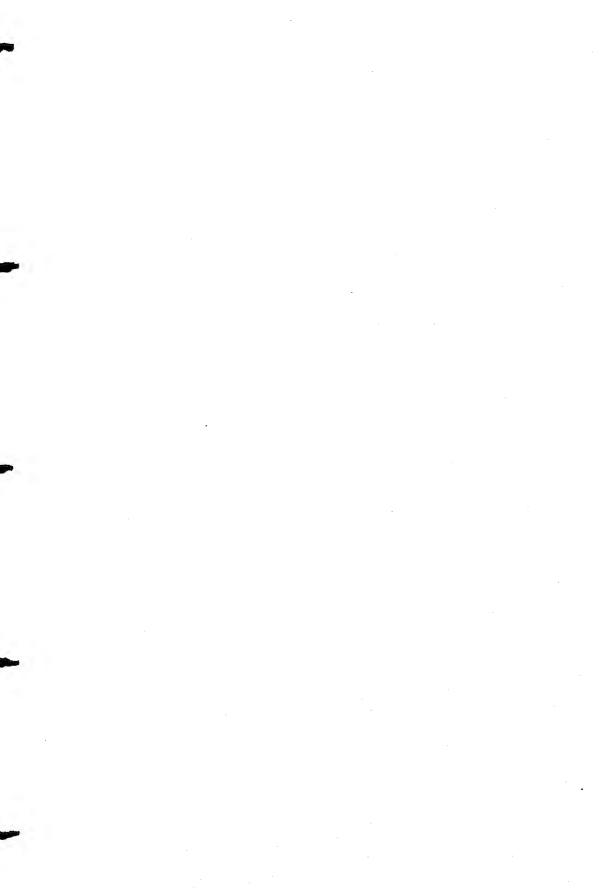
د ـ والتركيب المادي التجريبي : هو عملية مادية تقوم بالتأليف بين العناصر المادية الجاهزة في الطبيعة أو التي انتهت إليها أعمال التحليل المادي .

وحين يقوم الباحث بإعادة توكيب مادة ماكان قد حللها سابقاً إلى عناصرها هو أو غيره ، فإنه يمتحن بعمليته التركيبية دقة العملية التحليلية وصوابها ، أو يكتشف عدم الدقة فيها ، أو خطأها وعدم صوابها .

أما حينا يقوم الباحث باختبار مركبات جديدة فإنه مجاول اكتشافا جديداً ذا ظواهـر وآثار وشروط وخصائص لا تعرف على وجهها الصحيـح إلى بعـــد التجربة والامتحان.

وكم اكتشف الباحثون مركبات جديدة نافعة لم تكن معروفة من قبل، وازدهرت بها الحضارة المادية الحديثة، وكانت الوسيلة إليها عمليات التركيب التي قام بها الفكر العلمي.

وقد لايمارس الباحث أعمال التركيب المادي قبل أن يقوم بأعمال التركيب الفكري، إذ يكون العمل الفكري في التركيب سابقاً للعمل المادي التجريبي.



للقيسم للكيث

الاستدلال

ٰ مقدمــة

ب _ الفصل الأول : الاستدلال المباشر

١ _ التقابل

٢ _ العكس

ج ـ الفصل الثاني : الاستدلال غير المباشر

١ ــ الاستقراء

٢ _ القياس

٣ _ التمثيال

د ـ الفصل الثالث : مراتب الحجج

مقدم

وصل المنطقي الآن إلى مشارف قمة مقصوده من هذا الفن ، وهو بحث طوق الحجج والاستدلال ، وقواعد هذه الطرق ، وضوابطها ، وصورها وأشكالها .

لقد هيأ في البحوث السابقة ما يحتاج إليه من ضبط وبيان لكل العنــاصر الفكرية واللفظية التي تتألف منها الحجـج وأصول الاستدلال .

فضبط المعاني المفردة فيما قدَّم من مجوث التصورات وحدَّد وجوه دلالات الألفاظ على المعاني فيما قدم من مجوث الألفاظ .

وأوضح كيفية تأليف المعاني بالجمل الخبرية (القضايا) .

وأوضح أقسام القضايا ، وأحكامها ، وتقابلاتها ، وعكوسها ، وما تدل عليه صيغها المختلفة .

وأوضح المعرفة ووسائل الوصول إليها .

بعد كل ذلك آن له أن يتم " بناءه المنطق ويقدم لأهل النظو طوق الاستدلال المباشر وغير المباشر ، وكيفية إقامة الحجج لإثبات مطلوب تصديقي .

الاستبدلال

الاستدلال : هو استنتاج قضية مجهولة من قضية أو من عدة قضايا معلومة.

أو: هو التوصل إلى حكم تصديقي مجهول بملاحظة حكم تصديقي معلوم ، أو بملاحظة حكمين فأكثر من الأحكام التصديقية المعلومة .

فهو إذاً عملية عقلية منطقية ينتقل فيها الباحث من قضية أو عدة قضايا الى قضية أخرى تستخلص منها مباشرة دون اللجوء إلى التجربة ·

والأصل في القضايا المستنتجة أن تكون جديدة بالنسبة للقضايا التي دلّت عليها ، وإلا لم يكن معنى للاستدلال،ولكن قد تكون غير ذلك إذا كانت طريقاً لإقامة الحجة على الغير.

أ - كالتوصل إلى إثبات النقيض بملاحظة كون نقيضه منفياً ، فمن عرف استحالة كون العدم المطلق هو الأصل بالنسبة إلى الموجود الأول الذي صدرت عنه الكائنات ؛ عرف لزوماً بموجب تقابل النقيضين وجوب كون وجوده هو الأصل ، وأن وجوده لم يكن مسبوقاً بعدم ، لأن ادعاء السبق بالعدم يفضي إلى محال ، ولما سقط هذا النقيض ثبت نقيضه حماً .

ب — وكالتوصل إلى معرفة حدوث العالم بملاحظة القضيتين التاليتين : العالم متغير — وكل متغير حادث : إذن فالعالم حادث .

وكالتوصل إلى معرفة أن الله واحد لا شريك له علاحظة القضيَّتين التاليتين:

لو كان في السماء والأرض آلهة غير الله لفسدتا (ببرهان العقل) لكنها لم تفسدا (ببرهان المشاهدة) .

فينتج أنه لا توجد آلهة متعدّدة .

ووجود الخالق في الأصل مسلم به إلا أن الدليل هنا لنفي التعدد .

والاستدلال ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : الاستدلال المباشر ، وهو الذي لا محتاج فيه الباحث إلى أكثر من قضية واحدة .

وهذا يكون فيما يسمى بأحكام القضايا (التقابل ـ العكس ـ تلازم الشرطيات).

ويتم بهذا القسم الاستدلال بصدق قضة على صدق قضية أخرى أو كذبها . أو الاستدلال بكذب قضة على صدق قضية أخرى أو كذبها .

وذلك بمقتضى التقابل العقلي ، أو بمقتضى أحكام عكس القضية التي يستلزمها هذا المكس ، أو بمقتضى التلازم العقلي الذي يكون في القضايا الشرطية .

وسيأتي بيانها في مواضعها .

القسم الثاني : الاستدلال غير المباشر ، وهو الذي مجتــاج فيه الباحث إلى أكثر من قضية واحدة حتى يتوصل إلى النتيجة المطلوبة .

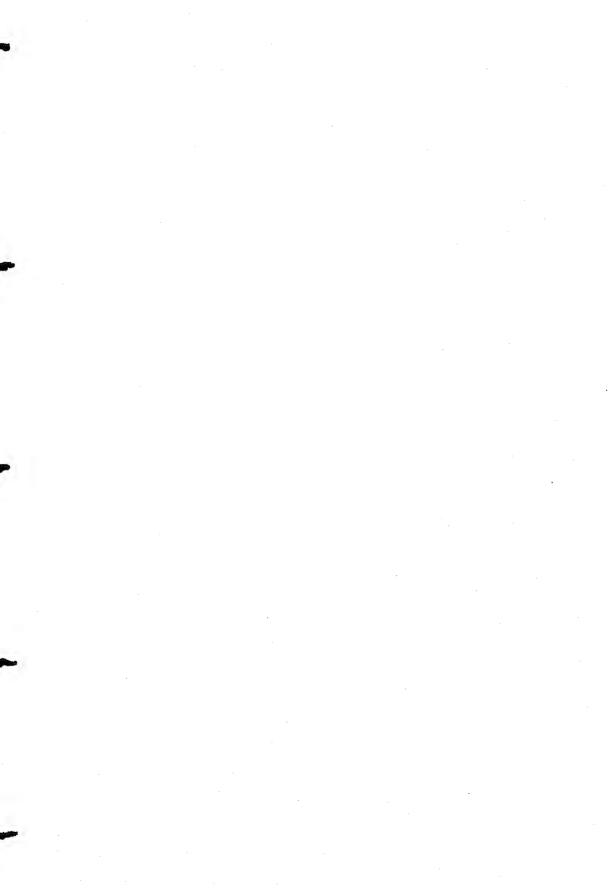
وهذا يكون في الأدلة (الحجج) التالية : (القياس ـ الاستقراء ـ التمثيل). ولكل من هذه الأدلة (الحجج) مجث خاص به .

الفيصل لأول

الاستدلال المباشر

١ _ التق_ابل

٢ _ العك_س



النقابل بين القضايا

كل قضية موجبة أو سالبة باستطاعة الفكر أن يشتق منها مباشرة قضية أخرى مخالفة لها في الكيف (الكلية والجزئية) .

فإذا كانت موجبة اشتق منها بمقتضى التقابل العقلي قضية سالبة .

وإذا كانت سالبة اشتق منها بمقتضى التقابل العقلي قضية موجبة .

وإذا كانت كلية اشتق منها بمقتضى التقابل العقلي قضية جزئية .

وإذا كانت جزئية اشتق منها بمقتضى التقابل المقلى قضية كلية .

كل ذلك مع المحافظة على موضوع القضية ومحمولها وكل قيودهما وشروطهما ومتعلقاتها.

أمثلة :

فيشتق مثلاً من القضية الشخصية الموجبة التالية : (إبليس مخلوق موجود) . القضيّة السالبة التالية : (ليس إبليس بمخلوق موجود) .

فنلاحظ أنه تحصل لدينا قضيتان متناقضتان ، إذا كانت إحداهما صادقة كانت الأخزى كاذبة لامحالة .

ويشتق مثلًا من القضية الكلية الموجبة التاليــة : (كل إنسان حيوان) ثلاث قضايا تقابلها :

الأولى : كلية سالبة (لاشيء من الانسان مجيوان) .

الثانية : جزئية موجبة (بعض الانسان حيوان) .

الثالثة : جزئية سالبة (بعض الانسان ليس بحيوان) .

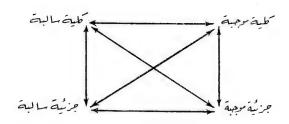
وهذه القضايا نتجت من التقابل في اللّم والكيف ، وذلك بتبديل الكيف عقابله ، أو بتبديل الكيف والكم معا عايقابل كلا منها.

ولدى تبديل الكيف والكم في القضايا بمقابلاتها مع المحافظة التامة على الموضوع والمحمول وكل قيودهما وشروطها ومتعلقاتها تنتج التقابلات التالية :

رمشق عاصمة الأمويين ____ مشق عاصمة الأمويين ____ مشق عاصمة الأمويين ____ مشق ليست عاصمة الأمويين

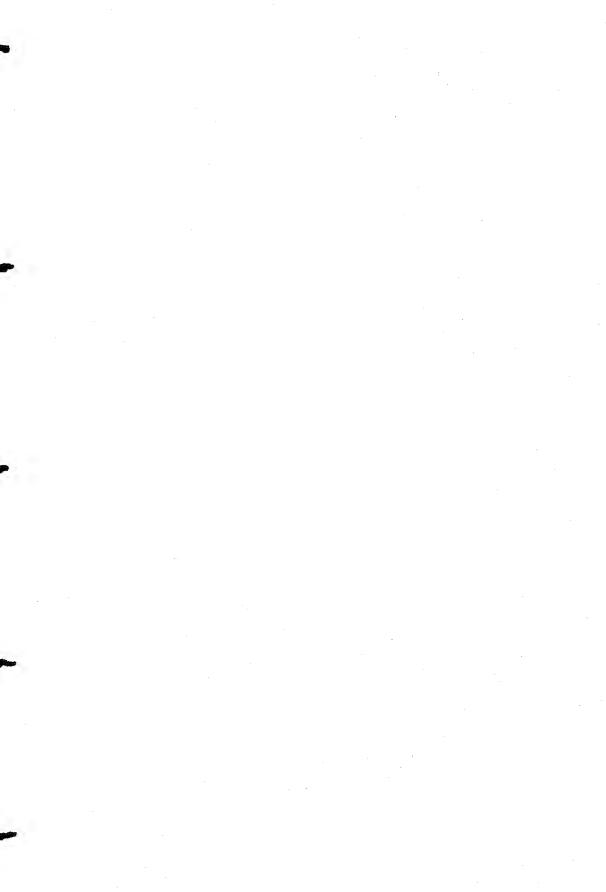
فإذا استمدنا إلى الذاكرة أن المهملة تلازم الجزئية علمنا أن المهملة تندرج فيها . ثم إذا تركنا الشخصية لأنها لاتقابل إلا بشخصية مثلها ، إذ لا يجري التبديل فيها إلا في الكيف ، ووضعنا المحصورات الأربع على زوايا شكل مربع رمم

عُليه قطراه نُتَجِت معنا كُل التَّقَابِلات الواقعة في الأحتال بالنسبة إلى المحصوراتُ على الوجه التالي :



فكل قضية منها تقابل القضايا الثلاث الأخرى . وقد أحصى المناطقة وجوه التقابل في القضايا فرأوا أنهـا ترجع إلى أربعة وجود وهي :

- ١ التناقض ،
 - ٢ التفاد .
- ٣ _ الدخول تحت التضاد .
 - ع _ التداخل .
- وفيم يلي شرح هذه الوجوه ، مع بيان مواقعها وأحكامها .



التناقض

التناقض في القضايا: معناه أن صدق إحدى القضيين ينقض احتمال صدق الأخرى ويجعلها كاذبة حتماً ، وأن كذب إحداهما ينقض احتمال كذب الأخرى ، ويجعلها صادقة حتماً ، فها على هذا لا يصدقان مما مجال من الأحوال ، ولا يكذبان معا تجال من الأحوال .

التناقض في القضايا المخصوصة (الشخصية)

أمثلة :

القضية مقابلتها

أ _ الأربعة نصف الثانية يقابلها الأربعة ليست نصف الثانية

هاتان قضيتان اتحـد موضوعها ومحمولها من كل الوجـوه ، ولكن اختلف الكيف فيها إيجاباً وسلباً .

فالأولى موجبة – ومقابلنها سالبة .

ونلاحظ بداهة أنه إذا كانت القضية الأولى صادقة حتماً فالقضية الثانية كاذبة حتماً، فلا يكن أن تكونا كاذبتين معاً، ولا يكن أن تكونا كاذبتين معاً، فبينها تناقض، إذا صدق إحداهما ينقض حتماً صدق الأخرى، ويجعلها كاذبة.

هاتان قضيتان اتحد موضوعهما ومحمولهما من كل الوجود ، ولكن اختلف الكيف فيها إيجاباً وسلباً .

فالأولى سالبة – ومقابلتها موجبة .

وهنا أيضا للاحظ بداهة أنه إذا كانت الأولى صادقة حتماً ، فالقضية الثانية كاذبة حتماً ، إذ لا يمكن أن تكونا صادقتين معاً ، ولا يمكن أن تكونا كاذبتين معاً للتناقض الذي بينهما ، أي : إن صدق إحداهما ينقض حتماً صدق الأخرى ويجعلما كاذبة .

وبهذا نبلاحظ أن نقيض القضة الشخصية (المخصوصة) هو مثلها تماماً مع تبديل الكيف فيها ، فإن كان موجباً وضع بدله سالب في القضية المقابلة ، وإن كان سالباً وضع بدله موجب في القضية المقابلة ، هذا مع المحافظة التامة على حدي القضية (الموضوع والمحمول) بكل قبودهما وشروطها ومتعلقاتها.

فنقيض المخصوصة (الشخصية) الموجبة ـ شخصية سالبة .

ولذلك كفر الذين قالوا لمحمد وللطلطية : (لست مرسلًا) مخصوصة سالبة . في مقابل قول ألله جل وعلا : (محمد رسول الله) مخصوصة موجبة .

هاتان قضيتان متقابلتان تقابل تناقض ، ولما كانت الثانية منها هي الصادقة حتماً لأنها شهادة من الله لرسوله كانت الأولى كاذبة حتماً ، وكان قائلها كافراً ، لأنه يكذب الله في شهادته .

وقال الله تعالى في سورة (سبأ) :

[وقال الذين كفروا : لا تأتينا الساعة . قل : بلى وربي لتأتينكم ٣]

الموضوع والمحمول فيهما متحدان من كل الوجوه ، فالموضوع هو الساعة ، والمحمول هو إنيانهما للمتكلمين في الأولى وهم أنفسهم المخاطبون بأنها تأتيهم في مقابلتها الثانية .

والاختلاف الوحيد بينها هو الاختلاف في الكيف فقط (السلب والإيجاب) لا تأتينا _ تأتيكم _ وضبط القضيتين في التعبير التالي :

(الساعة لا تأتينا تقابلها الساعة تأتيكي)

وكلمة (بلى) في الجواب تكذبب لقضيتهم وإثبات لنقيضها ، والقسم للتأكيد، والقضيتان متناقضتان كما هو ظاهر ، وإحداهما كاذبة حمّا ً وهي قولهم : (لا تأتينا الساعة) لأنها نقيض الصادقة حمّا ً وهي : (لتأتينكم) .

من هـذا البيان يتضع لنا أن التناقض في القضية المخصوصة (الشخصية) يتم بتبديل الكيف فقط ، وذلك بإتيان القضية المقابلة سالبة بدل موجبة ، وموجبة بدل سالبة ، مع المحافظة التامة على كل العناصر الأخرى للقضية ، وكل قيودها وشروطها ومتعلقاتها الأساسية .

فإذا لم يتحد الموضوع والمحمول أو اختلف شيء من قيودهما أو شروطها أو متعلقاتها في القضيتين لم تكونا متقابلتين أصلًا ، ومن ثم فالاختلاف بينها بالسلب والايجاب لا يفضي إلى التناقض بينها ، وعندئذ فقد يصدقان وقد يكذبان ، وقد تصدق إحداهما وتكذب الأخرى ، كقضتين مختلفتين لا نسبة بينها ولا علاقة .

فلا تناقض مثلًا في الأمثلة التالمة :

أ ــ مدينة طرابلس تقع على الساحل السوري .

مدينة طوابلس لا تقع على الساحل السوري .

إذا قصد بالأولى طرابلس الشام ، وبالثانية طرابلس الغرب .

فالموضوع في القضيتين مختلف في المعنى وإن اتحد اللفظ.

ب – كافور الإخشيدي كريم كافور الإخشيدي ما هو كريم

إذا قصد بـ (كريم) الأولى أنه كثير العطاء ، وقصد بـ (كريم) الثانية أنه بشبه رياً أي غزالاً .

فالمحمول في القضيين مختلف في المعنى وإن اتحد اللفظ فلا تناقض.

ونظير ذلك :

خادمي مسرور ـــ خادمي ليس بمسرور .

إذا قصد بأحدهما أن اسمه مسرور وقصد بالآخر أن صفته النفسية غير مسرور.

فلا تناقض لاختلاف المحمول في القضيتين وإن اتحد اللفظ.

ج – قول الشاعر:

بنام بإحدى مقلتيه ويتقي بأخرى الأعادي فهو يقظان نائم

فقوله:

هو يقظان _ هو نائم

لا تناقض بينها لأن المراد هو يقظان بالإضافة إلى إحدى عينيه ، وناثم بالإضافة إلى الأخرى .

د – خالد أكبر من سعيد (أي: جسماً) خالد ليس أكبر من سعيد (أي: عمراً)

فلا تناقض بينها لاختلاف المحمول في الحقيقة ، لأن الأولى : جسمه أكبر ، والثانية : عمره أكبر .

ونظير ذلك: صالح أوسع من ربيح (أي: علماً)

صالح ليس أوسع من ربيح (أي: صدراً)

ه – النعاس استولى على " (أي: عند منتصف الليل)

النعاس لم يستول علي " (أي: بعد طلوع الشمس)

فلا تناقض بينها لاختلاف الزمان.

و – قول الله تعالى في سورة (الأنفال) :

[فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم ، وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى ١٧]. فلا تناقض بين نفي الرمي وإثباته للرسول ، لأن المراد ما أنت الذي أصبت فلا تناقض بين الله هو الذي أصاب فقتل .

فالمحمول في الحقيقة مختلف بين القضيتين ، وإن اتحد اللفظ في الظاهر ، فالرمي الأول منصرف إلى النتيجة والحقيقة ، والرمي الثاني منصرف إلى صورة العمل فقط دون آثاره .

ز – أنا آكل اللحم (أي : لحم الغنم)

أنا لا آكل اللحم (أي: لحم الضب أو الخنزير)

فلا تناقض لاختلاف متعلق المحمول، وهو يرجع في الحقيقة إلى اختلاف المحمول.

ونظير ذلك يقال في كل المتعلقات والشروط والقبود التي تغير اتحاد الموضوع أو المحمول تغييراً كليتاً أو جزئيتاً ، أو في الصفات أوالأحوال أو الأعراض أو الأزمنة أو الأمكنة أو غير ذلك .

فمنى اختل هذا الاتحاد بوجه من الوجو. سقط التقابل وانحل التناقض .

* * *

النناقض في القضايا المحصُورة (الكلية – الجزئية ، وتساويها المهلة)

بعد أن عرفت التناقض في القضايا المخصوصة (الشخصة) ستسألني كيف يكون التناقض في القضايا المحصورة ، أي: المسورة بسور كلي أو جزئي ، والمهملة تلازم كما عرفنا سابقاً المسورة بسور جزئي ?

وقبل أن نقرر القاعدة النهائية في الإجابة على هـذا السؤال، يحسن أن نسير في البحث عن طريق الأمثلة ، ملاحظين أن التناقض كما سبق أن أوضحنا لا بد فيه حماً من صدق إحدى القضيين وكذب الأخرى .

وحين نلتزم الشكل القانوني للقضية الكلية والقضة الجزئية ، سناخي اعتبارات المادة الخاصة التي يأتي بها موضوع معين أو محمول معين ، وننظر إلى الهيكل الرياضي ، ثم نأتي بالأمثلة تطبيقاً عليه ، أو نستخلص الهيكل الرياضي الثابت عن طريق استقصاء مختلف الأمثلة ، ولا شك أن هذا هو الأقرب للتصور ، والأبعد عن التجريد الكامل .

كيف يكون نقيض القضية الكلية ؟

لنطرح عدداً من القضايا الكلية ولننظر في نقيضها:

١ – (كل حيوان إنسان) هذه قضية كلية موجبة (كاذبة) .

فها هو نقيضها الصادق حمّاً ?

إذا قلمنا في مقابلها: (لا شيء من الحيوان بانسان)، فحافظنا على الكمية (أي : السور الكلي) وأجرينا التغيير في الكيف فقط ، كانت هذه القضية كاذبة أيضاً ، فلم تختلف القضيتان صدقاً وكذباً ، ولم تنقض إحداهما الأخرى ، بل بل اتفقتا في الكذب .

هذا ينبهنا إلى أن القضية الكلية الموجبة إذا حو"لنا إيجابها إلى سلب ، فلا يلزم من ذلك أن نحصل على نقيضها ، بدليل هذا المثال .

إذاً فكيف نحصل على القيض ?

قلنا : فلنغير السور الكلي ولنجعله سوراً جزئيّاً ، عندئذ نقول بعد هذا التغيير : (بعض الحيوان ليس بانسان) ، وبهذا نكون قد أجرينا التغيير في (الكيف) فحولنا الإيجاب إلى سلب ، وفي (الكم) فحولنا الايجاب إلى سلب ، وفي (الكم) فحولنا السور الكلي إلى سور جزئي .

فالقضية التي حصلنا عليها: (بعض الحيوان ليس بإنسان) قضية صادقة حياً ، وهي في مقابل قضيتنا المكاذبة الأولى: (كل حيوان إنسان) تعتبر نقيضاً صحيحاً لها .

ومن هذا نستطيع أن نستخلص القانون التالي:

نقيض الموجبة الكلية سالبة وحزئية .

فنقيض كل (أ) - هو - (ب) ، بعض (أ) هو ليس (ب) وفق الصياغة الرياضية التجريدية .

قد يقول قائل : باستطاعتنا أن نحصل على نقيض صحيح دون تغيير في الكم، وذلك في كثير من الأمثلة ، نحو قولنا :

(كل إنسان حيوان) فهذه قضية كلية موجبة صادقة ، فإذا قلنا في مقابلها : (لا شيء من الانسان مجيوان) بتغيير الكيف فقط حصلنا على نقيض كامل للقضية الأولى ، فلم لا يكون هذا نقيضاً ؟ ونجيب بأن هذا نقيض فعلاً ، لأن مادة الموضوع والمحمول في هذا المثال ونحوه قد ساعدت على تحصيل هذا النقيض ، باعتبار أن المحمول أعم من الموضوع ، ولكن هل نستطيع أن نستخلص من ذلك قانوناً عاماً نجويه على كل مثال آخر ، بحيث لا ينخرم معنا القانون في أي مثال ?

الواقع أننا لا نستطيع ذلك بدليل ما شهدنا في المثال الأول.

ب ... (لا شيء من الحيوان بإنسان) هذه قضية كلية سالبة (كاذبة) . فا هو نقيضها الصادق حتماً ؟

إذا قلنا في مقابلها : (كل حيوان إنسان) فحافظنا على الكمية وأجرينا التغيير في الكيف فقط ، كانت هذه القضية كاذبة أيضاً ، فلم تختلف القضيتان صدقاً وكذباً ، ولم تنقض إحداهما الأخرى بل اتفقتا في الكذب .

إذاً: فالقضية السالبة الكلية إذا حو "لنا سلبها إلى إيجاب، فلا يلزم من ذلك أن نحصل على نقيضها ، بدليل هذا المثال .

فلنفعل مثلما فعلنا في نقيض الموجبة الكلية ، فلنفير هنا الكلية إلى جزئية ، إضافة إلى تغيير الكيف من سلب إلى إيجاب ، عندئذ نحصل على القضية التالية: (بعض الحيوان إنسان) .

هذه القضية التي حصلنا عليها قضية صادقة حمّاً ، وهي في مقابل قضيتنا الكاذبة الأولى (لاشيء من الحيوان بإنسان) تعتبر نقيضاً صحيحاً لها .

ومن هذا نستطيع أن نستخلص القانون التالي :

نقيض السالبة الكلية موجبة جزئية .

وبالصاعة التجريدية الرياضية نقول :

نَقْيَضَ لَا شَيِّء مَنَ (أَ) هُو (ب)؛ بَعْضَ (أَ) هُو (ب)

وأما الأمثلة التي يأتي فيها النقيض بتغيير الكيف فقط فلا يستخلص منها قانون تجريدي عام ، يطبق على كل مثال ، كما ذكرنا في نقيض الكلية الموجبة .

وباعتبار التناظر التام يظهر لنا أن نقيض الموجبة الجزئية سالبة كلية ، ونقيض السالبة الجزئية موجبة كلية ، فتكون مجموعة القوانين لدينا في التناقض وفق الجدول التالي :

مقابلها		القضية	
مخصوصة سالبـــة	نقيضها	المخصوصة (الشخصية) الموجبة	١
(أ) هو ليس (ب) .	D	(أ) هو (ب)	
مخصوصة موجبـــة	D	المخصوصة (الشخصية) السالبة	4
(أ) هو (ب)	D	(أ) هو ليس (ب)	
جزئية سالبة	نقيضها	الكلية الموجبة	7
بعض (أ) ليس (ب)	D	كل (أ) هو (ب)	
جزئية موجبــة	D	الكاية السالية	٤
بعض (أ) هو (ب)	D	لاشيء من (أ) هو (ب)	
كلية سالبة	نقيضها	الجزئية الموجبة	٥
لاشيء من (أ) هو (ب)	D	بعض (أ) هو (ب)	
كلية موجبــة	Þ	الحَزنية السالبة	٦
كل (أ) هو (ب)	D	بعض (أ) ليس (ب)	

ومن هذا يتضع لنا أنه لا يحصل التناقض في القضايا ما لم يحصل فيها اختلاف في الكيف (السلب والإيجاب) . فإذا كانت محصورة (أي مسورة) وجب مع ذلك حصول اختلاف في السّم (السكلية والجزئية) (١) .

فلا تناقض ما بين موجبتين .

ولا تناقض ما بين سالبتين .

ولا تناقض ما بين كليتين .

ولا تناقض ما بين جزئيتين .

ولا تناقض حين يختلف الموضوع أو المحمول في القضيتين ، أو يختلف شيء من قيودهما ، كاختلاف الزمان ، أو المكان ، أو الحال ، أو الآلة ، أو المفعول ، أو القوة والفعل ، أو الشرط ، أو الجزء والكل ، أو الإضافة ، أو العلة ، أو التمييز ، أو غير ذلك ممّا ينحل به التناقض .

فتعريف التناقض بين القضيتين بالاستناد إلى التحليل السابق يكون على الوجه التالي :

هو اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب على وجه يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة .

والقضيتان المتناقضتان هما المختلفتان بالإيجاب والسلب على الوجه المذكور (٢).

⁽١) وإذا كانت القضية موجهة وجب مع ذلك أيضًا حصول في الجهة ، فنقيض الضرورية هي الممكنة ، ونقيض الدائمة هي المطلقة ، والمكس بالعكس ، فلاتناقض ما بين ضروديين ، أو مكنتين ، أو دائمتين ، أو مطلقتين .

^(﴾) تعليق عام على ما قوره المناطقة في موضوع التناقض بين المحصورات : ثرى أن باستطاعتنا أن نوجد ضو ابط نحافظ بها على ما أهملناه من تناقض بين القضايا المحصورة ، لا ستخراج قانون رياضي عام ، وذلك بأن نواعي الضوابط التالية :

الأول: كل قضة كلية موضوعها ومحمولها متساويات في الماصدق، فنقيضها يكون بتبديل الكيف فقط دون الحاجة إلى تبديل الكم.

مثل: كل إنسان ناطق ، لا شيء من الانسان بناطق . والعكس . فالأولى صادقة والثانية كاذبة ، فها متناقضتان تماماً .

الثاني : كل قضية كلية موضوعها أخص من محمولها ، فنقيضها يكون أيضاً بتبديل الكيف فقط دون الحاجة إلى تبديل الكي .

مثل : كل إنسان حيوان ، لا شيء من الانسان بجيوان . والعكس. فالأولى صادقة والثانية كاذبة ، فها متناقضتان تناقضاً تاماً .

الثالث: كل قضية كلية موضوعها أع من محمولها أو بينها عموم وخصوص من وجه فنقيضها يكون بتبديل الكيف والكم معاً .

مثل: بعض الحيوان ايس بانسان ، كل حيوان إنسان ، فالأولى صادقة والثانية كاذبة .

ومثل : كل تفاح حامض ، بعض التفاح حامض فالأولى كاذبة والثانية صادقة.

الوابع: كل قضية كلية موضوعها مباين لمحمولها أو مضاد له أو مناقض ، فنقيضها يبكون بتبديل الكيف فقط دون الحاجة إلى تبديل الكي

مثل : كل إنسان فوس ـ لا شيء من الانسان بفوس (مباين) ،

مثل ؛ كل أبيض أسود - لا شيء من الأبيض بأسود (مضاد) ،

مثل : كل موجود معدوم - لا شيء بما هو موجود بمعدوم (مناقض).

فالأوليات كاذبات ، والأخريات صادقات ، وهي نقائض صواحبها .

الحاجة إلى معرفة النقيض:

فهم النقيض تمسس الحاجة إليه في البحث عن المعادف، وفي الاستدلال النظري، وبعض الأشياء قد لايدل البرهان عليها، ولكن يدل على إبطال نقائضها، فيستفاد من ذلك إثباتها.

مثل : إذا بطل أن يكون العدم هو الأصل العام المطلق ، وجب أن يكون نقيضه _ وهو الوجود لِما لم يثبت حدوثه بالدليل _ هو الأصل .

فما الأصل فيه الوجود هو مايطلق عليه عبادة : « واجب الوجود » .

⁼ الخامس: أما القضايا الجزئية فلا تنقض إلا بكلية مع تبديل الكيف الاحمال عدم تطابق البعضيتين على ما صدق واحد ، فيصدقان معاً أو يكذبان معاً .

فنقول: بعض أهل مكة هاجر إلى المدينة _ بعض أهل مكة لم يهاجر إلى المدينة ، كلاهما صادقتان ، ولكن ما صدق موضوع الأولى غير ما صدق موضوع الثانية.



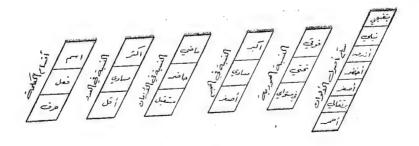
النضاد في القضايا المحصورة

معنى التضاد في القضايا : هو أن صداق إحدى القضيتين يقتضي كذب الأخرى حتماً ، لكن كذب إحدى القضيتين لا يقتضي صدق الأخرى حتماً ، لاحتال أن يكون الواقع على خلافها جميعاً ، فتكونا عندئذ كاذبتين .

وينتج معنا التضاد حين يكون التقابل في القضيين بين الحكم على الشيء والحكم على بيض أفراد النقيض ، لا على كلما ، وذلك حينا يكون نقيض الشيء متعدد الأفراد المتضادة التي لا يمكن اجتاعها .

فإذا كان هذا الشيء كاذباً فليس معنى كذبه صدق فرد بعينه من أفراد النقيض التي يعتبر كل فرد منها ضد" الغيره، لاحتال أن يكون هذا الفرد كاذباً أيضاً، والصادق غيرهما معاً.

ولتقريب ذلك إلى الفهم نضع سلالم طائفة من الأضداد فيا بلي ، ونجري عليها بعض التطبيقات الموضحة:



كل واحد في سلم من هذه السلالم هو نقيض لجميع ما عداه في السلم نفسه إذا كانت مجتمعة ، اكنه ضد لكل فرد منها .

فإذا كذب في سلم أصول الألوان كون الشيء أحمر ، فلايقتضي ذلك أن يصدق كونه أخضر، لاحتال أن يكون على خلافها جميعاً، فيكون أزرق مشلًا أو لوناً آخو .

وإذا كذب كون هذا أكبر من ذاك ، فلا يقتضي أن يكون أصغر منه ، لاحتال أن يكون لا أصغر ولا أكبر ، بل ربما كان مساوياً له .

وإذا كذب كون لفظ (لا) اسماً ، فلا يقتضي أن يكون فعلًا ، لاحتمال أن يكون على خلافها جميعاً ، فيكون حرفاً ، وهو الواقع ، وهكذا .

لكن متى كان واحد من الأضداد صادقاً كانت سائر الأضداد الواقعة في سلمه كاذبة حمّاً ، لأن الضدّين لا يجتمعان في الصدق ، وإنما قد يجتمعان في الكذب. بعد هذه المقدمة الإيضاحية نقول :

إن التقابل بالتضاد في القضايا المحصورة ، يكون بين الكلية الموجبة والكلية السالبة ، مع اتحاد الموضوع والمحمول بكل قيودهما وشروطها ومتعلقاتها ، كما سبق بيانه في قواعد التقابل .

وبالعكس ، أي : بين الكلية السالبة والكلية الموجبة .

أمثيلة:

القضية مقابلتها مقابلتها السان جيوان (كاذبة) لا شي من الانسان بجيوان (كاذبة) كلية سالبة كلية موجبة كلية سالبة ب – لا شيء من الانسان مجبر (كاذبة) كل إنسان حجر (كاذبة) كلية سالبة كلية سالبة كلية سالبة كلية سالبة كلية موجبة

ج - كل تفاح حامض (كاذبة) لا شيء من التفاح بحامض (كاذبة)
كلية موجبة

د - لا شيء من اللون بأسود (كاذبة) كل لون أسود (كاذبة)
كلية موجبة
كلية سالبة

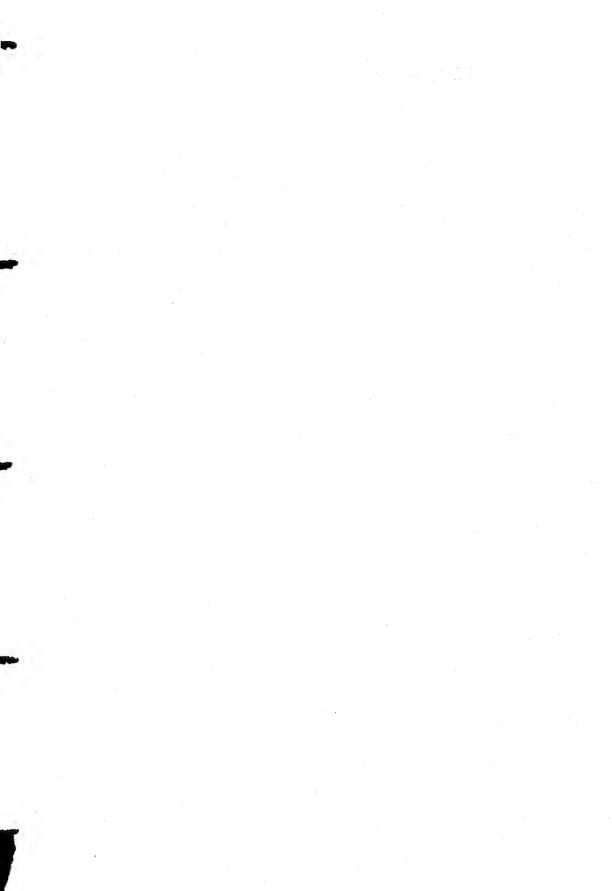
من هذه الأمثلة نلاحظ أنه متى صدقت إحدى القضيتين المتقابلتين فيها كذبت حياً الأخرى التي تقابلها .

ولكن لا يقتضي كذب إحداهما صدق الأخرى ، ففي المثالين (ج) و (د) نلاحظ أن القضيتين المتقابلتين هما في كل منها كاذبتان .

إذاً نستخلص القانون التالي :

التقابل بين الكلية الموجبة والكلية السالبة هو من قبيل تقابل التضاد .

والنضاد يقتضي أن تكذب إحدى القضيتين المتقابلتين إذا صدقت الأخرى ، ولكن لا يقتضي أن تصدق إحداهما إذا كذبت الأخرى .



الدِّخول تحت النضاد في القضاد المنصورة

المراد (بالدخول تحت النضاد) في القضايا المتقابلة المحصورة ، أن كذب إحدى القضيتين لايقتضي القضيتين المتقابلتين يقتضي صدق الأخرى حتماً ، لكن صدق إحدى القضيتين لايقتضي كذب الأخرى ، لاحمال أن يصدقا جميعاً .

فهو بهذا عكس الضابط الذي ظهر لنا في التضاد ، وهو في حقيقته داخل تحت معنى التضاد ، ولذلك اختير له هذا العنوان .

وهو يكون في التقابل بين القضيتين الجزئية الموجبة ، والجزئية السالبة ، مع اتحاد الموضوع والمحمول ، كما سبق في قواعد التقابل وضوابطه ، والتبديل هذا لم يحصل إلا في الكيف .

الأمثلة:

مقابلتها	القضية
بعض الانسان ليس مجيوان (كاذبة)	أ - بعض الانسان حيوان (صادقة)
جزئية سالبة	جزئية موجبة
بعض الحيوان ليس بانسان (صادقة)	ب ـ بعض الحيوان إنسان (صادقة)
جزتية سالبة	جزئية موجبة
) بعض الفاكمة حجر (كاذبة)	ج - ليس بعض الفاكهة مججو (صادقة

من هذه الأمثلة نلاحظ أنه متى كذبت إحدى القضيتين المتقابلتين فيها صدقت الأخرى التي تقابلها .

واكن لا يقتضي صدق إحداهما كذب َ الأخرى ، لاحتمال صدقهما معاً كما في المثال (ب) فالقضيتان المتقابلتان فيه صادقتان كما هو ظاهر .

فالحال هذا عكس الحال في التضاد .

إذاً نستخلص القانون التالي :

التقابل بين الجزئية الموجبة والجزئية السالبة هو من قبيل الدخول تحت التضاد. والدخول تحت التضاد بقتضي أن تصدق إحدى القضيتين المتقابلتين إذا كذبت الأخرى ، ولكن لا يقتضي أن تكذب إحداهما إذا صدقت الأخرى ، بل قد تصدقان معاً.

التداخل في القضايا المحصورة

المراد من التداخل في القضايا المحصورة المتقابلة: أن إحدى القضيتين داخلة في الأخرى ، باعتبار أن إحداها كلية والأخرى جزئية وهما متفقتان في الكيف (الإيجاب أو السلب) ، لأن التبديل لم يحصل إلا في الكي ، وبقيت كل عناصر القضية الأخرى محافظاً عليها بشكل تام .

ويلزم من التداخل أنه إذا صدقت الكلية صدقت الجزئية تبعاً لها ، لأنها بعض أفرادها ، وإذا كذبت الجزئية كذبت الكلية ، لأنه إذا لم يكن البعض صادقاً فالكل لا يكون صادقاً حتماً .

ولكن لا يقتضي صدق الجزئية صدق الكلية ، فقد تصدق وقد تكذب ، لأن صدق بعض الشيء لا يستلزم صدقه كله .

ولا يقتضي كذب الكلية كذب الجزئية ، فقد تصدق الجزئية مع كذب الكلية وقد تكذب ، لأن كذب الأعم لا يستلزم كذب الأخص .

والتداخل يكون بين قضيتين مختلفتين في الكم فقط .

أي : بين الكلمة الموجمة والجزئية الموجمة .

وبين الكلية السالبة والجزئية السالبة .

الأمثلة:

ب - كل حيوان إنسان (ذ) بعض الحيوان إنسان (ص) 57 ج - كل النبات يتحرك بالإرادة (ف) بعض النبات يتحوك بالإرادة (ف) د – لا شيء من الانسان بججر (ص) بعض الانسان ليس مججر (ص) ای س ج س ه - لا شيء من الحيوان بانسان (ف) بعض الحيوان ليس بانسان (ص) ج س و - لا شيء من الانسان بناطق (ذ) بعض الانسان ليس بناطق (ذ) ای س ج س ز - بعض الانسان حيوان (ص) كل إنسان حيوان (ص) ح - بعض الانسان أبيض البشرة (ص) كل إنسان أبيض البشرة (ذ) ك م ج م ط ـ بعض الحيوان حجر (ذ) كل الحيوان حجر (ذ) اء م من هذه الأمثلة المختلفة نلاحظ الأمور التالة: ١ - إذا صدقت الكلمة فها صدقت مقابلتها الجزئمة . ٢ - إذا كذبت الجزئمة فها كذبت الكلمة المقابلة لها . ونلاحظ أيضاً ما يلي : أن الجزئية تصدق فلا يقتضي ذلك صدق الكلية ، فقد تصدق كما في المثال (ز) وقد تكذب كما في الثال (ح).

وأن الكلية تكذب فلا يقتضي ذلك كذب الجزئية فقد تكذب كما في المثال (و) وقد تصدق كما في المثال (ه).

إذاً نستخلص القانون التالي:

التقابل في القضايا بين الكلية الموجبة والجزئية الموجبة ،

والتقابل في القضايا بين الكلية السالبة والجزئية السالبة ، هو من قبيل التداخل.

والتداخل يقتضي أن تصدق الجزئية إذا صدقت الكلية المقابلة لها ، وأن تكذب الكلية إذا كذبت الجزئية المقابلة لها .

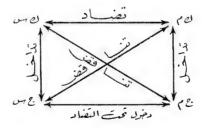
تقول الكلية الجزئية المقابلة لها : إذا أنا صدقت صدقت أنت .

فتقول الجزئية لها: إذا أنا كذبت كذبت أنت .

خلاصة أحكام التقابل بين القضايا:

١ - الشخصية الموجبة والشخصية السالبة تتقابلان تقابل تناقض ، بشرط اتحاد الموضوع والمحمول على ما سبق بيانه .

التقابل بين المحصورات الأربع نرمز إلى أحكامه في مربع التقابل الذي سبق بيانه من غير بيان الأحكام ، فنعيده هنا على الوجه التالي :



إذا صدقت إحدى القضتين كذبت الأخرى ، وإذا حكم التناقض في القضايا كذبت إحداهما صدقت الأخرى المتقابلة ويكون بدين (ش م ح ح ش س) وبدين (ك م → → ج س) وبين (ك س → → ج م) إذا صدقت إحدى القضيتين كذبت الأخرى ، ولكن حكم التضاد في القضايا إذا كذبت إحداهما فلا يقتضي ذلك أن تصدق الأخرى . المتقابلة إذا كذبت إحدى القضتين صدقت الأخرى ، ولكن حكم الدخول تحت التضاد إذا صدقت إحداهما فلا يقتضي ذلك أن تكذب الأخرى . في القضايا المتقابلة ویکون بین (ج م حے ج س) إذا صدقت الكلمة صدقت الجزئمة ، لا المكس. حكم التداخل في القضايا وإذا كذبت الجزئية كذبت الكلمة ، لا المكس. المتقابلة ویکون بین (ك م حسم ج م) وبسین (ピッテ ← → ナリ)

العكس في القضايا

من أقسام الاستدلال المباشر العكس في القضايا (١) ، والعكس عملية اشتقاق عقلي تشبه العملية التي أجريناها في التقابل بين القضايا .

فكما استطاع الفكر أن يشتق من القضايا الحاضرة في الذهن قضايا مقابلات للها ، فيستفيد من هذه المقابلات التي اشتقها بمقتضى التقابل العقلي أحكاماً جديدة .

فإنه يستطيع أيضاً أن يشتق من القضايا الحاضرة في الذهن عكوساً لهـا ، ويستفيد منها أحكاماً جديدة ، وعمليته في ذلك عملية عقلية بحتة .

وذلك بأن يجري التبديل بين حدّي القضيّة ، فيضع المحمول بدل الموضوع ، والموضوع بدل المحمول في القضايا الحملية ، ويضع التالي بدل المقدم ، والمقدم بدل التالي في القضايا الشرطية .

مثال ذلك:

نضع السالبة الكلية التالية : لاشي من الانسان بطائر .

الحكم فيها حكم بنفي الطائوية عن أي إنسان

⁽١) أطلقنا العكس وأردة به العكس المستوي ، واقتصرنا على بيانه نظراً إلى بساطته ، وتركنا بيان نوعين آخرين من العكس ، ها عكس النقيض الموافقة ، وعكس النقيض المخالف ، لأن العمل فيها عمل مركب من عكس ونقض ، ويصعب تطبيقها ، كما يصعب تصورهما على المبتدى .

ثم نجري التبديـــــل بين

الموضوع والمحمول فنقول: لاشيء من الطائر بإنسان

الحكم فيها حكم بنفي الانسانية عن أي طائر

بهذا التبديل الذي عكسنا فيه حد"ي القضية استفدنا حكماً جديداً لم يكن حاضراً في أذهاننا عن الطيور .

وهذا الحكم إنما جاء في الأصل عن طريق اللزوم العقلي، والضابط الصناعي، الذي قدّمه لنا هو ما أجريناه من عملية العكس في القضية الحاضرة في أذهاننا والتي كانت أصل الاستدلال.

واللزوم العقلي يتضح لنا حيمًا نلاحظ أنه لو وجد من الطير ما هو إنسان لوجد من الانسان ما هو طير الأمر الذي لوجد من الانسان ما هو طير الأمر الذي جعل قولنا : « لاشيء من الانسان بطائر » صادقاً ــ لزم من ذلك أن لايوجد من الطير ما هو إنسان ، عندند يصح أن نقول صادقين : « لا شيء من الطائر بإنسان » .

وقد نظر المناطقة في عمليات المكس في القضايا فرأوا أن ما يفيد منها أحكاماً صحيحة هي مجموعة من العكوس يبقى فيها الصدق في العكس كالصدق في الأصل، بشرط المحافظة على الكيف (الإيجاب والسلب) دون تغيير .

إلا" أن عكس بعض القضايا قد يستدعي تغيير الكم ، فيوضع بدل الكم" الكرة الجزئي .

ورأوا أن بعض القضايا لايصح فيها عكس ، فلايستدل منها عن طريق المكس على حكم جديد ، فهي قضايا قاصرة على نفسها .

والنتائج التي انتهى المناطقة إليها في عمليات العكس (١) في القضايا تتلخص بما يلي :

⁽١) في حدود العكس البسيط المسمى بالعكس المستوي.

القضية المخصوصة (الشخصية) التي يكون محمولها أو تاليها مخصوصاً أيضاً (شخصياً) تنعكس مثل نفسها تماماً كما وكيفاً .

أمثلة من الحملات:

			محمول	MANUTE CA	وضوع	<u> </u>	
ع والمحمول	الموضو	مخصوصة	عمو	هو	: أبو حفص	خصية	أ_ الأصل: شـ
		D			: عمو		
,	D	D	و عموو	ليس هر	س: خارجة	شخصية	ب_الأصل:
•)	D	مو خارجة	ليس •	:عمرو	D	العكس:

فلا نجري أي شيء غير التبديل بين المحمول والموضوع ، ونحافظ على الكيف إيجاباً كان أو سلباً .

هذا في الحملية ، ونظير ذلك في القضايا الشرطية .

أمثلة من الشرطيات المتصلة:

			تالي			ادم	مق					
والتالي	المقدم	ر مخصوصة	فہو عم	أبا حفص	ة الثاني	لخليفا	كان	إذا	: م:	خصة	أصل:	11_1
D	D	حفص ۵	فهوأبو	عمو	•	•	D	D	:	D	کس:	ال
)	>	عمرو (فہو یہ	خارجة	إذا	ألبتة	ليس	: (بية س	شخه	الأصل	ب ـ
•	ď	خارجة،	فہو	عمدرأ	إذا	ألبتة	كان ليس كان	: د	ج م	أسوخه	کس	di

فلا نجري أي شيء غير التبديل بين المقدم والتالي ونحافظ على الكيف إيجاباً كان أو سلباً .

القضایا الموجبة گلها تنعکس إلى موجبات جزئية ، سواء أكانت گلیة أو جزئية أو مهملة أو مخصوصة (عدا شخصیة الحداین).

الأمثلة من الخليات ؛

	محمول	موضوع	
كلية موجبة انعكست جزئية موجبة ولا يصح عكسها كنفسها ك ملأنها عندئذ تختل فلا تنتج إنتاجاً صادقاً .	حيوان) إنسان إنسان	كل إنسان بعض الحيوان	أ _ الأصل : ك م : العكس : ج م :
انمكستكنفسها	مأكول }	بعض النبات	ب_الأصل: ج م:
جزئية موجبة .	نبات }	بعض المأكول	العكس: ج م:
مهملة مانعكست	حیوان	الطائر هو	ج ـ الأصل:مهملة م :
جزئية موجبة .	و طائر	بعض الحيوان هو	العكس : ج م :
شخصة موجبة المكست	فقيه مجتهد)	الإمام الشافعي	د_الأصل: شخصية م:
جزئية موجبة .	الإمامالشافعي }	منالفقهاءالمجتهدين	العكس : ج م:

الأمثلة من الشرطيات المتصلة :

تالي	معدم	
تولاهم الله ونصرهم	كلما اعتصم المسلمون بحبل الله	أ _ الأصل : ك م :
فقد اعتصموا بجبلالله	قديكونإذا نولى الله المسلمين ونصرهم	المكس: ج م:
انتهى عن الفحشاء والمنكو	قد يكون إذا حافظ المسلم على صلاته	ب - الأصل: جم:

المُكُس : جَامِ اللهُ قَدْ يُكُون إِذَا أَنْتِي المُسلم عَن الْفَحْشَاء والمُنْكُو فَقْد مَا اللهُ عَلَى صَلاته

ج - الأصل:مهملة م: إذا أكل الجائع خبزاً شبع

المكس: جم: قد يكون إذا شبع الجائع فقد أكل خبزاً

د ـ الأصل: شخصية م: إذا جاءني سعيد إلى داري علمته العربية

المكس: جم: قد أكون إذا علمت سعيداً العربية فقد جاءني إلى داري

السالبة الكلية تنعكس مثل نفسها سالبة كلية ، وكذلك السالبة الشخصية التي لا يكون محمولها شخصياً أيضاً تنعكس سالبة كلية ، مثل السالبة الكلية .

أمثلة من الجليات:

الموضوع الحمول

أ ــ الأصل: ك س: لا أحد من المسلمين يجعد رسالة محمد

المكس: ك س: لا أحد بمن يجعد رسالة محمد هو من المسلمين

ب ــ الأصل: ك س: لا شيء من الزنى هو مباح

العكس: ك س: لا شيء من المباح هو ذنى

ج ـ الأصل: شخصية س: خالد ليس بجبان

العكس: ك س: لا أحد من الجبناء هو خالد

أمثلة من الشرطيات المتصلة إ:

المقدم التالي ألبتة إذا كان الإنسان خطيباً كان أبكم ألبتة إذا كان الإنسان خطيباً كان أبكم العكس : إكس : « « « « أبكم كان خطيباً

ب _ الأُصَل: ك س: ليس أُلبتة إذا كانت الآلهة متعددة فنظام الكون مستمر

العكس: ك س: « « كان نظام الكون مستمواً فالآلهة متعددة

ج - الأصل: شخصية س: ليس ألبتة لو كان أسامة جباناً لكان قائداً منتصراً العكس: ك س: ليس ألبتة لو كان أسامة قائداً منتصراً لكان جباناً

٤ - السالبة الجزئية (ومثلها السالبة المهملة) لا تقبل عكساً صحيحاً على أية
 صورة من الصور . ولنمتحن ذلك بالتطبيق :

فلو عكسنا جزئية سالبة إلى مثلها أو إلى كلية سالبة لما أنتج عكساً صحيحاً كما في المثال التالي :

الأصل: جس: بعض الحيوان ليس بانسان / صادقة

العكس: جس: بعض الانسان ايس مجيوان / كاذبة

أو : ك س : لاشيمن الانسان مجيوان / كاذبة

وهكذا فليس أي من المكسين صحيحاً لاختلال الصدق في كليها على خلاف القضية التي هي الأصل.

أما عكسها إلى موجبة جزئية فهو غير وارد أصلاً لأن شرط العكس المحافظة على الكيف.

ضوابط العكس

بحث المناطقة في سبب عدم صحة بعض العكوس فرأوا أنه يرجع إلى أحد ثلاثة أمور :

الأمر الأول : اختلاف الكيف (السلب أو الإيجاب) في القضية الأصل وفي عكسها .

الأُمو الثَّاني : استغراق حدًّ في القضية الجديدة التي هي (العَّكس) لم يكن مستغرقاً في الأصل .

الأمر الثالث: كون العكس في شرطية منفصلة.

لذلك وضعوا في ضابط العكس ثلاثة شروط :

الشعرط الأول : اتحاد الكيف في القضيين الأصل وعكسها .

الشعرط الثاني : عدم استغراق حد في القضية (العكس) لم يكن مستغرقاً في الأصل .

الشرط الثالث : أن لا تكون القضية شرطية منفصلة .

وتتبعوا النزام هذه الشروط فانتهوا إلى النهايات التي أوضحناها في أحكام العكس .

خلاصة أحكام العكس في القضايا:

١ - القضية الشخصية التي يكون محمولها (في الحملية) أو تاليها (في الشرطية)
 شخصياً أيضاً تنعكس مثل نفسها تماماً كما وكيفا ، أي تنعكس شخصيـة موجبة
 إن كانت موجبة وسالبة إن كانت سالبة .

القضایا الموجبة كلها تنعكس إلى موجبات جزئية ، سواء أكانت كلية أو جزئية أو مهملة أو شخصية (عدا شخصية الحدين) .

السالبة الكلية تنعكس مثل نفسها سالبة كلية ، وكذلك السالبة الشخصية
 التي لا يكون محمولها شخصياً أيضاً تنعكس سالبة كلية .

٤ - المالبة الجزئية (ومثلها السالبة المهملة) لا تقبل عكساً صحيحاً على أية صورة من الصور .

• _ لا يجري عكس صحيح في القضايا الشرطية المنفصلة .

شكلتوضيجي

الح	تنعكس	القضية
مثل نفسها		شخصية الحديث
سالبة كلية		السّالبة العَلْية السّالبة الشخصية (عدا شخصية الحديث)
موجبات جزئية	(الموجبات كلحا (عدا شخصية الحدين)

السالبة الجزئية قاصرة لا تنعكس عكساً صحيحاً (ومثلها السالبة المهملة) الشرطيات المنفصلة « « « « .

الحاجة إلى معرفة العكس:

قد تمس حاجة الباحث الناظر إلى معرفة عكس القضية ، وما يقتضيه هذا العكس ، العستدلال المباشر ، ولأن بعض الأقيسة يظهر وجه انتاجها بالعكس ، ولأنه قد ينتج القياس شيئاً ومطاوبنا عكسه ، فنستدل من العكس على إثبات المطلوب.

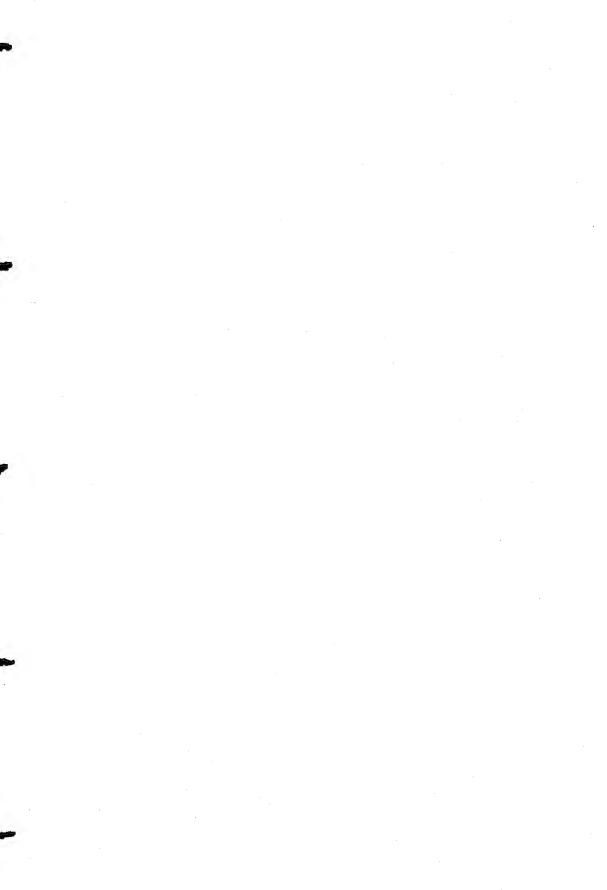
الفيصل لثاني

الاستدلال غيرالمبكاييس

١ _ الاستقراء

٢ - القبر اس

٣ _ التمثيال



الاستقراء

من طرق الاستدلال غير المباشر طريقة الاستقراء . والاستقراء عملية فكرية وحسية معاً ، وقد تستخدم هذه العملية التجربة المقصودة إضافة إلى التجارب غير المقصودة التي تمر في حياة الانسان .

والتجربة المقصودة هي بمثابة طرح الأسئلة العملية على الأشياء ، لمعرفة مدى استجابتها ، أو عدم استجابتها ، أو مدى تأثرها بما طرح عليها ، وملاحظة كل ذلك وتقييده ، باعتباره نتائج قدمتها التجارب .

أمثلة:

أ _ نقول المادة مثلاً: هل أنت قابلة التأكسد بالحموض؟ فتقول المادة بلسان الحال : إنني مسخرة بين يديكم بتسخير الله ، فجربوني مرَّات عديدة في ظروف شتى، وأحوال مختلفة ، تأخذوا الجواب الصحيح من واقع حالي .

ب ـ ونقول للنحاس مثلاً : هل أنت صالح لأن نصنع منك بندقية وسائر أسلحة الحوب ?

فيقول النحاس: أنا مسخّر بين يديكم بتسخير الله ، فجربوني وامتحنوني بصور شتى ، وأشكال عدة ، وظروف مختلفات ، أعطكم جواب أسئلتكم عملياً .

ج _ وإذا أردنا أن نعرف مدى تأثر الممادن بالحرارة فإننا نمو على جميع الممادن ممدناً معدناً وهي تعطينا عن طريق التجربة أجوبتها ، ونحن نقوم بتقييد هذه الأجوبة وتسجيلها ، فإن نحن استقصينا كل المعادن ، كان عملنا في هذا الجال استقراء ناقصاً .

ثم يأتي الفكر بعد عمليات الاستقراء فيحاول استنباط تفسير للظواهر التي توصل إليها وقيدها، وهذا التفسير يدور في فلك قوانين العلل والمعاولات، والأسباب والمسبات، ثم يستخلص ماثبت لديه أو ما ترجيح لديه من ضوابط وقواعد، أو قوانين كلية عامة، تتعلق بالجال الذي تتبع جزئياته بعمليات الاستقراء.

تعريف الاستقراء:

فالاستقراء إذن هو تتبع الجزئيات كلها أو بعضها للوصول إلى حكم عام يشملها جمعاً .

أو هو انتقال الفكر من الحكم على الجزئي إلى الحكم على الكلي الذي يدخل الجزئي تحته .

قيمة ما نتوصل إليه بالاستقراء من معرفة:

وما نتوصل إليه بالاستقراء من معرفة له عدة أحوال :

١ - فإن توافرت فيه شروط اليقين كان علماً يقينياً ، أي كان من الحقائق
 النهاثية التي نتوصل إليها ، والتي لا تقبل مجال من الأحوال احتمال النقض .

٢ - وإن لم يتوافر فيه شروط اليقين كان دون ذلك مجسب درجة قوته أو ضعفه .

أ — فإما أن يكون ظنيًا واجحًا على ما يخالفه ، وهذا الظن الراجع يتفاوت قربًا وبعدًا من اليقين مجسب قوته .

ب ــ وإما أن يكون ظناً مساوياً في القوة لما يخالفه ، وعندئذ يقف الفكر منه موقف الشك من غير ترجيح .

ج — وإما أن يكون ظناً ضعيفاً، أقرب إلى ترجيح الرفض منه إلى ترجيع القبول ، وهو يتفاوت قرباً وبعداً من الرفض النهائي بقدر نسبة ضعفه .

٣ ـ ثم يأتي المرفوض نهائياً، وهو الذي لا يقبل احتمال الرجعة إلى جانب الإثبات مجال من الأحوال، وعندئذ يكون من اليقين أيضاً، ومن الحقائق النهائية التي نتوصل إليها، ولكن في جانب الرفض لا في جانب الإثبات.

فشأننا في الاستقراء كشأننا في سائر الطرق التي نتوصل بهــــا إلى ممارف يقينية ، أو دون اليقينية ، من ظنية راجحة على ما يخالفها في تصورنا المستند إلى الأدلة أو متساوية مع ما يخالفها ، أو مرجوحة بالنسبة إليه .

المسلمون وطريق الاستقراء:

وكان الاستقراء هو الوسيلة التي اعتمد عليها علماء المسلمين حين استخرجوا قواعد اللغة العربية وضوابطها ، وقد كلفهم ذلك جهوداً مضنية ، إذ استقصوا فيها معظم المتراكيب الموبية وطرق أدائها ، ومعظم المفردات العربية ومشتقاتها ، ثم استخرجوا من ذلك ضوابط النحو والصرف ، فكانت هذه من العلوم التي توصل المسلمون إلى جل ما فيها عن طريق الاستقراء .

وكان للاستقراء دور مهم في استخراج علم العروض الذي وضعـه الخليل ، وفي ضبط زحافاته وعلله ، إذ تتبع الشعر العربي ، وأحصى وضبط ما شاهد فيه .

وكان الاستقراء أحد الوسائل التي اعتمد عليها فقهاء المسلمين في طائفة من أبواب الفقه الاسلامي .

فبالاستقراء استخرجوا القواعد الفقهية العامة ، وبالاستقراء أحصوا المياه ثم

ضبطوا أحكامها الشرعية ، وعليه اعتمدوا في تحديد دماء الحيض والنفاس والاستحاضة ، وفي تحديد مقدار مكث الأجنة في الأرحام ، ثم استنبطوا أحكامها الشرعية .

وعلى الاستقراء اعتمدوا في جمع أعمال الناس الشخصية وغير الشخصية ، ثم اجتهدوا في استخراج الحكم الشرعي لكل عمل منها .

وحين يبحث باحثهم في النصوص فإنه يعتمد أولاً على الاستقراء لجمع النصوص التي تتعلق ببحثه ، ثم ينظر فيا جمعه منها ، ويجتهد في فهمها وفق طرائق الاجتهاد التي تحددها له أصول الفهم والاستنباط .

أما الاستقراء لمجرد جمع المعادف فقد كان وسيلتهم في الحديث الشريف،وفي الناديخ والجفرافيا، وفي الأدب والحيكم والأمثال والأخلاق والآداب وتدوين معارف الأولين، وغير ذلك.

وكان الاستقراء المقرون بالتجارب العملية وسيلتهم في الكيمياء وفي الطب، ضمن حدود الأدوات التي كانت متيسرة لهم في أزمانهم .

من كل هذا نلاحظ أن الاستقراء وسيلة كبرى من الوسائل التي اعتمد عليها علماء المسلمين ، فيما توصلوا إليه من معارف ، وفيما دونوه من علوم .

ومع تفجر الثورة العلمية المادية الحديثة ، أخذ الاستقراء دوراً أكبر في العالم الغربي ، وتحددت له مفاهيم أكثر دقة وأكثر ضبطاً من الناحية العملية ، وكان له في مجال العلوم المادية واستخراج قوانينها المقام الأول ، وطبيعي أن يكون له هذا المقام العظيم ، لأنه هو الوسيلة العملية النافعة التي يستطيع الانسان بها التوصل إلى معرفة خصائص الكون ، وصفات الأشياء ، وسنن الله الثابتة في العالم الطبيعي .

القرآن والاستقراء :

لا يخفى على الباحث في كتاب الله ما يشتمل عليه هذا الكتاب من دفع إلى

انخاذ طريق الاستقراء _ بقسميه النام والناقص ـ وسيلة إلى تحصيل كثير من المعارف .

فحين بوجه القرآن إلى الانعاظ والاعتبار بقصص الأولين ، فإنه يلفت النظو إلى طائفة من الأحداث التي جرت للأمم انسابقة ، واعتبار هذه الأحداث كافية التنبيه على سنة الله في عباده ، والاتعاظ بها والاعتبار .

ولا يكون هذا إلا على أساس استفادة قواعد كلية وسنن عامة ، من أحداث محدودة لم تباغ مبلغ الاستقراء التام ، اكنها تجمل الفكر يقيس ما سيأتي على ما مضى ، فظراً إلى أن مدبر الكون واحد ، وأن حكمته التي قضت فيا مضى بإهلاك من مفعل فعل السابقين ، وأن حكمته التي قضت فيا مضى بنصرة المؤمنين المتقين ، نقضي فيا يأتي بنصرة المؤمنين المتقين ، إذا قاموا عا أوجب الله عليهم من إعداد وعمل وجهاد .

والنصوص الترآنية في هذا المجال كثيرة .

وحين بوجه القرآن إلى دراسة الطبيعة لمعرفة كيف بدأ الله الخلق ، فإنه يوجه إلى طويقة الاستقراء ، بالسير في الأرض وتتبع دراسة الجزئيات الكونية ، لتكون هذه الجزئيات هادية لهم إلى معرفة الحقيقة الكلية .

وفي هذا يقول الله تمالى في سورة (العنكبوت) :

[أو لم يروا كيف يُبدى، الله الخلق ثم يعيده إن ذلك على الله يسير ١٩٥٠. قل: سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الحلق ، ثم الله يُنشى، النشأة الآخرة إن الله على كل شيء قدير ٢٠٠٣] .

ويقتضي هذا السير في الأرض الذي أمر الله به تتبّع الجزئيات ، ودراسة تكوينها ، ودراسة نشأتها ، لاستنتاج القوانين والقواعد الكلية التي تبين لهم كيف بدأ الله الخاق ، وهذا هو منهج الاستقراء بعبنه .

ولا يلزم من التبع الاستقصاء ، بل قد يكفي الباحث أن يدرس غاذج متنوعة ، يستنبط منها كلمات عامة ، ويقيس ما لم يدرسه على ما درسه ، نظراً إلى أن الملاحظ في الكون بوجه عام: أنه نهيمن عليه ترانين عامة صارمة ، فدراسة بعض الجزئات قد يدل الفكر على تارنها العام الشامل لها ولاسباهما ، والن نظل احمال خالفة ما لم يدرس لما درس نحمالاً تاغاً ، إلا أن غلبة الظن ترجمع انتظام كل الجزئات تحت قانون واحد ، قد يصل الباحث إله كله ، أو إلى بعضه . ومتابعة الجزئات تحت قانون واحد ، قد يصل الباحث الله كله ، أو إلى بعضه . ومتابعة البحث كفيلة بوصول الانسان في يوم ما إلى الحقيقة النهائية ، في طائفة من الوضوعات الني أعطاه الله مفاتيع بحنها .

أقسام ألاستقراء

ظهر لنا بما سبق أن الاستقراء تامُّ وناقص ، فهو إذن قسمان :

القسم الأول: الاستقراء التام، وهو الذي يتم فيه استيفاب جميع جزئيات أو أجزاء الشيء الذي هو موضوع البحث البلظر والدراسة العلمية، وفق المستوى الذي يتطلبه البحث العلمي .

فبالاستقراء التام عرفنا وحدات الزمن التي ينقسم إليها اليوم الكامل بليله ونهاره ، وعرفنا وحدات الزمن التي ينقسم إليها العام الشمسي ، ووحدات الزمن التي ينقسم إليها العام القمري ، مادام نظام الكون مستمراً على ما هو عليه الآن وما كان عايه قبل الآن .

وبالاستقراء التام عرف الفلكيون عدد نجوم الثريا ، وعرفوا الآن المجموعة الشمسية ، وعرف الجفرافيون الأنهر الكبرى في الأرض ، وعرفوا القارات، وعرف الكيميائيون العناصر الأساسية التي يتكون منها الماء .

وهكذا نلاحظ أن كثيراً من المعارف العامية قد توصل إليها الانسان ويتوصل إليها عن طريق الاستقراء التام .

والاستقراء التام قد يفيد اليقين ، وذلك إذا بلغت المعرفة بسببه مبلغ اليقين .

القسم الثاني: الاستقراء الناقص ، وهو الذي تدرس فيه بعض جزئيات أو أجزاء الشيء الذي هو موضوع البحث . وتعتبر فيه الناذج المدووسة أساساً تقاس عليه بقية الأجزاء أو الجزئيات ، وبالاستناد إلى ذاك يصدر الباحث حكماً عاماً ظنياً يشمل ما درسه ، وما لم يدرسه ، بناء على غلية ظنه بأن نظام الحون ذو قوانين كلية يندر فيها الشذوذ ما دام النوع المدروس واحداً ، أو بناء على غلية ظنه بأن بقية الأجزاء مشابهة الأجزاء التي درسها .

فحين أيراد معرفة ما في دم الانسان من عناصر أصلة ودخيلة ، تدرس منه كمية قليلة ، ثم يعطي الطبيب المحلل حكمه على الدم كله بالاستناد إلى الحكمية التي درسها .

رحين يراد معرفة نوع تزبة الأرض الزراعية وعناصرها وخصائصها ، تؤخذ من أماكن متعددة منها غاذج ، ونجري عليها التحليل والفحص الحبري ، ثم يصدر المهندس المحال حكمه على كل تربة هذه الأرض ، بالاستناد إلى الناذج التي درسها.

ومعظم القوانين الطبيعية التي توصل إليها الباحثون الطبيعيون، إنما توصاوا إليها عن طويق الاستقراء الناقص .

والناس من قديم الزمان الديم أحكام كلية عامة ، استندوا فيها إلى النتائج التي توصلوا إليها بالاستقراء الناقص ، وكانت أحكامهم هذه مفيدة ونافعة .

فالتجارب أوضحت لهم أن السم قاتل ، فاصدروا حكماً عاماً على السم بأنه قاتل ؛ مع أن استقرامه قد كان ناقساً غير نام ، ولكنهم قاسوا ما لم يتصفحوه على ما تصفحوه ؛ مجكم التشابه بين الجزء الدروس والجزء غير المدروس .

رَالْتَجَارِبِ أُوضَحَتَ لَمْمُ أَنْ بِعَضَ الْمُهَاتِيرِ مُسْهِلَةً ، وَبَعْضُهَا قَائِضَةً ، وَبَعْضُها

نافعة للكبد ، وبعضها مقوية للأعصاب ، إلى غير ذلك ، فأصدروا أحكاماً عامة كأية بالنسبة إليها ، وكان مستندهم ما أجروه من استقراء ناقص حولها .

وظاهر أن الاستقراء النائص الصحيح قد بفيد الظن بالحكم الكلي ، ولكنه لا يفيد اليتين به ، لاحتمال أن يكرن ما لم يدرس على خلاف ما درس ، رلجواز أن يظهر في المستقبل خطأ الحكم الكلي المستند إلى القياس الناقص .

وتاريخ العلوم المادية مشعون عثل هذه الأخطاء العامية الناتجة عن إصدار أحكام كلية عامة ، بالاستناد إلى حالات خاصة ، واستقراءات ناقصة ، ولذلك يحتاج التقدم العامي إلى أن يعدل من المعارف السابقة كلما تكشف له جديد في مجال المعرفة الاستقرائية ، وعلى الرغم من كل ذلك فقد انتفاع كبيراً من المعرف كلية عزات حضارية عظيمة ، عن طريق اتخاذ الاستقراء الناقص مبدأ لتحصيل معارف كلية .

رقد دفع الاستقراء الناقص العلماء إلى البحث في كل مجالات المعرفة ، وأخذ بيد العلم إلى تطور جليل ، وتقدم مطرد ، ولذلك أطلق عليه علماء النهضة العلمية المادية الحديثة اسم الاستقراء العلمي .

الاستقواء الناقص رياض رعامي:

ريتسمون الاستقراء الناقص إلى تسمين : رياضي وعلمي ،

أما الاستقراء الرياضي: فهو الذي يتم في نجال العلوم الرياضية ، ويحكني في الاعتباد على مثال راحد أر عدة أسلة ، لاستخراج ناعدة كلية أر تانون عام الإن النكر يستطيع الحكم بسردة على كل ما لم يتسفحه من جزئيات ، حين يصل بن ناعدة رياضية من خلال متال راحد أر عدة أمثلة .

وأما الاستقراء العلمي: فهو الذي يتم عادة في مجال العاوم الطبيعية والكيميائية والاجتماعية والاقتصادية ونحوها ، ونسبة الناكد فيه أضعف من نسبة الناكد التي تحصل في الاستقراء الرياضي ، لأن احتمالات محالفة الواقع لما دل عليه الاستقراء الناقص هنا أقوى من نظيرانها في الاستقراء الرياضي .

ومع ذلك فلامندوحة من الاعتماد عليه في مجال هدده العاوم ، لأنه الوسياة الوحيدة لتقدمها ، ما لم يكن لدى الانسان طريق، أقوى من الاستقراء الناقس -رأقوم منهجاً ، كالبيانات الدينية الصحيحة ذات الدلالات القطعية .

والسند المنطقي الذي يبرر الأخذ بهذا الاستقراء الناقص في بحــــال العلوم الطبيعية والاجتاعية والاقتصادية رغيرها ، يرجـع إلى ملاحظة قانونين مهيمتين على ظواهر الطبيعة بصفة عامة ، هما : قانون العليثة (أي : الـــببية)، وقانون الاطراد .

أما قانون العليمة (أي: السبيمة): فهو القانون المستفاد من تجارب الانسان الكثيرة، وخبراته التي لاتحص، إذ كشفت له هذه الخبرات والنجارب أن كل حادثة في الكون وكل ظاهرة ممن ظواهره ،إنما هي أثر لسبب من الأسباب أو علة من العلل. فتنكون السحب بسبب تبخر المياه في الأرض، وتنزل الإمطار بسبب تكانف ذرات البخار الناتج عن مرور وجة رياح باردة في مستوى السحاب.

وتنبت الشجرة بسبب وجود البذرة في الأرض اللائة تربة وسنياً .

رمحصل انفجار في مسكان ما نيجزم الناس جميعًا بان سيا ما قد أحدث سَدًا الإنفجار .

ويتمدد الزئبق في ميزات الحوارة فنعلم أن البيب في ذلك هو ارتنساع درجة الحرارة . صحيح أن هذا القانون مستفاد من الاستقراء الناقص ، إلا أنه لم يخرم في أية تجربة من تجارب الانسان ، وفي أية ظاهرة من ظواهر الكون ، الأمر الذي حمله أحد القوانين الكونية المسلم بها .

يضاف إلى ذلك أن أصل ارتباط الحدوث بسبب سابق عليه أصل عقلي صرف ، لا محال للتشكك فيه .

وأما قانون الاطراد: فهو قانون مستفاد أيضاً من تجارب الانسان الكثيرة وخبراته التي لا تحصى ، وخلاصته : أن الأسباب والعال المتشابهة تنتج عنها مسببات ومعاولات متشابهة . فكلما وجد قطع الرقبة في مستمر العادة تسبب عنه موت صاحب الرقبة إذا كان حياً .

وكايا جاع الانسان فأكل وملاً بطنه تسبب عنه في مستمر العادة حالة الشبع، وعدم الشعور بالحاجة إلى الطعام، وفي حالة عدم شعوره بالشبع رغم الأكل الكثير الذي أكله، نحيل الأمر إلى سبب مرضي أفسد حالته الطبيعية.

وكلما قذف حي في النار أكلته النار فمات ضمن قانون اطواد الآثار السبية التي تحدثها النار ، وحينا لا تأكله النار وينجو منها في حالة من الحالات ، فإنك نحيل الأمر إلى وجود سبب آخر عطل تأثير النار ، ولا بد أن يكون هذا السبب الآخر مبرداً لحوارة النار أو واقياً للجسم من حوها ، على أن الأمر لا يخلو من سبب ، والمعجزات ترجع إلى سبب الخلق الرباني المباشر ، أو إلى خلقه بأسباب غير خاضعة لسلطة القدرات الانسانية .

وضمن قانون الاطراد يقوم الناس بأعمالهم وصناعاتهم وكل شؤون حياتهم ؟ وهم يعتقدون أن الأسباب ستؤدي إلى النتائج المعروفة لها ، وحين محدث خلل في

النتيجة يرجع الأنسان فيحاسب نفسه عن السبب ، ويعيد النظر في عمله ليكتشف مواقع الخطأ في السبب الذي قام به .

وفي هيمنة قانوني السببية والاطراد ، استطاع البحث العلمي أن يعتمد على الاستقراء الناقص في استخراج قواعد كلية وقوانين طبيعية عامة ، ولكن قد يأني خطأ البحث العلمي من تحديد السبب أو من تحديد العلمة ، فقد يكون السبب أو العلمة غير الذي ظهر للباحث ، ويأتي خطأ الباحث من مشاهدته لعنصر مرافق للسبب الحقيقي ، فيحكم عليم بأنه هو السبب ، أو من مشاهدته لبعض عناصر السبب فيحكم عليما بأنها هي السبب كله ، وهكذا إلى عدة عوامل تجعله يخطى، في الحسم التعميمي يصدره .

وليست كل الأحكام الاستقرائية تستند إلى قانوني العلية والاطراد ، فبعض الأحكام تستند إلى قانون الاطراد الاتفاقي فقط ، دون أن يرجع هذا الاطراد إلى سبب يعلل به حدوث الحالات المطردة .

مثال ذلك كثير من صفات الحيوان والنبات والجماد المتلازمة تلازماً مطرداً ، مع أنه ليس بينها اتصال سبي ظاهر ، وإنما وحدت مطردة بشكل اتفاقي .

كل حيوان ذي ثدي له أذن .

کل حیوان ذي قرن مجتر .

كل حيوان ذي قرن مشقوق الظلف .

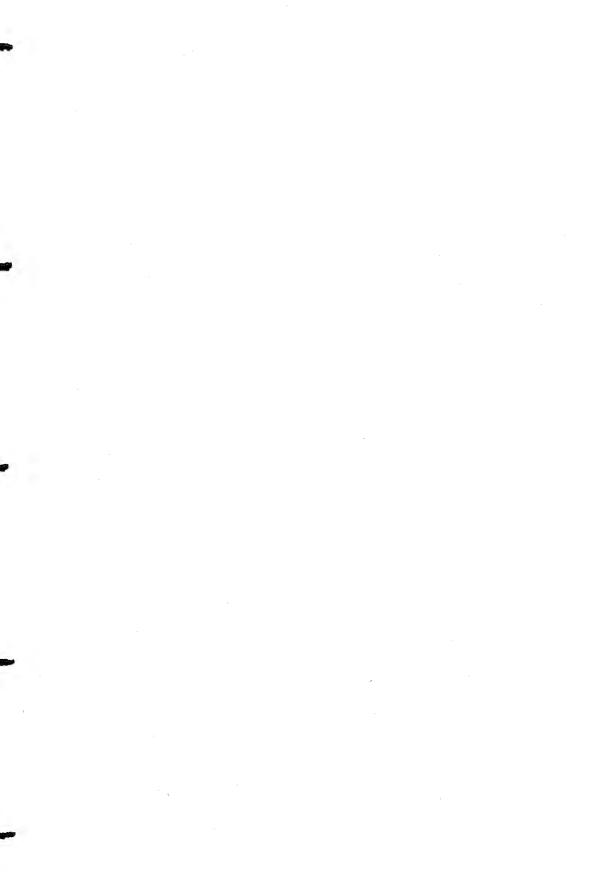
فاطراد اجتماع الصفتين في هذه الأمثلة ونظائرها ، لم يقترن به كون إحدى الصفتين علم الأخرى أو سبباً لها ، ولكن انفق أن كان اجــــتماع الصفتين أمراً مطرداً ، وبناء على ذلك استطعنا أن نصدر تعميماً بالاطراد مبنياً على الاستقراء

الناقص ، دون التعرض إلى السببية ، ولكن حاجتنا هنا إلى استقراء شبيـه بالتام أكثر من حاجتنا إليه في الاطراد المقترن بالعلة .

وحين يلتقي التعليل والاطراد معاً ، يكون الحكم أتم وأوفى ، وأنفع في عجال العاوم ، وهو الذي يصدر العلماء على أساسه نظرياتهم الطبيغية .

ويطلق على الاستقراء الذي أفاد اطراداً دون تعليل اسم الاستقراء الاحصائي، ويستعمل هذا الاستقراء عادة في الاحصاءات والتصنيفات وما أشبهها.

- - -



مراحل الاستقراء

ليس من المستطاع أن يصل الباحث إلى قاعدة كلية عامة أو قانون عام عن طريق الاستقراء التام أو الناقص دفعة واحدة .

لذلك كان لا بد له من مراحل يتنقل فبها موحلة بعد أخرى حتى يصل إلى غايته المنشودة مخطوات علمية صحيحة .

ويكن تلخيص هذه المراحل بثلاث :

الموحلة الأولى : مرحلة التجربة والملاحظة .

المرحلة الثانية : مرحلة الفروض العلمية .

المرحلة الثالثة : مرحلة تحقيق الفروض أو ترجيحها بالأدلة .

ولكل مرحلة من هذه المراحل خطوات وشروط ومواقع خطأ ينبغي أن تحذر ، فلنلم بها إلمامة يسيرة ، لنكون منها على بصيرة .

المرحلة الأولى من مراحل الاستقراء:

فرحلة التجوية والملاحظة هي أولى مراحل البحث الاستقرائي، ويقصد والملاحظة التأمل الدقيق في الجزئيات للتعرف على ظواهرها وصفاتها وخصائصها وبميزاتها، فإن كانت الملاحظة للأشياء على ما هي عليه في واقعها الطبيعي دون استخدام آلات

وأجهزة مساعدة على التعمق في البحث ، ودون تهيئة ظروف مخبرية من محللات وكواشف وغير ذلك فهي الملاحظة المجردة ، وإن كانت الملاحظة للأشياء مقترنة باستخدام آلات وأجهزة وتهيئة ظروف محبرية ، يطرح فيها الباحث على الأشياء أسئلته العملية عن طريق الأجهزة والمواد ، فهي التجربة والملاحظة معاً .

ومثال الملاحظة المجردة عمل الراصدين الفاكمين الذين يُوصدون النجوم وحركاتها، ويسجلون ملاحظاتهم ويصدرون أحكامهم الاستقرائية بناء على ذلك .

ومثال التجربة واللاحظة عمل المحلل الكيميائي حين يخضع المادة لأنواع من التجارب الكيميائية ، ويسجل ما يشاهد من ظواهر وتغيرات ، وآثار وتفاعلات، وتحليلات وتركيبات ، ثم يجمع ما سجله ، ويعن النظر فيه ، ثم يصدر أحكامه بناء على ذلك .

فعناصر التجربة والملاحظة تتلخص:

١ -- بتوجبه الملاحظ انتباهه كله إلى ناحية أو صفة معينة من الشيء الموضوع
 البحث ، مع طرح الأسئلة المخبرية عليه .

٢ - ثم بإدراك الملاحظ المجرب معنى الأثر الذي يشاهده بالملاحظة المركزة ،
 وذلك في ضوء خبراته العلمية السابقة .

٣ - ثم باستنتاج ما يكن استنتاجه من أحكام ، بعد إدراك العلاقات المختلفة
 بين الشيء الملاحظ وغيره من الأشياء .

مقارنة بين الملاحظة المجردة وبين النجربة والملاحظة :

ولا يخفى أن الملاحظة القائمة على التجربة أجل وأنفع من الملاحظة المجردة ، فبي الكفيلة بتوسيع دوائر المعرفة ، والاسراع في خطواتها ، إذ بها يصنع الملاحظ بنفسه الظروف الملائمة للبحث والملاحظة ، ولا ينتظر وقوعها بنفسها في ظواهر الطبيعة،

وهي الكفيلة بإمجاد مركبات جديدة غير موجودة في الطبيعة في حالاتها العادية ، والكفيلة أيضاً بفتح الأبواب المغلقة في الطبيعة للدخول إلى عالم الاختراع والابتكار. وبالتجربة يتحكم الباحث بوضع النسب التي يفوضها لمعرفة مدى تأثير كل نسبة من المواد والزمن ودرجة الحرارة والضفط وغير ذلك .

ولكن قد تتعذر التجربة في بعض الظواهر ، وحينند فلا سبيل إلا استخدام الملاحظة المجردة .

فقد تعجز طاقة الانسان عن استخدام وسيلة النجربة ، كأن تكون الظاهرة من أحداث الكون الكبرى ، كظاهرة المد والجزر في البحار ، وظاهرة قانون الجاذبية في المجموعة الشمسية وغيرها من مجموعات في عالم الفلك .

وقد تكون النفقات التي تحتاجها التجربة أكثر بكثير من الفائدة العلمية التي تتحصل بها ، أو لا يستطيعها الباحث في حدود إمكاناته الاقتصادية .

وقد تتعلق التجربة بالانسان ، ومن شأنها أن تعرضه المهالك ، أو الإصابة بأضرار جسدية أو فكرية أو نفسية أو اجتماعية .

وحين لا يجد الباحث مخرجاً في هذه الأحوال ونظائرها لإيجاد تجربة يتابعها باللاحظة، فسبيله الوحيد استخدام الملاحظة المجردة .

ومن المخارج التي لجأ إليهـا الباحثون : العدول عن التجربة على الانسان إلى إجراء التجارب على أنواع من الحيوانات الأخرى ، كالكلاب والقرود والأرانب ونحو ذلك .

عوامل الخطأ

وماكل ملاحظة مجردة أو تجربة وملاحظة نقدم نتيجة صحيحة مقبولة .

والسبب في ذلك ما يقع فيه الملاحظ أو المجرب الملاحظ من أخطاء ، وحين نبحث عن عوامل الحطأ نلاحظ أنها ترجع إلى عدة عوامل مادية ونفسية .

ا _ فمن العوامل المادية أن لا يوجه المجرب الملاحظ كل انتباهه إلى ما يعنيه محثه وتتبعه من الشيء الموضوع للاختبار والملاحظة .

ب ــ ومن العوامل المادية تعرض الملاحظ لخطأ في الحس ، ويدخل في هذا أخطاء الحس وأوهامه المعروفة .

ومن العوامل المادية فهمه لما شهده فهما خاطئاً على غير وجهه الصحيح.
 ومن العوامل المادية أن لا تكون تجوبته مستوفية عناصرها اللازمة.

ه _ ومن العوامل المادية أن نخطى، في الاستنتاج ، فيرى التجربة أو يشاهد الظاهرة مشاهدة صحيحة ولكن يستدل استدلالاً غير مستند إلى أساس صحيح .

و ـــ ومن العوامل المادية كون المجرب في حالة صحيحة جسدية أو نفسية أو فكرية غير سليمة ، الأمر الذي قد ينتج هنه نتائج غير سليمة .

ز _ ومن العوامل المادية أن تكون الآلات أو المواد التي يستخدمها في التجربة فاسدة غير صالحة لتقديم نتائج صحيحة .

وأذكر بهذه المناسة أنني قست ضفطي عند عدد من الأطباء في يوم واحد، فكانت النتيجة مختلفة اختلافا كبيرا، إذ أعطاني بعضهم ما يقتضي تنزبل الضغط، وأعطاني بعضهم ما يقتضي دفعه، وكان ذلك بسبب فساد الأجهزة، إذ تبين لي فها بعد أن جهازيها فاسدان.

ح -- ومن العوامل النفسية أن لا يكون المجوب الملاحظ متجوداً عن الغوض الحاص ، فهو حينلذ لا ببحث بحثاً موضوعياً ، وإنما يبحث ليثبت وجهة نظر معينة

مرتكزة في نفسه قبل البحث ، لذلك، فهو لا يفكر إلا بتصيد ما يدعم فكرته السابقة ، وكل ما يرد عليه بما نخالفها يتجاوز عنه فلا يسجله ، أو لا يشاهده أصلاً بسبب العشي الذي مجال حسه من نفسه .

شروط النجربة والملاحظة

وليضمن الجرب اللاحظ الابتماد ما أمكن عن مواقع الخطأ فعليه أن باتزم بالشروط التالية :

أُولاً : الدفة ، فهي أول الصفات التي يجب أن تتصف بها اللاحظة العامية ، حتى تتميز بذلك عن اللاحظة غير العامة .

وتكون الدقة تبحديد الشيء الملاحظ وحصره ، وتحديد مكان الظاهرة وزمانها ، والتأكد التام من سلامة الأجهزة والأدوات رااواد المستعملة في التجربة والملاحظة .

ثانياً : تحديد الظاهرة التي هي موضع البحث ، وعزلها عزلاً ناماً عن كل ما سواها من الظواهر المشابهة ، كلما أمكن ذلك ، لأن اختلاط الظاهرة بغيرها من شأنه أن يسيء إلى إدراك الظاهرة إدراكا صحيحاً ناماً .

فحين نريد مثلًا دراسة حركة حسم من الأحسام، فالمفروض أن نعزل هذه الحركة عن المفاومة التي يلاقيها الجسم المتحرك من السطح الذي يتحرك عليه ، والجو الذي يتحرك فيه ، ونجري حركته في فراغ مطاق ، ولكن قد يبدو تحقيق هذا الشرط عسيراً جداً لدى دراسة ظواهر الأشياء ، لأن الظواهر لا تخلو من مختلطات بها ، وقد لا يكون التمييز متيسراً ، وعلى كل حال فعزل الظاهرة وحصر الانتباه في ناحية من نواحيما، واجب الباحث ما أمكنه الأمر .

ثالثاً: التكرار: فلا يكفي دراسة الظاهرة في حالة من حالاتها ، بل لابد من دراستها في أحوالها المختلفة ، والناكد ـ عن طزيق إجراء التجربة والملاحظة مرات مختلفات ـ من صحة النتائج التي سجلت بالملاحظة .

فقد تختلف النتائج باختلاف الأحوال، وقد يصحح بالتكرار ما دخل من خطأ في التجارب الأولى .

رابعاً: تبسيط الظاهرة، فيجب تبسيط الظاهرة ، وذلك بتحديد جزء بسيط غير مركب من صفات الشيء الموضوع للبحث ، وبهذا التبسيط تتضح دلالة الظاهرة للمجرب ، وتتضح صلتها بغيرها من الأفكار .

خامساً: تسجيل الظاهرة الملاحظة في الحال، ويجب هذا التسجيل على الملاحظ، لأن ذاكرة الانسان كثيراً ما تخونه ، ومع طول الزمن يزداد النسيان ، وتضيع المعرفة التي التقطتها الملاحظة .

سادساً: التوقي من كل مظان الحطا ، في كل مواحل التجربة والملاحظة .
هذه هي المرحلة الأولى من مراحل البحث الاستقرائي ، وقد يضطر الباحث فيها أو يرى من الأفضل أن يبني على النتائج التي توصل إليها الآخرون ويعتمد شهاداتهم ، وفي هذه الحالة يجب عليه أن يفحص هذه الشهادات فحصاً دقيقاً ، وفق أصول البحث العلمي ، التثبت من صحة الأخباد وصحة الشهادات .

والأخبار العامية ، أو شهادات الآخرين في مجال العلوم ، تنقسم إلى عدة أقسام :

أ – فمنها ما يكون التسليم به والاعتماد عليه بعد تمحيص ، وذلك حينا يقوم الباحث بنفسه بالتثبت والتحقق من صحة أخبارهم وشهاداتهم ، عن طريق تجربة مماثلة لتجربتهم ، أو الاستدلال عليها بطويقة علمية مقبولة .

ب - ومنها ما يكون النسليم به والاعتاد عليه من غير تمحيص ، كشهادات العلماء الموثوقين في مواد تخصصهم وأخبارهم ، ولا بد أن تكون الثقة بهم مسبوقة براقبة عامة لهم ، أكدت مبلغ ارتفاع منزلتهم العلمية في مواد تخصصهم ، وأكدت نزاهتهم وصدقهم فيا يقدمون من شهادات علمية .

ج - ومنها ما يكون موضع ريبة وشك ، لعدم بلوغ صاحب الشهادة العلمية
 مبلغ الثقة بخبرته أو صدقه ونزاهته .

د – ومنها ما يرفض رفضاً تاماً ، وذلك حينا يكون صاحب الشهادة العلمية جاهلاً بالاختصاص الذي يتحدث عنه ، أو معروفاً بالكذب والتلفيق ، أو حينا يثبت النحقق العلمي بطلان ما ذكره الشاهد من شهادة .

المرحلة الثانية من مراحل الاستقراء:

وهي مرحلة الفروض العلمية .

والفرض العلمي: رأي أو فكرة يطرحها الباحث على سبيل الاحتمال الافتراضي، فيفسر بها ظاهرة من الظواهر، وببين بها سبب حدوث الظاهرة أو علنها، أو يبين بها ما يترتب عليها باعتبار الظاهرة سبباً لشيء آخر، أو علة اشيء آخر.

ولا بد أن يستند الباحث في طرحه لهذه الفكرة الاحتمالية الافتراضية ، إلى حصيلة ما لديه من معارف وخبرات سابقة في مجال النجربة التي يجربها ، أو في مجالات أخرى لها صلة ما بمجال التجربة التي يجربها .

وبعد طرح الفكرة الافتراضية ، يبدأ بالتدليل عليها لقبولها ، أو رفضها والانتقال إلى فكرة افتراضية أخرى ، وهكذا حتى تقوم لدبه القناعة الكافية بصحة الفكرة التي طرحها ، أو برجحانها على الفروض الأخرى ، وذلك بالاستناد إلى الأدلة التي قامت لديه أو ظهرت له .

ومن أمثلة الفروض التي صارت فيما بعد قانوناً علمياً قانون (أرخميدس) : « كل جسم يملأ حيزاً من الفراغ بمقدار حجمه لا وزنه » .

وقصة استخراج هذا القانون تنلخص بأن حاكم (سراقوسه) في القرن الثاث قبل الميلاد، أعطى صائفه قطعة من الذهب الخالص ليصوغها له تاجاً ، فلما جاء الصائغ بالتاج وزنه الحاكم فوجده مساوياً لوزن قطعة الذهب التي كان أعطاه إياها ، ولكن الحاكم شك في هذا التاج ، هل هو من الذهب الخالص فعلاً أو هو مغشوش ولكن الحاكم شك في هذا التاج ، هل هو من الذهب الخالص فعلاً أو هو مغشوش بالفضة ، وقد سرق الصائغ مقدارها من قطعة الذهب ، فأرسل إلى (أرخميدس) وأعطاه التاج وكلفه أن يبحث الأمر .

واحتار أرخميدس ولم يجد حيلة يعرف بها الحقيقة مع بقاء التاج على وضعه ، حتى اتفق له أن ذهب إلى الحمام ليفتسل ، فلما نزل في الماء وشاهد الماء يرتفع بمقدار حجم جسمه ، لفتت انتباهه هذه الظاهرة البدهية ، واستدعت ذاكرته أن حجوم الأشياء لا تتناسب مع أوزانها ، فرب ثقيل الوزن ذو حجم صغير ، ورب ذي حجم كبير خفيف الوزن ، وعندئذ أسرع من الحمام إلى الطريق وهو يقول بأعلى صوته وجدتها وجدتها « يوريكا يوريكا سربلغته » .

ثم أحضر قطعة من الذهب الحالص بوزن التاج ، وأخرى من الفضة مساوية لها في الوزن ، وغس قطعة الذهب في ماء بإناء ، فارتفع الماء بقدر حجم قطعة الذهب ووضع علامة لنسبة ارتفاع الماء ، ثم نزع قطعة الذهب وغس قطعة الفضة فارتفع الماء بقدر حجم قطعة الفضة ، ووضع علامة لنسبة ارتفاع الماء بسبب ذلك، فوجد أن الفضة أكبر حجماً ، لأن نسبة ارتفاع الماء كانت أكثر ، عندئذ قال في نفسه : إذا كان التاج ذهباً خالصاً لم يزد ارتفاع الماء إذا غمسناه فيه ، عن نسبة قطعة

الذهب ، لأنها بمثل وزنه ، وإن كان منشوشاً بالفضة فلا بد أن تزيد نسبة ارتفاع الماء بقدار فارق حجم ما فيه من فضة .

ولما غسه في الماء ارتفع الماء بنسبة متوسطة بين علامة قطمة الذهب الخالص وعلامة قطعة الفضة الخالصة ، فعلم أنه مغشوش ، وأبلغ الحاكم بذلك ، وتحققت الفرضية العلمية بالدليل العملي ، وصارت قانوناً ينسب إلى مكتشفه « أرخميدس » .

شروط الفرض العلمي :

من الواضح بالبديهة أنه لا يصلح أي فرض يطرحه التخيل لأن يكون فرضاً علمياً ، فالاحتمالات الذهنية لا نهاية لها ، وفتح مجالها بغير ضوابط ولا شروط لا يخدم قضية المعرفة ، بل قد يسيء إليها إساءات بالغة ، لذلك كان لا بد للفرض العلمي من وضع ضوابط له .

أولاً: يجب أن يكون الفرض الذي يطرح على سبيل الاحتال الظني مسبوقاً علاحظة مجردة ، أو تجربة وملاحظة ، ليستلهم من ذلك تفسيراً للظاهرة ، بمحاولة بيان سببها أو علتها ، أو تفسيراً لما ينتج عنها ، بحاولة بيان ما ينجم عنها من آثار ، هي سبب لها أو علة في حدوثها .

ثانياً : يجب أن لايتعارض الفرض المطروح مع أي قانون طبيعي ، أو عقلي ؟ معترف بصحته نهائياً .

ثالثاً : مجب أن يكون الفرض المطروح بمكن التطبيق على جميسع الحالات المشاهدة ، فإن أمكن به تفسير بعضها دون بعضها الآخر فهو فرض مرفوض لايصع الأخد به ، لأن من شأن الفروض العلمية أن تكون لها صفة الشمول لجميع حالات الظاهرة العلمية ، إذ هي في طريقها لتغدو قانوناً ، والقوانين العلمية من شأنها أن تكون منطبقة على جميع الحالات .

وِ ابِعاً : يجِب أن يكون الفرض المطروح من الأمور القابلة لأن يبرهن عليها،

فإذا كانت غير قابلة لذلك ، فهي مرفوضة ابتداء ، مثال ذلك فرض (داروين) حول نشأة الانسان الأول متطوراً من عالم الحيوان ، والفرض الذي يتحدث عن نشأة الكون أنه من السديم ،وإلى السديم يعود بالحركات الذاتية العشوائية ، فهو فرض لا يستطاع أصلًا البرهنة عليه ، كما أنه يناقض بعض الأصول العقلية الثابتة ، لذلك فهو مرفوض لا قيمة له مطلقاً .

ولولا اشتراط هذا الضابط لكان لكل إنسان أن يفترض أي احتمال يخطر على باله ، لأية ظاهرة من ظواهر الكون ، والاحتمالات الذهنية لا حصر لها .

قيمة الفروض في مجال المعرفة :

الفرض العلمي تفسير مؤقت للظاهرة التي هي موضوع البحث، وهو الخطوة الأولى التي يخطوها العالم نحو النظرية .

ويظل الفوض طرحـاً احتمالياً حتى تترجح صحته بالدليل ، وعندئذ يتحـول فيكون نظرية مقبولة بصفة ترجيحية ، إلى أن يأتي ماهو أرجح منها من النظريات فيحل محلها .

و تظل النظرية مقبولة بصفة ترجيحية ، حتى تثبت صحتها بالبرهان الفاطع ، وعندئذ تكون قانوناً ثابتاً مقطوعاً بصحته ، أو حتى مجل محلها قانون مقطوع بصحته ، وعندئذ ترفض النظرية السابقة التي كانت مقبولة بصفة ترجيحية، لحلول القانون الثابت محلها .

فالفوض ؛ احتمال مظنون من غير ترجيح ، وهو الخطوة الأولى .

والنظرية : احمَال مظنون مع ترجيح بالأدلة ، وهو الخطوة الثانية .

والقانون : حقيقة علمية بلغت درجة اليقين بالبراهين القاطعة ، وهو الخطوة الثالثة الأخيرة .

وتقع مغالطات في هذا الجال ، فيطلق على الفرض اسم النظرية العلمية ، مع أنه لا يملك دليلًا يرجحه ، ويطلق على النظرية اسم الحقيقة العلمية أو اليقين العلمي مع أنها لا تملك برهاناً يقطع بثبوتها .

وهكذا تستغل الأسماء لغير مسمياتها ، فعلى طالب المعرفة أن يتنبه إلى ذلك ، وأن يضع الأسماء في مواضعها .

مستويات الفروض:

والفروض العلمية ذات مستويات ، فمنها السهل اليسير الذي يدركه الباحث دون جهد فكري كبير ، ودون حاجة إلى ألمعية نادرة ، كإدراك أن السبح تتكون بما يتبخر من مياه على سطح الأرض ، وكإدراك أن الحرارة هي السبب في تمدد المعادن ، ومنها العميق الذي مجتاج إلى جهد فكري ودراسة وبعد نظر ، أو يحتاج إلى ألمعية نادرة ، وعبقرية فذة ، كإدراك أن السبب في هبوط الأجسام من علو إلى سفل حتى تستقر على الأرض ، إنما يرجع إلى قانون الجاذبية .

ومن لللاحظ أن بعض الفروض العلمية قد يتوصل إليها الباحث عن طويق الصدفة ، دون أن تكون مقصودة له في البحث .

فقد يجري الباحث تجربة خاصة لأمر معين ، فينكشف له في أثناء تجربته شيء آخر لم يكن في حسبانه ، فمن أمثلة ذلك ماحدث لأحد الراصدين الفلكيين ، إذ كان يرقب مدار الكوكب (يورانوس) فوجد أن الكوكب ينحوف عن مداره الذي يجب أن يسير فيه ، ففرض أن هذا الانحراف ناشىء عن وجود كوكب آخر مداره قريب منه ، ثم تحقق هذا الفرض حينا تم اكتشاف الكوكب (نبتون) عام ١٨٦٤ م .

المرحلة الثالثة من مراحل الاستقراء

وهي مرحلة تحقيق الفروض أو ترجيحها واعتبارها نظرية مقبولة علمياً . وللباحث منهجان لتحقيق فروضه العلمية أو ترجيحها أو دفضها :

١ - منهـ غير مباشر .

٧ ً – منهـج مباشر ، وهو الأقوم ما أمكن تحقيقه .

أ ما المنهج غير المباشر: فهو المنهج الذي لا تستخدم فيه التجربة لإثبات الفرض أو ترجيحه ، ولحكن تستخدم فيه الطريقة القياسية ، وهي طريقة القياس المنطقي القائم على اللزوم الذي تصاغ منه الأقيسة الشرطية ، أو القائم على المتضمن أو المطابقة اللذين تصاغ منها الأقيسة الحملية ، ولا يشترط التصريح بصبغ القياس الشرطي أو الحملي .

والأصل في استخدام هذا المنهج القياسي أن يكون في المجالات التي يتعذر فيها إخضاع الظاهرة للنجربة ، كمجالات الدراسات الفلكية ، وطبقات الأرض وأغوارها العميقة ، وكظاهرة المد والجزر المرتبطة بجاذبية القمر ، وكالأحداث التاريخية الماضية ، والوقائع المنتهية ، وأشباه ذلك . هذا هو الأصل فيها ، ولكن قد تستخدم أيضاً في المجالات التي لا تتعذر فيها التجربة .

فبعد الاستنباط الافتراضي للعلاقة السببية للظاهرة من مجموعة عناصرها ، وجميع ما يتعلق بها ، والآثار التي تترتب عليها ، يقوم الباحث بالتأكد من صحة الفرض أو رجحانه، بدراسة ما يتعلق به من أمور تلزم عنه ، أو يلزم هو عنها ، أو يدخل في ضمنها أو ينطبق عليها .

ومن أمثلة استخدام هذا المنهيج القياسي : لما فسسر « نيوتن ، حركة القمر

حول الأرض بأنها تنشأ بسبب جاذبية الأرض للقمر ، أراد أن يتأكّد من صحة هذا الفرض ، فاستعان بمعلوماته الفلكية السابقة وبالقوانين الرياضية ، فأجرى القياس التالي :

إذا كانت الأرض تجذب القمر نحوها، فلابد أن ينحرف القمر في مداره ستة عشر قدماً تقريباً في الدقيقة الواحدة .

أي يلزم من صحة هذا الفرض وجود هذه النتيجة ، لأنها لازمة عنه .

وكان باستطاعته أن يتأكد من صحة هذه النتيجة أو عدم صحتها بطريقة مباشرة ، وهي الملاحظة العلكية .

وبهذا المنهج القياسي غير المباشر يعلل المؤرخ أسباب ظاهرة من الظواهر التاريخية ، ويستنتج أسباب حادثة من الحوادث ، كحادثة سرقة ، أو حادثة قتل، أو نحو ذلك .

ب ـ وأما المنهج المباشر : فهو المنهج الذي يستخدم فيه الباحث التجربة ، لتأكيد الفروض أو تحقيقها .

وقد أحصى الفيلسوف الانكليزي « جون ستيوارت ميل ، لهذا المنهج المباشر خمس طرائق اعتبرت من مبتكواته ، وأطلق عليها اسم « قواعد الاستقراء » .

الطريقة الأولى: النظر في الاتفاق ، أي : في التلازم في الوقوع (إذا وجد وجد) .

الطويقة الثانية : : النظر في الاختلاف ، أي : في التلازم في التخلف ، (إذا لم يوجد لم يوجد) .

الطريقة الثالثة . النظر في الأنفاق والأختلاف معاً ، أي : في التلازم في الوقوع والنخلف (إذا وجد وجد، وإذا لم يوجد لم يوجد) .

الطويقة الرابعة ؛ النظر في التغير النسي ، أي : في التلازم في نسبة التغير ، تزايداً في جانب الوجود ، وتناقصاً في جانب العدم .

الطريقة الخامسة : النظر في البواقي .

وقبل أن نعالج هذه الطرائق الخمس بالشرح ، نشير إلى أنها جميعاً تعتمد على قانون السببية العام في الوجود ، فما من ظاهرة إلا لها سبب ، وأنها جميعاً تستخدم في الكشف عن العلل والأسباب ، كما تستخدم في تأكيد الفروض أو التحقق من صحتها .

ولنعالج بعد هذا شرح هذه الطوائق .

١ - شرح الطريقة الأولى: وهي النظر في الاتفاق ، أي: النظر إلى حالات الظاهرة المدروسة ، واستخراج الظرف الوحيد الذي اتفقت عليه الحالات ، فلم يفارق في أية حالة منها ، مع أن الظروف الأخرى وجدت في بعض الحالات ، وتخلفت في الأخرى دون أن يؤثر ذلك على الظاهرة شيئاً

يقول ﴿ ستيوارت ميل ﴾ في تحديد هذه الطريقة :

« إذا انفقت حالتان أو أكثر للظاهرة المطلوب مجثها في ظرف واحد فقط، واختلفت هذه الحالات فيا عداه ، فإن هـذا الظرف الوحيد الذي تتفق فيه هو سبب الظاهرة » .

مثال ذلك : عرض على طبيب مجموعة من المصابين فجـــ أة بموض معين ، فأخصى ظروف كل منهم ، فلم يجـد فافترض أن سبب المرض تناولهم لشيء معين ، فأخصى ظروف كل منهم ، فلم يجـد

ظرفًا اتفق فيه الجميع إلا ظرفًا واحداً ، هو أنهم أكلوا من عَشَبَّة معينةً .

هنا يترجح لدى الطبيب أن تناول هذه العشبة قد كان فعلًا هو السبب في الإصابة بهذا المرض .

وفي مجال التجربة العملية لاكتشاف سبب وباء انتشر في حظ ثر تربية الدجاج، فرض الباحث أن السبب يرجع إلى عنصر خاص من عناصر غذائها .

ولتحقيق صحة هذا الفرض أو ترجيحه ، وضع الباحث عدة مجموعات سليمة ، وأخذ من أنواع الأغذية التي تتناولها ذات الوباء المنتشر ، ثم قدم لكل مجموعتين منعزلتين مركباً معيناً من مجموعة عناصر الغذاء الذي يقدم لذات الوباء ، ثم وجد بعد إجراء التجربة أن الوباء ظهر في بعض المجموعات التي يحتوي غذاؤها على مادة خاصة .

عندئذ يتأكد الباحث من صحة الفرض الذي فرضه ، ويجزم بأن هــــــذا العنصر الغذائي هو سبب الوباء .

قيمة هذه الطريقة :

وعلى الرغم من شيوع هذه الطريقة وكثرة استمالها، إلا أنها لا تفيد يقيناً علمياً، وإنما تفيد رجحاناً ظنياً فقط ، لاحتال تعدد الأسباب للظواهر المتاثلة ، فالموت ظاهرة قد تحدث بسبب مرض في القلب ، أو مرض في الرئتين ، أو موض في الكبد ، أو بسبب انفجاد في المخ ، أو بسبب ارتفاع نسبة البولة في المدم ،

أو غير ذلك من أسباب لا تحصى ، فهل لنا أن نأخذ مجموعة _ مها كانت كبيرة _ من الذين أصابتهم الوفاة ، ونجري عملية الاستقراء عليهم ، فإذا تبين لنا أنهم اشتركوا في تضخم الكبد كان هو في تضخم الكبد واختلفوا فيا عدا ذلك ، حكمنا بأن تضخم الكبد كان هو سبب وفاتهم ، مع أننا لاحظنا أن بعضهم عنده انفجار في المنح أيضاً ، وبعضهم مريض بالقلب ، وبعضهم مصاب بالسل ، وهكذا ؟ ألا محتمل أن كل واحد منهم كانت وفاته بسبب من هذه الأسباب الكثيرة ، مع اشتراك الجميع بسبب واحد ، وظاهرة الموت واحدة في الجميع ؟ وهنا محسن أن نذكر قول الشاعر :

وَمَن لَم يَمْتُ بَالْسِيفُ مَاتَ بِغَيْرِهُ لَيُوعِتُ الْأُسِبَابِ وَالْمُوتُ وَاحْدُ

وقد انتقدت هذه الطريقة بأنها صعبة التطبيق ، إذ لا تكاد تتفق حالتان أو أكثر لظاهرة من الظواهر في ظرف واحد ، مع الاختلاف في جميع الظروف الأخرى ، إذ الطبيعة العامة معقدة ، فهي تحتوي على كثير من الأسباب والمسببات المتشابكة المتداخلة ، وبذلك تشتبه الأمور ، ويكون من الصعب جداً فصل ظرف خاص عن بقية الظروف الأخرى .

وانتقدت باحمال كون اتفاق الحالتين للظاهرة في ظرف واحد فقط واختلافها فيا عداه، إنما كان من قبيل الصدفة المحضة ، دون أن يكون هذا الظرف الواحد هو السبب للظاهرة أو مشتملًا على السبب ، وهذا الانتقاد يؤيد أن هذه الطريقة لا تفيد يقيناً ، وإنما تفيد رجحاناً ظنياً فقط .

هذه الطريقة هي إحدى طرق استخراج علة الحكم في الفقه الاسلامي.

نظر الأصوليون في قول الرسول والمسلح الذي رواه مسلم عن عبادة بن الصامت والذهب ، والفضة بالفضة ، والبر" بالبر" ، والشعير بالشعير ، والتمر

بالتمر ، وألملح بالملح ، مثلًا بمثل ، سواء بسواء ، يداً بيد ، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد ، وفي رواية أبي سعيد الخدري بعد « يدا بيد » أن الرسول قال : « فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، والآخذ والمعطي فيه سواء » .

وقد بحث الجُتهدون في علة تحريم الربا في هذه الأصناف ، فنظر بعضهم إليها جميعاً ، فلم يجد صفة مشتركة بينها جميعاً إلا كونها موزونة ، فحركم بأن علة تحريم الربا فيها كونها موزونة ، فرأى على طريقة القياس الأصولي أن كل عنصر موزون يتبايع فيه الناس محرم فيه الربا ، فإن اتحد الصنف وجب فيه التساوي (سواء بسواء) دون زيادة ، ووجبت فيه المقابضة (يداً بيد) دون تأجيل ، وإن اختلف الصنفان لم يشترط فيها التساوي ، وإنما اشترط فيها المقابضة .

ونظر بعضهم إليها فقسمها إلى قسمين :

فجمل الذهب والفضة قسماً ، واستخرج الصفة المشتركة بينها ، وحكم بأنها هي علة الربا فيهما ، وهذه الصفة هي النقدية ، أو الوزن .

وجعل البر والشعير والتمر والملح قسماً ثانياً ، واستخرج الصفة المشتركة بينها ، وحكم بأنها هي علة الربا فيها ، وهذه الصفة هي كونها مطعومة ، فقاس عليها كل مطعوم قياساً أصواباً ، أو كونها محيلة فقاس عليها كل مكيل .

وتدخل هذه الطريقة ضمن أنواع « تخريج مناط الحكم » المعروفة في علم أصول الفقه .

واستخراج العلة بهذه الطريقة ، استخراج لها عن طريق الطرد .

٢ - شرح الطويقة الثانية : وهي النظر في الاختلاف ، أي النظر إلى

حالات الظاهرة المدروسة ، واستخراج الظرف الوحيــد الذي ثخُلف وجود الظاهرة . بتخلف وجوده ، مع وجود الظروف الأخرى عند تخلف وجود الظاهرة .

ويقول و ستيوارت ميل » في تحديد هذه الطريقة :

و إذا وجدت الظاهرة في حالة ولم توجد في حالة أخرى ، وكانت الحالتان متفقتين في جميع الظروف إلا في ظرف واحد، يوجد عند وجود الظاهرة ولا يوجد عند اختفائها ، كان هذا الظرف سبب الظاهرة » .

ليس خافياً أن هـذه الطريقة هي عكس الطريقة الأولى ، فالطريقة الأولى التعتمد على اختلاف الحالات في كل الظروف ، إلا في الظرف الذي تحدث فيه الظاهرة فهو متفق ، وهذه الطريقة الثانية تعتمد على اتفاق الحالات في كل الظروف إلا في الظرف الذي تحدث فيه الظاهرة ، فهو مختلف .

مثال ذلك : مفرختان الدجاج متفقتان في كل ظروفها إلا أن إحداهما معطاة نسبة مامن الرطوبة والأخرى جافة تماماً .

أما الأولى فقد فقس بيضها وأعطت نتيجة حسنة ، وأما الأخرى فقد كانت على عكس ذلك .

هنا لابد أن يتنبه الباحث إلى أن السبب في نجاح عمل الأولى، وجود النسبة المطلوبة من الرطوبة إضافة إلى الشروط الأخرى، وأن السبب في إخفاق عمل الثانية هو عدم وجود النسبة المطلوبة من الرطوبة، مع اتفاق ظروفها مع ظروف الأولى، من كل الوجوه إلا من هذا الوجه.

ونمثل لها أيضاً بانطفاء عـــود النقاب المشتعل إذا أدخل في إناء مفرغ من الهواء ، واستمراره مشتعلاً إذا أدخل في إناء مليء بالهواء ، وهنا نلاحظ أن الحالتين

متفقتان في كل الظروف، إلا في ظرف واحد هو وجود الهواء عند ظاهرة الاشتعال، وعدم وجوده عند ظاهرة الانطفاء ، وهدذا يجعلنا نؤكد أن سبب الاشتعال هو وجود الهدواء.

قيمة هذه الطريقة :

هذه الطريقة أيضاً لاتفيد يقيناً علمياً ، وإنما تفيد رحجاناً ظنياً فقط ، لاحتمال أن يكون الاختلاف في عدد من الأمور الجزئية ، وأن يكون سبب الظاهرة في الحقيقة واحداً منها ، والأجزاء الأخرى المرافقة متفقة التلازم لاتنفك .

وهذه الطويقة لاتخلو من عيوب الطويقة الأولى ، ولكنها على كل حال أفضل منها ، وذلك لأنه من العسير جداً أن تختلف الحالتان في كل ظروفها إلا في ظرف واحد ، في حين أنه من السهل أن تنفق الحالتان في كل ظروفها إلا في ظرف واحد .

هذه الطريقة هي إحدى طرق استخراج علة الحكم في الفقه الاسلامي.

نظر الأصوليون في علة تحريم الخمر ، فسبروا الصفات التي تتصف بها هذه المادة ، من سيولة ، ولون ، وكونها من أصل حلو ، وغير ذلك ، فوجدوا أن شيئاً منها لم تظهر له آثار حرمة في أي شراب آخر لامفترةا ولامجتمعاً ، باستثناء وصف واحد انفردت به الخمر ، هو كونها مسكرة مفسدة للعقل مضرة ، فهذا الوصف هو وحده الذي خالفت فيه الخمر الأنواع المباحة من الشراب ، فحكموا بأنه هو العلة في التحريم ، وأكد ذلك لديهم أنه هو الوصف المناسب لتعليل التحريم ، نظراً إلى حكمة الشارع التي تعمد إلى رعاية مصالح الناس .

ولما قرروا ذلك، قاسوا - قياساً أصولياً ـ على الحمر كل شراب مسكر، وحكموا بتحريمه سواء أكان اسمه خمراً أو لا . وتدخل هذه الطريقة ضمن أنواع « تخريج مناط الحكم » المعروفة في عـلم أصـــول الفقه .

واستخراج العلة بهذه الطويقة استخراج لها عن طويق العكس .

٣ً_ شرح الطويقة الثالثة : وهي النظو في الإتفاق والاختلاف معاً .

وهذه الطريقة تجمع بين الطريقتين السابقتين ، فتنظر إلى حالات الظاهرة ، وتستخرج الظرف الذي انفقت عليه الحالات ، فلم يفارق في أية حالة منها مع أن الظروف الأخرى وجدت وتخلفت ، ثم تتأكد بدراسة أخرى من تخلف وجود الظاهرة عند تخلف وجود هذا الظرف نفسه ، مع وجود الظروف الأخرى .

وبهذه الطريقة تحاصر الدراسة الاستقرائية الفرض عن طريقي الاتفاق والاختلاف، للنأكد من أنه هو السبب في حدوث الظاهرة ، أو يشتمل على السبب .

أمثلة على تطبيق هذه الطريقة:

الحضور في أحد المصانع نخفاض في الانتاج بنسبة ملحوظة جداً ، فاستدعى مدير المصنع المختص عن متابعة الانتاج ، وسأله عن سبب هذا الانخفاض .

عندئذ أسرع المختص الباحث فصنف عمال المصنع إلى وحدات، بحسب نسبة إنتاج الأفراد ، ثم انتزع مجموعة أفراد الوحدة الدنيا ذات الانتاج المنخفض جداً ، واستقدمها إليه ليدرس ظروف كل فرد منها ، ويعرف سبب ضعف إنتاجها ، واعتبر كل فرد من هذه المجموعة حالة من الحالات ، واعتبر واقع كل فرد ظروفه ، صحية كانت أو نفسية أو اقتصادية أو غير ذلك .

وبِدراسة ظروف أفراد هذه المجموعة ،لم يجد ظرفاً مشتركاً بينهم جميعاً إلا ظرفاً

فاستخرج هذا الظرف الذي اتفقت عليه جميع الحالات وهو: (تناول المخدرات). هذه هي العملية الأولى .

ثم أجرى العملية الثانية فانتزع مجموعة من أفراد الوحدة العليا ذات الانتاج الكثير ، واستقدمها إليه ليدرس ظروف كل فرد منها ، واعتبر كل فرد من هذه المجموعة حالة من الحالات ، واعتبر واقع كل فرد ظروفه .

ولدى دراسة ظروف أفراد هـذه المجموعة وجد أن الظرف الوحيد الذي تخلف في أفرادها جميعاً هو (تناول المخدرات). فإن أحداً من هؤلاء الأفراد لايتناول شيئاً من المخدرات.

فاستخرج هذا الظرف الوحيد الذي تخلف وجود الظاهرة لدى تخلفه ، فكان هو الذي وجدت الظاهرة لدى وجوده .

ومن هاتين العمليتين معاً عرف معرفة شبيهة باليقين أن السبب في ضعف إنتاج المصنع هو تناول بعض عماله المخدرات .

حولة من الدول كثرت الجرائم في بعض بلدانها ، ولمعرفة كثرة الجرائم هذه وضعت الفروض التالية :

· الأمية – الفقر – عدم رقابة جهاز الأمن – قلتهم – عدم وجود العقوبات الزاجرة – ضعف الوازع الديني .

ولدى الموازنة بين البلدان التي تكثر فيها الجوائم ، والبلدان الأخوى التي تقل فيها الجرائم ، تبين أن معظم أفواد البلدان التي تكثر فيها الجوائم لايتفقون في

شيء إلا في ضعف الوازع الديني ، وأن معظم أفراد البلدان الأخرى التي تقل فيها الجرائم لم يختلفوا في شيء عن ظروف أفراد البلدان السابقة إلا في قوة الوازع الديني .

ومن دراسة الحالتين معاً تبين لما وجود الظاهرة عند وجود السبب ، وانعدام الظاهرة عند انعدام السبب .

قيمة هذه الطريقة:

باعتبار أنها تجمع بين الطريقتين الأولى والثانية لابد أن تكون أقوى من كل منها ، لأن شاهدين أقوى من الاستدال بالطريقتين أقوى من الاستدال بإحداهما بداهة .

ومع ذلك فهي لانقدم يقينا علمياً ، وإنما تقدم ظناً مؤكد الرجحان .

والعيوب التي ذكرت في كل من الطريقتين الأولى والثانية ، تذكر في الطريقة الثالثة الجامعة لها معاً ، ولكن تخف نسبة احتمال بطلات نتائجها بقدر القوة المضافة بسبب الاجتماع .

هذه الطريقة هي إحدى طرق استخراج علة الحكم في الفقه الاسلامي.

إن ما جاء في هذه الطريقة هو المعروف عند علماء أصول الفقه الاسلامي، بدوران العلة مع المعلول وجوداً وعدماً، فمن أدلة العلية القوية عندهم هذا الدوران أي : وجود الحكم عند وجود الوصف ، وانعدام الحكم عند انعدام الوصف .

ومن الدورات يستنبطون أن الوصف الدائر الذي يلزم من وجوده وجود الحكم ، ومن انعدامه انعدام الحكم ، هو العلة في الحكم .

وتدخل هذه الطويقة ضمن أنواع « تخريج مناط الحكم » الممروفة في علم أصول الفقه .

واستخراج العلة بهذه الطريقة استخراج لها عن طريق الطرد والعكس معاً .
ومن أمثلتها عندهم : وجود التحريم عند وجود الشدة المسكرة في الحمر ، وهذا يدل على أن وعدم وجود التحريم عند عدم وجود الشدة المسكرة في الحمر ، وهذا يدل على أن الشد مي علة التحريم .

قالوا: وهذا دليل على صحة العلة في العقليات وهي فيها موجبة ، فأولى أن يكون دليلاً على صحة العلة في الشرعيات ، والعلة فيها من قبيل الأمارة لا من قبيل الأمر الموجب ، واستدلوا أيضاً بأنه يغلب على الظن ثبوت الحكم مستنداً إلى ذلك الوصف .

ونحن نقول : إن هذا الدليل يفيد في الأسباب الطبيعية غلبة الظن ، وهذا يكفي لاستخراج النظريات والانتفاع بها في الحياة، مالم يأت ما هو أقوى منها، أو ما ينقضها ويلغيها .

٤ ــ شرح الطريقة الرابعة :

وهي النظر في التنتير النسي ، أي : في التلازم في نسبة التغير وجوداً وعدماً .

وهذه الطريقة تزيد على الطريقة الثالثة بالتحقق من نسبة التغير في الظاهرة .

ارتفاعاً في جانب الوجود مع ارتفاع كمية الشيء المفروض أنه هـــو السبب في الظاهرة .

وانخفاضاً في انجاه العدم بالتناقص الجزئي المساوي لتناقص كمية الشيء المفروض أنه هو السبب في الظاهرة .

مثال ذلك : لووجد فرن مشتمل بوقود من البترول ، وفي الخارج عدد من المقاتيح الوابية التي تتناقص وتتزايد في العطاء ، وهذه المفاتيح مجهولة الوظائف

بالنسبة إلينا ، فبمضها للوقود ، وبمضها للهواء ، وبمضها للماء ، وبمضها له وظائف وظائف أخرى ، ونحن نريد أن نموف مفتاح الوقود لنتحكم بنسبة إمداد الفرن بالطاقة الكافية .

فإذا فرضنا أن أحدها هو مفتاح الوقود ، كان باستطاعتنا أن نجري طريقة التأكد من التفير النسي .

فإذا ارتبطت زيادة الاشتمال ونقصه إلى حد الانطفاء بالمفتاح المقروض ، ولم تحدث هذه الظاهرة عن طريق تحريك المفاتيح الأخرى ، كان ذلك دليلاً على أنه هو السبب الموصل لطاقة الوقود .

ففي هذه الطريقة إضافة شاهد مرجيّع جديد على طريقة الاتفاق والاختلاف مماً ، هي طريقة التغير النسبي .

ومن أمثلة تطبيق هـذه الطريقة ماأجراه المـالم الفرنسي « باستير » حين أراد التحقق من نظريته في الجراثيم .

وقصة ذلك أن « باستير » أعلن أن كلّ كائن حي إنما يتولد من كائن حي " آخر ، وأن " التعفق يرجع إلى وجود حيوانات دقيقة جداً تتناثر مع الذرات الصغيرة ، ومجملها الهواء فتقع على الأجسام والسوائل فتتغذى بها وتتكاثر.

وقد نقض « باستير » بنظريته هـذه ، الفكرة التي كانت سائدة من قبل ، والتي كانت ترى أنه قد تتولد كائنات حيئة دون أن تشتق من كائنات حية .

وليحقق « باستير » ما افترضه ، أخذ في أول الأمر أنبوبتين ووضع في كلتيها كميتين متساويتين من محلول السكر ، وعقمها في ماء تزيد درجة حراته على ١٠٠٠ سنتيجراد ، ثم أغلق فوهة إحداها وترك الأخرى مفتوحة وممر "ضة للهواء ، ووضعها في ظروف متاثلة تماماً عدا هذين الظرفين .

وبعد مدة من الزمن فحص السائلين ، فوجد أن المفتوحة منها هي التي بدأت تتعفى ، وأما المغلقة فظلت محافظة على وضعها السليم ، فتأكد بطريقة الاختلاف، أن التعفن ناشى معن حيوانات دقيقة جداً مجملها الهواء فتنتقل إلى المواد القابلة للتعفن ، وتتكاثر متغذية بها .

ثم تابع تأكده فاستخدم طريقة النغير النبي ، فأخذ ثلاث مجموعات من الأنابيب ، عدد كل منها عشرون أنبوبة ، ثم ملاهابسائل معين ، ثم عقتم الأنابيب ، وأغلق فوهاتها جميعاً ، ثم وضع كل مجموعة في مكان معين ، ثم فتحها في أمكنتها .

وبعد مدة من الزمن وجد أن نسبة التعفين قد اختلفت باختلاف نسبة الأهوية الحاملة للجراثيم ، وأن زيادة التعفين كانت ملازمة لزيادة نسبة الجراثيم في الهواء، وذلك حين يكون الهواء أكثر تعرضاً للتلوث بالجراثيم ، كمناطق الريف ، وأن تناقص التعفين كان ملازماً لتناقص نسبة الجراثيم في الهواء ، كالمناطق المرتفعة ، والمناطق ذات الجليد الدائم ، وهي المناطق التي وزع فيها «باستير» أنابيب التجربة .

ومن أمثلة تطبيق هذه الطريقة في الشرعيات موضوع ارتباط مسؤولية الانسان

بإستطاعته وبكسبه الإرادي، واعتبار هذا الكسب الإرادي المستطاع هو السبب في المسؤولية .

ويستدل للتحقق من هذا السبب ، بتقوير محاسبته على مقدار نيته في العمل ، بالثواب أو بالمقاب ، وبرفع المؤاخذة عنه في حالات الجنون حتى يفيق ، والنوم حتى يستيقظ ، والنسيان حتى يتذكر ، وفي حالات الإكراه ، وبتزايد مسؤوليته بمقدار تزايد خصائصه وقدراته الفكرية والجسدية والنفسية وما يملك من سلطات، وهي التي تمثل وجوه استطاعته ، وبتناقص مسؤوليته بمقدار تناقص هذه الأمور لديه ، حتى الدرجة الدنيا التي تنعدم معها المسؤولية تماماً .

قيمة هذه الطريقة :

ظاهر أن هدده الطريقة إذا تيسرت فهي أفضل من كل الطرق السابقة ، لأنها تجمع ميزاتها ، وتربد عليها دليل التلازم في نسبة النغير طرداً وعكسا ، فهي تبين أساس الصلة بين السبب والظاهرة ، وتبينها أيضاً من الناحية الكمية ، وتكشف ما بينها من ارتباط دقيق ، وتعطي الباحث مجالاً لتسجيل هذا الترابط الكمي والانتفاع منه .

وهذه الطريقة نافعة في دراسة الظواهر المعقدة المتشابكة ، كالظواهر الاجتماعية ، إذ تسمح باكتشاف الأسباب والتحقق منها في ضوء النسب العددية .

قالوا: وكانت هذه الطريقة سبباً في معرفة علة المدّو الجزر ، وفي معرفة قانون « بويل » في الغازات ، كما أمكن بها تحديد العلاقة بين العرض والطلب في مجال الاقتصاد ، إلى غير ذلك من أمور كثيرة لاتحصى .

ه – شرح الطريقة الخامسة : وهي النظر في البواقي .

وتستخدم هذه الطريقة إذا كانت الظاهرة مجزأة إلى عدة أجزاء، وكانت لهذه الأجزاء أسباب بعددها ، وعرف الباحث علاقة بعض أجزاء الظاهرة بأسباب ، فإذا علق كل جزء بسببه المعروف لديه ، ولم يبق أخيراً إلا جزء واحد ، فإنه يستطيع أن يعلقه بالسبب الباقي ، فيكون الجزء الباقي من الظاهرة معللًا بالفرد الباقي من الأسباب .

نظير ما لو كان لدينا ثلاثة أزواج من الأسلاك الكهربائية ولها ثلاثة مفاتيح، فإذا عرفنا مفتاح الزوج الثاني منها ، وضح لنا بالبداهة أن الزوج الثالث المفتاح الثالث .

وطريقة الطرح بربط المعلوم بالمعلوم، وحصر الباقي بالباقي، طريقة مستخدمة في الفكر اليومي عند الانسان، لذلك نجد النصوص البليغة كثيراً ما تترك بيان ربط البواقي من الأسباب بسبباتها، اعتاداً على فهم الفكر له من غير جهد، وإيجازاً في الكلام.

وقد ذكرتني هذه الطريقة بقصة بعض الشعراء العاديين ، إذ أراد أن يسخر من شاعر آخر فقال له : الشعراء ثلاثة : شاعر ، وشعرور ، وسخيف (على سبيل الشتيمة)، فأي الشعراء أنت ؟ فأجابه صاحبه على الفور : أما أنا فشعرور ، واقتسم أنت والمتنبي البافي ، ومعلوم لكليها أن المتنبي سيأخذ في القسمة وصف شاعر ، فبقي الباقي ناباقي ، وبهذا رد" الشتيمة عليه ، فكان من أراد السخرية هو المسخور منه .

« وقد عرُّف « ستيوارت ميل » هذه الطويقة بقوله :

و اطرح من أي ظاهرة الأشياء المعروف أنهـا معلولة لبعض علل ممروفة، فيحون الباقي من الظاهرة معلولاً للبعض الآخر من تلك العلل » .

أمثلة على تطبيق هذه الطريقة :

ا ــ ظهرت عدة جرائم ، وقُبض المجرمون ، واعترفوا إلا واحداً منهم لم يعترف بجريمته ، فإننا ستنحسكم بأنه هو صاحب الجريمة الباقية ، سواء اعترف أو لم يعترف ، لأن العلم بكونه مجرماً متحقق لدينا ، والذي نبحث عنه إنما هو تعيين الجريمة التي ارتكبها هو .

٧ — قامت ثورة على السلطة الحاكمة في بلد ما ، فعلمنا أن بعض المشتركين فيها طامعون بالحكم ، وأن بعض المشتركين مستأجرون بالمال ، وعلمنا أن النقمة على سياسة السلطة الحاكمة من أسباب الثورة ، عندئذ نعلم ـ عن طريق حصر البواقيان الثائرين الذين ليسوا طامعين بالحـــكم ولا مستأجرين بالمال ، هم ناقمون على سياسة السلطة الحاكمة .

٣ ـ ومن أمثلة استخدام هذه الطريقة في الشرعيات ما يلي :

علمنا أن السبب في تحريم بعض الأطعمة إما كونها ضارة ، وإما كونها مستخبثة ، وإما كونها نجسة ، وإما كونها ملك الغير .

لكن هذا الطعام الشهي ليس ضاراً ، ولا مستخبثاً ، ولا نجساً ، فما السبب في تحريمه ؟.

سندرك الجواب من غير جهد فكري ، إن السبب في تحريمه كونه ملك الغير ، فلا يجوز الانتفاع به ، وقد حصلها على هذه النتيجة إذ طرحنا من الأسباب

ما نعلم أنه متعلق أبطعام آخر غير هذا ، وحصرنا الأمرا بالسبب الأخير ، إذن فهو سبب التحريم .

ويشترط هنا أن يكون سبر الأسباب حاصراً لجميع ما يعلل به .

مقابل هذه الطريقة في الفكر الاسلامي إ:

يقابل طريقة البواقي هذه طريقة السبر والتقسيم في الفكر الاسلامي ، والفارق بين الطريقتين : أن طريقة البواقي توزع المسبات في الظاهرة على أسبابها ، وتحصر البافي من الظاهرة في الباقي من الأسباب ، أما طريقة السبر والتقسيم فتقوم على حصر جميع الأسباب المحتملة ، وإسقاط واحد بعد آخر بالدليل ،وحصر الأمر في السبب الأخير .

ويستخدم السبر والتقسيم في استخراج علة الحكم في الفقه الاسلامي ، وله عندهم أصول وضوابط ، ويشترط في السبر أن يكون حاصراً ، وفي الاسقاط أن يكون صحيحاً ، والسبر والتقسيم طريق من طرق (تخريج مناط الحكم) المعروفة أنواعه في علم أصول الفقه .

وربما كانت طريقة السبر والتقسيم أكثر ضبطاً من طريقة البواقي ، وبإمكان طريقة السبر والتقسيم أن تشتمل على طريقة البواقي إذا كانت طريقة البواقي حاصرة ومنضبطة .

وقد تبدو طريقة البواقي أيسر ـ في العمليات المادية ـ من طريقة السبر والتقسيم الفائمة على الترديد الفكري بين الاحتالات الممكنة كلما ، وإسقاط غير الصالح منها للتعليل بالدليل ، وحصر العلة بالباقي منها .

قيمة طريقة البواقي :

يرى ﴿ ستيوارت ميل ، مبتكر هذه الطريقة أنها من أعظم وسائل الاكتشافات،

وأُنها نافعة في الاشتشاف أكثر منها في البرهنة ، لذلك فهي لا تستخدم في البرهنة على التحقق من صحة الفروض.

قالوا: وقد تمكن علماء الطبيعة بوساطة هذه الطويقة من اكتشاف الكوكب (نبتون)، ومن اكتشاف غاز (الأرغون) في الهواء، ومن اكتشاف عنصر (الراديوم) في بعض المعادن.

ويقول , هرشل ، : إن أكثر الاكتشافات ذات الشأن الحطير التي تمت في علم الفلك ، إنما كانت من ثمار استخدام هذه الطريقة .

* * *

القياس

القياس المنطقي صيغة شكلية لإثبات حقائق سبق العلم بها ، ولكن حصلت المفلة عن جوانب منها، إذ يأتي القياس المنطقي منها عليها ، أو ملزماً الحصم بالتسليم بها إذا هو أنكرها .

أماحقائق المعرفة التي تتألف منها قضايا الأقيسة ، فهي المواد الأساسية للصيخ الشكلية التي يتألف منها القياس ، وطريق الوصول إليها أحد الطرق الموصلة إلى المعرفة التي سبق بيانها في القسم الثاني من هذا الكتاب .

والقياس : هو من الحجـج ، وهو أحد طرق الاستدلال غير المباثـــــر ، وأقومها إنتاجاً .

وإنما كان استدلالاً غير مباشر ، لتوقف تحصيل النتيجة فيه على إدراك مسلم به ذي مرحلتين على أقل تقدير ، تمثل المرحلة الأولى منها إدراك قضيين بينها حد مشتوك ، وتمثل المرحلة الثانية منها إدراك اندراج (١) أحد الحدين الآخرين بصاحبه ، أو أنه مساور له في الماسدة ، أو إدراك تحقق وجه من وجود النوم المسلم به فيسه .

والحجة ؛ بيان يؤتى به لإثبات مطلوب تصديقي .

⁽١) والاندراج يكون بدخول الجزئي ضمن أفراد الكليي .

والقياس الصحيح : هو قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنه لذاته قول آخر (١) .

وهو ينقسم إلى قسمين رئيسين (٢):

القسم الأول : القياس الاقتراني وهو قسان : حملي وشرطي .

القسم الثاني : القياس الاستثنائي .

ويمتاز القياس الاقتراني بأن عناصره فيها اقتران ، وبأن نتيجته موجودة في مقدمتيه بالقوة لا بالفعل ، أي بالمادة لا بالصورة والهيئة .

ويمتاز القياس الاستثنائي بوجود حرف الاستثناء بين مقدمتيه ، وبأن نتيجته أو نقيضًا موجودة بالفعل فيها ، دون حاجة إلى تعديل في الصيغة ، إلا أن حكمها في المقدمتين شرطي ، وفي النتيجة مجزوم به .

القياس الاقتراني:

قبل أن ندخل في تفصيلات أحكام القياس وصوره وأشكاله المنتجة ، نوضحه بأمثلة من أمثلته ، ليكرون حاضراً في التصور بوجه عام .

سبق أن أوضحنا أنه لا بد في القياس من قضيتين على أقل تقدير ، وبين هاتين القضيتين حد مشترك متكرر فيها ، فلنضع ذلك في أمثلة محددة .

⁽١) لذاته : أي لذات القياس بشكله وضربه ، لا لدليل آخر خارج عنه ، كدليل المساواة في مادة المساواة ، أو ما يشبهها ، كالأكثر والأقل ، والأبعد والأقرب ، ونحو ذلك .

وقد تركت الاشتغال الآن بشرح تعريف القياس لئلا أدخل في تفصيلات لاتقع في التصور قبل معرفة عناصر المعرف .

⁽٢) تبعت في هذا التقسيم للقياس ما ذهب إليه كثير من المناطقة ، وآخرون قسموا القياس إلى حملي ،وشرطي متصل ، وشرطي منفصل .

هاتان قضيتان يجمعها أنها مشتركتان في حد متكرر فيها هي النار.

فإذا اكتفينا بأحد المتكررين نتج معنا من القضيتين : الشمس كتلة من نار محرقة .

وبما أن كون الشمس كنلة من نار أمر معلوم لنا في القضية المسلمة الأولى ، وبما أن الذي كان غير مدرك لنا فيها هو كونها عرقة ، فلنحذف كونها كتلة من نار ، ولنقتصر على ما استفدناه جديداً ، لتمييز ما استنتجناه بهذه العملية العقلية عن غيره ، فلنقل : (الشمس محرقة) .

هذه الفضية الجديدة قضية أدركناها إدراكاً ضرورياً بعد إدراكنا للقضية الأولى ، وإدراكنا للقضية الثانية ، وملاحظتنا دخول الشمس في عموم النار المحرقة ، فاستحقت بذلك أن يحكم عليها بأنها محرقة .

مثل هذه العملية العقلية تسميّى قياساً منطقياً .

وليس خافياً علمينا أن القضيتين (الشمس كنلة من نار ، وكل نار محرقة) همـــا من القضايا (الحملية) ، وان كلاً منها تتألف من موضوع ومحمول ، وان الأولى (شخصية) وأن الثانيـــة (كلية) .

لكننا بعد أن جمعناهما على الطريقة السابقة ، وكو"نا منها قياساً استفدنا منه قضية جديدة هي (الشمس محرقة) كان لابد لنا من وضع حدود جزئية لعناصر هذا القياس ، وتمييز هذه الحدود بأسماء اصطلاحية ، وتسمية القياس المؤلف من القضايا الحملية ، للتفريق بينه وبين المؤلف من القضايا الشرطية .

فلنسم القياس الاقترائي المؤلف من القضايا الحملية (قياساً اقترانياً حملياً) لأنه مؤلف من الحمليات الصرفة ، وليس فيه من الشرطيات شيء .

ولما كان الحد المتكور في القضيتين هو الوسيط الجامع بينها كان جديراً بأن نسميه (الحد الأوسط) . . .

ولمــــا كان موضوع القضية الأولى في مثالنا هو الحد الذي صار موضوعاً في القضية المستفادة الجديدة ناسب أن نسميه (الحد الأصغر) .

ولما كان محمول القضية الثانية في مثالنا هو الحد الذي صار محمولاً في القضية المستفادة الجديدة ،ناسب أن نسميه (الحد الأكبر)،وهو أحق بأن يكون أكبر لأن من أحواله أن يكون أعم من الحد الأصغر ، ولا ينزل بحال عن كونه مساوياً ،وإلا لم يصح الحمل .

فالقياس إذاً يتألف من ثلاثة حدود:

(الحد الأصغر - الحد الأوسط - الحد الأكبر).

والقضية التي تشتمل على الحد الأصغر نسميها: (المقدمة الصفرى) .

والقضية التي تشتمل على الحد الأكبر نسميها : (المقدمة الكبرى) .

والقضية الجديدة التي نستفيدها من القياس نسميها: (النتيجة).

وهذه القضية الجديدة حين تكون مطلوبنا قبل القياس نسميها (مطلوباً) .

فـ (الحد الأصغر في القياس هو الذي يأتي موضوعاً في النتيجة ،

والقضية المشتملة عليه في القياس هي (المقدمة الصغرى) .

و (الحد الأكبر) في القياس هو الذي يأتي محمولاً في النتيجة ،

والقضية المشتملة عليه في القياس هي (المقدمة الكبرى) .

والقضية المطلوبة عن طويق القياس هي : (المطلوب) .

ومتى أنتجها القياس فهي (النتيجة) .

فلنضع هذه الأسماء الاصطلاحية في مواضعها على مثال آخر نقدمه :

	المقدمة الكبرى		المقدمة الصغرى	قماس اقترانی ک
حادث	وكل مؤلف		المقدمة الصغرى كل حسم مؤلف	هلي ا
حد أكبر		حد أوسط	حد أصفر	

ولا يشترط في الحد الأوسط أن يكون موضعه بهذا الشكل دائماً (محمولاً) في المقدمة الصغرى (موضوعاً) في المقدمة الكبرى ، فقد يأتي أيضاً (محمولاً) في المصغرى فيها معاً ، وقد يأتي (موضوعاً) في الصغرى (محمولاً) في الكبرى .

أمثلة القياس الاقتراني من القضايا الشرطية:

وقد يتألف القياس الاقتراني من قضايا شرطية ، أو يدخل فيه قضايا شرطية ، فيسمى عندنذ (قياساً اقترانياً شرطياً) أي: لم يتألف من قضايا حملية صرفة ، وإنما تألف من شرطيتين ، أو من حملية وشرطية ، والشرطية قد تكون متصلة وقد تكون منفصلة ، وبإحصاء الاحمالات يظهر لنا أنها خمسة .

١ – ما يتألف من متصلتين وينتج متصلة .
 ٢ – « « منفصلتين وينتج منفصلة .
 ٣ – « « حملية ومتصلة وينتج منفصلة .
 ٤ – « « حملية ومنفصلة وينتج منفصلة .

٥ – مايتألف من متصلة ومنفصلة

وينتج متصلة أو منفصلة .

و (الحد الأصفر) في القياس الاقتراني الشرطي هو (مقدم النتيجة)، والقضة المشتملة على الحد الأصغر هي ﴿ الصغرى ﴾ .

و (الحد الأكبر) في القياس الافتراني الشرطي هو (تالي النتيجة) ،والقضية المشتملة على الحد الأكبر هي « الكبرى » .

و (الحد الأوسط) في القياس الاقتراني الشرطي هو (الحد المشترك المكرر ين القدمتين) .

أ – مثال بلاقتراني من شرطيتين متصلتين :

المقدّمة الصغرى عسب كلّما رؤي هلال رمضاك فقد دخل شهرالصوم المقدّمة الكبرى كي وكلما دخل شهرالصوم فقد وجبالصيام الطلوب > (فَكُمَّارُؤي هلال رمضان فقد وجب العبّيام) حردهوانسِيّجة

ب - مثال للاقتراني من شرطيتين منفصلتين :

المقدّية الصغرى ب دائماً إمّا أن يكون العدد فرداً أوزوجاً المقدِّمة الكبرى كالمُعَادِنَا أن يكون الزوج قابلاً للقِسمة الي فردين أو إلى زوجين

المطلوسي بسب (فدائماً إمّا أن يكون العدد فرداً أوقابلاً للقِيمة إلى فردن أوإلى زوجين) حددهوا نستيحة

ج - مثال للاقراني من متصلة وحملية :

المقدّمة الصغرى سيب كلما كان المستخرج من المنجم ذهباً اُدُحديدً مواسعة المقدّمة الكبرى بعدت وكل معدن يمّدّد بالحرارة

المطلوب بسب (فَكُلَّا كَان المُستخرج ذهباً اُوحديدً نهويتيرّد بالحرارة) حردهوانسّيجة

د – مثال للاقتراني من منفصلة وحملية :

المفتعة الصغرى حسد دائماً إمّا أن يكون المدرك الذهني موجوداً في الخارج <u>أومعدوماً</u> مداوعة المفتعة الكبرى حسد وكلّ معدوم لا تأثير له في الوجود مداوعة

المطلوب ب (خدائماً إمّا أن يكون المدرَك الذهني موجودًا ﴿ أُولا تَأْثِيرَلْهِ فِي الموجود) حد وهوالنتيجة

ه ـ مثال للاقتراني من متصلة ومنفصلة :

المقدّمة الصغرى ﴿ كُمّا كَانِ الشكلِ الهندسي ذا مكرث زوايا مهوميكَّث ما معرف النوية المعادالزلية المقدّمة الكبرى ﴿ معدد المعادالزلية المعدّمة الكبرى ﴿ معدد المعدّمة الكبرى ﴿ معدد المعدد المع

المطلومسي ﴿ فَعَلِّمَا كَان لِهُكُل ذَا مُلات زوايا فهو إمّا أن ميكون قائم الزاديّة أومنفرج الزاوية أوحادًا لزوايا ﴾ وهوا نشيجية ﴿ أودائماً إمّا أن ميكون لهُكُل ذو الزوايا السُكدت قائم الزاديّة أومنفرج الزاديّة أوحادًا لزوايا

هل كل اقتران من القضايا قياس ؟:

علمنا أن القياس الاقتراني طريقه مثل ماعرضنا في الأمثلة السابقة ، من القياس الاقتراني الحلي ، ومن القياس الاقتراني الشرطي .

ولكن ينبغي أن نعلم أنه ليس كل اقتران بين قضايا يجمعها حد أوسط مفيداً نتيجة صحيحة ملزمة.

وكل اقتران لايفيد بشكله المنضبط نتيجة صحيحة ملزمة حتماً لدى التسايم بالقضيتين المقترنتين إذ ينخوم في بعرض أحواله ، فإنه لايسمى قياساً أصلا ، فمثلاً إذا قلنا :

[لاشيء من الإنسان بحجر . ولاشيء من الحجر بحيوان] لم ينتج إنتاجاً صحيحاً ، لأننا سنقول : [لاشي من الإنسان مجيوان ، أو : بعض الإنسان ليس مجيوان] وكلاهما كاذبتان .

إذن : فالاقتران على مثل هذه الصيغة في قضيتين سالبتين اقتران عقيم غير منتج، رغ التسليم بصدق القضيتين ، ورغ تقديمه نتيجة صحيحة في بعض صوره كما لو غيرنا في المثال الحيوان بالنبات .

لذلك كان لابد لنا من تحديد للصور المنتجة بأشكالها ، وشروطها . وكيفية إنتاجها .

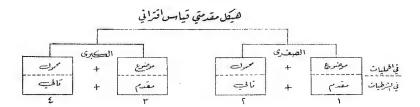
لم صمي هذا القياس اقترانياً ?

وبسبب مايظهر في القياس من اقتران قضاياه دون أن تتوسط بينها أداة استثناء أو استدراك تبين لنا لم سمى قياساً اقترانياً ? .

أشكال القياس لاقتراني وضريه لهنجة

انطلاقاً من وضع الحد الأوسط في مقدمتي القياس بالنسبة إلى الحدين الآخرين الأصغر والأكبر ، نستطيع بمقتضى القسمة العقلية المستقصية ، أن نستخرج أربعة أشكال للقياس الاقتراني بقسميه الحملي والشرطي .

فلنأخذ واقع المقدمتين الصغرى والكبرى بأجزائها في الشكل التالي :



هذه أجزاء أدبعة ، يأخذ الحد الأوسط منها جزأين ليسقطا في النتيجة ، ويترك النتيجة جزأين . الصغوى الكبرى رمزه المغمول و الموضوع ح - ض التالي و المقدم التالي و المقدم التالي و المقدم ح - ح التالي و المقدم الخمول ح - ح التالي و التا

٣ - وقد يأخذ الجزأين الأول والثالث: المقدم و المقدم و المقدم
 ٤ - وقد يأخذ الجزأين الأول والرابع: المقدم و التالي

رموزا لاشكال لأبعة

۱ - ع فن ۲ - ع ع ۳ - ض فن فن = موضو ٤ - ض ع

فهذه أربعة أشكال:

الشكل الأول: يكون الحد الأوسط فيه التألي « مقدماً « « مقدماً « « مقدماً » (حض)

الشكل الثاني: يكون الحد الأوسط فيه عمولاً في الصغرى محمولاً في الكبرى الثاني (« تالياً (« تالياً (« رح))

الشكل الرابع: يكون الحد الأوسط فيه موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى الشكل الرابع الرابع معمولاً في الكبرى المعمولاً في المعمولاً في

وهذه الأشكال مرتبة مجسب كالها ، ولا بد أن نلاحظ أن أكملها هو الشكل الأول ، لأنه أكثر ملاءمة للتسلسل الطبيعي ، إذ ينتقل فيه الفكر من الأصغر إلى الأوسط فالأكبر ، ولأنه ظاهر الإنتاج بنفسه ، ثم إنه ينتج القضايا الأربع دون غيره من الأشكال ، فيأتي في إنتاجه (الكلية الموجبة والكلية السالبة ، والجزئية الموجبة والجزئية السالبة) .

أما الشخصية فهي بقوة الكلية ، وأما المهملة فهي بقوة الجزئية .

ولكل شكل من هـذه الأشكال الأربعة ، ضروب ناتجة عن اتفاق مقدمتي القياس في الكم والكيف ، أو اختلاف المقدمتين فيها أو في أحدهما ، وبيات ذلك فيا يلى :

الكبرى	الصغوى	
كلية موجبة اللية	كلية موجبة سالبة	
جزئية موجبة سالبة	جزئية موجبة سالبة	

فالضروب التي تتحصل لدينا بموجب القسمة العقلية لكل شكل من الأشكال الأربعة هي د ١٦، و ضرباً .

وبعض هذه الضروب منتج في كل المواد التي توضع فيه ، وبعضها عقيم لاحتال فساد انتاجه في بعض المواد .

فلنبحث في كل شكل من هذه الأشكال ، وفي ضروبه المنتجة .

الشكل الأول وضروبه المنتجة:

أمثلة :

مجمول	موضوع	محمول	موضوع	
يان يدخل الجنة	وكل مؤمن صادق الإ	مؤمن صادق الإيمان	أ — علي	
حد أكبر	حد أوسط	حد أوسط	حد أصفر	
		:. فعلي يدخ النتيجة		
متحوك بالإرادة حد أكبر	وكل حيوان حد أوسط	حيوان حد أوسط	ب - كل إنسان حد أصفر	
:. فكل إنسان متحرك بالإرادة النتيجة				
ج – بعض الفاكهة تفاح ولا شيء من التفاح بعنب :. فبعض الفاكهة ليس بعنب				
	شيء من الفاكهة بقطران عء من التفاح بقطوان	و لا	د – كل تفاح فاكهه	

ولا ينتج هذا الشكل من أشكال القياس إنتاجاً صحيحاً مطرداً إلا بتحقيق ضابطين فيه .

الضابط الأول: أن تكون المقدمة الصنوى فيه موجبة .

الضابط الثاني: أن تكون المقدمة الكبرى فيه كلية .

وبتتبع تحقيق هذين الضابطين في ضروبه الستة عشر ، نلاحظ أنه لا ينتج منها إلا أربعة ضروب فقط ، وهي الموضحة في الجدول التالي مع كيفية إنتاجها :

إنتاجه	مقدمته الكبرى	مقدمته الصفرى	الضرب
كلية موجبة (ك م)	كلية موجبة (ك م)	كلية موجبة (ك م)	الأول
كلية سالبة (ك س)	كلية سالبة(ك س)	كلية موجبة (ك م)	الثاني
جزئية موجبة (ج م)	كلية موجبة(ك م)	جزئية موجبة (ج م)	الثالث
جزئية سالبة (ج س)	كلية سالبة (ك س)	جزئية موجبة(ج م)	الرابع

والضروب الأخرى لهذا الشكل عقيمة مبينة جميعها مع الضروب المنتجة في الجدول التربيعي التالي :

(صُروب بُنُعَك الأولَّ (ع صُ) منجَها دعقيمها				
	ج س	لەس	ع م	10	الكبرى الصغرى
	عقيم	ينتج ك س	عقيم	ينبخ ك م	كام
	عقيم	ينتج ج سن	عقيم	بن ع	ع م
	عقيم	عقيم	عقيم	عقيم	لےس
	عقيم	عقيم	عقيم	عقيم	ج س

الأول مليقات على الشكل ح - ض

صغرى كبرى ينتج أ ـ على الضرب الأول منه (ك م) + (ك م) :. (ك م)

أمثلة من القياس الاقتراني الحملي:

ئے م کے م

كل خفاش طائر وكل طائر هو ذو جناح : فكل خفاش هو ذو جناح كل سمك حيوان وكل حيوان يتحرك بالإرادة : فكل سمك يتحرك بالإرادة

ولا يشترط المحافظة في الأقيسة على مثل هذه الصيغ الجامدة ، بل كل كلام يؤدي ما يؤديه الشكل المنتج كاف في صياغة قياس صحيح .

فمن أمثلة هذا الضرب في كلام الرسول (عَلَيْقُ) قوله :

ك نم وخير الخطائين التوابون کے م کل بنی آ دم خط^تاء

هذا القياس ينتج: فخير بني آدم التوابون

ظاهر أن صغرى هذا القياس (كم) أما الكبرى فباستطاعتنا أن نحلها إلى ما يلي : (وجميع الخطائين خيرهم التوابون) . عندئذ يظهر لنا أنها (كم) وعندئذ نستنتج من القياس (كم) فنقول : (كل بني آدم خيرهم النوابون) ، وهذا يساوي ما استنتجناه : فخير بني آدم التوابون .

ومن أمثلة هذا الضرب أيضاً في كلام الرسول عَلَيْكُ قوله :

ك م شخصية م وهي بقوة (ك م) كلمكم لآدم وآدم من تراب

- 4

هذا القياس ينتج : فكلكم من تراب

(나리)

كلـكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته :. فكلـكم مسؤول عن رعيته

أمثلة من القياس الاقتراني الشرطي:

(12)

كلما كائت الشمس طالعة كان النهار موجوداً

اء م

وكلما كان النهار موجوداً كان السعي في المعاش أنفع

ك م

.: فكلما كانت الشمس طالعة كان السعي في المعاش أنفغ

كليا أوقدوا ناراً للحرب أطفأها الله وكليا أطفأ الله نار حرب توقف شرها .: فكليا أوقدوا ناراً للحرب توقف شرها

ك م (شرطية متصلة) وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله

ك م (حملية) وكل خير عند الله هو عطاء حسن

ك م (شرطية متصلة)

فما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوا ثوابه عطاء حسناً

ك م (شرطية) وما تنفقوا من شيء فقد وعد الله بإخلافه

ك م (حملية) وما وعد الله باخلافه فهو مخلوف

ك م (شرطية) .: فما تنفقوا من شيعفهو محلوف

> ك م (حملية) لكل عمل مقرون بالنية جزاء

ك م (شرطية منفصلة) ودائماً إما أن يكون الجزاء جزاءً بالثواب أو بالعقاب

كُ م (شُرطية منفصلةً)

: فدائماً إما أن يكون للعمل المقرون بالنية جزاء
بالثواب أو بالعقاب

قول الرسول (مُتَلِينَةُ)

(كلّ الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها).

ينحل إلى قياس على الوجه التالي:

ك م (حملية) كل الناس يغدو فبائع نفسه كل الناس يغدو فبائع نفسه

ودائمًا إما أن يكون بائع نفسه معتقاً لها إذا باعها الرحمن . أو موبقاً لها إذا باعها الشيطان

: فدامًا إما أن يكون بائع نفسه من الناس معتقاً أو موبقاً لها

أو تنحل الكبرى إلى موجبة كبرى على الوجه التالي :

وكل بائع نفسه إما معتقها أو موبقهـــا .

فتكون النتيجة .: كل الناس يغدو فإما معتق نفسه وإما موبقهـا.

من يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً ، ومن يؤت الحير الكثير سعد فمن يؤت الحكمة سعد .

وعلى هذا النمط ينبغي التحرر من جمود الأمثلة للانتفاع من قواعد القياس في العلوم . الأول إصغرى كبرى ينتج الثاني من الشكل (ح-ض)وهو (ك م) + (كس) . (كس)

أمثلة من القياس الاقتراني الحلي :

(ك م) حملية

كل مؤمن آخذ بنصيب من النقوى

(ك س) حملية

ولا أحد من أهل التقوى مخلد" في المذاب ومحروم من الجنة

(ك س) حملية

: فلا أحد من المؤمنين مخلد في العذاب ومحروم من الجنبة

(كم) حملية (كس) حملية

كل نفس بما كسبت رهينة ولا رهين بكسبه إلا مخير

(كس) حملية

.: فلا نفس كاسبة إلا مخيرة

(ك م) حلية

كل من عليها فان ويبقى وجه ربك

(اي س) عملية

(ك س) حملة

أذ فما عليهــا من أزلي قديم

(أكم) حمليةً كل نفس ذائقة الموت

(ك س) حملية ولا أحد يموت إلا إذا كان ذا حياة

(ك س) حملية .. فلا نفس إلا هي ذات حياة

أمثلة من القياس الاقتراني الشرطي:

(كم) شرطية متصلة

كلما جاءهم رسول بما لا تهوى أنفسهم ، فريقاً كذبوا وفريقاً يقتلون .

(كس) حملية

ولا أحد من مكذبي الرسل أو قاتليهم بناجين من العذاب

(ك س) شرطية

فليس ألبتة كلما جاءهم رسول بما لانهوى أنفسهم بناجين من العذاب

(ك م) شرطية منفصلة

دائمًا إما أن يكون العدد زوجًا أو فردًا

(ك س) حملية

ولا فرد ينقسم بمتســـاويين

.: فليس ألبتة إما أن يكون العدد زوجاً أو ينقسم بمتساويين

الأول

ج - تطبيقات على الضوب الثالث من الشكل (ح - ض)

صغرى كبرى

وهو : (ج م) + (ك م) .. (ج م)

أمثلة من الاقتراني الحمسلي :

(ج م) حملية

ومن الناس من يقول : آمنا بالله وباليوم الآخر وماهم بمؤمنين

(كم) علية

وكل من يُقول : آمنت بالله وباليوم الآخر كاذباً فهو منافق

(ج م) حملية

.: فمن الناس منافقون

(ج م) حملية

وإن كثيراً من الناس لفاسقون

(나 되) (나귀)

والفاسقون لا يهديهم الله (أي لا يحكم لهم بالهداية)

فهي بقوة (كل فاسق غير مهدي) لأن (أل) للاستغراق

،: فكثير من الناس غبر مهديين

(ج م) حملية

ومَن الناس من يشري نفسه ابتغاء موضاة الله

(كم علية

وكل من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله فله الجنة

فمن الناس فريق له الجنة بعض الحيوان عمل ميته فبعض الحيوان عمل في فيعض الحيوان حل ميتة

أمثلة من الافتراني الشرطي :

(ج.م) شرطية متصلة قد يكون إذا كان الثمر مأكولاً كان طيب الرائحة

(ك م) شرطية متصلة وكلما كان المأكول طيب الرائحة كان مطعوماً ومشموماً

(جم) شرطية متصلة .: فقد يكون إذا كان الثمر مأكولاً كان مطعوماً ومشموماً

(جم) شرطية متصلة أحيانًا إذا كانت الشمس طالعة كان القمو مرئياً في السهاء

(جم) شرطية متصلة ي: فقد يكون إذا كانت الشمس طالعة فالوقت ليل أو نهار

> (جم) شرطية متصلة ربا إذا درس الطالب علوم الشريعة صار عالماً

(كم) شرطية منفصلة ودائمًا إما أن يكون العالم عاملًا بما أن يكون العالم عاملًا بما يعلم أو غير عامل

(جم) شرطية متصلة

نقد یکون إذا درس الطالب علوم الشریعة کان عاملاً
 بما یعلم أو غیر عامل

(جم) شرطية منفصلة

أو :. فأحيانًا إما أن يكون دارس هلوم الشريعة عاملًا بما علم أو غير عالم

د _ تطبيقات على الضرب الرابع من الشكل (ح -ض)

أمثلة من الاقتراني الحلي :

بعض الناس يعملون الصالحات

ولا أحد من الذين يعملون الصالحات مغبون

(ج س) حملية ن فعض الناس لس بمنون

بعض العاملين مجزيون خيراً عند الله

ولا أحد من المجزيين خيراً عند الله شقي

.: فليس بعض العاملين بأشقياء

من الفاكهة عنب ، ولاشي من العنب بمر الطعم

ناس بعض الفاكهة بمر الطعم .

أمثلة من الاقتراني الشرطي : قد يكون الماء حلواً أو مرا

ولاثني من ألمر بصالح للشرب

فقد لايكون الماء إما حلواً أو صالحاً للشرب

قد يكون إذا استففر العاصي ربه غفر له .

ولا أحد بمن يغفر الله لهم بمعذب

:. فليس كلما استغفر العاصى ربه كان معذباً .

ربما إذا نام الجهد استعاد نشاطه

ولا أحد يستعيد نشاطه محس منه الكسل عن العمل

:. فليس كلها فام الجمد يحس منه الكسل عن العمل

* * *

من هذه الأمثلة نلاحظ أن النتيجة دامًا تكون جزئية إذا وجد في القياس قضة جزئية ، وتكون سالبة إذا وجد في القياس قضية سالبة ، وتكون جزئية وسالبة إذا وجد في القياس فضية جزئية وقضية سالبة .

وإذا علمنا أن الجزئية أخس من الكلية ، وأن السالبة أخس من الموجبة ، علمنا أن النتيجة تتبع الأخس دائماً ، فإن لم يوجد في القياس الأخس (الكمي) ، جاءت النتيجة (كلية) ، وإن لم يوجد في القياس الأخس (الكيفي) جاءت النتيجة (موجبة).

وقد اجتمعا في الشكل الأول فجاءت النتيجة (ك م). وجاء الأخس(الكيفي) وحده في الشكل الثاني فجاءت النتيجة (ك س). وجاء الأخس (الكمي) وحده في الشكل الثالث فجاءت النتيجة (ج م) . وجاء الأخس (الكيفي والكمي) معال في الشكل الرابع فجاءت النتيجة (ج س) .

الشكل الثاني وضرومه المنتجة

وهو مايكون الحد الأوسط فيه (محمولاً) في الصغرى (محمولاً) في الثاني الثاني الكبرى ، (جم)

أمث_لة :

أ ـ كل مجاهد في سبيل الله تقي ولا أحد من الخائنين بتقي حد أوسط حد أوسط

.: فليس أحدمن المجاهدين في سبيل الله مجائن

ب – لامخلد في العذاب مؤمن . وكل من مات مقراً بالشهادتين مؤمن حد أوسط حد أوسط

ذلا محلد في العذاب من مات مقرأ بالشهادتين

ج ـ بعض الناس شعراء . ولا أحد من يأجوج ومأجوج بشاعر ن فبعض الناس ليس بشاعر

ولا ينتج هذا الشكل من أشكال القياس انتاجاً صحيحاً مطرداً إلا بتحقق ضابطين فيه:

الضابط الأول: أن تختلف مقدمته في الكهيف فتكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة .

الضابط الثاني : أن تكون القدمة الكبرى فيه كلية .

وبتتبع تحقيق هذين الضابطين في ضروبه السنة عشر ، نلاحظ أنه لا ينتج منه إلا أربعة ضروب فقط ، وهي الموضحة في الجدول التالي مع بيان كيفية إنتاجها .

مقدمته الكبرى إنتاجه		مقدمتهالصغرى	الضرب	
كلية سالبة (كس)	كلية سالبة (كس)	كلية موجبة (كم)	الأول	
كلية سالبة (كس)	كلية موجبة (ك م)	كلية سالبة (كس)	الثاني	
جزئية سالبة (جس)	كلية سالبة (ك	جزئية موجبة (جم)	الثالث	
جزئيةسالبة (جس)	كلية موجبة (ك م)	جزئية سالبة (ج س)	الوابع	

والضروب الأخرى لهذا الشكل عقيمة مبينة جميعها مع الضروب المنتجة في الجدول التربيعي التالي :

ضروب بشک اکشائی (25) منتجها وعقیمها

ع س		ع م	ك	الكبرى الصنرى
	یننج ك س			ك م
	ینتج جےس			C &
			بنتج كەس	ك س
			ينتج ع س	ع س

الغراغ : عقيم

14/6

تطبيقات على الشكل الثاني:

(z-z)

ن فلا ضاحك بالفعل حزين (ك س) ..

كل فاعل مرفوع ولا تمييز مرفوع .. فلا فاعل هو تميز

أمثلة من الاقتراني الشرطي:

كلما نما الجنين ثقل حمله على أمه

وليس ألبتة إذا مات الجنين في بطن أمه ثقل حمله عليها • : فليس ألبتة كلما نما الجنين أمكن أن يكون ميتاً في بطن أمه

مها تنفس المريض فالحياة باقية فيه

وليس أحد من الجامدات بذي حياة من الجامدات من فليس ألبتة إذا تنفس الريض فهو من الجامدات

دائمًا إما أن تكون الطهارة الشرعية بالماء وإما بالتراب ولا شيء من الشعير بتراب

فليس ألبتة إما أن تكون الطهارة الشرعية بالماء أو بالشعير

الثاني

ب - تطبیقات علی الضرب الثانی من الشکل (ح-ح) وهو (ك س) + (ك م) .: (ك س)

أمثلة من الافتراني الحلى:

لا حزين مسرور وكل ضاحك بالفعل مسرور الحد الأوسط الحد الأوسط

فلا حزین بضاحك بالفعل

لاحالٍ مرفوع ... فلا حال هو فاعل ...

لا فرس هو إنسان وكل ضاحك إنسان .: فلا فرس هو ضاحك

لا لغو في الجنة وكل خير هو في الجنة ... فلا لغو هو خير

أمثلة من الاقتراني الشرطي:

ليس ألبتة إذا كان الجسد يتحوك بالإرادة فهو ميت وكل جسد لايأكل ولا يتنفس هو ميت ن فليس ألبتة إذا كان الجسدية حرك بالإرادة فهو لا يأكلولا يتنفس ليس ألبتة إما أن يكون العدد زوجاً أو ينقسم إلى متساويين

وكل ماليس بفود ينقسم إلى متساويين

.: فليسألبتة إما أن يكون العدد زوجاً أو هو ليس بفود

الثاني ج — تطبيقات على الضرب الثالث من الشكل (ح-ح) وهو (جم) + (ك س) : (جس)

أمثلة من الاقتراني الحلي:

بعض الناس كاتب ولا أحد من الأميين بكاتب .. فليس بعض الناس بأمي

فريق من الناس في الجنة ولا أحد من الكافرين في الجنة ... فأيس بمض الناس بكافرين ... فأيس بمض الناس بكافرين

ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام .

ولا أحد من المؤمنين المتقين هذا وصفه .: فبعض الناس ليس هذا وصفه

أمثلة من الاقتراني الشرطي:

قد يكون إذا كان الانسان أوروبياً كان أبيض البشرة ولا أحد من الزنوج بأبيض البشرة

ن فقد لا يكون إذا كان الائسان أوروبيتاً فهو واحد من الزئوج ربما يكون إذا كان القمر مضيئاً جداً فالشهر في منتصفه

ولا ليلة غير الليلة الحامسة عشر يكون الشهر في منتصفه

.: فليس دائمًا إذا كان القمر مضيًا جداً فالليلة غير الليلة الحامسة عشر أحياناً إما أن تكون الحيل دمهماً أو مغبراً ولا أحد من حسان الحيل بأغبر

.. فليس دائمًا إما أن تكون الخيل دهمًا أو من حسان الخيل

الثاني

د – تطبیقات علی الضرب الرابع من الشکل (ح-ح)
وهو (جس) + (ك م) : (جس)

أمثلة من الاقتراني الحملي:

بعض الحمير ليس بأهلي وكل واحد من الحمير غير المخططة هو أهلي .: فبعض الحمير ليس من الحمير غير المخططة

بعض الثمر ليس مواً وكل واحد من ثمر الحنظل مو" . . فبعض الثمر ليس حنظلا

بعض الناس لايدخلو الجنة وكل مؤمن يدخل الجنة .. فيعض الناس ليسوا عؤمنين

أمثلة من الاقتراني الشرطي:

قد لا يكون إذا كان الانسان جميلًا كان أسود البشرة وكل زنجي أسود البشرة أفقد لا يكون إذا كان الانسان جميلاً كان أسود البشرة أحياناً لا يكون أحد الشيئين إما أكبر من صاحبه أو أصغر وكا كان أحد الشيئين مساوباً الآخر فهو لا أكبر ولاأصغر
 فقدلا يكون أحد الشيئين إما أكبر من صاحبه أو مساوياً له أو .: فقدلا يكون كالم إليكن أحد الشيئين أكبر من صاحبه كان مساوياً له أو .: فقدلا يكون كالم إليكن أحد الشيئين أكبر من صاحبه كان مساوياً له.

الشكل الثالث وضروبه المنتجة

الثالث

وهومايكون الحد الأوسط فيه (موضوعاً) في الصغرى ، (موضوعاً) في الكبرى (ضض) وهومايكون الحد الأوسط فيه (موضوعاً) في الكبرى (ضض) ولا ينتج هذا الشكل من أشكال الفياس إنتاجاً صحيحاً مطرداً إلا بتحقق ضابطين فه .

الضابط الأول : أن تكون المقدمة الصغرى فيه موجبة .

الضابط الثاني : أن تكون إحدى المقدمتين فيه كلية .

إيجاب الصغرى

كلية إحدى المقدمتين

وهو شرط من جهة (الكيف) وهو شرط من جهة (الـكم)

وبثتبع تحقيق هذين الضابطين في ضروبه السنة عشر نلاحظ أنه لا ينتج منها إلا سنة أضرب فقط ، وهي الموضحة في الجدول التالي مع كيفية إنتاجها .

فهو لا ينتج إلا جزئية موجبة أو سالبة ، والضروب الأخرى لهذا الشكل عقيمة مبينة جميعها مع الضروب المنتجة في الجدول التربيعي التالي:

شكل م (ض ض) النتيجة بالومز مع التسلسل ضروب بكك النالث (ضض)

مسجها وعقيمها	صغری کبری ننیجة
العدة العدة على الحج العالق العالم العدة	١ - (كم) + (كم) : (جم)
ينتي بنتي بنتي ينتي عس عس	(سح) ن (سا) + (ما) - ۲
ع م ع م النج	٣- (احم) + (حم) + (حم)
الع س	ع - (كوم) + (جس) : (جس)
رع س	٥- (١٤) + (١٤) - (١٤)
الفراغ: عقيم	٧- (ج م) + (كس) : (جس)

تطبيقات على الشكل الثالث (ف م)

صغرى كبرى نتيجة أ ـ على الضرب الأول منه (ك م) + (ك م) : (ج م)

من الافتراني الجلي:

كل إنسان حيوان وكل إنسان قابل للعلم وصنعته الكتابة

.: بعض الحيوان قابل للملم وصنعته الكتابة

كل ذهب معدن وكل ذهب لا يتأكسد (أي: لا يتأثر بالأحماض) .. بعض المعدن لا يتأكسد.

من الاقتراني الشرطي:

كلها كانت الثمرة تفاحاً كانت فاكهة

وكلما كانت تفاحاً كانت قابلة لأن تعصر شراباً

:. فقد يكون إذا كانت الشرة فاكهة كانت قابلة لأن تعصر شراباً

دائمًا إما أن يكون الحيوان الماشي يمشي على بطنه أو على أرجل.

ودائمًا إما أن يكون الماشي بيشي على رجلين أو أكثر

:. فقد يكون إما أن يمشي الحيوان على بطنه أو على رجلين أوأكثر

صغری کبری نتیجة ب ـ علی الضرب الثانی منه (ك م) + (ك س): (ج س)

من الاقتراني الحلي:

كل نائم يفقد حسه الظاهر ولانائم مكلف شرعا

:. فليس بعض من يفقد حسَّه الظاهر مكلفاً

كل مجنون عديم التفكير السوي ولا مجنون هو مكلف شرعاً

؛. فليس بعض عديم التفكير السوني" مكلفاً شرعاً

كل خطاط ماهر صنعة البنان ولا خطاط أعمى فليس بعض ماهو صنعة البنان أعمى

من الاقتراني الشرطي:

كلما كان الحيوان إنساناً كان قابلًا للتعلم وصنعة الكتابة

وايس ألبتة إذاكان الحيوان إنسانا كان طيرأ

:. فقد لا يكون إذا كان قابلًا للتعلم وصنعة الكتابة كان طيراً

دائمًا إما أن يكون أحد الأبوين أبا أو أما

ولا أحد من الآباء أنثى

فقد لا يكون إما أن يكون أحد الأبوين أماً أو أنثى

صغرى كبرى نتيجة ج – على الضرب الثالث منه (ك م) + (ج م) : (ج م)

من الاقتراني الحملي :

كل خطاط ماهر صنعة البنان

وبعض الخطاطين رستامون

:. فبعض ماهري صنعة البنان رسيّامون

كل رسام مفن" وبعض الرسامين مجانين

:. فبعض المفنين مجانين

من الاقتراني الشرطي:

كلما كانت النفس رضية كانت سميدة

وبعض النفوس الرضية تقية مؤمنة

: فقد يكون إذا كانت النفس سعيدة كانت تقية مؤمنة دائمًا إما أن يكون الماء سائلًا أو متحمداً

وقد بيكون إذا كان ماء سائلًا كان ملحاً أجاجاً

:. فقد يكون إما أن يكون الماء متجمداً أو ملحاً أجاجاً أو :. فقد يكون إذا كان الماء متحمداً كان ملحاً أحاحاً

صغری کبری نتیجة د الضرب الرابع منه (ك م) + (ج س): (جس)

من الاقتراني الحملي :

كل صبي هو دون التكليف الشرعي

وليس بعض الصبيان تصع صلاته

ن. فليس بعض من هو دون التكليف الشرعي تصح صلاته كل ماء بقي على خلقته الأصلية طاهر

وبعض الماء الباقي على خلقته الأصلية ليس بماء خال من الشوائب فبعض الماء الطاهر ليس بخال من الشوائب فقد لاريكون الماء الطاهر خالياً من الشوائب

من الاقتراني الشوطي :

كلما كان العلم نافعاً الدين أو الدنيا كان مطلوباً شرعاً وقد لا يكون العلم النافع الدين أو الدنيا من العلوم الشرعية أ. فقد لا يكون إذا كان العلم مطلوباً شرعاً كان من العلوم الشرعية دائماً إما أن يكون الانسان جائعاً أو شبعان
 وقد لا يكون الجائع واجداً لما يا كل

:. فقد لا يكون إما أن يكون الانسان شبعان أو واجداً لما يأكل

صفری کبری نشجة ه – علی الضرب الحامس منه (جم) + (كم): (جم)

من الاقتراني الحملي:

بعض الناس شعواء وكل الناس يتنفسون برئاتهم

فبعض الشعراء يتنفسون برئاتهم

بعض الحيوان إنسان وكل حيوان يتحرك بالإرادة

فبعض الانسان يتحرك بالارادة

بمض الورد أحمر وكل ورد هو نبات

:. فبعض الأحمر نبات

من الاقتراني الشرطي:

قد يكون إذا كان المكان مضيئًا كان ذلك من نور مصباح

و كلما كان المكان مضيئًا كان صالحًا الرؤية والمشي فيه . . فقد يكون إدا أضاء المكان من نور مصباح كان صالحًا الرؤية والمشي فيه ·

أحياناً إما أن يكون المصلي راكعاً أو ساجداً

وكل مصل" راكع هو خاضع لربه

: • فأحيانًا إما أن يكون المصلى ساجدًا أو خاضعًا لربه

قد يكون إذا كان الشيء طيب الرائحة كان ورداً

وكل طيب الرائحة يهدى للأحبة

فبعض الورد يهدى للأحبة

صغری کبری نتیجه و – علی الضرب السادس منه (ج م) + (ك س): (جس)

من الاقتراني الحلي :

بعض الورد أحمر ولا شيء من الورد بدم

:. فبعض الأحمر ليس بدم

بعض الماء أجاج ولا شيء من الماء بنفط فبعض الأجاج ليس بنفط

من الاقتراني الشوطي:

ربما يكون إذا كان السمك في الماء كان حياً

ولا شيء من السمـك بطائر

:. فقد يكون إذا كان السمك حماً كان طائراً

قد يكون إما أن يكون البادنجان أبيض أو أسود

ولا شيء من الباذنجان بذي أشجار معمرة

فقد لا يكون إما أن يكون الباذنجان أسود أو ذا أشجار معمرة

الشكل الرابع وضروبه المنتجة

وهو ما يكون الحد الأوسط فيه (موضوعاً) في الصغرى (محمولاً) في الكبرى الرابع (ض ح)

ولا ينتج هذا الشكل من أشكال القياس إنتاجاً صحيحاً مطرداً إلا بتحقق ضابط واحد فيه :

وهو أن لا تجتمع فيه الحستان (أي : السلب والجزئية) سواء أكان ذلك في مقدمتيه أو في مقدمة واحدة ، كأن تكون الصغرى أو الكبرى (جزئية سالبة) أو إحداهما جزئية والأخرى سالبة .

ويستثنى من ذلك صورتان إحداهما على الطرد والأخرى على العكس ، فتجتمع الحستان في الموجبة الجزئية (صغرى) مع السالبة الكلية (كبرى) ومع ذلك تنتج ، ولا تجتمع الحستان في الموجبة الجزئية (صغرى) مع الموجبة الكلية (كبرى) ، ومع ذلك لا تنتج وكأن السالبة الكلية سلبت حق الموجبة الكلية هنا (١) .

ورابع عدم جمع الحستين إلا بصورة ففيها يستبين صغراهما موجبة جزئية كبراهما سالبة كلية ويمكن إصلاحه على الوجه التالى :

ورابع عدم جمع الخستين إلا بصورتين بين الحالتين موجبة جزئية ذي الصغرى كلية بحالتيها الكبرى أو ما اجتمعا وسقط الانتاج واجتمعا وأنتج الحجاج ما اجتمعا وضربه قد خوجا واجتمعا وضربه قد أنتجا

⁽١) وعلى هذا يكون شرط صاحب السلم ناقصاً إذ قال :

وبتتبع ضروب هذا الشكل الستة عشر للاحظ أنه لاينتج منها إلا خمسة أضرب فقط ، زادها المتأخرون ثلاثة أخرى ، وهذه الثلاثة معترضة بأنها غير مطودة الانتاج ، فلنقتصر على الأضرب الخمسة المتفق عليها .

انتاجه	مقدمته الكبرى	مقدمته الصفرى	الضرب
جزئية موجبة (ج م)	كلية موجبة (ك م)	كلية موجبة (ك م)	١٧٠
جزئية موجبة (ج م)	جزئية موجبة (ج م)	كلية موجبة (ك م)	الثاني
جزئية سالبة (ج س)	كلية سالبة (ك س)	كلية موجبة (ك م)	الثالث
كلية سالبة (ك س)	كلية موجبة (كم)	كلية سالبة (ك س)	الوابع
جزئية سالبة (ج س)	كلية سالية (ك س)	جزئية موجبة (ج م)	الخامس

ويلاحظ على هذا الشكل أنه لم ينتج إلا جزئية عدا الضرب الرابع منه ، أما الضروب الأخرى العقيمة فهي مبينة مع الضروب المنتجة في الجدول التربيعي التالي:

صروب بنکل اکرا بع (ص2) منجها وعقیرها

ع س	لص	12.	00	النبرى الصنر <i>ى</i>
	پنتج ج س	ينج	ينتج ع م	له م
	ینبخ ج س			98.
			ينتج ك	لەس
				ع س

الغراغ : عقيم

٤ (ض ح) المنتجة بالرمز مع التسلسل	حل	-
(كم) + (يكم) : (جم)		١
(كم) + (جم) : (جم)	_	٢
(ك م) + (كس) : (جس)		٣
(كس) + (كم) : (كس)		٤
(جم) + (كس) :. (جس)		0

تطبيقات على الشكل الرابع (ض ح)

صغری کبری نتیجة أ ـ على الضرب الأول منه (ك م)+ (ك م): (ج م)

من الاقتراني الحملي :

كلمن نخشى الله حقافهو عالم به وكل ملتزم بأحكام الدين تماماً فهو نخشى الله حفاً .

: فبعض من هو عالم بالله نخشى الله حقاً

كل نجم هو زينة للماء
وكل جرم سماوي ناري نجم

ن فبعض ما هو زينة للساء نجم ...

من الاقتراني الشرطي :

أينا تكونون يدركم الموت وكل آجالكم تأتي أينا تكونون . قد يكون إذا أدرككم الموت جاءت آجالكم

دانمًا إما أن يكون الحي ذا بصر أو :أعمى المنت

وكل من يرى بالنظارات فهو ذو بصر

:. ففد يكون إما أن يكون الحي أعمى أو يوى بالنظارات

صغری کبری نتیجة

ب - تطبيقات على الضرب الثاني منه (كم) + (جم) : (جم)

من الاقتراني الحملي :

كل لبن أبيض وبعض المأكول أبيض

: فبعض الأبيض مأكول

كل جمل ذو رقبة طويلة وبعض ما يباع في سوق الجزارين جمل :. فبعض ذوي الرقاب الطويلة يباع في سوق الجزارين

كل بيض فهو ذو قشر كلسي وبعض ما ينكسر بيض .. فبعض ما هو ذو قشر كلسي ينكسر

كل أنثى من الحيوان مستعدة لأن يكون لها قرين ذكر . وبعض من هو ودود أنثى من الحيوان .

:. فبعض من هو مستعد لأن يكون له قرين ذكر هو ودود

من الاقتراني الشرطي:

كلما كان الفراش وثيراً كان أكثر راحة

وبعض جهاز العروس فراش وثير

:. فقد يكون إذا كان الفراش وثيراً كان جهاذاً لمروس

دامًا إما أن يكون الولد نجيبًا أو غير نجيب

وبعض الناجحين في حياتهم نجباء

فقد يكون : إما أن يكون الولد ناجحاً في حتاته أو غير نجيب

صفری کبری نتیجة ج - تطبیقات علی الضرب الثالث منه (كم) + (كس): (جس)

من الاقتراني الحملي :

كل جمل ذو رقبة طويلة ولا شيء من ذوات الحافر بجمل

: فبعض ما هو ذو رقبة طويلة ليس من ذوات الحافو

كل عالم أرفع منزلة من الجاهل

ولا واحد من الثيران بعالم

:. فبعض من هو أرفع منزلة من الجاهل ليس بثور

من الاقتراني الشرطي :

كليا كان الظل ممتدأ فالشمس بعيدة عن وسط السهاء

ولا شيء من الهواء له ظل يمتد

: فقدلا يكون إذا كانت الشمس بعيدة عن وسطالساء كان الهواء له ظل

في كل الأحيان إما أن يكون الحي بصيراً أو أعمى

ولا شيء من حيوان الخالد ببصير

:. فقد لا يكون إما أن يكون الحي أعمى أو هو خلد

صغرى كبرى نتيجة

د - تطبيقات على الضرب الرابع منه (ك س) + (ك م) : (كس)

من الاقتراني الحملي :

لا أحد من الناس هو سمك وكل ضاحك هو من الناس

:. فلا أحد من السمك هو ضاحك

لا يجزي والد عن ولده يوم القيامة شيئاً

وكل واحد من الأصول والد

:. فلا جازي يوم القيامة أحد من الأصول عن أحد من الفروع

من الاقتراني الشوطي :

ليس ألبتة كلما كان العدد فردأ كان منقسماً بمتساويين صحيحين

وكل عدد إما زوج وإما فرد

:. فليس ألبتة إما أن يكون العدد منقسماً بمتساويين أو هو زوج

11/5

ليس ألبتة كلما كان النبات زهراً فهو ذو رائحة طيبة وكل تفتح الثمر قبل عقده زهر

فلیس ألبته کلما کان النبات ذا رائحه طیبه فهو تفتح الثمر قبل عقده صغری کبری نتیجه

ه تطبیقات علی الضرب الرابع منه (جم) + (ك س) :. (جس) من الاقتراني الحملی :

بعض الناس مؤمنون ولا أحد من الملائكة بإنسان فعض المؤمنين ليسوا علائكة

من الاقتراني الشرطي :

قد يكون إذا كانت الشمس طالعة في الساء فالأرض مضيَّة بها

ولا ليل موجود تطلع فيه الشمس في السهاء

: فقد لا يكون إذا كانت الأرض مضيئة بالشمس فالليل موجود أحياناً إما أن يكون العابد صائماً أو قائماً في الليل

ولا أحد يشرب الماء هو صائم

: فقد لايكون : إما أن يكون العابد قاعًا في الليل أو يشرب الماء

تلخيص عام للأشكال الأربعة وضروبها المنتجت بالرموز

د_ ضروب بِسُطُل العِم لمِنْجَة (ضية) (صن ع) صن کبی نتجة ضابط إنّاجه ۱-(ك) + (ك) : (غم) ان دیجتے فیه الحسّان (السلب ولجزئیة) ۲-(كم) + (عم) : (عم) وستشنی صورتان :

ضوابط عامة للقياس الاقتراني

ولدى النظر في أضرب القياس المنتجة للاحظ مايلي :

۱ کل قیاس هو مؤلف من قضیتین : (قضیة صفری) + (قضیة کبری) بشتق منها بالضرورة (قضیة ثالثة) هی النتیجة .

حد" أصغر - حد" أوسط) والحد الأوسط المتكرر في مقدمتي القياس هو الذي يسقط في النتيجة ولايذكر فيها .

٣ - لانجد في الضروب المنتجة ضرباً مؤلفاً من قضيتين سالبتين ، بل إذا وجد السلب في إحداهما كانت الأخرى موجبة ، فباستطاعتنا أن نتخذ من ذلك ضابطاً فنقول :

« لا يتألف قياس صحيح من مقدمتين سالبتين » .

٤ - رأينا أنه كليّا وجدت قضية سالبة في إحدى مقدمتي القياس كانت النتيجة سالبة ، وكليّا وجدت قضية جزئية في إحدى مقدمتي القياس كانت النتيجة جزئية .

ولما كان السلب أخس من الإيجاب، وكانت الجزئية أخس من الـكلية ،صح لنا أن نتخذ ضابطاً من اتباع النتيجة للسلب والجزئية فنقول :

« إن النتيجة تتبع الأخس في الكم وفي الكيف » .

٥ - رأينا أن الشكل الثالث لا ينتج إلا (جــزئية) ولو كانت مقدمتاه كليتين .

٩ - رأينا أن الشكل الرابع لا ينتج أيضاً إلا (جزئية) ولو كائت مقدمتاه كليتين ، باستثناء الضرب الرابع منه ، فهو ينتج كلية سالبة ٤/ض ح

صغرى كبرى نتيجة [(ك س) + (ك م) :. (ك س)]

٧ - رأينا في أضرب القياس المنتجة أن الحد الأوسط مستغرق جميع أفراده في إحدى المقدمتين أو كليها ، فيصح لنا أن نتخذ من ذلك ضابطاً فنقول :

و كل قياس صحيح لابد أن يكون الحد الأوسط فيه مستغرقاً جميع أفراده في إحدى مقدمتيه أو كليها » .

ولا يعني هذا أننا كلما وجدنا الاستغراق في الحد الأوسط فالضرب صحيح الانتاج ، فكثير من الضروب غير المنتجة مستفرقة الحد الأوسط ، وقد جاء عقمها من سبب آخر .

٨ – رأينا في نتائج أضرب القياس المنتجة ، أنها لاتشتمل على حد مستفرق للمياه ، فيصح أفراده ، دون أن يكون هذا الحد مستغرقاً في إحدى مقدمتي القياس ، فيصح لنا إذن أن نتخذ من ذلك ضابطاً فنقول :

لا يصح أن يكون حد مستفرقاً جميع أفراده في النتيجة ، ما لم يكن هذا
 الحد مستفرقاً في إحدى مقدمتي القياس » .

ولا يعني هذا أننا متى وجدنا حداً مستغرقاً في مقدمتي القياس ، جنّنا به في النتيجة مستفرقاً ، فكثير من النتائج الصحيحة غير مستفرقة الحدين ، مع استغراقها في المقدمتين ، أو استغراق أحدهما في إحداهما .

٩ - رأينا أن المقدمتين إذا كانتا موجبتين ، فإنها لا تنتجان قضية سالبة .

١٠ – رأينا أنه لم يأت ضرب منتج مشتمل على قضيتين جزئيتين ، إذن لابد في كل قياس من أن تكون إحدى مقدمتيه كلية على الأقل .

۱۱ – رأینا أنه لم یأت ضرب منتج صغراه سالبة و کبراه جزئیة ، إذن: فلا تنتج صغری سالبة مع کبری جزئیة .

تعقيب باقتراح على ضروب وأشكال القياس الاقتراني

ربما كان باستطاعتنا اختصار الأمر فيا يتعلق بتفصيل الضروب المنتجة لآشكال القيراني ، إذا اشترطنا التصريح بكمية المحمول في كل من مقدمتيه الصغرى والكبرى ، وذلك مجسب واقع حال القضية ، فنضيف إلى المحمول السور الكبرى أو الجزئي كما نفعل في الموضوع ، فنقول مثلا :

.: فكل (إنسان) بعض (نامي)

وعندئذ نقول :

١ - يكون القياس صحيحاً منتجاً ، عندما 'يسلم فيه بتضمن الحد الأوسط
 في الكبرى للحد الأصغر في الصغرى ، أو مساواته له .

والانتاج هنا يرجع إلى بديهتين عقليتين:

الأولى: أن الحكم على جميع أفراد الكلي بشيء هو حكم بهذا الشيء على كل فرد منه ، والقياس الذي نثبت فيه اندراج فرد أو أفراد في ضمن أفراد كلي ، ينقلنا بداهة إلى أن ما نحكم به على هذا الكلي حكماً استفراقياً لابد أن يكون شاملًا لكل ما يندرج فيه ، فقولنا :

كل إنسان بعض حيوان وكل حيوان بعض نامي

تنطبق عليه البديمة العقلية أن بعض الشيء هو بعض لذلك الشيء.

الثانية : أن الحريم على جميع أفراد الكلي بشيء ، هو حريم على كلي ّ آخر هو مساو ٍ له في الماصدق ، نظراً إلى اتحاد الماصدق في كل ّ منها ، فقولنا :

كل إنسان كل ناطق وكل ناطق كل ضاحك

معناه أن كل مايقال عليه إنسان من الأفراد يقال عليه ناطق ، وكل مايقال عليه ناطق يقال عليه ضاحك ، إذن فمقتضى اتحاد الماصدق في الحدود الثلاثة الأصغر والأوسط والأكبر ، كان مايقال على الأوسط منها يقال على الأصغر حتماً.

٢ – ويكون القياس صحيحاً منتجاً عندما 'يسلم فيه بأن الحد الأكبر مباين للحد الأوسط، ويكون الحد الأوسط متضمناً أو مسارياً للحد الأصغر في حكم موجب، والانتاج في هذه الحالة إنتاج سلبي، وهو يستند إلى البديهة العقلية التي تقضي بأن مباين كل أفراد المكلي هو مباين لكل فـرد منه، ومباين لما يساويه في الماصدق، فحين نقول:

كل إنســــان بعض حيوان ولاشيء من الحيوان بججو

فإنه يسلتزم بداهة أنه لاشيء من الانسان بججر ، لأن الانسان مندرج في الحيوان ، وإذ قد باين الحجر كل أفراد الحيوان ، فلابد أن يكون مبايناً لكل أفراد الحيوان .

٣ _ ويكون القياس صحيحاً منتجاً عندما يسلم فيه بأن الحد الأصغر مباين الحد الأوسط ، ويكون الحد الأوسط مساوياً للحد الأكبر في حكم موجب .

والانتاج في هذه الحالة إنتاج سلمي ، وهو يستند إلى البديهة العقلية التي تقضي بأن مباين كل أفراد الكلمي مباين لما يساويه في الماصدق فحين نقول :

كل فرس ليس بإنسان وكل إنسان كل ضاحك فإنه يستازم أن كل فرس ليس بضاحك .

ع" _ لا إنتاج من مقدمتين سالبتين .

تراعى بقية الضوابط العامة للقياس الصحيح المنتج...

القياسالاستتثنائي

سبق معنا أن القياس قسمان : اقتراني واستثنائي ، أما الاقتراني فقد وضع لنا تماماً بقسميه الحملي والشرطي ، وبقي علينا أن نتعرف على الاستثنائي .

فالقياس الاستثنائي هو عملية فكرية ينطبق عليها التعريف العام للقياس ، إلا أنه قائم على مقدمة شرطية توضع ، ثم تؤخذ قضية حملية من أحد طرفيها ، أو يؤخذ نقيضها ، وتوضع في القياس مقرنة بلفظة (لكن) أو نحوها ، وتكون هذه مقدمة ثانية ، ثم تشتق منها النتيجة ، ويتضع ذلك بالأمثلة :

أ _ من الشرطية المتصلة :

مقدم على الأمواض الأمواض الأمواف لايضوه .

هذه مقدمة كبرى وهي شرطية مؤلفة بالأصل من قضيتين حمليتين ، إلا أن ارتباطها بالشرط جملها قضية واحدة شرطية ، كما سبق بيانه في القضايا .

ثم ننتزع إحدى قضيتها الحمليتين ، إما المقدم أو التالي فنقول : لكنه سليم من الأمراض (على طريقة الجزم)

وهذه هي المقدمة الثانية الصغرى ، وهي قضية حملية كما هو واضح ، وقد استثنينا فيها مقدم الكبرى بعينه .

صار معنا الآن مقدمتان :

مقدمة كبرى : وهي القضية الشرطية .

ومقدمة صفرى : وهي الحملية المأخوذة من أحد طرفي الشرطية ، والواردة على طريقة الاستثناء من الشرطية ، مقترنة بلفظ (لكن) (١) .

عندئذ باستطاعتنا أن نشتق النتيجة مجزوماً بها فنقول :

:. فالطعام بلا إسراف لا يضره .

وهذه النتيجة هي تالي الكبرى بعينه .

لكن الطعام يضره (استثناء نقيض تاني الكبرى)

عندئذ تأتي النتيجة نقيض حمليتها الأخرى فنقول:

:. فهو ليس سليماً من الأمراض . (النتيجة نقيض مقدم الكبرى)

ب _ من الشرطية المنفصلة :

مقدم تالي (مقدمة شرطية هي الكبرى) إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً (مقدمة شرطية هي الكبرى) كنه زوج الكنه زوج الستثنينا بها مقدم الكبرى بعينه

:. فهو ليس فرداً (النتيجة)

وهذه النتيجة هي نقيض تالي الحبرى

⁽١) يسمي المناطقة هذا الحرف حرف استثناء ، لأنه يستثني من الشرط غير المجزوم به قضية مجزوماً بها .

أو لكنه فرد (صفرى استثنينا بها تألي الكبرى بعينه)

: فهو ايس زوجاً (صفرى استثنينا بها نقيض المقدم)

أو لكنه ايس فرداً (صغرى استثنينا بها نقيض التالي)

: فهو زوج (وهذه النتيجة هي مقدم الكبرى بعينه)

أو لكنه ليس زوجاً (صغرى استثنينا بها نقيض المقدم)

: فهو فرد (وهذه النتيجة هي تالي الكبرى بعينه)

: فهو فرد (وهذه النتيجة هي تالي الكبرى بعينه)

غدا من الواضع لدينا عن طريق الأمثلة أن القياس الاستثنائي ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : استثنائي متصل، وهو ما كانت مقدمته الكبرى شرطية متصلة .

القسم الثاني: استثنائي منفصل، وهو ما كانت مقدمته الكبرى شرطية منفصلة. وصغرى كل منها قضة حملية مقترنة بأداة الاستثناء: (لكن)، والاستثناء

وصغرى كلِّ منها قضية حملية مقترنة باداة الاستثناء: (لكن)، والاستثناء يها يكون لمقدم الكبرى أو لتاليها .

والنتيجة تأتي قضية حملية مجزوماً بها ، هي مقدم الكبرى أو تاليها ، أونقيض مقدمها ،أو نقيض تاليها ، حسباً يقتضيه اللزوم .

ولكل قسم من هذبن القسمين ضوابط لانتاجه يجب مراعاتها ، حتى يكون انتاجاً صحيحاً مسلماً به ، لانتخلف عنه الصحة متى سلمت قضيناه الكبرى والصغرى .

فلنبين ذلك فيا يلي:

القياس الاستثنائي المتصل:

هو 🗕 كما علمنا 🗕 القياس المؤلف من مقدمتين : كبرى وصغرى .

المقدمة الكبرى: قضية شرطية منصلة ، ويشترط فيها أن تكون موجبة لزومة لا اتفاقية .

المقدمة الصغرى : قضية حملية مقترنة بلفظة (لكن) أو نحوها ، وتسمى الميتثنائية .

ويستثنى بالمقدمة الصغرى مقدَّم الشرطية المتصلة الموجبة اللزومية أو نقيض تاليها .

ويجب أن تكون إحدى المقدمتين كلية (والشخصية بقوة الكلية) وهذا القياس ينتج إنتاجاً صحيحاً مطرداً في حالتين فقط:

الحالة الأولى: وضع المقدم (أي إثباته) ينته وضع التالي (أي: ينته إثبات التالي) .

الحالة الثانية : رفع التالي (أي نفيه) ينتج رفع المقدم .

وذلك لأن إثبات الملزوم يقتضي عقلًا إثبات لازمه ، ونفي اللازم يقتضي عقلًا نفي الملزوم .

فوجود السقف المرفوع يستازم وجود القواعد الرافعة له ، فالسقف المرفوع مازوم ، والقواعد الرافعة له لازمة له .

عندئذ نصوغ قضة شرطة تبين هذا اللزوم فنقول : دائمًا إذا كان السقف مرفوعًا فهو على قواعد تحمله .

وهنا فقد يظهر لنا سقف مرفوع ، وتختفي عنا القواعد التي رفعته ، فنقول بموجب القياس :

لكن هذا السقف مرفوع . (فنضع مقدَّم قضيتنا الكبرى) .

وهذا يستازم وضع التالي ، وعندئذ يسوغ لنا أن نستنتج القضية المطاوبة فنقول :

:. فهو على قواعد تحميله .

وقد يختفي عنا واقع حال السقف هل هو مرفوع أو لا ؟

ولكن يظهر لنا عدم وجود القواءد التي يمكن أن تكون رافعة له ، فنقول بموجب القياس :

لكن لانوجد قواعد تحمل السقف (فنرفع تالي قَضِيْنا الكبرى)،

ورفع هذا التالي يستلزم رفع المقدم ، وعندئذ يسوغ لنا أن نستنتج القضية المطلوبة فنقول :

.: فالسقف غير مرفوع .

لكن وفع المقدم لا يستلزم وفع التالي ولا وضعه ، وكذلك وضع التالي لا يستلزم وضع المقدم ولا رفعه ، فهاتان الحالتان إذن لا تنتجان إنتاجاً صحيحاً مطوداً .

فإذا قلنا : لكن السقف غير مرفوع (فرفعنا المقدم)

فهل يستلزم هذا كون قواعد السقف غير قائمة أو هي قائمة ؟ من المكن أن توجد قواعد المقف عليها ، ومن الممكن أن لا يوجد سقف ولا قواعد ، إذن فرفع المقدم لايستلزم شيئًا في التالي ، فهو غير منتج .

وإذا قلنا : لكن قواعد السقف قائمة (فوضعنا التالي)

فهل يستلزم هذا كون السقف موفوعاً أو غير مرفوع ؟

من الممكن أن توجد قواعد قائمة لاسقف عليها ، ومن الممكن أن توجد

قواعد قائمة وعليها حقف ، إذن فوضع التالي لا يستلزم شيئاً في المقدم ، فهو غير منتج .

قد نجد في بعض الأمثلة من القضايا الشرطية المتصلة أن وضع كل من المقدم والتالي يستلزم وضع الآخر، المقدم والتالي يستلزم وضع الآخر، ورفع كل من المقدم والتالي يستلزم وفع الآخر، ولكن هذا يرجع إلى وجود التلازم المطرد المنعكس بين المقدم والنالي، وهذا لابوجد في كل الأمثلة، لذلك لايصع أن يتخذ مستنداً ثابتاً للقياس.

فن الأمثلة المشتملة على التلازم المطرد المنعكس بين مقدم القضية الشرطية المتصلة وتاليها، المثال الذي يتكرر استعماله على ألسنة المناطقة :

دائمًا إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

ففي هذا المثال ونظائره للاحظ أن رفع كلِّ من المقدم والنالي يستلزم رفع الآخر، ووضع كل من المقدم والتالي يستلزم وضع الآخر، فنقول:

لكن الشمس غير طالعة .: فالنهاد غير موجود

لكن النهار غير موجود .: فالشمس غير طالعة

لكن الشمس طالعـــة : فالنهار موجــود

لكن النهار موجــود .: فالشمس طالعـة

وصدق الانتاج هنا في الحالات الأربع ، لخصوص المثال وما فيه من تلازم مطرد منعكس بين المقدم والتالي ، ولا يصدق في كل الأمثلة .

لذلك فالانتاج الصحيح المطرد للقياس الاستثنائي المتصل منحصر في حالتين فقط ، هما كما سبق :

وضع المقدم :. وضع التالي قانون انتاج القياس رفع التالي .: رفع المقدم الاستثنائي المتصل قانون انتاج القياس تطبيقات على القياس الاستثنائي المتصل: تالى أ ـ لو كان فيها آلهـة إلا الله لفـدتا (الكبرى) أي : اكنها لم تفسدا (الصغرى وقد رفع فيها التالي) فليس فيها آلهة إلا الله (النتيجة. وقد رفع فيها المقدم) ب - في يونس عليه السلام: فلولا أنه كان من المسبحين للبث في بطنه إلى يوم يبعثون أي : لكنه لم يلت في بطنه (الصغرى. وقد رفع فيها التالي) .: فقد كان من المسبحين (النتيجة . وقد رفع فيها المقدم) مقدم تالي ج - قول المشركين في حق المؤمنين: لوكان خيراً ماسبقونا إليه (الكبرى) أي : لكنهم سبقونا إليه (الصغرى . وقد رفع فيها التالي) .: فهو ليس خيراً (النتيجة التي استنتجوها . وقد رفع فيها المقدم) وقماس المشركين هذا فاسد، لأن كبراه غير مسلمة، فسمق المؤمنين إلى الإيمان لايدل على أن الإيمان ليس خيراً ، ولو كان السابقون إليه من ضعفاء القوم وفقرامُم .

د - في حق الرّسول ﷺ: ولو تقو ّل علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين مم لقطعنا منه الوتين (الكبرى)

أى : لكننا لم ناخذ منه بالسمين ولم نقطع منه الوتين (الصفرى. وقد رفع فيها التالي) فَمَا تَقُولُ عَلَيْنَا بِعَضُ الْأَقَاوِيلِ (النَّتَيْجَةُ . وقد رفع فيها المقدم) ه - وإن تؤمنوا وتتقوا فلكم أجر عظيم (الكبرى) لكن أهل بيعة الشجرة قد آمنوا واتقوا (الصفرى. وقد وضع فيها المقدم) .: فلهم أجر عظيم (النتيجة . وقد وضع فيها التالي) و _ إذا كان هـذا السائل زئبقاً فهو يتمدد بالحرارة (الكبرى) لكنه فعلًا زئبق (الصفرى. وقد وضع فيها المقدم) فهو يتمدد بالحوارة (النتيجة وقد وضع فيها التالي) أو: لكنه بالتجربة لايتمدد بالحرارة (الصغرى. وقد رفع فيها التالي) .: فهو ليس زئبقاً (النتيجة . وقد رفع فيها المقدم) مقدم تالي ز _ دائمًا إذا كانت السهاء صحواً فلا مطر ينزل على الأرض (الكبرى) اكنها فعلاً صحو (الصغرى. وقد وضع فيها المقدم) .: فلا مطر ينزل على الأرض (النتيجة. وقد وضع فيها التالي) أو: لكن المطر ينزل على الأرض (الصغرى . وقد رفع فيها التالي) .: فالسماء ليست صحواً (النتيجة. وقد رفع فيها المقدم) مقدم تالي مقدم الملطة أو فسدت اختل الأمن (الكبرى)

لكن الأمن لم يختل . (الصغرى . وقد رفع فيها التالي) . . فالسلطة لم تضعف ولم تفسد . (النتيجة . وقد رفع فيها المقدم) أو: لكن ضعفت السلطة وفسدت . (الصغرى . وقد وضع فيها المقدم) . . فقد اختل الأمن . (النتيجة . وقد وضع فيها التالي) .

مقدم تالي ط المتاع ملكه وهو أهل للتصرف جاز له بيعه وهبته (كبرى) لكنه ملكه وهو أهل للتصرف (الصغرى. وقد وضع فيها المقدم) .: فيجوز له بيعه وهبته. (النتيجة. وقد وضع فيها التالي) أو: لكنه لايجوز له بيعه وهبته. (الصغرى. وقد رفع فيها التالي) .: فهو ليس ملكه أو ليس أهلًا للتصرف. (النتيجة. وقد رفع فيها المقدم)

القياس الاستثنائي المنفصل

هو _ كما علمنا _ القياس المؤلف من مقدمتين : كبرى وصغرى .

المقدمة الكبرى: قضية شرطية منفصلة ، ويشترط فيها أن تكون موجبة عنادية لا اتفاقية .

المقدمة الصغرى: قضية حملية مقترنة بلفظة (لكن) أو نحوها ، وتسمى استثنائية. ويجب أن تكون إحدى المقدمتين كلية (والشخصية بقوة الكلية).

ويستثنى بالمقدمة الصغرى (الاستثنائية) مقدم الشرطية المنفصلة أو نقيضه، أو تألي الشرطية المنفصلة أو نقيضه، هذا إذا كانت المنفصلة مانعة جمع ومانعة خلو، فإن كانت مانعة جمع فقط، فيقتصر فيها على استثناء المقدم أو التالي دون نقيضيها، وإن كانت مانعة خلو فقط فيقتصر فيها على استثناء نقيض المقدم أو نقيض التالي فقط، والوضع في هذا القياس ينتج الرفع، والرفع ينتج الوضع.

ومن هذا يتبين لنا ثلاث حالات للاستثنائي المنفصل:

الحالة الأولى: أن تكون الشرطية المنفصلة حقيقية ، أي مانعة جمع وخلو معاً (كما سبق بيانه في القضايا) ، ويشترط فيها أن تكون مؤلفة من الشيء والمساوي لنقيضه ، لا من نقيضه لئلا يكون الانتاج من باب تحصيل الحاصل.

وفي هذه الحالة تنتج الاحتمالات الأربعة:

١ - فوضع المقدم ينتج رفع التالي
 ٢ - ووضع التالي ينتج رفع المقدم
 ٣ - ورفع المقدم ينتج وضع التالي
 ٤ - ورفع المتالي ينتج وضع المقدم

أمثلة:

التالي المقدم العنقاء إما موجودة وإما معدومة (الكبرى. وهي منفصلة حقيقية) لكنها غير موجودة (الصغرى. وقد رفع فيها المقدم) : فهي معدومة (النتيجة . وقد وضع فيها التالي) أو لكنها معدومة (الصغرى. وقد وضع فيها التالي) فهي غير موجودة (النتيجة . وقد رفع فيها المقدم) المقيدم وإما معدومة (الكبرى . منفصلة حقيقية) حبال هيالايا إما موجودة (الصفرى . وقد وضع فيها المقدم) لكنها موجودة (النتيجة وقدرفع فيها التالي) ن فهي غير معدومة (الصغرى . وقد رفع فيها التالي) أو لكنها غير معدومة (النتيجة . وقد وضع فيها المقدم) :. فهی موجودة فبين الوجود والعدم تعاند تام ، وضع كل منها يستلزم رفع الآخر ، ورفع كل منها يستلزم وضع الآخر . التالي المقدم وإما فرد (كبرى . منفصلة حقيقة) إما زوج العدد

 الكنه زوج
 ١٠ فهو ليس بفرد

 الكنه ليس بزوج
 ١٠ فهو فرد

 الكنه ليس بزوج
 ١٠ فهو فرد

 الكنه ليس بفرد
 ١٠ فهو زوج

الحالة الثانية : أن تكون الشرطية المنفصلة مانعة جمع فقط ، وفي هذه الحالة ينتج احتالان فقط :

١ - فوضع المقدم ينتج رفع التالي .

٧ - ووضع التالي ينتج رفع المقدم.

أما رفع أحدهما فلا ينتج شيئاً .

ولاينتج رفع أحدهما وضع الآخر ، لأننا إذا قلنا : (لكنه ليس أحمر) فإنه لايلزم منه أن يكون أخضر ، لاحتال أن يكون أسود أو أبيض أو أصفر أو غير ذلك من الألوان ، وكذلك إذا قلنا : (لكنه ليس أخضر). والسبب في هذا أن هذه القضة الشرطية من أساسها هي مانعة جمع فقط وليست مانعة خلو.

قُوضَع أُحدهما أُنتج رفع الآخر ، لكن رفع أُحدهما لأينتج وضع الآخر ، لأننا إذا قلنا : (لكنه لم يسافر براً) فإنه لايلزم منه أن يكون قد سافر بجراً ، لاحتال أن يكون قد سافر جواً ، وكذلك إذا قلنا : (لكنه لم يسافر بجراً) . والسبب في هذا أن هذه القضة الشرطية المنفصلة من أساسها هي مانعة جمع فقط، وليست مانعة خلو ، لذلك فالقياس على أساسها لاينتج إلا في حالتي الوضع .

الحالة الثالثة : أن تكون الشرطية المنفصلة مانعة خلو فقط وليست مانعة جمع ، وفي هذه الحالة ينتج احتمالان فقط :

١ ــ فرفع المقدم ينتج وضع التالي .

٧ _ ورفع التالي بنتج وضع المقدم .

أما وضع أحدهما فلا ينتج شيئاً .

الما وضع الحدام فار ينج سيا .

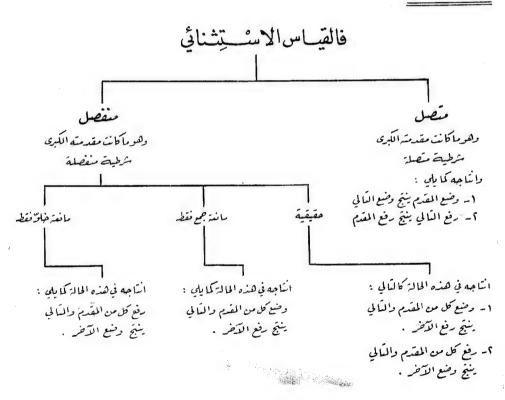
المثلة المقدم المقدم المقدم المقدم التالي المنيء إما مضيء بنور طبيعي وإما مضيء بانوار اصطناعية (كبرى) لكنه غير مضيء بنور طبيعي (الصغرى وقد رفع فيها المقدم) . فهو مضيء بنور اصطناعي (النتيجة وقد وضع فيها التالي) أو لكنه غير مضيء بنور اصطناعي (الصفرى وقد رفع فيها التالي) . فهو مضيء بنور طبيعي (النتيجة وقد وضع فيها المقدم) .

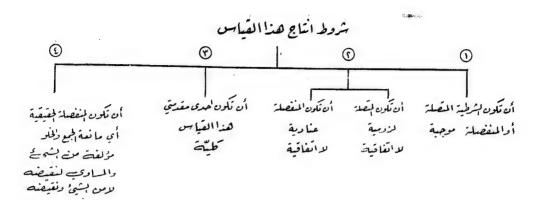
فرفع أحدهما قد أنتج وضع الآخر ، لكن وضع أحدهما لاينتج رفع الآخر ، لأننا إذا قلنا : (لكنه مضيء بنور طبيعي) فإنه لايلزم منه أن يكون غير مضيء أيضًا بنور اصطناعي ، لاحتال اجتاع الأمرين معاً ، وكذلك إذا قلنا : (لكنه مضيء بنور اصطناعي) . والسبب في هذا أن هذه القضية الشرطية المنفصلة من أساسها هي مانعة خاو فقط وليست مانعة جمع .

التالي التالي التالي التالي التالي الشاعر إما مقتبس (الكبرى) الشاعر إما مقتبس :. فهو مقتبس الكند ليس مبتكراً الكند ليس مبتكراً الكند ليس مقتبساً ؛. فهو مبتكر

فرفع أحدهما أنتج وضع الآخر ، لكن وضع أحدهما لاينتج رفع الآخر ، لاحتمال اجتماعها معاً ، بأن يكون مبتكراً في بعض الأفكار ومقتبساً في البعض الآخر ، فالمقدمة الكبرى هنا منفصلة مانعة خلو فقط ، وليست مانعة جمع ، لذلك فالقياس على أساسها لاينتج إلا في حالتي الرفع .

خلاصة عامة





التمثيل

من طرق الاستدلال غير المباشر طويقة التمثيل.

والتمثيل عملية فكرية، تقوم على تشبيه أمر بآخر في العلة التي كانت هي السبب في حدوث ظاهرة من ظواهره ، واعتبار هذا الشبه كافياً لقياس الأمر على الآخر في أن له مثل ظاهرته .

فحين يرى الباحث مشابهة مادة (البلاستيك) للخشب في كثير من الصفات التي جعلت الحشب صالحاً لصناعة (الموبيليا) منه ، يستنتج أن (البلاستيك) صالح أيضاً لصناعة (الموبيليا) منه .

وحين يرى الباحث مشابهة معدن مكتشف جديد للذهب في عدم قابليته للتأكسد بالحموض ، يستنتج صلاحية هذا المعدن الجديد الاستعال بدل الذهب في كل الأمور التي يستعمل فيها ، بسبب كونه غير قابل للتأكسد بالحموض .

وحين يرى الباحث الاجتاعي مشابهة أمة لأخرى في خطوات سيرها في الحياة، يستنتج أن نهايتها ستكون مثل نهايتها، نظراً إلى التشابه بينها في خطوات السير، والتشابه بينها في أصل التكوين.

وحين يرى الباحث المتعمق مشابهة حالة الصراع بين الحق والباطل ، لحالة الصراع بين الماء والزبد الرابي في حركة السيل الجادف ، يستنتج أن نهاية الصراع بين الحق والباطل ستكون مقتربة بظفر الحق على الباطل واستقراره وثباته ومكثه ،

والدحار الباطل وفشله وخيبته ، كشأن انتصار الماء على الزبد ، واستقراره وثباته ومكثه في الأرض ، وانطفاء مظهر الزبد الرابي ، وذهابه جفاء لاقيمة له ولاوزن له .

وحين يرى الفقيه مشابهة أمر لآخر في علة حكمه ، يستنتج أن حكم هذا الأمر شرعاً بماثل لحكم الأمر الآخر ، بقتضى مشابهته له في علة حكمه ، لذلك يحكم مجومة كل شراب مسكر قياساً على الخمر ، لأن علة تحويم الخمر شرعاً هي الاسكار .

وحين يرى القانوني مشابهة حادثة غير منصوص على حكمها في القانون، لحادثة أخرى منصوص على حكمها فيه ، والمشابهة كانت في العلة التي اقتضت وضع هذا الحكم القانوني ، يستنتج أن حكم الحادثة غير المنصوص في القانون على حكمها مثل حكم الحادثة الأخرى المنصوص على حكمها في القانون ، وذلك بمقتضى استراكها في العلة الموجبة لوضع الحكم في نظر واضع القانون .

مثل ما لونص القانون على جـــزاء مهرب الحشيش والكوكائين والأفيون ، باعتبار كـونها من المخدرات ، فاكتشفت مواد جديدة مخـدرة خطيرة كالهيروين ، فإن جزاء تهريب هذه المادة غير المنصوص عليها في القانون مثل جزاء المواد المنصوص عليها فيه ، بمقتضى مشاركتها لها في العلة الموجبة لوضع حكم الجزاء على النهويب .

وهكذا تظهر لنا حقيقة طريقة التمثيل .

والتمثيل يسمى عند علماء أصول الفقه (القياس) ، ويسمى عند المتكلمين _ وهم علماء العقيدة الاسلامية _ (الاستدلال بالشاهد على الغائب) ، أو رد الغائب إلى الشاهد ، إلا أن علماء أصول الفقه هم أعظم من اعتنى بوضع ضوابطه وتحديد شروطه ، وبيان كل مايتعلق به .

تُعريف ألتمثيل !

وقد عرف المناطقة التمثيل بقولهم :

التمثيل : قول مؤلف من قضايا تشتمل على بيان مشاركة جزئي لآخر في علة الحكم ، فيثبت الحكم له .

وعرفه الغزالي بقوله : « أن يوجد حكم في جزئي معين واحد ، فينقل حكمه إلى جزئي آخر يشابهه بوجه ما » .

أمثـــله:

الماء الكثير المستبحر سائل تجري فيه الفلك ، فلو وجد زيت كثير مستبحر ، أو لبن كثير مستبحر ، لكان صالحاً لأن تجري الفلك فيه ، نظراً إلى أن علة الجريان هي السيولة ، وهي موجودة في الماء.

الطيور ترتفع في الجو بأجنحتها ، فلو استطاع الانسان أن يصنع أجنحة مثل أجنحة الطيور ، واستطاع أن يتحكم مجركتها وتوجيهها ، لاستطاع أن يطير في الجو مثلما تفعل الطيور ، بقتضى مشابهة المصنوع للشيء الطبيعي .

المعادن والفيتامينات ، فلو استطعنا أن نجمع مقادير من هذه العناصر بماثلة للمقادير التي يجتوي عليها الحليب لاستطعنا أن نصنع حليباً صالحاً للغذاء مثل الحليب الطبيعي ، يقتضى المشابهة في العناصر وفي مقاديرها التي كانت سبباً في تميز الحليب بخصائصه .

٤ — الحصان مثل الثور في القدرة على الجو . فهو يصلح ألأن مجرث الأرض كما مجرثها الثور ، مجامع القدرة على الجو في كل منها ، التي هي السبب في القدرة على الحرث .

أركان التمثيل:

كل تمثيل لابد أن يتألف من أدكان أدبعة :

الركن الأول : الأصل ، وهو الممثل به ، أو المشبع به ، أو المقيس عليه . الركن الثاني : الفرع ، وهو الممشل ، أو المشبع ، أو المقيس .

الركن الثالث : العلة الجامعة التي هي سبب التمثيل ، وهي السبب في الظاهرة أو الحكم بالنسبة إلى الأصل الممثل به .

الركن الرابع : الظاهرة أو الحكم الذي في الأصل ونعممه على الفوع بدليل التمثيل ، وبجامع اشتراك الأصل والفرع في سبب الظاهرة ، أو في علة الحكم .

طرائق إِثبات العلة :

أما طرائق إثبات العلة فترجم إلى طرائق الاستقراء التي سبق بيانها في مدت الاستقراء .

ولعلماء أصول الفقه الاسلامي طرائق في إثبات علة الحكم الشرعي، ترجع إلى النص، أو إلى الاجماع، أو إلى استنباط الوصف المناسب، أو إلى الاستنباط بالدوران، أو بالسبر والتقسيم، أو بغير ذلك من أمارات ، وأضعف العلل مايمتمد عليه في قياس الشبه.

وأعمالهم في بحوث العلة ترجع إلى ثلاثة أمور :

الأمر الأول: تحقيق مناط الحكم .

الأمر الثاني : تنقيح مناط الحكم .

الأمر الثالث: تخريج مناط الحكم .

وموضع هذا البحث كتب أصول الفقه .

قيمة دليل التمثيل:

التمثيل في حقيقته هو العملية الذهنية المثممة للاستقراء الناقص ، وذلك لأن

تعميم الحكم الذي دل عليه الاستقر اءالناقص، إنما يأتي عن طريق تمثيل غير المدروس بالاستقراء، بالمدروس به ، بجامع اشتراكها في العلة ، ثم تعميم الحكم ، بمقتضى المماثلة في علة الحكم .

والتمثيل هو أساس كثير من الفروض العلمية ، التي يطرحها الباحثون ، لتفسير الظواهر الطبيعية ، والنفسية ، والاجتاعية ، والقانونية ، وغير ذلك .

وعن طريق التمثيل افترض العلماء احتال كون المريخ مأهولاً بكائنات حية كالأرض ، لمشابهته الأرض في الظواهر الدالة على وجود أسباب الحياة فيه .

وبفضله اهتدى العلماء إلى أن الحوارة نوع من الحركة ، قياساً على الضوء الذي ثبت لديهم أنه نوع من الحركة .

وهكذا.

ولا يكون دليل التمثيل طريقاً للوصول إلى اليقينيات المقطوع بها ، بل هو طريق للوصول إلى الطنيات ، وفي شؤون الحياة وأعمالها ، وفي التربية ووسائلها ، وفي الأخلاق والآداب ، وفي الشرعيات العملية ، وفي العظة والاعتبار ، وفي اختيار ماهو نافع ومفيد في العاجلة وفي الآجلة ، وفي السياسات والإدارات ، وفي الأقضية والأحكام ، وفي أحوال السلم والحرب ، ونحو ذلك .

أما العقليات المحضة فلا ينفع فيها التمثيل ، وكذلك لا ينفع التمثيل في الحمكم على عالم الغيب بمثل الحمكم على عالم الشهادة ، إلا بشرط الاتحاد في الخصائص ، وعدم وجود الفارق في أصل نظام الوجود ، وهذا الشرط يتعذر الوصول إلى معوفته ، لذلك فلا يقاس عالم النيب على عالم الشهادة ، إلا في الحقائق العامة العقلية

الكبرى الشاملة لعــــالم الغيب وعالم الشهادة معاً ، كالوجود ، والإمـكان ، والاستحالة ، وعدم جمـع النقيضين ، ونحو ذلك .

وهذه لامحتاج فيها إلى دليل التمثيل ، بل ينطبق عليها دليل القياس المنطقي .

ولكي يفيد التمثيل القطع بالحكم يجب استيفاء شروط يتعذر وجودها وهي:

أولاً: القطع بكون الوصف المشترك هو تمام العلة أو تمام السبب حتماً ، ولا يوجد شيء آخر مشارك له ، ولا توجد شروط له لم تعرف .

وتحقيق هذا الشرط غير متيسر في علل الأشياء وأسبابها .

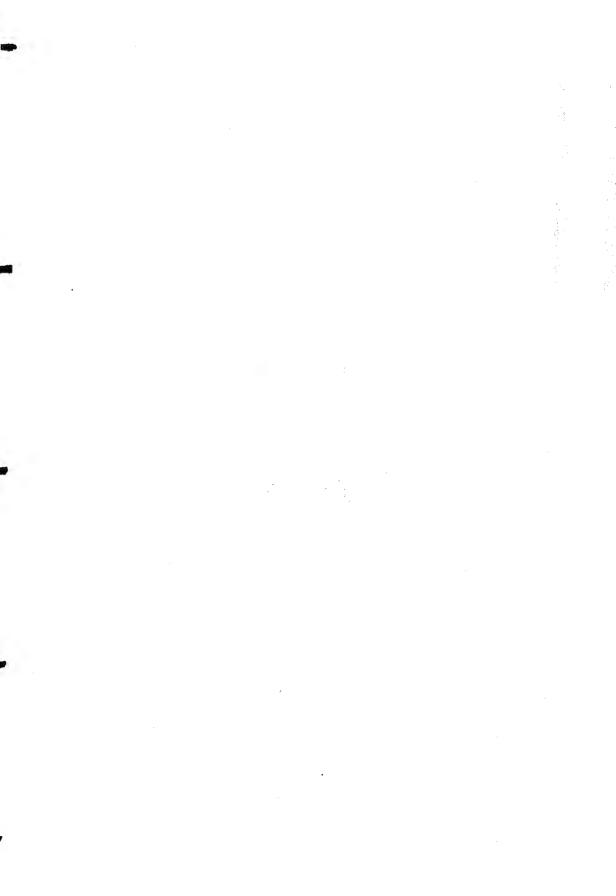
ثانياً : القطع بأن لاتكون خصوصية الأصل شرطاً لثبوت الحكم له ، أو وجود الظاهرة فيه .

ثالثاً: القطع بأن لاتكون خصوصية الفرع مانعاً من ثبوت الحكم له ، أو وجود الظاهرة فيه .

ولما كان التحقق من وجود هذه الشروط متعذراً ، كان التمثيل غــــير مفيد للقطع ، فهو إذن لاينفع في العقليات التي يتطلب فيها اليقين .

الفصلالثالث

مَل تبِ لِكُجَج



يحتج المناظرون والمستدلون بأنواع من الحجج والأدلة :

فمنها مايفيد اليقين الحازم وهي (الحجة البرهانية).

ومنها مايفيد دون ذلك .

فإن كانت ملزمـة الطرف الآخر المناظر أو المعروض عليـه الدليل، باعتباره مسلماً بمقدمات الحجة الشهرتها شهرة مقاربة لقوة اليقين، أو لأنها هي مذهبه، فهي هالججة الجدلية ».

وإن كانت غير مازمة الطرف الآخر المناظر أو المخاطب ، لكنها تفيد ظناً راجعاً مقبولاً ، فهي « الحجة الخطابية » .

وإن كانت دون ذلك إلا أنها تتلاعب بمشاعر المخاطب ، فيستجيب لمضمونها ويتأثّر بها ، ولو كان عالماً بمدم صحتها ، فهي « الحجة الشعرية » .

وإن كانت مؤلفة من مقدمات كاذبة ، أو فيها ما هو كاذب غير صحيح ، فهي والحجة المرفوضة ». وهذه الحجة المرفوضة إن كانت قائمة على خطأ غير مقصود ، فهي والغلط ». وإن كانت قائمة على خطأ مقصود من أجل التمويه على الحصم ، أو من أجل تضليل المخاطب ، فهي والمغالطة »، وتسمى حجة المغالطة حجة سوفسطائية ، نسبة إلى جماعة من الفلاسفة ظهروافي عصور الفلسفة اليونانية يقال لهم: والسوفسطائيون ». واشتق منها كلمة وسفسطة » بمعنى تقديم حجة مبنية على المغالطة .

وفيما يلي شرح هذه الحجج :

الحجة البرهانية:

وتسمى البرهان، وهي الحجة التي تفيد اليقين، وتتألف في القياس من مقدمات يقينية على هيئة تفيد نتيجة يقينية، واليقين فيها مساو لليقين في المقدمات.

وهذه الحجة البرهائية طريقها أحد طرق الاستدلال المباشر ، أو القياس الصحيح المصوغ وفق أحد الأشكال المنتجة بيقين ، ونلاحظ وجودها في الحقائق الفكرية ، كقولنا :

« هذا العدد منقسم بمتساويين ، وكل عدد منقسم بمساويين زوج » . فهذا العدد زوج

من كان قادراً على بـدء الحلق، فهو على إعادته بعـــد موته وفنائه قادر ، لأنها متساويات .

لكن الله قادر على بدء الحاق بدليل مامخلق باستمرار .

.: فهو على إعادته قادر .

وباستطاعتنا أن نصوغها على طريقة القياس الاقتراني فنقول:

بدء الخلق وإعادته متبساويان مجكم البديهة .

وكل متساويين حالهما بالنسبة إلى القدرة متاثل تماماً .

أخاق وإعادته حالهما بالنسبة إلى القدرة متماثل تماماً

الله قد بدأ الخلق بقدرته « قضية مسلمة ».

وكل من قدر على بدء الحلق قادر على إعادته بدليل عائلها .

: فالله قادر على إعادة الخلق.

« وهذا هو المطاوب بالدلس » .

الحجة الجدلية:

هي الحجة المؤلفة من مقدمات مشهورة ، تعتقد الجماهير مضمونها اعتقاداً مقارباً لليقين ، فلا يشعر الذهن لأول النظر بأن نقيضه ممكن ، أو المؤلفة من مقدمات يسلم بها المخاطب ، ولكن هذه المقدمات لاترقى في حقيقة حالها إلى مرتبــة المقين التـام .

وتقدم هذه الحجة الجدلية في أي طريق من طرق الاستدلال المباشر أو غير المباشر ؟ « في التقابل - في العكس - في شكل منتج من أشكال القياس الصحيح - في الاستقراء في التمثيل » .

وتوجد أمثلتها في كل مجالات الفكر ، وتكثر في قضايا الحق والواجب ، كالقانونيات ، والأخلاقيات ، وتكثر أيضاً في الاجتهاعيات ، والسياسيات ، والقضائيات، ومجالات التربية وغير ذلك .

فمن القضايا المشهورة التي تعتقدها الجماهير اعتقاداً مقارباً لليقين ، الأمثلة التالية التي أوردها الإمام الغزالي :

حكمنا مجسن إفشاء السلام، وإطعام الطعام، وصلة الأرحام، وملازمة الصدق في الكلام، ومراعاة المدل في القضايا والأحكام.

وحكمنا بقبح إبذاء الانسان، وقتل الحيوان، ووضع البهتان، ورضاء الأزواج بفجور النسوان، ومقابلة النعمة بالكفران والطغيان.

ولكن هذا إذا لم نضع في اعتبارنا تعاليم الشرائع الربانية وما ثبت فيها بيقين ، أما إذا وضعنا ذلك في اعتبارنا ، فإن كثيراً من القضايا المشهورة ترتقي ببيانات الشريعة القاطعة إلى مرتبة اليقين الجازم ، فتكون لدى المؤمنين بالشريعة - العارفين لما ثبت فيها بيقين - يقينيات .

ومن أمثلة الحجج الجدلية في القرآن ، الاستدلال على ضرورة اليوم الآخر بصفة العدل التي يتصف بها الحالق جل وعلا ، وأن من مقتضى العدل عدم التسوية بين المسلمين والمجرمين ، بين الذين آمنوا وعمالوا الصالحات والمفسدين في الأرض ، بين المتقين والفجار .

قال الله تعالى في سورة (القلم) :

[أفنجعل المسلمين كالمجرمين ٥٣٥٥ مالكم كيف تحكمون ١٣٦٥].

وقال تعالى في سورة (ص) :

[أم نجعـل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض ؟ أم نجعل المتقين كالفجار ؟ «٧٨»] .

وقد جاء هذا رداً على الذين أنكروا اليوم الآخر .

ويمكن أن نصوغ هذا الدليل على الوجه التالي:

لو لم يكن يوم آخر للحساب والجزاء حقيقة ثابتة ، لكان واقع هذه الحياة يستلزم التسوية بين المسلمين والمجروبين ، وهذه التسوية تستلزم نفي صفة العدل عن الخالق جل وعلا .

اكن صفة العدل لله ثابتة .: فلا تسوية بين المسلمين والمجرمين . . . فلا بد من يوم آخر للحساب والجزاء .: فهذا اليوم الآخر حقيقة ثابتة .

الحجة الخطابية :

هي الحجة التي لاتلزم الطوف الآخو بالأخذ بها ، ولكنها تفيده ظناً راجحاً مقبولاً ، أو هي تعتمد على مقدمات ظنية ، سواء سلم بها المخاطب أو لم يسلم ، وسواء أفادته ظناً راجعاً أو لم تفده ، لكنها من وجهة نظر المستدل بها تفيد ظناً راجعاً .

وهذه الحجة تصاح في النعليات والمخاطبات ، وتصلح الإقناع بوجهة نظر صاحب الحجة ، أو للإقناع بعذره فيا ذهب إليه من مذهب فقهي ، أو حكم قضائي ، أو فيا انتهى إليه من نظرية علمية ، أو فيا قرره من رأي سياسي ، أو إداري ،أو اجتاعي ، أو غير ذلك من شؤون الحياة .

وتقدم هذه الحجة الخطابية في أي طريق من طرق الاستدلال المباشر أو غير المباشر ، وتوجد أمثلتها في كل مجالات الفكو .

ومعظم شؤون الحياة وقضايا الانسان، تعتمد على الحجج الخطابية المستندة إلى مقدمات تشتمل على ظن راجح من وجهة نظر من يحتج بها ؛ وهذا الظن لا يبلغ مبلغ اليقين، وليس مشهوراً بين الناس كشهرة اليقين، ولا يشترط فيه أن يكون المخاطب مسلماً بقدماته أو غير مسلم بها .

والأحكام الفقهية ، والأحكام القضائية ، والنظريات العلمية المادية ، معظمها يستند إلى حجج لاتزيد عن كونها من قبيل الحجج الخطابية ، أي الحجج التي تعتمد على الأخذ بالظن الراجع .

والظن الراجـــ درجات لانحصر ، أدناها قريب من الشك ، وأعــلاها قريب من اليقــين . ومن الحجج الخطابية الواردة في القرآن، حجة مضافة إلى الحجج البرهانية والحجم الجدلية حول توحيد الألوهية .

والحجة الخطابية في هذا الموضوع ماتضمنه قول الله تعالى في سورة (الروم): [ضرب لكم مثلاً من أنفسكم، هل لكم من ما ملكت أيمانكم من شركاء فيما رزقناكم، فأنتم فيه سواء تخافونهم كخيفتكم أنفسكم، كذلك نفصل الآيات لقوم يعقلون «٢٨»].

وتقرير هذه الحجة يتلخص بما يلي :

أيها المشركون الذين تشركون بالله خلقاً من خلقه ، وعبيداً من عبيده ، فتجعلونهم آلهة تعبدونهم من دون الله ، هل ترضون مثل ذلك لأنفسكم ، فيا بينكم وبين ما تملكون من أرقاء ? هل ترضون أن يكون عبيدكم شركاء لكم فيا تملكون من أشياء ينازعونكم فيها ؟ هل تخافونهم كخيفتكم أنفسكم ، فتستسلمون لمشاركتهم ؟

إذا كنتم لاترضون شيئاً من ذلك لأنفسكم ، لمنافاته مرتبة كالكم في تصوركم ، ولغضته من سلطانكم ، أفترضون مثله لبارثكم ، الذي هو خالقكم ومالككم ، وخالق من تشركونه به ومالكه ? لو قستم الله على أنفسكم لرفضتم أن تجعلوا لله شريكاً ، فتعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

الحجة الشعرية:

هي الحجة التي لا يشترط فيها أن تفيد ظنتاً راجحاً مقبولاً ، بل قد تعتمد على مقدمات وهمية ، وصور كاذبة لا تخفى على المخاطب ، إلا أنها تشتمل على ما يتلاعب بمشاعر المخاطب النفسية ، فيتأثر بها ويستجيب لمضمونها وقد يكون عالماً فكرباً بعدم صحتها .

وطبيعي أن حجة من هذا القبيل، لا تفيد يقيناً، ولا تفيد ظناً راجحاً، وإغا تستخدم التحريك مشاعر الرغبة أو مشاعر الرهبة ، ولتحريك مشاعر الإقبال أو مشاعر النفور ، ولتحريك مشاعر الجود أو مشاعر البخل ، ونحو ذلك . والخاطب تتحرك مشاعره ، فتنبسط نفسه أو تنقبض ، ويقبل طبعه أو ينفر ، ولو كان عارفاً بطلان الحجة الشعرية .

وعلى هذا النوع من الحجـج تعتمد صناعة الشـعر ، وعليها يعتمد الخطبـاء المتشدةون الذين يتلاعبون بشاعر جماهير المستمعين .

ومثاله كما قال الإمام الغزالي (١) :

أن من يريد أن يحمل غيره على التهور ويصرفه عن الحزم ، يلقيّب (الحزم) بلقيّب (الحزم) بلور الجبن) ويقبحه ، ويذم صاحبه ، فيقول :

يرى الجبناء أن الجبن حزم وتلك خديعة الطبع اللئيم

فتنبسط نفس السمامع لهذا الكلام ، فيهجم هجمة المنهور ، تاركا منطق الحزم ومعرضاً عنه .

وقد يثير فيه مشاعر الكوامة ليدفعه إلى النهور فيقول له :

إن لم أمت تحت السيوف مكرماً أمت وأقاسي الذلُّ غير مكرم

وإذا أراد إثارة مشاعره وتحريك نفسه نحو البذل والسخاء ، أطنب في مدح سيخائه ، وشبهه بما يعلم أنه لا يشبهه ، ولكن ذلك يؤثر في نفسه فيجعله يسيخو ويجود ، فيقول له :

⁽١) في كتأب معيار العلم .

هـو البحــر ، من أي الجوانب جئت العروف ، والجــود ســاحله فلنجــته المعروف ، والجــود ســاحله تعــود بـــط الحك ، حتى لتوانسه دعــاه الحك متها المحلم المحلم المحلم المحلم المحلم المحلم المحلم الله تواه ـ إذا ما جئته ــ متها الله كارتك تعطيه الذي أنت سائله ولو لم يكن في كفته غير روحه لجاد بهـا ، فليتق الله آمله ورغم أن هذه الأقوال معلومة الكذب من قبل المخاطب بها ، إلا أنهــا تؤثر في نفسه تأثيراً عجباً لا ينكر .

ولكن ليس كل كلام محرك للمشاعر هو من قبيل الحجج الشعرية ، فقد تشتمل البراهين القاطعة على ما مجرك المشاعر ، وقد تشتمل الحجج الجدلية والحجج الخطابية على مثل ذلك ، فلا تنزل باشتالها على تحريك المشاعر إلى مستوى الحجج الشعرية ، بل ترتقي إلى مستوى الجمع بين الحجة المنطقية ومثيرات المشاعر النفسية ، وهذا هو أبلغ السكام .

ومن إعجاز القرآن العظيم ، تقديم الحجيج المنطقية مقترنة بما يأسر النفوس ويحوك مشاعرها لقبول الحجة المنطقية .

ويكن أن أمثل لافتران الحجـج المنطقية بما مجرك المشاعر النفسية ، بقولي في شأن الصراع بين الحق والباطل ، والمحقين والمبطلين :

إذا اصطوع الحق والباطل فأي للعوض الزائل هما الحسير والشر نجداهما نقيضان 'يصعيد أو ينزل نقيضان ما ائتلفا في الوجود وجمع النقيضين لا يعقل

وجنداهما بجملون السلا ح وخير سلاحتيهم الأعدل وإن يك جند الهندى قلمة فإن قليلتهم الأجنز ل بقيمتها تفضل المنحد ثات وليست بكثريها تتفيضل كرام الجواهر إذ تنتقَى جبال الحصى دو نها تهممل وقيمة كل أمرى في الحياة تقاس بقدار ما يعمل

الحجة الباطلة الفائمة على الفلط أو المفالطة:

إذا كانت مقدمات الحجة قائمة على خطأ غير مقصود فهي (غلط) من الغلط، وألوان الغلط في الادعاءات والقضايا كثيرة لا تحصر ، ومتى ظهر الغلط في المقدمات، رفضت الحجة وردت على صاحبها ، مع إبانة وجه غلطه فيها .

وإذا كانت مقدمات الحجة قائمة على خطأ مقصود مغلسف بما يوم أنه حق ، من أجل التمويه والتضليل ، فهي (مغالطة) من المغالطات ، والغرض منها إبطال الحقائق ، ويصطنعها أهل الباطل ، وهي محرمة في الاسلام .

صور المفالطات:

وصور المنالطات كثيرة ، منها مغالطات لفظية ، ومنها مغالطات غير لفظية . وفيا يلي جمع لطائفة من أصول المغالطات :

أولاً:

قد تكون المغالطة ناشئة عن طويق الإخلال بإحدى ضوابط القياس.

أ ــ كأن يصاغ القياس بضرب غير منتج من الضروب المتروكة ، لعدم صدق إنتاجها في جميع أحوالها .

ويسوق المغالط قياسه بهذا الضرب الفاسد لإيهام المخاطب وتغليطه .

ب - وكأن ينعدم التايز بين الحدود الثلاثة ، فيكون الحد الأوسط مثلاً هو عين الحد الأصغر ، كقول المستدل : كل إنسان بشر . وكل بشر حيوان : فكل إنسان حيوان . فالحد الأوسط هنا _ وهو « بشر ، _ هو عين الحد الأصغر وهو « إنسان » ، والفارق هو اختلاف اللفظ فقط .

ج _ وكأن ينعدم في القياس وجود الحد المشترك ، وهو الحد الأوسط .

ومن صور المغالطة هنا أن يستخدم في الحد الأوسط لفظ من الألفاظ المشتركة (وهي ما اتحد فيها اللفظ وتعدد المعنى) ، ثم يقصد به في المقدمة الصغرى معنى ، وفي المقدمة الكبرى معنى آخر .

كان يقول عن الذهب: « هذا عين » ويعتبرها مقدمة صغرى ، ثم يقول في المقدمة الكبرى « وكل عين زينة للوجوه » ويقصد بالعين هذا عين البصر ، ثم يستنتج نتيجته فيقول : « فهذا زينة للوجوه » . وظاهر أن فساد هذا القياس ناشى، عن انعدام الحد الأوسط فيه ، ومعلوم أنه لا عبرة باتحاد اللفظ بعد أن اختلف المعنى .

وكأن يكون للكلام معنيان باعتبادين ، ويقصد في المقدمة الصغرى أحدد المعنيين ، ويقصد في المقدمة الكبرى المعنى الآخر .

ومن أمثلة ذلك : قول الله تعالى في شأن ما تشابه من الآيات : [وما يعلم تأويله إلا الله ، والراسخون في العلم يقولون : آمنا به كل من عند ربنا] (١) ، فلهذه الآية تأويلان : أحدهما عطف (والراسخون) على لفظ الجلالة ، والثاني اعتبار (واو) العطف استثنافية ، والمعنى على أحد التأويلين مخالف المعنى على التأويل

⁽١) آل عمران الآية : ٧

الآخر ، فقي العطف يحون الراسخون في العلم يعلمون تأويله ، وفي الاستئناف ينحصر البيان بالدلالة على أن الراسخين في العلم يقولون : آمنا به كل من عند ربنا .

ومن أمثلة ذاك أيضاً: اختلاف المعنى باختلاف عود الضمير ، وذلك حين يأتي ضمير ويكون قبله عدة أسماء ، يصلح الضمير أن يكون عائداً على أي واحد منها ، ثم يقصد المفالط في المقدمة الصغرى واحداً من هذه الاحتالات ، وفي المقدمة الكبرى احتالاً آخر . ومجيلة تردد عود الضمير بين احتالين ، استطاع أحد العلماء الأذكياء أن يتخلص من سؤال محوج طوح عليه بين فويقين متعصبين ، العلماء الأذكياء أن يتخلص من سؤال محوج طوح عليه بين فويقين متعصبين ، أحدهما يفضل علياً رضي الله عنه على أبي بكو ، والفويق الآخر يفضل أبا بكو رضي الله عنه على على .

ولما صعد المالم إلى المنبر ، وجموع الفريقين محتشدون في الجامع الكبير ، قام السائل فقال له : أيها أفضل أبو بكر أو علي ؟ فقال العالم : الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل الحلق وخاتم المرسلين ، من كانت ابنته تحته فهو الأفضل ، فقال البكريون : بنت أبي بكر تحت رسول الله عليه في الأفضل ، فقال العاويون : بنت رسول الله عليه تحت على فهو الأفضل ، وقال العاويون : بنت رسول الله عليه المراعة .

ومن أمثلة ذلك أيضاً: اختلاف المنى باختلاف تحديد الموصوف ، وذلك حين يأتي وصف ، وباتي قبله شيئان أو أكثر ، يحتمل كل منها أن يكون هو الموصوف ، وباختلاف تحديد الموصوف يختلف المعنى ، فيقصد المغالط في المقدمة الصغرى تأويلاً ، ثم يقصد في المقدمة الكبرى تأويلاً آخر ، بغية تغليط المخاطب وتضليله عن الحقيقة .

ومن أمثلة ذلك أيضاً: اختلاف المعنى باختلاف الجمع والتفريق ، كقول المغالط: الخسة زوج وفرد ، أي : مؤلفة من عددين أحدهما زوج والآخر فرد ، ثم يقول: ومحال أن يكون العدد زوجاً وفرداً بآن واحد ، أي : لا يكون كامل العدد زوجاً وفرداً .

: النيا

وقد تكون المغالطة ناشئة عن كون القدمات مساوية في المعرفة للنتيجة .

كالمتضايفين اللذين لا يعرف أحدهما إلا إذا عرف الآخر ، مثل : إذا كان خالد أباً لسعيد فسعيد ابن لخالد .

اكن خالداً أبا لسعيد .

:. فسعد ابن لخالد .

فهذا الدليل لغو لا فائدة منه ، لأنه لايثبت أبوة شخص لآخر ، ما لم نثبت بنوة الآخر له ، وكذلك المكس ، ولكن المفالط قد يصطنع مثل هذا الدليل للإيهام بأنه يقدم حجة يثبت فيها دعواه ، وتعتمد مفالطته هنا على التمويه بتطويل الكلام وترديده ، وصوغه على شكل قياس .

ثالثاً:

وقد تكون المفالطة ناشئة عن المصادرة على المطلوب. أي: تكون المقدمات متوقفة معرفتها على ممرفة النتيجة ، وهذا هو الدايل الدوري ، الذي يتوقف فيه معرفة النتيجة على ممرفة الدليل ، ويتوقف فيه معرفة الدايل على ممرفة النتيجة .

ومن أمثلته ما وقع فيه أرسطو نفسه حين أراد أن يثبت أن الأرض في وسط العالم ، فقال :

الأجسام الثقيلة تميل بطبعها إلى مركز العالم ، والأجسام الحفيفة تبتعد بطبعها عنه ، (مقدمة كبرى) (١) .

التجربة تدل على أن الأجسام الثقيلة تميل إلى مركز الأرض والحقيقة تبتمد عنه ، (مقدمة صفرى) .

.: مركز الأرض هو بعبنه مركز المالم .

فهنا نلاحظ أن المقدمة الحكبرى لاتثبت حتى تثبت النتيجة ، وهي أن مركز الأرض هو بعينه مركز العالم ، وهذه النتيجة بموجب قياس أرسطو لاتثبت حتى تثبت المقدمة الحبرى ، وهي أن الأجسام الثقيلة تميل بطبعها إلى مركز العالم ، والأجسام الحفيفة تبعد بطبعها عنه ، فلزم الدور ، وبذلك كان القياس فاسداً .

ومن أمثلة المصادرة على المطلوب: أن نقيم الدليل على أن الأرض كروية بقولنا: لو لم تكن الأرض كروية لكانت منبسطة .

لكن الأرض أيست بمنبسطة . · . فالأرض كرونة

ففي هذا الدليل مصادرة على المطلوب ، لأنه يشتمل على مقدمات يتوقف ثبوتها على ثبوت المدعى ، لأننا لانعوف كون الأرض غير منبسطة حتى نعوف كونها كروية .

ومن الأمثلة أيضاً: أن نقيم الدليل على وجود شيء بقولنا :

⁽١) يضع الغربيون المقدمة الكبرى قبـل الصغرى ، والمناطقة المسلمون يجعلون الترتيب بعكس ذلك ، كما عرفنا في ترتيب القياس .

لو لم يكن موجوداً لكان معدوماً ، لكنه ليس بمدوم فهو .: موجود . ففي الدليل هنا مصادرة على المطلوب ، لأنه لا يعلم كون الشيء ليس بمعدوم حتى يعلم كونه موجوداً ، وهذا هو المدّعى ، فتوقفت مرفة الدليل على معرفة المدّعى واذ إقامة الدليل عليه .

ومن الأمثلة أيضاً قول الملحد : لاوجود للخالق ، لأن وجود الكون يفسّر بقدم الماد"ة ، ولاعلة للأحداث إلا الحركة المشوائية الذاتية .

مع العلم بأن هذا يتوقف التسليم به على إثبات عدم وجود الخالق ، فقيه مصادرة على المطلوب .

هذا من جهة ، وفيه من جهة أخرى ادعاء سببية الحركة العشوائية الذاتية ، مع أن الحركة المشوائية الذاتية ، لا تصلح بحال من الأحوال لتعليل الأحداث الكونية المتقنة المحكمة ، التي لا يدخل فيها الحلل ، ولا تتعرض للفساد .

وابعاً: وقد تكون المغالطة ناشئة عن تجاهل المطلوب ، ويتحقق هذا بالهروب من الاستدلال على المدعى ، إلى إقامة الدليل على غيره مما يلتبس به ، للإيهام بأن المستدل قد قدم الدليل على المطلوب .

فمن ذلك: أن يجوف المستدل كلام خصمه، ثم يقيم الدليل على إبطال ماحرفه، والمغالطة هنا تعتمد على الكذب في نسبة كلام إلى الخصم لم يقله الحصم.

ومن ذلك: أن ينسب المغالط إلى خصمه قضايا يوهم بها أنها من لوازم مذهبه ، مع أن الخصم لا يقول بها ، بل قد ينكرها ، وهي في حقيقتها ايست من لوازم مذهبه . ومن تجاهل المطلوب: الهمروب إلى استدرار العطف ، كهروب بعض المحامين من منطق الحجة الفكوية حول قضايا الحق ، إلى إثارة مشاعر العطف على المجوم .

ومن تجاهل المطلوب: هروب المغالط من إقامة الحجة على المدعى ، إلى الطعن في شخص خصمه ، وهذا في حقيقته هروب من منطق الحجة إلى بذاءة الشتائم .

خامساً . وقد تكون المغالطة ناشئة عن النعميم الفاسد ، كتعميم الأحكام استنتاجاً من بعض الحالات الخاصة أو العارضة ، ومن أمثلتها : اعتبار ، فرويد ، سلوك الانسان كله من مظاهر الدافع الجنسي لديه .

فهو في هذا قد عمّم حكمه على سلوك الانسان كله ، اعتماداً على ما درسه من الحالات الشاذة التي عالج فيها بعض المرضى .

وكالحـكم على كل الأطباء بأنهم مجرمون ، لأن بعضهم كان مجرماً يسعى في الحصول على المال بأية وسيلة ، ولو كان فيها قتل الجنين ، أو قتل الجنين وأمه معاً ، أو قتل المريض أياً كان ، عن طريق القصد أو عن طريق الإهمال .

وكحكم الملاحدة على جميع الأديان الصحيحة والباطلة بالبطلان ، بدليل أن بعض ما يسمى ديناً هو باطل المضمون .

وكالحكم على إنسان ما بأنه أعمى لا يرى شيئًا ، استدلالًا بأن إحدى عينيه عمياء.

ومن التعميم الفاسد: تعميم الحكم في كل الأحوال، مع أنه لا يصدق إلا في بعضها، أو لا يصدق إلا بشرط شيء .

كقول المغالط بالنصوص : (ويل للمصلين)، مع أن هذا لا يصدق إلا بشرط كونهم ساهين عن صلاتهم ، وهو ما أوضحه النص في تتمته .

و كقول المفالط بقواء د الإعراب : « كل اسم معرب تظهر الحركات على آخره فهو يجر بالكسرة ، مع أن هذا التعميم فاسد ، لأنه مشروط بكون الاسم غير ممنوع من الصسرف ، فإن كان ممنوعاً من الصرف ، جر " بالفتحة نيابة عن الكسرة .

ومن التعميم الفاسد: جمع عدة مسائل في مسألة واحدة ، والحكم عليها جميعاً استدلالاً بعضها ، ويلتبس التعميم هنا حينا تكثر المسائل المشاركة في الحكم ، وتقل المسائل المخالفة في الحكم .

كقول المغالط في النحو: الحال ، والمفعول به ، وكل مفتوح الآخر ، والتمييز ، والمفعول المطلق ، تدخل في قسم المنصوبات ، مع أن بعض ما هو مفتوح الآخر ليس من قبيل المنصوبات ، ولكن المغالط أدخل هذا العنصر في حشد المنصوبات ، ليوهم أنه منها ، وليموه بأنه صادق فيا يقول .

وكقول المفالط الملحد: الامبريالية ، والرأسمالية ، والدكتانورية ، والناذية ، والاسلام ، والنصرانية ، نزعات أنانية استمارية ، مع أن المبادىء الدينية أبعد المذاهب كلها عن الأنانية والنزعات الشخصية التسلط ، ولكن المفالط أدخل اللدين في حشد الأسماء الأخرى ليغالط بذلك .

وهذه المغالطة شائعة جداً فيا يراد من دس على الحقائق ، ويستخدمها أعداء الاسلام بكثرة فه يا يكتبونه ضده ، إذ يذكرون حقائق كثيرة من حقائقه ، ويدسون فيها بعض الكذبات ، لينخدع القارىء بالكثرة فيتقبلها ، ويتقبل معها الزيف المدسوس، ثم يصدرون أحكامهم العامة استناداً إلى ما أدخلوه هم أنفسهم من زيف .

سادساً:

وقد تكون الغالطة ناشئة عن التحريف في حركات الكلمة .

ومن أمثلة ذلك منالطة الملاحدة في قول الله تعالى :

(إنما يخشى الله من عباده العلماء) فلفظ الجلالة في النص مفعول به ، وفاعل الحشية هم العلماء .

فيأتي المفالطون فيحرفون النص ويقرأونه على أن الله هو فاعل الخشية ، والعلماء مفعول به ، أي : إن الله يخشى منهم ، ويجعلون ذلك مقدمة فاسدة في دليل باطل يسوقونه .

وهذه المغالطة تعتمد على التلاءب باللفظ المؤدى إلى تغيير المني .

سانعاً:

وقد تكون المغالطة ناشئة عن التحريف في معنى النص، دون أي تلاعب في اللفظ ، ولهذه المغالطة صور كثيرة ، وبعضها لا يستند إلا إلى مجرد الادعاء الكاذب.

ثامناً:

وقد تكون المفالطة ناشئة عن افتراء الكذب المحض الصريح في الأخبار ، وقد يكون الكذب مغلَّفاً بجيلة من حيل التفطية .

ومن حيل التفطية الاستدلال بالعلل والأسباب، التي ليست في حقيقة حالها عللاً ولا أسباباً حقيقية .

ويصطنع المفالط ذلك بقصد التمويه والتضليل .

أصل المفالطة :

وأصل المفالطة إدخال قضية كاذبة في الدليل ، ولكن سبب تمويهها يرجع إلى تحكيم الوهم في غير المحسوسات ، أو إلى شبه الكاذبة بالصادقة في المعنى .

وكل مغالطة مقصودة تصلح لأن تكون غلطاً غير مقصود .

جدليات الملحدين ومفالطاتهم:

وقد قرأت جدليات طائفة من الملحدين وأحصيت مغالطاتهم فيها ، فرأيت أنها ترجع إلى العناصر التالية :

- ١ تعميم أمر خاص ، والمغالطة هنا تنسب إلى بعض أفراد العام ما ليس
 له من أحكام ، بغية التضليل .
- خصيص أمر عام ، والمالطة هنا تنفي عن بعض أفراد العام ما ليس
 له من أحكام ، بفية التضليل .
 - ٣ ـ ضم ويادات وإضافات ليست في الأصل .
 - ٤ حذف قيود وشروط لازمة ، يؤدي حذفها إلى تغيير الحقيقة .
 - – التلاعب في معاني النصوص لإبطال حق أو إحقاق باطل .
 - ٣ طوح فكرة مختلقة من أساسها للتضليل بها .
- ٧ تصيند بعض الاجتهادات الضعيفة لبعض العاماء وجعلها هي الاسلام ،
 مع أنها اجتهادات منتقدة مردودة من قبل مجتهدين آخرين ، أو من قبل جهور علماء المسلمين .
- ٨ التقاط مفاهيم شاذة موجودة عند بعض الفرق التي تنتسب إلى الاسلام، وإطلاقها على أنها مفاهيم إسلامية مسلم بها عند المسلمين ، والاسلام منها بريء براءة الحق من الباطل .
 - به أقوال أو نصوص إلى غير قائلها ، أو إلى غير رواتها .
- ١٠ كَتَانَ أَقُوالُ صَحِيحَةُ ، وعدم التعرض إليها مطلقاً مع العلم بها وشهرتها .
- ١١ الإيهام بأن العلوم المادية قائمة على الإلحـــاد ، على خلاف ما هي عليه
 في الواقع .

للقيسح الرّل بع

كليات عقلية

١ - الأحكام العقلية والأحكام العادية

٢ من المستحملات العقلية:

أ _ الدور

ب _ التسلسل

- ٣ _ المقولات العشير .
- ٤ ــ الماهية والهوية .
- ه ـ أقسام المعاوم .
- ٦ أمهات المطالب

الأحكام العقلية والأحكام العادية

الأحكام العقلية :

كل ما يتصوره الفكر لا مخلو أن يكون واحداً من الأقسام الثلاثة التالية :

١ – فإما أن يكون ممكن الوجود والعدم .

٧ ــ وإما أن يكون مستحيل الوجود .

٣ – وإما أن يكون واجب الوجود .

القسم الأول : ممكن الوجود والمدم عقلا .

وهو ما يقبل العقل إمكان وجوده وعدمه ، ولو في حالة من الحالات التي يتصورها الذهن ، وضمن شروط معينة ، وطبق أنظمة خاصة .

وهذا القسم يسمى (الجائز) ويسمى (الممكن) عقلًا ، لأن وجوده أو عدمه ليس واجبًا في العقل ولا مستحيلًا .

الأمثلة:

۱ – نحن البشر موجودون على سطع الأرض بشكل واڤمي ، ولكن المقل يرى أنه كان من المكن أن لا نكون موجودين ، فوجودنا إذن أمر بمكن عقلًا لا واجب .

كُما أنه كان من الممكن أن نكون على غير هذه الصورة التي نحن عليها ، أو مزودين بغير الطاقات التي نحن عليها ، فاتصافنا بصفاتنا التي نحن عليها أمر بمكن عقلًا لا واجب .

٣ - النار محرقة ، آمر مشاهد في الكون ، فإذا توكنا العقل يفكر ويتأمل في العلاقة بين النار والإحراق ، فإنه لا يرى أي ارتباط عقلي خاص بين الإحراق وبين النار ، إلا أنه تكررت لديه في المشاهدة العادية الموجودات ، مشاهدة أن النار تحرق ، فأثبت لها هذه الصفة من المشاهدة ، وأسند الأمر إلى أن المنظم لهذا الكون قد أعطاها هذه الصفة .

أما العقل بذاته ، فلا يرى مانماً عقلياًمن أن تكون النار غير محرقة لو وجدت في الواقع كدلك ، أو أن تكون المواد التي تلامسها النار فتحرقها غير قابلة للاحتراق ، وذلك لأنه لا يوجد ارتباط عقلي بين النار وبين الإحراق .

إذن : فكون النار محرقة أمر ممكن في العقل وليس بواجب.

م ـ الأحياء التي نشاهدها إذا ماتت لا تعود إلى الحياة بعد موتها مجسب العادة المالوفة ، لكن العقل لا يمنع من أن تعود الأجساد إلى الحياة بعد موتها ، ولو أننا لم نشاهد بأعيننا ميتاً رجع حياً ، جل ما في الأمر أن العقل بوجب لعودة الحياة وجود القوة المكافئة التي تتولى هذه الإعادة .

إذن : فالعودة إلى الحياة بعد الموت ، أمر ممكن عقلًا وأيس بمستحيل .

عين أمر بمكن عقلاً ، ولو أننا لا نستطيع أن نفعل ذلك بحسب العادة وضمن نظام الكون ، لكن العقل لا يمنع من أن يحصل مثل هذا الاجتياز ، إذا تهيأت الشروط الملائة ووجدت القوة المكافئة له .

إذن : فهو أمر ممكن عقلًا وليس بمستحيل .

ه - دفع جبل كبير وتثبيته في الجو بين السماء والأرض أمر بمكن عقلًا، ولو أننا ننكر ذلك مجسب مجرى العادات ، لكنه إذا نهيأت القوة المكافئة لرفع الجبل أمكن حدوث ذلك .

إذن : فرفع الجبل أمو نمكن عقلًا ، وليس بستحيل في حكم العقل .

انقلاب الجماد إلى حيوان أمر ممكن عقلًا ، ولو أندا مجسب العادة المستمرة لا نشاهد جمادات تنقلب إلى حيوانات ، لكن العقل مجكم بأنه متى نهيأت الشروط الملائمة لهذا التحويل أمكن حصوله .

إذن : فهو أمر بمكن عقلًا وليس بمستحيل .

٧ ـ وهكذا كل موجود ـ سوى الله تعالى ـ فوجوده وصفاته ، وكذلك انعدامه وانعدام صفاته ، أمور بمكنة عقلًا، وايس شيء منها في حكم العقل المجود بواجب ولامستحيل. القسم الثاني : مستحيل الوجود عقلاً .

وهو ما يوجب العقل عدمه ، ولا يجيز إمكان وجوده في أية حالة من الحالات التي يتصورها الذهن ، مها تسامح في تخيل الشروط المناسبة لقبول وجوده معها . الأمثلة :

١ – الشيء الواحد من جهة واحدة ، وفي مكان محدد ، وزمان محدد ، وبصفة معينة ، يستحيل في حكم العقل أن يكون موجوداً ومعدوماً معاً ، مها حاولنا أن نفترض الفروض البعيدة ، ونتسامج في تخيل الشروط الملائمة ، فالعقل لايقبل جواز ذلك بحال من الأحوال ، لأن الوجود والعدم وصفان متناقضان تمام التناقض ، فتى ورجد أحدهما انتفى الآخر لا محالة ، ومتى انتفى أحدهما وجد الآخر لا محالة ، ومتى انتفى أحدهما وجد الآخر لا محالة ، ومتى مكان واحد ، وزمان واحد ، أمر مستحيل عقلا .

أما إذا انفكت الجهة ، أو اختلف الزمان ،فإنه لا استحالة ، وذلك لعدم افتراض جمع المتناقضين معاً . فقد يكون الشيء الواحد موجوداً في زمان ، معدوماً في زمان آخو ، وموجوداً في مكان ، منعدماً وجوده في مكان آخو ، وهكذا .

٧ – الجزء من الشيء الواحد، يستحيل عقلًا أن يكون أكبر من كل ذلك الشيء ، لأن الكل مشتمل على جميع حدود الجزء وزيادة جزء آخر ، أو أجزاء أخر ، فكيف يكون الشيء وحده أكبر منه مضافاً إليه شيء و آخر ، مع احتفاظه بجدوده دون تغيير شيء فيه ؟

إنه لايمكن مثلًا أن يكون عدد الخسة أكثر من عدد العشرة مجال من الأحوال ، لأن العشرة هي خمسة أضيف إليها خمسة أخرى .

س ـ الدّ جال له عين عمياء ، وهذه العين العمياء يستحيل عقلًا أن تكون عمياء ، وأن تكون أيضاً في الوقت ذاته من الدجال نفسه بصيرة غير عمياء .

إن العقل يحم باستحالة ذلك ، لأن في القضية دعوى اجتاع نقيضين ، مع اتحاد الشخص صاحب العين ، والعين والزمان في توارد النقيضين اللذين متى وجد أحدهما انعدم الآخر لا محالة ، ومتى انعدم أحدهما وجد الآخر لا محالة .

ع ـ من القواعد الفلسفية العقلية ما يلي :

أ _ (يستحيل عقلًا اجتماع النقيضين في شيء واحد وزمان واحد). ولهذه القاعدة تطمقات كثيرة .

ب _ (ترجيع أحد المتساويين تساوياً تاماً على الآخو من غير مرجيم مستحيل عقلًا).

ولهذه القاعدة تطبيقات كثيرة أيضاً لا تخفَّى على المتأمل.

فَإِذَا تَقَابِلُتَ مِثْلًا قُوتَانَ مِنْسَاوِيتَانَ مِتَكَافِئَتَانَ ثَمَامًا دُونَ أَيُّ تَفَاضُلِ بِينِهَا ، فإنه لا يكن رجحان إحداهما على الأخرى دون مرجّع .

ج ــ توقف وجود الشيء على وجوده نفسه ، أو توقف انعدام الشيء على انعدامه نفسه ، أمر مستحيل عقلًا ، لما فيه من الدور السبقي .

العقل يحكم بأن الله واحد لا شريك له ، وذلك بالبراهين والأدلة الكثيرة ، فوجود شريك له تعالى مكافىء له أمر مستحيل عقلا ، لا يمكن قبوله بجال من الأحوال .

القسم الثالث: واحب الوجود عقلاً.

وهو ما يوجب العقل وجوده ، ولا يجيز إمكان انعدامه في أية حـالة من الحالات التي يتصورها الذهن ، مها تسامـح في تخيل الشروط المناسـبة لقبول عدمه معها .

الأمثاة:

ا حمتى كان الكلّ موجوداً وجب عقلًا أن يكون جزء هذا الكلّ موجوداً أيضاً ، لأنه يلزم من وجود الكل وجود الجزء بالضرورة العقلية ، فمثلًا إذا كان الانسان موجوداً كان الحيوان الذي هو جزء من ماهية الانسان موجوداً أيضاً بالضرورة العقلية.

وإذا كان الدرج كله موجوداً، فإن الدرجة السابعة أو الحامسة أو الثالثة منه ، موجودة حتماً بالضرورة العقلية .

عدث قد أحدثه ، وكان هو السبب في وجوده .

٣ _ متى وجد المعلول وجب عقلًا أن تكون علته قد وجدت .

- ع ـ مَنَّى وَجِد السِّبُّ ، وَجِب عَقَلًا أَنْ يَكُونَ سَبِّبِهِ قُلُدُ وَعِلْمَ .
- متى رجع أحد المتساويين على الآخر ، وجب عقلًا أن يكون له مرجت قد رجته .
- ٣ عُكن الوجود والمدم إذا وجد فملاً ، وجب عقلاً أن يحقون له موجد قد أوجدة ، ودجَّ جانب وجوده على جانب عدمه ،
- الم و الله العلية .
 الإطلاق ، فهو وصف ليس له إلا موصوف واحد هو الله جل وعلا وصفاته العلية .

وقد قام الدليل العقلي على أن وجود الخالق العظيم واجب ، وأنه يستحيل عدمه ، لأن العقل لا يجيز بحال من الأحوال أن يكون العدم المطلق هو الأصل ضد الوجود ، إد لو كان هو الأصل ، لاستحال أن يتحول العدم بنفسه إلى وجود ، بما فيه من ذوات وصفات وقوى .

الأحكام العادية:

عرفنا الأحكام العقلية فيا سبق ، وتناظرها تماماً الأحكام العادية ، إلا أننا في الأحكام العادية لا زاقب ما يحكم به العقل بشكل مستقل ، وإنما ننظر إلى النظام القائم بجسب العادة الجادية .

فالمدكن في العادة : هو كل أمر يصع أن يوجد ، ويصع أن لا يوجد بجسب مجرى العادات ، لأننا نشاهد وجوده مر"ة ، وعدم وجوده أخرى .

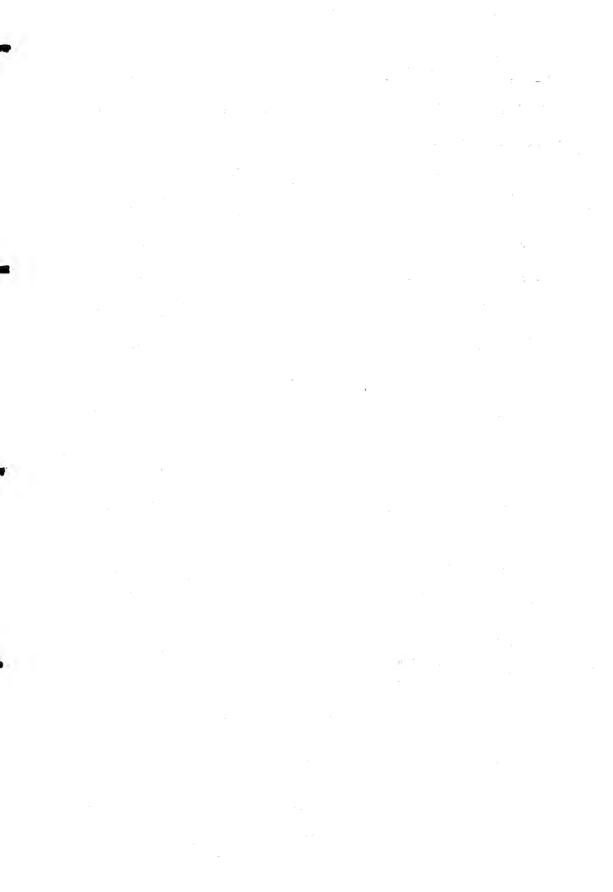
فيمكن مثلاً أن ينزل المطر في شهر كانون الثاني، ويحكن أن لا ينزل ، ويمكن أن تهب الرياح العاتية في الصيف، ويمكن أن لا تهب، إلى غير ذلك من أمثلة لا تحصى .

والمستحيل في المادة : هو كُل أمر يخالف الفانون المتبع باستمرار في نظام الحون ، وكثيراً ما يكون هذا الأمر المستحيل في العادة أمراً بمكناً في العقل ، لكن النظام المستمر في الحون الذي لم نلاحظ تخلفه ، جعل هذه الأمور من المستحيلات في مألوف الناس ، وفيا اعتادوا مشاهدته باستمرار دون تخلف ، كإحياء الموتى ، وتحويل العصاحية نسعى ،

والواجب في العادة : هو ضد المستحيل في العادة ، وهو كل موجود لم نلاحظ في العادة تخلفه ، كآثار قانون الجاذبية ، ونظام خروج النبات من الأرض، إلى غير ذلك من أنظمة لم نشاهد تخلفها .

وهذا الواجب وجوده في العادة هو من الأمور الممكنة عقلًا .





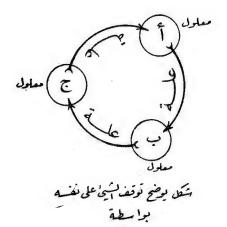
من المُستحيلات إلعقليّة

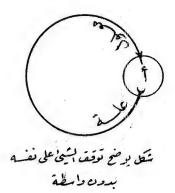
الدور والتسلسل

الدور

هو توقف الشيء على نفسه ، أي : أن يكون هو نفسه عليّة لنفسـه ، بواسطة أو بدون واسطة .

والدور مستحيل بالبداهة العقلية .



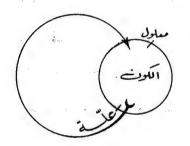


أمث_لة :

أ – الكون وجد بنفسه من العدم المطلق .

في هذا الكلام دور مرفوض عقلا ، إذ يقتضي أن يكون الكون علية لنفسه ، وأن يكون معلولاً لها بآن واحد ، والعلية تقتضي سبق المعلول ، وان العلية بحسب الدعوى هي نفس المعلول ، فإن هذا الكلام يقتضي أن يكون وجود الشيء سابقاً على وجوده نفسه ، وفي هذا تناقض ظاهر ، وهو أن الكون بوصفه عالية هو موجود ، وبوصفه معلولاً هو غير موجود ، مع أنه شيء واحد لا شيئان ، فهو إذن بحسب الدعوى (موجود غير موجود) في آن واحد .

والتناقض مستحيل مرفوض بالبداهة العقلية .



شکل یوضی الدور فی دعوی الدور فی دعوی الدور فی المنسب المنسب المنسب معلول نفسه وهو محال طاهر .

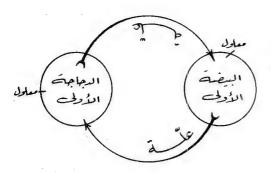
ب أول دجاجة يتوقف وجودها على أول بيضة ، وأول بيضة يتوقف وحودها على أول دجاجة .

هذا كلام مرفوض بالبداهة العقلية ، لما فيه من الدور المستحيل عقد لا ، إذ يقتضي أن العلة في وجود الدجاجة الأولى هي البيضة الأولى ، وأن العلقة في وجود البيضة الأولى عني الله الحة الأولى التي هي معاول البيضة الأولى ، فلا توجد ما لم توجد

إذن : فالدجاجة الأولى لا توجد إلا إذا وجدت هي فأنتجت بيضة ففقست البيضة عنها .

لقد دار الشيء على نفسه بواسطة ، وانتهى إلى تناقض ظاهر مرفوض ، لزم منه إثبات أن يكون موجوداً ، الواحد موجوداً قبل أن يكون موجوداً ، ليوجد شيئاً آخر ، يكون هذا الشيء الآخر علقة في وجود ما كان هو سبباً في وجوده .

وظاهر أن هذا الدور ينتهي إلى أن تكون الدجاجة عللة في وجود الدجاجة ، مع وجود واسطة هي البيضة ، وأن تكون البيضة عللة في وجود البيضة مع واسطة هي الدجاجة .

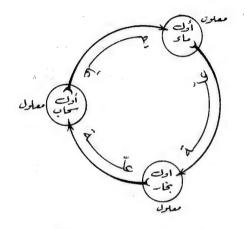


شكل يوضح الدور في كون البيضة الأولى علة في وجود السجاجة الأولى التيهي علت في وجود البيضة الأولى ، إذا دار الشيئ على نفسه بعدأت مرّعلى عنصراً ض وهومستحل ظاهر

ج - أو"ل ماء وجد في الأرض هو من السحاب ، وأول سحاب وجد هو من الماء الذي هو من بخار الماء في الجو ، وأول بخار الماء في الجو وجد هو من الماء الذي وجد في الأرض .

هذا كلام فيه دور مرفوض بالبداهة العقلية ، ولحكن هذا الدور تمددت فيه الواسطة ، فإذا انتقلنا من الماء المتوقف وجوده على السحاب ، ثم من السحاب المتوقف وجوده على المساء ، وجدنا المتوقف وجوده على المساء ، وتوقف أنفسنا أمام توقف وجود الماء على نفسه ، وتوقف وجود المحاب على نفسه ، وتوقف وجود المحاب على نفسه ، بعد أن دار التوقف على واسطة من عنصرين آخرين ،

وانتهى إلى التناقض المرفوض بالبداهة العقلية ، إذ فيه إثبات وجود الشيء قبل أن يكون موجوداً ، ليكون علة لوجود أمر ثان ، والثاني علة لوجود أمر ثاث ، والثالث علة لوجود الأمر الأول . إذن فالأول عدلة لنفسه بعد دورة مرت على عنصرين آخرين .



شكل يوضح الدور في كونت الماء الأولت علّق في وجود البخار الأولت الذي هوعلّق في وجود السخاب الدُول الذي هوعلّق في وجود المباء الدُول الذي هوعلّق في وجود المباء الدُول ... وهو الما هر الاستحالة .

وقد تكثر عناصر الواسطة في الدور أكثر من ذلك ، ولكن مهاكثرت فإنه يجب أن لايضل الفكر عنها ، وأن لاتدخل عليه حيلة كثرة عناصر الواسطة ، وعليه أن يتنبه إلى أنه دور مرفوض عقلًا .

والدور الذي يتوقف فيه الثيء على نفسه مباشرة دون واسطة ، كمثال حدوث الحكون بنفسه ، أو بواسطة من عنصر واحد كمثال الدجاجة والبيضة ، يسمى الدور (الصريح) .

والدور الذي يتوقف فيه الشيء على نفسه بواسطة من عصرين فأكثر يسمى الدور (المضمر) .

ما سبق شرحه هو (الدور السبُّقي) ، وهو الدور المستحيل عقلاً . ويوجد ، دور آخر هو من قبيل الدور الاعتباري يسمّى : (الدور المعيّ) وهـ ذا الدور

لا استحالة فيه بل هو جائز وواقع ، مثل توقف كل من المتضايفين على الآخر ، كالأبوة والبنوة ، والأكبر والأصغر ، إذ لا تتصور الأبوة إلا مع تصور البنوة ، ولا يتصور الأكبر إلا مع تصور الأصغر . ويتوقف مثلًا كون أبي طالب أباً لعلي على كون علي " ابناً لأبي طالب ، ولكن ذلك توقف اعتباري معي "لا سبقي ، فالبنوة والأبوة تعقلان معاً . ويتوقف مثلًا تصور كون المسجد الحرام في مكة أكبر من المسجد الأموي في دمثق ، على تصور كون المسجد الأموي أصغر من المسجد الحرام ، وكذلك العكس ، ولكن هذا الدور دور اعتباري معي لاسبقي .

التسلسل:

وهو أن يستند وجود المحكن إلى علة مؤثرة فيه ، وتستند هذه العلة إلى علة مؤثرة فيها ، وهكذا تسلسلًا مع العلل دون نهاية .

وهذا التسلسل دون نهاية فيما وجد من المكنات، أو فيما هو موجود منها فعلًا، مستحيل عقلًا .

ويبدو أن البداهة تحكم باستحالة التسلسل ، ولكن قد ذكروا عدة براهين لإثبات استحالة هذا التسلسل ، أظهرها وأوضعها ما يسمى : (برهان التطبيق). ويمكن صياغة برهان التطبيق على الشكل التالي :

لو كان هذا التسلسل جائزاً عقلاً ، الحان العدد الأقل مساوياً للعدد الأكثر ، إذن: لكن العدد الأكثر ، إذن: فالتسلسل غير جائز عقلًا .

وتحليل هذا البرهان يظهر لنا حينما نتصور أننا أمسكنا بسلسلة وجودية ، تبدأ

من لحظة الزمان الحاضر، وتتسلسل إلى جانب الزمان الماضي دون نهاية . وأمسكنا بسلسلة أخرى بماثلة لها تماماً ،ولكن من حلقة من حلقاتها وجدت قبل مليون سنة أو أكثر . ثم أخذنا نطبق في التصور حلقات السلسلتين ، هذه من لحظة الزمان الحاضر، وتلك من حلقة قبل مليون سنة ، ومرنا القهقوى في تطبيق متناظر ، متبعين ماكان في جانب الزمان الماضي ، فإننا نلاحظ أننا مها سرنا في عملية التطبيق ، نجد أن السلسلتين متساويتان ، ما دام جانب الماضي غير متناه ، مع أن الواقع البدهي هو أن إحداهما أطول من الأخرى بما يعادل حلقات مليون سنة . الواقع البدهي هو أن إحداهما ، وما لزم عنه المحال فهو محال .

أو نقول : لو أجزنا هذا التسلسل ،للزم أن نجيز عقلًا مساواة الأقل للأكثر ، لكن هذا محال ، ومتى بطل اللازم بطل الملزوم .

* * *

المقولات العشر

(الجوهر – السكم – الكيف – الأين – المتى - الوضع – الملك – الإضافة – أن يفعل) .

كليات المعاني التي يعبر عنها بالقول إيجابا أو سلباً ،ترجع إلى هـذه الأصول العشرة ، ولذلك سميت بالمقولات ، نظراً إلى أنها تقال ، أي : يعبر عنها بالقول . ونوجز شرح هذه الأصول الكلية للمعاني فيا يلى :

تنقسم الموجودات إلى جواهر وأعراض، فالجواهر: تدخل تحت المقولة الأولى

(مقولة الجوهر)، والأعراض: تنقسم إلى المقولات التسع الباقية .

أما الجوهر: فهو ما يقوم بذاته ، أي : لا يحتساج في وجوده إلى شيء آخر يقوم فيه ، كالأجسام ، والأرواح ، وكل ما له وجود مستقل قائم بنفسه . ويقسمون الجوهر إلى قسمين :

النسم الأول : (الجوهر الفرد) وهو الموجود الذي لا يقبل التجزئة ، لافي الواقع ولا في التصور ، وهو في الحوادث الجزء الذي لا يتجزأ .

القسم الثاني : (الجسم) وهو الموجود المركب من جوهرين فردين فأكثر، ويقبل التجزئة ولو في التصور .

وأما العرض: فهو ما يقوم بغيره ، أي: لا يوجد إلا صفة من صفات

الجوهر ، وتابعاً وجوده لوجوده ، كالألوان ، وهيئات الأجسام وأوضاعها ، والحركة، والسكون ، ونحو ذلك .

ومن العرض ما هو مختص بالحي : وهي الكيفيات النفسانية ، كالحياة والعلم والقدرة والإرادة .

ومن العرض ما ايس مختصاً بالحي : وهو ما عدا الكيفيات النفسانية ، كالأصوات ، والألوان ، والروائح ، والحركة ، والسكون ، وغير ذلك .

وإذ قد عرفنا الجوهر والعرض بوجه عام ، فلنشرح مقولات العرض التسع .

مقولة الـكم :

(الكم) هو عرض من خصائصه : أنه يقبل التقدير والتجزئة .

فبالتقدير: يمكن افتراض وحدات فيه متاثلة المقدار يتألف منها ، ويمكن قياسه بوحدات ثابتة . كالطول: يقاس بالذراع وأجزائه وأضعافه ، أو يقاس بالمتر وأجزائه وأضعافه ، أو بأية وحدة قياسية . وكالمدة من الزمن: تقاس مثلًا بالساعة وأضعافها وأجزائها ، أو بطرفة عين ، أو بأية وحدة قياسية .

وبالتجزئة: يكن تقسيمه بالفعل أو بالتصور، إلى أجزاء يتألف منها ، وذلك بالتنصيف المتسلسل إلى أصغر جزء يكن تصوره.

والم ينقسم إلى قسمين :

الأول : الـكم المتصل ، وهو ما كانت أجزاؤه الوسطى حدوداً مشتركة ، كل منها بالنسبة إلى ما دونه نهاية ، وبالنسبة إلى ما فوقه بداية .

والحد المشترك يكون في الحط، والسطح، والجسم، وفي الزمان. فالآن مثلا: هو الحد المشترك في امتداد الزمان من الماضي إلى المستقبل، لأنه بالنسبة إلى ما بعده بداية .

الثاني : الكم المنفصل ، وهو ما ليس بين أجزائه الوسطى حدود مشتركة ، وهو المدد . فإذا قستمنا العشرة مثلًا إلى نصفين ، كان عدد الحمسة نهاية القسم الأول ، وعدد الستة بداية القسم الثاني ، وليس بين القسمين حد مشترك (١) .

مقولة الكيف:

(الكيف): هو الهيئة القارة (أي : المستقرة الثابتة) التي لا تقبل القسمة، فمتى انقسمت تحولت إلى هيئتين مخالفتين لها ، مجلاف مقولة السكم ، ولا يرتبط تصورها بتصور شيء خارج عنها ، مجلاف مقولات الآين والمتى والملك والإضافة ، ولا تقتضي نسبة بعض أجزاء ما يتصف بها إلى بعض ، ولا إلى شيء خارج عنها ، مجلاف مقولة الوضع .

فالكيف مثلاً في شكل المثلث: هو الهيئة الحاصلة من كونه ذا أضلاع ثلاثة ، والكيف في لون الجسم مشلاً: هو كونه أحمر أو أخضر أو أصفر أو غير ذلك ، والصوت مثلاً: عرض من مقولة الكيف ، ويكون عريضاً ، أو رفيعاً مستعاراً ، أو شديداً ، أو ناعماً . ومن مقولة الكيف الحوارة والبرودة ، والحشونة والملاسة ، والليونة والصلابة .

والكيف يتناول الكيفيات المحسّة ، والكيفيات النفسانية ، والكيفيات المختصة بالكيات ، والكيفيات الاستعدادية ، كقابلية التأثير ، وقابلية التأثر .

مقولة الأبن :

(الأين): مأخوذ من قول المستفهم عن مكان الشيء أين هو ؟

⁽١) قد يبدَو أنّه باستطاعتنا لدى التأمل في أجزاء الكموم المتصلة اعتبارها من قبيل الكموم المنفصلة ، وأنه لا داعي إلى تقسيم الـكم إلى متصل ومنفصل .

والأبن هو الصفة التي تعرض للشيء باعتبار وجوده في المكان الذي هو فيه. ومكان الشيء قد يكون مكاناً حقيقياً، إذا كان جميع سطحه الباطن مماساً لجميع السطح الظاهر للشيء الحال فيه ، حتى لا يسع المكان غيره مها كان ، كالهواء الحيط بالطائر ، والماء في القارورة المملوءة المغلقة ، ونحو ذلك . وقد يكون مكاناً غير حقيقي ، وذلك إذا كان إطلاق وجود الشيء فيه ، إطلاقاً مجتمل مشاركة غيره له فيه ، كان نقول : الكعبة المشرفة في المسجد الحرام ، أو في محة ، أو في أرض الحجاز ، أو في شبه الجزيرة العربية .

مقولة المتى :

(المتى): مأخوذ من قول المستفهم عن زمان الشيء متى هو ? والمتى هو الصفة التي تعرض الشيء باعتباره وجوده في الزمان .

وزمان حدوث الشيء أو وجوده، قد يكون بالنسبة إليه حقيقاً ، وذلك إذا كان مطابقاً له غير زائد عليه ، كقولنا : والد الجنين عند طلوع الشمس ، وكقول القائل : صمت يوم الخيس من نهار كذا ، فالصيام مطابق للنهار وليس النهار زائداً عليه ، أو قوله : قرأت سورة البقرة في نصف ساعة تماماً ، واستمر الدرس خمسين دقيقة من الساعة التاسعة من يوم كذا . ولا يمنع في الزمان الحقيقي اشتراك أحداث لا نهاية لها فيه ، لأن الزمان الواحد عمر على كل الأحداث والموجودات التي تكون فيه بنسبة واحدة ، مجلاف المكان الواحد ، فهو قد يكون علوءاً بالموجود فيه وخاصاً به، فلا يتصور أن يوجد فيه غيره . وقد يكون زمان حدوث الشيء أو وجوده غير حقيقي ، وذلك إذا كان غير مطابق له ، كقولنا : ولد الجنين في يوم وجوده غير حقيقي ، وذلك إذا كان غير مطابق له ، كقولنا : ولد الجنين في يوم داخل زمان اليوم .

مَقُولَة الوضع ؛

(الوضع) :هو حال الجسم بسبب نسبة أجزائه بعضا إلى بعض في الجهات، فالجسم يتنقل في الأوضاع المختلفة ، ولو لم يحدث فيه تغيير في الكيف . كالانسان يكون في وضع القيام فيتحول إلى وضع القعود ، ثم إلى وضع الاتكاء ، ثم إلى وضع الاستلقاء . والكرسي يكون ذا وضع صالح للجلوس السوي عليه إذا كانت أرجله على الأرض ، فإذا ألقي كان ذا وضع آخر غير صالح للجلوس السوي عليه . وهكذا يمكن تغيره في الأوضاع المختلفة ، إذ تختلف نسبة أجزائه إلى الجهات المختلفة ، كا قد تختلف أيضاً نسبة أجزائه بعضا إلى بعض قرباً وبعداً ، ويوافقه اختلف نسبة هذه الأجزاء إلى الجهات ، كا في أوضاع القيام والقعود والاتكاء والاستلقاء .

مقولة الملك :

(الملاك) : هو هيئة تعرض للجسم بسبب جسم آخو ، يحيط به أو بجزء منه ، وينتقل بانتقاله ، كإهاب الحيوان ، وكالثوب للابسه ، وكغطاء الرأس ، والسوار ، والحاتم ، والنعل ، فهي تحيط بالجسم كانه أو بعضه ، وتنتقل بانتقاله .

فنسبة الجدم إلى ما يحيط به وينتقل بانتقاله، يدخل في مقولة الملك ، فيقال مثلًا : لابس ثوبه ، ومتعمم ، ومتحل سوار ، ومتخم ، ومتنعل .

مقولة الإضافة:

(الإضافة): هي عرض يرتبط فهمه بفهم معنى آخر ، مثل الأبوة إنما تدرك بإدراك معنى الأبوة ، فها متضايفان . بإدراك معنى البوء ، فها متضايفان . ومثل أخوة سعيد لسعد . ومثل الحسوولة ومثل أخوة سعيد لسعد . ومثل الحسوولة

والعمومة ، وسائر معاني النسب ، ومثل الأكبر والمساوي والأصغر ، فيرتبط إدراك أن هذا أكبر من ذاك بإدراك أن ذاك أصغر من هذا . ويرتبط إدراك أن هذا مساو لذاك بإدراك أن ذاك مساو لهذا ، وكذلك سائر أفعال التفضيل ، وكذلك أفعال المشاركة .

ورأس الشيء ، ووسطه ، وطرفه ، وجانبه ، كل هذه المعاني يرتبط فهمها بمان أخرى ، هي التي تجعل كون الرأس رأساً ، والوسط وسطاً ، والطرف طرفاً، والجانب جانباً مفهوم المعنى .

والعبودية والسيادة من مقولة الإضافة ، لارتباط فهم معنى كل منها بفهم معنى الآخر .

والجوار ، والصداقة ، والمالكية ، والمملوكية ، والعالمية ، والمعلومية ، وكون الرجل زوجاً ، وكون الشيء ملاقياً ، أو مفارقاً ، أو مقاتلاً ، أو مبايعاً لغيره ، وكذلك سائر الأوصاف التي تقتضي المشاركة ، كل هذه من مقولة الإضافة ، لارتباط فهم المعنى فيها بفهم معنى آخر .

وهكذا كل ما يكون معناه مفهوماً بالقياس إلى غيره .

مقولة أن يفعل:

(أن يفعل) :هو تأثير الجوهر في غيره ، أثراً غير قار الذات ، فحاله مادام يؤثر ، هو العرض المسمى (أن يفعل) وذلك مثل التسخين ما دام الشيء 'يسخيّن، والتبريد ما دام الشيء 'يبرِّد ، والقطع مادام الشيء يقطع ، والحرق ما دام الشيء يحرق ، والرفع ما دام الشيء يرفع ، والتنزيل ما دام الشيء ينزل ، وهكذا .

أما استعداد الشيء لأن يؤثر في غيره دون أن يكون مؤثراً بالفعل ، فهو من مقولة الكيف .

مقولة أن ينفعل:

(أن ينفمل): هو تأثر الذيء من غيره ، ما دام في حالة التأثر ، كالتسخفُن مادام الشيء يتسخن ، والتبرد ما دام الشيء يتبرد ، والتقطع مادام يتقطع، والنأثر بالارتفاع مادام يتأثر ، والتأثر بالاحتراق ما دام مجترق ، وهكذا .

أما إذا استقر الناثر ، كحالة احتراق الحطب بعد أن يتم الاحتراق ، فإنه لا يدخل تحت مقولة الكيف ، وكذلك لا يدخل تحت مقولة الكيف ، وكذلك الاستعداد للاحتراق قبل وقوعه هو من مقولة الكيف .

تطبيقات على المقولات العشر:

- أ (المله):
- ١ ذاته :من مقولة (الجوهر).
- ٧ كونه مثلًا ليترأ أو مقدار كيلو غرام: من مقولة (الـكم) .
- ٣ كونه سائلا ، أو حاراً ، أو بارداً ، أو حلواً ، أو مراً ، أو منتناً ،
 أو قابلًا للارواء ، أو قابلًا لتحريك الآلات إذا انحدر عليها بنظام معين ، أو قابلًا
 لأن تطفو عليه بعض الأشياء : من مقولة (الكيف) .
- ع _ كونه مخلوقاً ، أو معلوم الخصائص والصفات : من مقواة (الإضافة) .
- ه كونه في الإناء ، أو في البركة ، أو في النهر : من مقولة (الأين).
 - ٦ كونه موجوداً في زمان كذا: من مقولة (المتى) .
 - ٧ _ كون إنائه سوياً غير مائل: من مقولة (الوضع) .
- ٨ كون إنائه مسوراً بسوار فضي أو مغطى بغطاء: من مقولة (الملك) .
 - ٩ _ كونه الآن بالفعل بروى شاربه : من مقولة (أن يفعل) .

- ١٠ كون شاربه الآن يرتوي أبه فعلا :من مقولة (أن ينفعل) . ب - (المنصة):
 - ١ ذاتها :من مقولة (الجوهر).
- ٧ طولها ،وعرضها ، وسائر أبعادها، وعدد أجزائها : من مقولة (الكم) .
- ٣ هيئتها العـامة ، ولونها ، وصلابتها ، وملاستها ، ونعومتها أو خشونتها : من
 مقولة (الكيف) .
- ٤ كون أرجلها على الأرض ، وظهرها إلى جهة الساء: من مقولة (الوضع) .
 - مكان وجودها: من مقولة (الأين) .
 - ٣ زمن وجودها بدءًا واستمراراً ونهاية : من مقولة (المتي) .
- ٧ كونها أصغر من غيرها ،أو أكبر أو مساوية لها : من مقولة (الإضافة) .
- ٨ كونها مجلسلة بأقمشة تتحرك مجركتها، وتسكن بسكونها: من مقولة (الملك) .
 - ٩ كون غيرها يؤثر فيها الآن فعلًا: من مقولة (أن يفعل).
 - ١٠ كُونها تتأثر بغيرها الآن فعلًا: من مقولة (أن ينفعل) .
 - ج (زید) :
 - ١ ذاته : من مقولة (الجوهر) .
- ٣ كونه طويلًا ،أو قصيراً، أو يزن مئة رطل مثلًا: من مقولة (الـ كم).
- حونه أذرق اللون ، أو أحمره ، أوغضبان ، أوعاشقاً ، أو مهموماً ، أو مغموماً ،
 أو مسروراً ، أو شبعان ريان ، أو لديه الاستمداد للتأثير بغيره أو التأثر بغيره ،
 أو لديه الاستعداد للعلم وصنعة الحكتابة ، أو الاختراع والابتكار : من مقولة (الحكف) .

- - ه كونه في بيته ، أو في أي مكان ما : من مقولة (الأين) .
 - ٣ كونه في زمان كذا ، كالأمس ، أو الآن : من مقولة (المتى) .
- ٧ كونه متكناً ، أو مستلقاً ، أو قائماً ، أو راكعاً ، أو ساجداً : من مقولة (الوضع) .
- ۸ كونه لابساً ثوبه أو عمامته ، أو بيده غصن يتحرك بحركته: من مقولة (الملك) .
 - ◄ كونه الآن يلوي الفصن الذي بيده: من مقولة (أن يفعل) .
 - ١٠ كون الغصن الآت يلتوي بيده: من مقولة (أن ينفعل) .

* * *

الماهِيَّةِ والْمُوِّيَّة

لكل ما يصح أن يُعلَم ومخبر عنه _ سواء أكان كلياً أو جزئياً ، موجوداً أو معدوماً _ حقيقة .

وحقيقة ما يصح أن يعلم: هو ما كان من عناصره مقو"ماً لذاته ، بمعنى أنه لولاه، لانعدمت الحقيقة أو تغيرت .

أما المناصر المشاركة في تكوين جملة المعلوم ، والتي لاتزول حقيقة المعلوم لدى تصور زوالها ، فإنها عوارض للحقيقة ، سواء أكانت عوارض لازمة ، أو عوارض مفارقة ، والمفارقة هي التي قد لا توجد في بعض الأحيان . والملازم من هذه العوارض يطلق عليه اسم (عَرَض ملازم) ، والمفارق منها يطلق عليه اسم (عرض مفارق) .

أمنلة:

١ حقيقة الحيوان : كونه جسماً متحركاً بالإرادة . وهذان العنصران :
 الجسمية والتحرك بالإرادة ، هما المقومان لذات الحيوان ، فهما حقيقته .

ثم تأتي العناصر المشاركة في تكوين جملة ما يطلق عليه اسم الحيوان ، ماكان منها ملازماً، وما كان منها مفارقاً . ككونه من لحم ودم وأعصاب وعظام ، أو كونه ذا هيلك معين ، أو كونه يشي أو يسبح أو يطير ، أو غير ذلك ، فهذه كلها عوارض للحقيقة ، أما الذي لا يفارق منها فهو عرض ملازم ، وأما الذي يفارق منها فهو عرض مفارق .

هذا مثال لحقيقة كلي هو جنس.

حقيقة الانسان : كونه حيواناً ناطقاً . فهذان العنصرات : الحيوانية والناطقية ، هما المقومان لذات الانسان ، فها حقيقته .

ثم تأتي العناصر المشاركة في تكوين جملة ما يطلق عليه اسم الانسان ، ما كان منها مفارقاً ، فإنها عوارض لحقيقته .

هذا مثال لحقيقة كلي هو نوع .

حقيقة خالد: كونه إنساناً ذا تعين متميز في شخصه، مجقيقة لايشاركه فيها جزئي آخر من أفراد الانسان.

ثم تأتي العناصر المشاركة في تكوين ذات خالد ، ما كان منها ملازماً ، وما كان منها مفارقاً ، كعلمه أو جهله ، وغضبه ورضاه ، وبياض جسمه وسواد شعره ، وغير ذاك من صفات لا تدخل في حقيقته الذاتية المميزة له عن سائر أفراد النوع ، فإنها عوارض لحقيقته .

هذا مثال لحقيقة أجزئي حقيقي .

أما حقيقة الكلي: فيطلق عليها اسم (ماهيئة) .

وأما حقيقة الجزئي: فيطلق عليها اسم (هُو"ية) .

فالماهية : هي حقيقة الكاي ، أي : ما كان من عناصر الكاي مقوماً لذاته ، بعني أنه لولاه لارتفعت حقيقته أو تغيرت .

ولما كانت الماهية حقيقة الكلي ، كانت قابلة الشركة .

والهُوَّيِّة : هي حقيقة الجزئي ، أي : ما كان من عناصر الجزئي مقوماً لذاته ، بمعنى أنه لولاه لارتفعت حقيقته أو تغيرت .

ولما كانتِ الهوية حقيقة الجزئي ،كان تمايز الأشخاص في الوجود الخارجي بهو"ياتها .

أقسكام المعتبلوم

المعلومات الذهنية تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول : ما له تحقيق في الحارج ، وهو (الموجود) .

والموجود :

أ — إن لم يكن له أول ، أي : لا يقف وجوده عنــد حد يكون قبله العدم ، فهو (القديم الأزلي) .

ب — وإن كان له أول: فهو (الحادث) .

والحادث : إما متحيز بالذات، وهو (الجوهر) .

وإما حال في المتحيز بالذات ، وهو (العرض) .

وزع بعضهم وجود قسم ثالث للحادث ، وهو ما ليس متحيزاً ولا حالاً في المتحيز ، وأطلق عليه اسم (المجود) ،ولكن لم يثبت وجود هذا المجودعند محققي أهل النظر .

القسم الثاني : ما ليس له تحقق في الحارج ، وهو (المعدوم) .

والمعدوم :

أ – إن كان غير جائز الوجود فهو (المستحيل) .

ب – وإن كان جائز الوجود فهو (الممكن) .

ويما لا تحقق له في الوجود الخارجي مفهومات اعتبارية ذهنية ، توصف بها معلومات موجودة ومعلومات معدومة ، كمفهوم الوجود ، ومفهوم العدم ، ومفهوم الحدوث ، وغير ذلك .

وتسمى هذه المفهومات الاعتبارية الذهنية (المعقولات الثانية)، لأنها أوصاف تلحق المعلوم مجسب وجوده الذهني فقط ، لا مجسب وجوده في الخارج .

ومن ضوابط المفهومات الاعتبارية الذهنية التي لا وجود لها في الخارج ما يلي :

(كل مفهوم يلزم من إثبات أنه أمر وجودي ، إثبات نظيره بشكل متسلسل دون نهاية ، فهو مفهوم اعتباري ذهني ، لا وجود له في الحارج) .

أمثلة لهذا الضابط:

١ – القدم: وصف اعتباري للقديم، لا وجود له في الحارج، ولو كان له وجود لكان قديمًا، وهذا القديم يتصف بالقدم، وينتقل الأمر لهذا الوصف فهو قديم موصوف بالقدم أيضًا، وهكذا يتسلسل الأمر دون نهاية.

إذن : فالقدم وصف اعتبادي لا وجود له في الخارج .

البقاء: وصف اعتباري للباقي، لا وجود له في الخارج، ولو كان له وجود في الخارج، لكان باقياً متصفاً بالبقاء أيضاً، وهكذا يتسلسل الأمر دون نهاية.

إذن : فالبقاء وصف اعتبادي ، لا وجود له في الخارج .

٣ ـ الحدوث : وصف اعتباري للحادث ، لا وجود له في الحارج ، ولو كان له وجود في الحارج ، لكان حادثاً متصفاً بالحدوث أيضاً ، وهكذا يتسلسل الأمر دون نهاية .

٤ ـــ الوجود : وصف اعتباري الموجود ، لا وجود له في الحارج ، ولو كان
 له وجود في الحارج، لكان موجوداً متصفاً بالوجود أيضاً ، ويتسلسل الأمر دون نهاية .

ه ـ الوجوب: وصف اعتباري الواجب ، لا وجود له في الخارج ، لأنه لو كان له وجود في الخارج الكان واجب الوجود متصفاً بالوجوب أيضاً ، وهكذا يتسلسل الأمر دون نهاية .

٦ - الإمكان: وصف اعتباري للممكن لا وجود له في الخارج ، لأنه لوكان له وجود في الخارج، لكان بمكن الوجود متصفاً بصفة الإمكان أيضاً ، وهكذا يتسلسل الأمر دون نهاية .

الاستحالة: وصف اعتباري للمستحيل لا وجود له في الخارج بداهة،
 لأن موصوفه لا وجود له في الخارج، ومثل الاستحالة العدم.

وكذلك كل وصف ذهني من هذا القبيل ، هو من المعقولات الثانية ، فهو مفهوم ذهني اعتباري لا وجود له في الخارج .

أقسام العرض:

تنقسم الأعراض إلى أعراض وجودية ، وأعراض اعتبارية ، لا تحقق لها في الوجود الخارجي ، ويتبع هذا التقسيم ما سبق في أقسام المعلوم .

ثم الأعراض منها ما هو عـــام مشترك بين الأحياء وغيرهم ، ومنها ماهو مختص بالأحياء .

أ ـ فما هو عام مشترك بين الأحياء وغيرهم ما يلي :

١ – الأكوان الأربعة : وهي الحركة والسكون والاجتاع والافتراق.

الحركة والسكون :

إن الجوهر سواء كان كلّا أو جزءاً ،مها دقَّ هذا الجزء وصَغْرُ ضمن الكل المجتوي عليه ، وسواء أكان بسيطاً أو مركباً ، له حالتان :

• فإن مر" عليه جزء من الزمان لم ينتقل عن المكان الذي هو فيه ، كان ذلك سكوناً .

• وإن انتقل عنه إلى مكان آخر ، كان ذلك حركة .

وحين نطالع ما يقول علماء الذرّة عن الإلكترونات ، وعلماء الفلك عن عالم النجوم والكواكب ، فإننا لانجد شيئًا في الكون هو ساكن ، بل كل مافي الكون متحرك ، وما قد يبدو لنا من سكون إغا هو سكون نسبي .

الاجتاع والافتراق:

الجوهران : إن التقيا التقياء لا يسمح بأن يتخلل بينها جوهر ثالث ، فهو الاجتماع ، وإلا فهو الافتراق .

وحين نطالع ما يقوره علماء الكون من وجود الفراغات الكبيرة بين نواة اللازة وإلكتروناتها ، وبين الذرات بعضها مع بعض ، فإننا لا نكاد نجد اجتاعاً بين جوهرين ، وإنما نجد تقارباً نسبياً يبدو اجتاعاً لأنظارنا ، وهو في حقيقته تقارب يسمح بتخلل جواهر أخرى .

٢ – (التأليف – الثقل – الحفة – الحوارة – البرودة – اليبوسة – الليونة الرطوبة – اللون – اللون – اللون – الرائحة – الطاقة – الصلابة – المطاوعة – المعاندة)
 وغير ذلك .

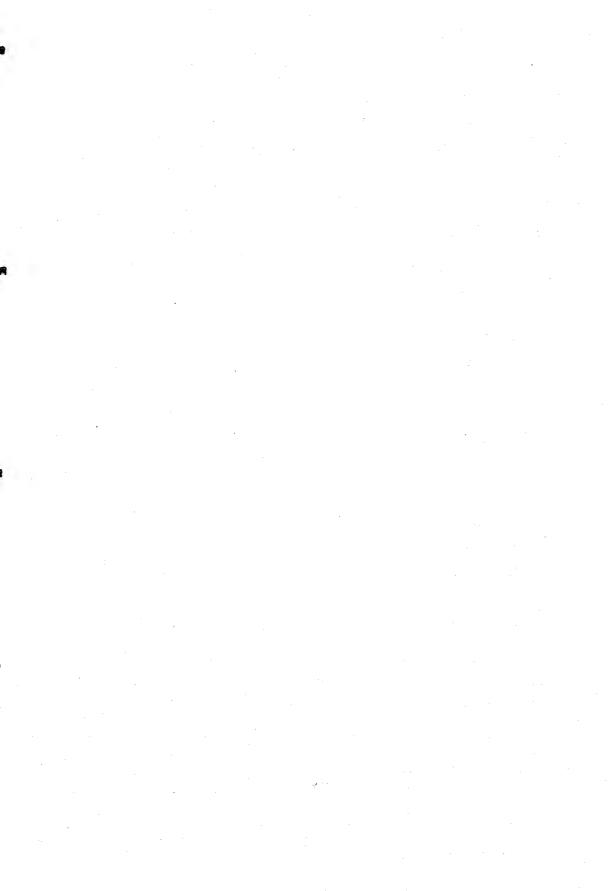
ولا يصعب على المتأمل تحليل معاني هذه الأعراض .

ب - ومها هو خاص بالأحياء ما يلي :

١ – الحياة : وهي قوة تقتضي الحس والحركة .

٢ – القدرة : وهي صفة وجودية ، تؤثر في الشيء على وفق الإرادة .

- س _ الإرادة: وهي صفة بها يرجح الفاعل فعل أو ترك ما هو قادر على فعله أو تركه .
- الكواهية : وهي نفرة النفس من الثيء ، لاعتقاد أنه ضار أو قبيح ،
 أو غير ملائم للذوق ، أو نحو ذلك .
- الاعتقاد : وهو الحكم الجازم القابل للتغير ، ويكون الاعتقاد صحيحاً
 ويكون فاسداً ، فالصحيح منه هو ماكان مطابقاً للواقع ، والفاسد منه ما كان غير مطابق للواقع .
 - ٧ _ الظن : وهو ترجيح أحد طرفي النسبة الحكمية على الآخر .
 - ٧ _ التفكر : وهو عملية ذهنية تؤدي إلى علم أو اعتقاد أو ظن .
 - ٨ الألم : وهو إدراك ما ينفر منه الطبع .
 - وهي إدراك ما يلائم الطبع ويوافقه .
- ١٠ ومنها أيضاً ما يلي : (الصحة _ المرض _ الفوح _ الحزن _ الحجل الوجل _ الغضب _ الحب _ الرضا _ الرجاء _ الخوف) وغير ذلك .



أمهات المطالِب

حين نبحث عن المعرفة طالبين الوصول إليها، فإننا نسأل همانويد أن نعوفه من عدة وجوه :

أ — نسأل عن أصل وجوده ، أو نسأل عن وصفه ، ونستعمل في السؤال عن ذلك أداة الاستفهام (هل ?).

فنقول مثلًا في السؤال عن أصل الوجود : هل الجن موجودون ?

ونقول مثلًا في السؤال عن الوصف : هل الجن يتناكحون ويتناسلون ?

ب ـ ونسأل عن تعريفه ، إذ نطلب شرح حقيقته بالحد ، أو تمييزه بخواصه بالرسم ، أو بيان المراد من اللفظ بالتعريف اللفظي .

ونستعمل في السؤال عن أحد هذه المطالب الثلاثة أداة الاستفهام (ما ?).

فنقول مثلًا في السؤال عن شرح الحقيقة : ما هو الصدق ؟

والجواب: هو القول المطابق للواقع.

ونقول مثلًا في السؤال عن الحواص المميزة: ما هي الروح ؟

والجواب: سر من أسرار الله به تقوم الحياة .

ونقول في السؤال عن التعريف اللفظي : ما هو القسورة ?

والجواب: هو الأسد.

ج _ ونسأل عن العلة المؤثرة، وعن العلة الغائية التي هي الهدف من الفعل؛ ونستعمل في السؤال عن ذلك أداة الاستفهام (لِمَ ؟) .

فنقول مثلًا في السؤال عن العلة المؤثرة : لِمَ يقتل التيار الكهربائي الشديد من يلامسه ?

والجواب ياتي عن العلة المؤثرة التي تتضمن التعليل الطبيعي لأثر تيار الكهرباء في الأجسام .

ونسأل الفقيه المجتهد: لِمَ حكمتَ بأن الخر حوام ؟

والجواب يأتي عن العلة المؤثرة، وهي هنا دليل التحريم ، لأن الله حرمهـــا

بقوله : (إنما الحر والمسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه) .

ونقول مثلًا في السؤال عن العلة الغائية : لِمَ خلق الله الانس والجن ؟

والجواب يأتي عن العلة الغائية (وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون) .

ونقول في السؤال عن العلة الغائية : لِمَ حَرَّم الله علينا الخر ؟

والجواب يأتي عن العلة الغائية: ليحفظ أجسامنا وعقولنا وذرارينا ومجتمعنا، من آثار هذه المادة الضادة .

د — وماعرفناه بشكل مجمل غير مفصل ولامين ، نسأل عن تمييزه عن غيره . ونستعمل في السؤال عن ذلك أداة الاستفهام (أي ?) .

فنقول مثلًا في السؤال عن قوله تعالى : (فويق في الجنة وفريق في السعير): أي الفريقين في الجنة ؟ وأي الفريقين في السمير ؟

وياتي الجواب بالتمييز فيقال : فريق المؤمنين في الجنة ، وفريق الكافرين في السعير . وتقول مثلاً في السؤال عما يمين الانسان عن غيره من الحيوان : أي شيء هو الانسان في ذاته ؟

ويأتي الجواب : هو الناطق .

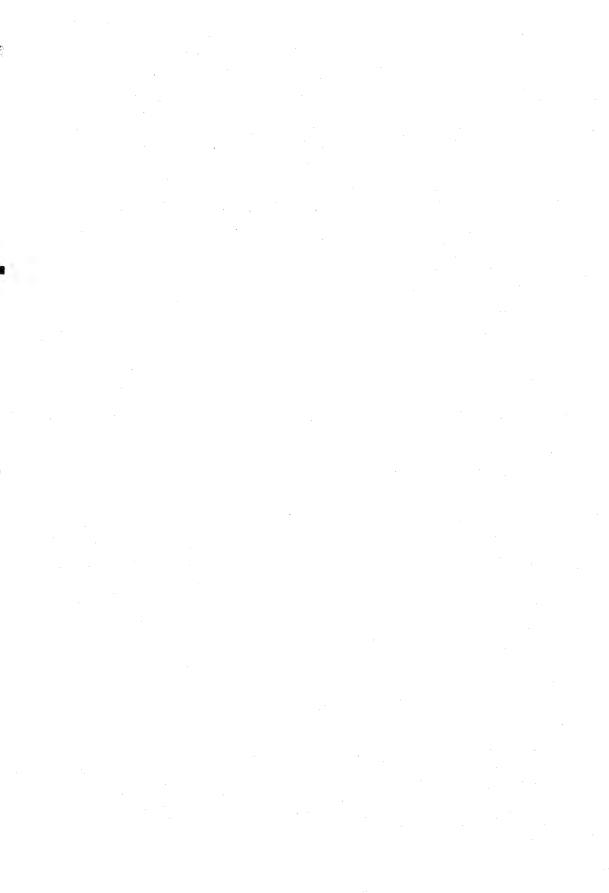
ه – ونسأل عن حال الشيء بأداة الاستفهام (كيف ؟).

ونسأل عن زمانه بأداة الاستفهام (متى ?) وأداة الاستفهام (أيَّان ؟) .

ونسأل عن مكانه بأداة الاستفهام (أبن ?).

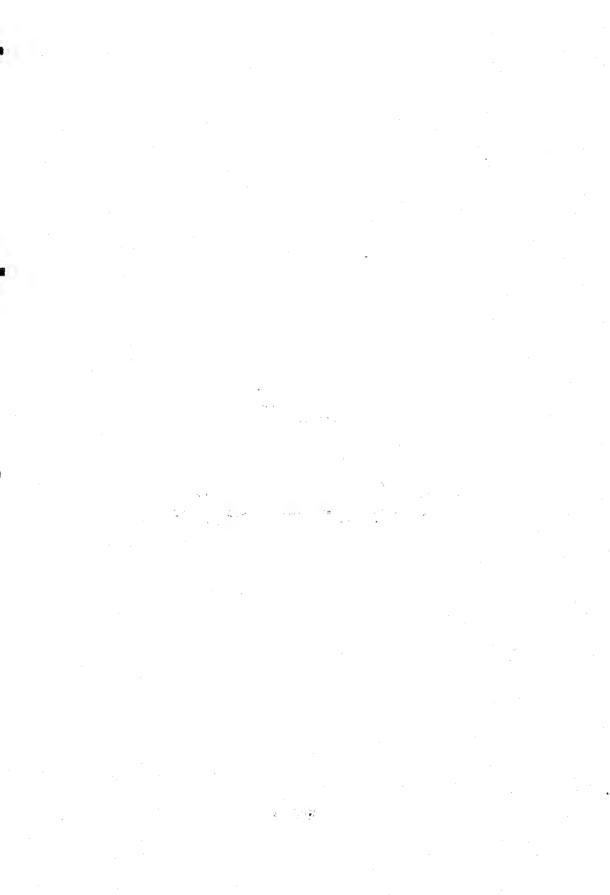
ونسأل عن كميته بأداة الاستفهام (كم ?).

* * *



للقيم للخنامين

ضوابط المناظرة وآدابها



البحث والجدال بالتي هي أحسن

قد تدعو حاجة البحث المشترك للتوصل إلى الحق ، وحاجة الاقناع بالحق ، إلى استخدام وسيلة (المناظرة) ، وهي الجدال بالتي هي أحسن .

والمناظرة المأذون بها شروط وقواعد وأصول ينبغي اتباعها ، صيانة لها عن أن تتحول إلى بماراة بعيدة عن نشدان الحقيقة ، أو إلى مشاحنات أنانية ، ومشاتمات ومفالطات ، ونحو ذلك مما يفسد القلوب ، ويهيج النفوس ، ويورث التعصب ، ولا يوصل إلى حق .

والجدال: هو حوار كلامي يتفهم فيه كل طرف من الفريقين المتحاورين وجهة نظر الطرف الآخر، ويعرض فيه كل طرف منها أدلته التي رجحت لديه استمساكه بوجهة نظره ، ثم يأخذ بتبصر الحقيقة من خلال الانتقادات التي يوجهها الطرف الآخر على أدلته ، أو من خلال الأدلة التي ينير له بها بعض النقاط التي كانت غامضة عليه .

وهدف المناظرة هو في الأصل تعاون الفريقين المتناظرين على معرفة الحقيقة والتوصل إليها ، بتبصير كل منها صاحبه بالأماكن المظلمة عليه ، والتي خفيت عنه حينا أخذ ينظر باحثاً عن الحقيقة ، وذلك حينا لا يكون أحدهما واقفاً على الحقيقة

المبينة وقوفاً قطماً غير قابل النقض ، أما في هذه الحالة فإن هدف المناظرة إنما هو تبصير الواقف على الحقيقة أخاه المناظر له بها ، والأخذ بيده في طرق الاستدلال الصحيح لإبلاغه وجه الحق المسرق ، وذلك باستخدام الحوار البريء من التعصب ، الخالي من العنف والانفعال ، المتمشي وفق الأصول العامة للحوار الذي يهدف فيه كل من الفريقين المتحاودين أن يصل إلى الحقيقة ، كأنه جاهل بها ، خالي الذهن والنفس من أي استمساك سابق بوجهة نظر معينة من وجهات النظر المختلفة ، وذلك للابتعاد عن كل أجواء التعصب والأنانية ، التي تصرف النفوس والأفكار عن تفهم الحق ، أو التسليم به ، ولو انكشف لها واضحاً جلياً .

الجدال بالتي هي أحسن من وسائل الدعوة إلى الاسلام :

ولما كان الجدال في الواقع الانساني من الوسائل التي تستخدم لنشر الأفكار والإقناع بها ، وكان الانسان أكثر شيء جدلاً ، والجدال سلاحه الدفاع عن أفكاره ، فقد أمر الاسلام به للدفاع عن الحق الاسلامي مشروطاً بأن يكون بالتي هي أحسن ، كما أمر بالقتال لصد عدوان الكافرين ، فقال الله تمالى لنبيه عمد عليه في أحسن ، كما أمر بالقتال الله عدوان الكافرين ، فقال الله تمالى لنبيه عمد عليه في أحسن ١٧٥] .

وخاطب الله تعالى المؤمنين في سورة (العنكبوت) بقوله : [ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن ٤٦] .

أي : فإن سلك مجادلوكم مسالك غير مهذبة القول ، فتقيدوا أنتم بكل قول مهذب ، واسلكوا كل طريقة هي أحسن وأفضل . وعبارة « بالتي هي أحسن »، تشمل بعمومها الأساليب الفكرية والقولية ، وبهذا يتبين لنا أن المطلوب من المسلم أن يكون في مجادلته ، على حالة أرقى وأحسن باستمرار من الحالة التي يكون عليها من يجادله ، أدباً وتهذيباً ، أو قولاً وفكراً .

وقد آتى الله إبراهيم عليه السلام قوة حجة ، وقدرة على الجدال الإلزام على ، وهذا ما تكشفه لنا جدلياته التي قص القرآن علينا طرفاً منها ، وأنى الله على قوة حجة إبراهيم عليه السلام بقوله في سورة (الأنهام) : [وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه ، نوفع درجات من نشاء ، إن ربك حكيم عليم ١٨٣] . وآتى الله نوحاً عليه السلام نتفساً طويدلا في جدال الكافرين ، لإفناعهم بالحق الذي جاء به من عند الله ، حتى ضاقوا ذرعاً بقوة حجته وطول نقسه في الجدال ، فقالوا له : يا نوح قد جادلتنا فأ كثرت جدالنا ، وهذا ما قصه الله علينا في سورة (هود) بقوله تعالى : [قالوا : يا نوح قد جادلتنا فأكثرت جدالنا ، فقال الله تعالى في إن كنت من الصادقين ٣٣ قال : إنما يأتيكم به الله إن شاء ، وما أنتم بمعجزين ٣٣]. وقلل القرآن من قيمة من هو في الخصام غير مبين ، فقال الله تعالى في سورة (الزخرف) : [أو من ينشأ في الحلية وهو في الحصام غير مبين ، أو لإقناع الناس به ، سورة (الزخرف) : [أو من ينشأ في الحلية وهو في الحصام غير مبين ، أو لإقناع الناس به ، عود ، وقد يكون واجباً كالقتال في سبيل . أما الجدال انتصاراً للنفس ، ورغة بالاستملاء والغلبة ، فهو عمل مذموم ، وقد يكون حراماً إذا كان فيه طمس للحق أو تضليل للمناظر .

توجيهات إسلامية إلى القواعد العامة للجدال بالتي هي أحسن:

محسن بنا بعد أن عرفنا معنى الجدال بالتي هي أحسن ، وهدفه في المنهج الاسلامي ، أن ننظر في قواعده العامة التي هدى إليها الاسلام في توجيهاته .

وقد استطمنا بالتأمل في النصوص الاسلامية ، والتطبيقات الجدلية القرآنية ، والأصول المنطقية البدهية ، أن نستنبط القواعد التالية :

القاعدة الأولى :

تخلي كل من الفريقين المتصديين للمحاورة الجدلية (المناظرة) حول موضوع معين ، عن التعصب لوجهة نظره السابقة ، وإعلانها الاستعداد التام للبحث عن الحقيقة ،

والأخذ بها عند ظهورها ، سواء أكانت هي وجهة نظره السابقة ، أو وجهة نظر من يجاوره في المناظرة ، أو وجهة نظر أخرى .

وقد أرشدنا القرآن الكريم إلى الأخذ بهذه القاعدة ، إذ علتم الرسول صلوات الله عليه في سورة (سبأ) ، أن يقول المشركين في مناظرته لهم : [وإنا أو إلا كالعلى هدى أو في ضلال مُبين ٧٤] .

وفي هذا غاية التخلي عن التعصب لأمر سابق ، وكمال إعلان الرغبة بنشدان الحقيقة أنى كانت .

ولما كان موضوع المناظرة الذي وردت هذه الآبة في صده توحيد الخالق أو الإشراك به ، وهما أمران على طرفي نقض ، لا لقاء بينها مجال من الأحوال، وهما يدوران حول أصل عظيم من أصول العقيدة الدينية ، كان من الأمور البدهية أن الهداية في أحدهما إذ هو الحق ، وأن الضلال المبين في الآخر إذ هو الباطل، ومن أجل ذلك كانت عبارة إعلان التخلي عن التعصب لأمر سابق، تتضمن الاعتراف بهذه الحقيقة .

القاعدة الثانية:

تقيد كل من الفريقين المتحاورين بالقول المهذب ، البعيد عن كل طعن أو تجويع ، أو هزء أو سخرية ، أو احتقار لوجهة النظر التي يد عيها أو يدافع عنها من محاوره .

وقد أرشدنا الاسلام إلى التقيد بهذه القاعدة في نصوص كثيرة ، منها قول الله تعالى لنبيه في سورة (النحل): [وجادلهم بالتي هي أحسن ١٢٥] ، وقوله تعالى للمؤمنين في سورة (العنكبوت) : [ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن ، إلا الذين ظلموا منهم ، وقولوا : آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم ، وإله فنا وإله واحد ، ونحن له مسلمون ٤٦] .

والتوجيه إلى الحطة التي هي أحسن ، يشمل كل ما يتعلق بالجدال ، ويوتبط به ويرافقه ويصاحبه ، من قول وفكر وعمل . فالمسلم مطالب بأن يلتزم في مجادلته لاثبات الحق الذي يؤمن به وإقناع الناس به ـ الحطة التي هي أحسن من كل خطة يحن أن يتخذها الناس في مجادلاتهم . لذلك كان من أخلاق المسلم وآدابه مع خصوم دينه ومخالني عقيدته ، فضلا عن إخوانه المؤمنين ، أنه لا يسلك مسالك السب والشتم ، والطعن واللمن ، والهمز واللمز ، والهزء والسخرية ، والفحش والبذاءة . وقد أكد الاسلام النهي عن هذه المسالك ، فقال الله تعالى مخاطب رسؤله والمؤمنين في سورة (الأنعام) : [ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله ، فيسبئوا الله عنه وأ بغير علم . . . ١٠٨] . وقد حكم الله ، بالويل (وهو العذاب الشديد) على الهماذين اللمازين ، فقال تعالى في سورة (الهمزة لمزة لمزة المة) : [ويل الكل همزة لمزة] .

وعن ابن مسعود قال: قال رسول الله عَلَيْهِ : « ليس المؤمن بالطمّان ، ولا باللعمّان ، ولا باللعمّان ، ولا الفاحش ، ولا السديء ، رواه الترمدي والبهقي في « شعب الإيمان ، .

القاعدة الثالثة:

التزام الطوق المنطقية السليمة لدى المناظرة والحوار . ويدل على هذه القاعدة عوم الأمر بأن يكون الجدال جدالاً بالتي هي أحسن . ومن التزام الطوق المنطقية السليمة ما يلى :

أولاً : تقديم الأدلة المثبتة أو المرجحة الأمور المدّعاة .

ثانياً : إثبات صحة النقل للأمور المنقولة المروية .

ومن ذلك أخذ علماء فن « أدب البحث والمناظرة » قاعدتهم المشهورة التي يقولون فيها : « إن كنت ناقلًا فالصحة ، أو مدّعياً فالدليل » .

ونجد الارشاد إلى ذلك في نصوص قرآنية كثيرة ، منها النصوص التاليات:

١ - قول الله تعالى في سورة (النمل) : [أمّن " يبدأ الحاق م يعيده ؟ ومن يوزقكم من الساء والأرض ? أإله مع الله ؟ قل : هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ٦٤] .

٢ - وقول الله تمالى في سورة (الأنبياء): [أم اتخذوا من دونه آلهة،
 قل : هانوا برهانكم ، هذا ذكر من معي وذكر من قبلي ، بل أكثرهم لا يعلمون الحق فهم معرضون ٢٤] .

ففي هذين النصين يأمر الله رسوله محمداً وَاللَّهِ بأن يطالب المشركين بتقديم برهانهم على ما يد عون ، ويشمل البرهان في مثل هذا الادعاء البرهان العقلي ، والبرهان النقلي عن رسول من رسل الله ، وآية الأنبياء تشير إلى مطالبتهم بالبرهان النقلي ، أما آية النمل فتطالب بتقديم البرهان بشكل عام ، عقلياً كان أو نقلياً .

وفي هذه الآية يأمر الله رسوله بأن يطالب الذين ادعوا أنه لن يدخل الجنة إلا من كان من البهود أو من النصارى، بتقديم برهانهم على ما يدعون .

٤ - وقول الله تعالى في سورة (آل عمران): [كل الطمام كان حيلااً لبني إسرائيل ، إلا ما حرام إسرائيل على نفسه من قبل أن تأثرل التوراة ،قل: فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين ٩٣].

وذلك أن اليهود أخلوا يعترضون على رسول الله عليه في أكله لحوم الإبل وشربه ألبانها ، مع إعلانه أنه على دين إبراهيم عليه السلام ، مدّعين بأنها كانت عومة في ملة إبراهيم ، فقال لهم الرسول : كان ذلك حلالاً لإبراهيم فنحن نحله ،

فقال اليهود : إنها لم تزل محرّمة في ملة إبراهيم ونوح عليها السلام ، فنزل قول الله يأمر رسوله بأن يطالبهم بتقديم الدليل على ما يدّعون من نقل صحيح ، وذلك في قوله تعالى : « قل : فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين ».

القاعدة الرابعة :

ألا يكون المناظر ملتزماً في أمر من أموره بضد الدعوى التي مجاول أن يثبنها ، فإذا كان ملتزماً بشيء من ذلك ، كان حاكماً على نفسه بأن دعواه مرفوضة من وجهة نظره .

ومن الأمثلة على سقوط دعوى المناظر بسبب التزامه بضد دعواه وقبوله له: استدلال بعض من أنكر رسالة محمد صلوات الله عليه بأنه بشر ، وزعم هؤلاء أن الاصطفاء بالرسالة لا يكون للبشر ، وإنما يكون الملائكة ، أو مشروط بأن يكون مع الرسول من البشر ماتك يرى ، وفي اعتراضهم على بشريته قالوا: و ما لهذا الرسول بأكل الطعام ويشي في الأسواق ، ، مع أنهم يعتقدون برسالة كثير من الرسل السابقين كابراهيم وموسى وعيسى ، وهؤلاء في نظرهم بشر وليسوا علائكة . ولذلك أسقط الله دعواهم بقوله تعالى في سورة (الفرقان) : [وما أرسلنا قبلك من المرسلين، إلا إنهم ليأكلون الطعام ويشون في الأسواق ... (٢٠)].

القاعدة الخامسة:

ألا يكون في الدعوى أو في الدليل الذي يقدمه المناظر تمادض ، أي : ألا يكون بعض كلامه ينقض بعضه الآخر ، فإذا كان كلامه ساقطاً بداهة .

ومن أمثلة ذلك قول الكافرين حينا كانوا يرون الآيات الباهرات تنزل على رسول الله عليه : « سحر مستمر ، ، وقد حكى الله لنا ذلك بقوله في سورة

(القمر) : [اقتربت الساعة وانشق القمر (١) وإن يروا آية يُعرضوا ويقولوا : سحر مستمر (٢)] .

ففي قولهم هذا تمارض وتهافت ظاهر لا يستحق رداً ، وذلك لأن من شأن السحو كما يعلمون أن لا يكون مستمراً ، ومن شأن الأمور المستمرة أن لا تكون سحراً ، أما أن يكون الشيء الواحد سحراً ومستمراً معاً ، فذلك جمع عجيب بين أمرين متضادين لا يجتمعان .

ونظير ذلك قول فرعون عن موسى عليه السلام حينا جاءه بسلطان مبين من الحجج الدامغة والآيات الباهرة : « ساحر أو مجنون ». وقد قص الله علينا ذلك بقوله في سورة (الذاريات) : [وفي موسى إذ أرسلناه إلى فرعون بسلطان مبين (٣٨) فتولى بركنه وقال : ساحر أو مجنون (٣٩)] .

وهذان أمران يكونان متضاد"ين ، فمن غير المقبول منطقياً أن يكون الشخص الواحد ذو الصفات الواحدة ، متردداً بين كونه ساحراً وكونه مجنوناً ، وذلك لأن من شأن الساحر أن يكون كثير الفطنة والذكاء والدهاء ، وهذا أمر يتنافى مع الجنون تنافياً كلياً ، فكيف صح في فكر فرعون هذا الترديد بين كون موسى ساحراً وكونه مجنوناً ? إن في كلامه هذا لتهافتاً ظاهراً يسقطه من الاعتبار لدى المناظرة ، فهو لايستحق عليه جواباً ، وهو يشعر بأن فرعون يتهرب من منطق الحق ، ويطلق عبارة يفشي بها على الملا من حوله ، حتى لا يفتضح أمامهم بانتصار موسى عليه في الحجة ، أو هو ينتقل إلى موضوع جرأة موسى في القصر الفرعوني ، فيعللها بأنها صادرة وكن ساحر يعتمد على قوته في السحر ، أو صادرة عن مجنون لا يقدر عواقب الأمور ، وهذا أيضاً تهرب من منطق الحجج التي قدمها موسى عليه السلام إلى موضوع آخر هو موضوع جرأته ,

القاعدة السادسة:

ألا يكون الدليل الذي يقدمه المناظر ترديداً لأصل الدعوى ، فإذا كان كذلك لم يكن دليلاً ، وإنما هو إعادة الدعوى بصيغة ثانية ، وسقوط هذا في المناظرة أمر بدهي ، وقد يخفى على الحصم إذا استخدم المناظر براعته في تغيير الألفاظ وزخرفتها ، ولكنه حيلة باطلة لا يلجاً إليها طلاب الحق .

القاعدة السابعة:

عدم الطعن بأدلة المناظر إلا ضمن الأصول المنطقية ، أو القواعد المسلم بها لدى الفريقين المتناظرين .

القاعدة الثامنة:

إعلان التسليم بالقضايا والأمور التي هي من المسلمات الأولى ، أو من الأمور المتنفق بين الفريقين المتناظرين على التسليم بها ، أما الإصرار على إنكاد المسلمات فهو مكابرة قبيحة ، وماداة منحرفة عن أصول المناظرة والمحاودة الجدلية السليمة ، وليست من شأن طالبي الحق .

القاعدة التاسعة:

قبول النتائج التي توصيل إليها الأدلة القاطعة ، أو الأدلة الموجحة ، إذا كان الموضوع بما يكفي فيه الدليل الموجح، وإلا كانت المناظرة من العبث الذي لايليق بالعقلاء أن يمارسوه .

نشأة فن آداب البحث والمناظرة

أطلق هذا الاسم «آداب البحث والمناظرة» على الضوابط والقواعد والآداب، التي ينبغي أن يتقيد بها المتجادلان حول موضوع معين .

وقد كان هذا الفن أمجاثاً متفرقة غير منسقة وغير كاملة ، وكانت موزعة في شتى العلوم التي يدخل فيها الجدل ، كالمنطق ، والفلسفة ، وعلم الكلام ، وعلم أصول الفقه ، وعلم الفقه واختلاف المذاهب فيه ، وغير ذلك .

وكانت جملة بما فيه من آداب وضوابط وقواعد ، ملتزمة فعلًا لدى كثير من كبار علماء المسلمين ، نلاحظ ذلك في مثل مناظرات الإمام الشافعي للفقهاء في عصره ، ومناظرات الإمام أبي حنيفة ، ومناظرات سائر الأثمة الفقهاء ، وغيرهم .

وكثر الجدال بين علماء التوحيد ، وبينهم وبين غيرهم من فلاسفة وملاحدة وأنصار ديانات مخالفة للاسلام .

وكثر الجدال أيضاً بين الفقهاء والأصوليين حول الخلافات الفقهية وأصولها . واقتضى الأمر ضبط المحاورة بين المتجادلين ، ووضع قواعد وآداب لها ، لتكون مثمرة مؤدية هدف الوصول إلى الحق ، أو إقناع الفريق الآخر به ، ولتكون بعيدة عن الجنوح المذموم الذي تندفع إليه النفوس بدافع الهوى والتعصب الرأي أو المذهب . ودعت الحاجة إلى تدين هذه القواعد والآداب ووضعها في فن مستقل يدرس ويتبع .

فكان أول من أفرد هذا الفن بالتأليف، ركن الدين أبو حامد محمد العميدي الفقيه الحنفي، المنوفى في جمادى الآخرة ببخارى سنة (٦١٥ه)، ووضع فيه كتاباً حسناً سماه « الإرشاد » .

ثم تبعه الناس فألفوا في هـــذا الفن كتباً متعددة ، وزادوا على ماكتبه العميدي بعض زيادات ، وللإمام الرازي المتوفى سنة (٢٠٦ ه) وهو معاصر للعميدي زيادات فيه .

وأشهر كتب هذا الفن، كتاب ألفه شمس الدين محمد بن أشرف الحسيني الحكيم السمرقندي ، المتوفى حوالي (٦٠٠ ه)، وقد اعتنى العلماء من بعد بهذا الكتاب ، فكتبوا عليه تعليقات كثيرة .

وأخذ العلماء بعد ذلك يضبطون مناظراتهم وجدلياتهم وفق قواعد هذا الفن، في مناظراتهم المكتوبة وغير المكتوبة .

تعريف المناظرة

مما سبق نستطيع أن نستخلص تعريفاً للمناظرة فنقول :

المناظوة: هي المحاورة بين فريقين حول موضوع لكل منها وجهة نظر فيه تخالف وجهة نظر الفريق الآخر ، فهو يحاول إثبات وجهة نظره وإبطال وجهة نظر خصمه ، مع رغبته الصادقة بظهور الحق والاعتراف به لدى ظهوره .

أداب المتناظرين

لدى علماً فن آداب البحث والمناظرة

وضع علماء فن آداب البحث والمناظرة جملة من الآداب ألزموا المتناظرين بها، محافظة على سلامة المناظرة ، وتحقيقاً للغرض منها ، ونذكر فيا يلي أهمها :

١ - أن يجتنب المناظر مجادلة ذي هيبة بخشاه ، لئلا يؤثر ذلك عليه ،
 فيضعفه عن القيام مججته كما ينبغي .

٢ – ألا يظن المناظر خصمه حقيراً ضعيفاً قليل الشأن ، فذاك يقلل من الهامه ، فيمكن خصمه الضعيف منه .

۳ – ألا يظن خصمه أقوى منه بكثير ، حتى لا يتخاذل ويضعف عن تقديم
 حجته على الوجه المطلوب .

٤ - ألا يكون في حالة قلق نفسي واضطراب ، أو في حاجة تفسد عليه مزاجه الفكري والنفسي ، كأن يكون جائعاً ، أو ظامئاً ، أو حاقناً ، أو حاقباً ، أو نحو ذلك .

ان يتقابل المتناظران في المجلس ، ويبصر أحدهما الآخو إن أمكن ،
 ويكونا متاثلين أو متقاربين علماً ومقداراً .

٣ ـ ألا يكون المناظر متسرعاً يقصد إسكات خصمه في زمن يسير ، لأن

ذلك يفسد عليه رويته الفكرية ، ويبعده عن منهج المنطق السديد ، والتفكير في الوصول إلى الحق .

٧ – أن يقصد كل من المتناظرين المساهمة في إظهار الحق ولو على يدخصمه .

ه - أن مجترز المناظر عن الاختصار المخل في الكلام ، وعن إطالة الكلام
 بلا فائدة ترجى من ذلك .

أن يجتنب المناظر الألفاظ الغريبة ، والألفاظ المجملة التي تحتمل عدة معان ، من غير ترجيح أحدها الذي هو المراد .

ان يأتي كل من المتناظرين بالكلام الملائم للموضوع ، فلا يخوج
 عما هما بصدده .

١٢ – ألا يتعوض أحدهما لكلام خصمه قبل أن يفهم مواده تماماً .

أركان المناظرة

المناظرة ركنان أساسيان هما:

الركن الأول : موضوع (١) تجري حوله المناظرة .

الركن الثاني : فريقان يتحاوران حول موضوع المناظرة ، أحدهما : مدّع ِ أو ناقل خبر ، والآخر : معترض عليه .

فإن كان الموضوع تعريفاً أو تقسياً ، سمي المعترض عليه (مستدلاً) ، وسمي صاحب التعريف أو التقسيم (مانعاً) .

وإن كان الموضوع (تصديقاً) _ أي قضية منطقية سواء أكانت مصر هما بها أو مفهومة من ضمن الكلام _ فالمعترض عليه يسمى (سائلاً) ، وصاحب التصديق ومقدمه يسمى (معللاً) .

ويكون (المعلل) في الأصل هو البادى، بالكلام ، ثم يوجه (السائل) عليه اعتراضه . وقد ينعكس الأمر ضمن المناظرة ، وذلك إذ يتحول (السائل) إلى مقدم تصديق جديد ، فيكون حينئذ (معلئلاً) ، ويكون مقابله الذي يعترض عليه (سائلاً) ، وهكذا كلما تحو"ل السائل إلى مقدم تصديق جديد .

⁽١) المراد بالموضوع المسالة أو نقطة البحث ، لا (الموضوع) المنطقي الذي يقابله المحمول .

شروط المناظرة :

يشترط في المناظرة أربعة شروط :

الشرط الأول : أن يكون المتناظران على مُعْرِفَةً بَمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهُ مِنْ قُوالْيُنْ المُناظرة وقواعدها ، حول الموضوع الذي يريدان المناظرة فيه .

الشرط الثاني : أن يكون المتناظران على معرفة بالموضوع الذي يتنازعات في ، حتى يتكام كل منها ضمن الوظيفة المأذون له بها في قواعد المناظرة وضوابطها ، فإذا تكلم لم يخبط خبط عشواء ، ولم يناقش في البدهيات بغير علم ، وإذا ألزم بالحق التزم به دون مكابرة .

الشرط الثالث ؛ أن يكون الموضوع مما يجوز أن تجري فيه المناظرة ضمن قواعد هذا الفن وضوابطه .

فالمفردات والبدهيات الجلية مثلًا، لا تجري فيها المناظرة أصلًا ، كما سيأتي بيانه، لذلك فلا يصح أن يكون موضوع المناظرة من هذا القبيل .

الشعرط الرابع: أن يجري المتناظران مناظرتها على عرف واحد، فإذا كان كلام (المعلل) جارياً مثلاً على عرف الفقهاء ، فليس (للسائل) العارف بذلك، أن يعترض عليه استناداً إلى عرف النحاة ، أو الوضع اللغوي، أو عرف الفلاسفة ، أو نحو ذلك .

مراحل المناظرة ونتيجتها

أ _ مراحل المناظرة

تنقسم كل مناظرة سليمة إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة (المبادى،) ، وفي هذه المرحلة يتم تعيين محل النزاع ، حتى لا يتشتت الفريقان في أطراف غير متطابقة ، وحتى لا يتكلم كل منها في وادر غير الوادي الذي يتكلم فيه مناظره .

الموحلة الثانية : مرحلة (الأواسط)، وفي هذه المرحلة تُقدَّمُ الدلائل التي يظهر فيها لزوم المطلوب .

الموحلة الثالثة : مرحلة (المقاطع)، وهي موحلة إذا اننى البحث إليها انقطع ، وهو ينقطع إذا انتهى إلى الضروري (وهو اليقيني الذي يجب التسليم به بالضرورة العقلية)، أو إذا انتهى إلى الظني الذي يسلم به الخصم .

ب ـ نتيجة المناظرة:

إذا عجز (المعلمة) عن رد اعتراض (السائل) ، كان المعلميّل (مُفحمًا). وإذا عجز (السائل) عن تصحيح اعتراضه كان (مُلزَمًا) .

مَا تُجِرِي فَيهِ الْمُناظَرَةِ وَمَا لَا تُجِرِي فَيهُ

ينقسم الكلام الدال على معنى إلى مفرد وحملة .

فالمفرد: هو كل ما كان من قبيل التصورات، فيدخل فيه الاسم والفعل والحوف ، ويدخل فيه المركب التقييدي والحوف ، ويدخل فيه المركب الإضافي مثل: «كتاب الله »، والمركب التقييدي مثل: « الرسول الصادق »، وكل ما ليس بجملة تامة من المركبات الناقصة .

والجلة : كُلُّ كلام أفاد معنى تاماً يصح السكوت عليه ، وهي :

١ – إما أن تكون جملة إنشائية .

ح وإما أن تكون جملة خبرية ، وهي الجملة التي تتضمن (تصديقاً)أي: القضة المنطقية التي حُكم فيها بإثبات أو نفي نسبة بين موضوع ومحمول (مسند إليه ومسند).

والأصل في غير التصديق أن لا تجري فيه المناظرة ، لأنه لايشتمل على دعوى تكون محلاً للنزاع ، أو يسوغ من الناحية الشكلية توجيه الاعتراض عليها ، ولكن قد يستفسر عن معناه ، أو عن المراد منه ، وعند بيان المعنى أو بيان المراد يمكن توجيه الاعتراض ، باعتبار أن ذلك تصديق قابل للاعتراض عليه .

فحين يستفسر (السائل) عن معنى كلمة ، فيوضح (المعلل) معناها ، فإنه يكون قد قد م بهذا التعريف اللفظي ادعاء بأن معناها هو ما ذكره ، عندئذ يتسنى (للسائل) أن يناظر (المعلل) حول هذا الادعاء ، فيطالبه بتصحيح النقل إن كان ناقلًا ، أو بالدليل إن كان مدعياً .

وقد يتضمن غير التصديق معنى تصديقياً يفهم ضمناً ، أو يفهم عن طريق اللزوم فيسوغ توجيه الاعتراض عليه ، وإجراء المناظرة فيه .

فالجمل الإنشائية: لا تجري المناظرة فيها ، إلا باعتبار ما تتضمنه من حكم خبري ، كاستحقاق الآمر أن يوجه أمره ، وكاستحقاق منشىء العقد التصرف فيا أنشأه من عقد بيع ، أو شراء ، أو زواج ، أو طلاق ، أو عتق ، أو نحو ذلك .

وحين تكون الجمل الإنشائية محكية عن قائلها، فحكايتها ادّعاء خبري، (للسائل) أن يطالب بتصحيح النقل فيه ، ويجري المناظرة بناء على ذلك .

والمركب الإضافي : قد تجري المناظرة فيه باعتبار ما يتضمنه من ادّعاء جواز مثل هذا التركيب لغة أو فكراً ، أو باعتبار ما يشتمل عليه من دعاوى ضمنية ، إذا كان جزءاً من قضية .

فقول القائل: « قرون الأسدِ » مركب إضافي يتضمن ادعاء بأن للأسد قروناً ، فللسائل أن يعترض على هذا الاد"عاء ويجوي المناظرة فيه ، إذا كان في قضية مثل: قرون الأسد طويلة .

وقول القائل: «حيث زيد ، بجر لفظة زيد ، مركب إضافي يتضمن ادعاء بجواز مثل هذه الإضافة لغة ، فللمعترض أن يناظر في هذا الادعاء ، وهذا يرجع إلى المناظرة في العبارة .

والمركب التقييدي: قد نجري المناظرة فيه باعتبار ما يتضمنه من ادعاء كونه قيداً للموضوع (المحكوم عليه)، أو قيداً للمحمول (المحكوم به)، أو قيداً للنسبة الحكمية ، أو باعتبار ما يتضمنه من ادعاء جواز مثل هذا التركيب لغة أو فكراً.

وكذلك كل مركتب ناقص :قد تجري المناظرة فيه باعتبار ما يتضمنه من دعاوى خبرية .

والتعريفات : تجري المناظرة فيها باعتبارها تتضمن دعاوى خبرية تفيد أن

هذا التعريف مساور المعرَّف ، جامـع مانع ، أو صالح التعريف به في أدنى المستويات .

والتقسيات: تجري المناظرة فيها باعتبارها تتضمن دعاوى خبرية تفيد أن هذه الأقسام مندرجة فعلا تحت المقسم ، وأنها حاصرة لكل أقسامه ، فالذي يقول مثلا: د تنقسم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ، يقدم دعوى تشتمل على أن هذه الأقسام هي أقسام الكلمة بطريقة حاصرة ، فللمعترض أن يناظر في هذه الدعوى إذا لم يكن مسلسماً بها .

والعبارة: (وهي كل لفظ يصدر من المتكلم ، سواء أكان مفرداً أو جملة ، وسواء أكان تعريفاً أو تقسياً أو خبراً أو إنشاء أو دعوى أو دليلا أو غير ذلك). غبري فيها المناظرة على أساس صحبها من الناحية اللفظية ، فيرد عليها الاعتراض بالإبطال ، بسبب كونها تخالف قواعد اللغة المربية مثلا ، ويكون الجواب عايدفع الاعتراض من المبررات .

واشتهر أن الذي يوجه الاعتراض على العبارة ، أو التعريف أو التقسيم ، يطلق عليه امم (مستدل). وأن المدافع صاحب العبارة أو التعريف ، أو التقسيم، يطلق عليه اسم (مانع) .

والنصوص المنقولة: (مها كان مضمونها خبرياً أو إنشائياً مفرداً أو جملة) تتضمن ادعاء بصحة النقل عن قائلها ، ومناظرة راويها تنحصر بإثبات صحة النقل ، أما إثبات صحة المضمون فليس مسؤولاً عنه ، ما لم ياتزم الراوي ادعاء صحته ، فهو عندئذ مدَّع صحة المضمون ، فتجري المناظرة معه على أنه مدَّع للقضية أو القضايا الخبرية التي اشتمل عليها النص .

وفي هذا يقول علماء هذا الفن : « إن كنت ناقلًا فالصحة ، أو مدعيًّا فالدليل » .

المناظرة في المبارة

العبارة في اصطلاح علماء هذا الفن هي : مطلق اللفظ الصادر من المتكلم ، سواء أكان تعريفاً ، أو تقسيماً ، أو دعوى ، أو دليلًا ، أو غير ذلك .

وتجري المناظرة في العبارة على الوجه التالي :

بوجه (المستدل) على عبارة (المانع) الابطال ، بسبب أنها تخالف قاعدة من قواعد اللغة ، أو تخالف الضبط اللغوي المتبع ، أو أن الكلمة لا أصل لها على المعنى الذي قصده صاحب العبارة (المانع) .

فيجيب المانع ببيان الوجه الذي امتند إليه في عبارته ، إذا كان له وجه في ذلك ، أو يسليم الاعتراض ويصحح عبارته .

وتوجيه المانع عبارته ينبغي أن يستند فيه إلى رأي مقبول ولو عند بعض أغة العربية .

أمئــلة:

أ - المانع: (صاحب العبارة) قال: يقطف صاحب الكرم من أعناقيها عناقيده. المستدل: هذه العبارة خطأ ، لأن فيها عود الضمير على مناخر لفظاً ورتبة . والقاعدة العربية تقضي بأنه لا يعود الضمير إلا على متقدم في اللفظ أو في الرتبة ، أو فيها معاً ، أما المتأخر في اللفظ والرتبة معاً فلا يجوز عود الضمير عليه .

المانع : أسليّم الاعتراض ، وأصحيّـ العبارة فأقول : يقطف صاحب الكرم عناقيدة من أعناقها .

ب - المانع: (صاحب العبادة) قال : إنا يخشى ربيهم العلماء .

المستدل: هذه العبارة خطأ ، لأن فيها عود الضمير على متأخر .

المانع: الاعتراض ممنوع ، لأن المتأخو في هذه العبارة هو متقدم في الرتبة ، إذ هو فاعل (يخشى) والفاعل رتبته متقدمة على رتبة المفعول به . ومثل هذا جائز شائع .

المناظرة في النقل

النقل : هو إتيان الانسان بكلام لغيره ، مع إظهار إسناده إلى قائله ، تعريفاً كان أو تقسماً أو تصديقاً أو غير ذلك .

كقول الناقل: قال أبو الطيُّب المتنبي:

يا من يعز علينا أن نفادقهم وجداننا كل شيء بمدكم عدم النفان سر كم ما قال حاسد نا في الجرح إذا أرضاكم ألم وكقول الناقل: قال الشافعية:

لمس الرجل الموأة الأجنبية دون حائل ينقض الوضوء .

فإن التزم الناقل صحة مضمون الكلام الذي نقله ، فقال مثلاً : وقول الشافعية هو الحكم الصحيح ، فهو مدَّع ، ويُنتَاظر على أساس أنه مدّع ضمن ضوابط المناظرة في التصديق . أو قال مثلاً في قول أبي الطيب المتنبي :

هذي برزت لنا فهيجات رسيسا ثم انثنيت وما شفيت نسيسا وعبارة المتنبي هذه صحيحة لا اعتراض عليها ، فهو بمثابة صاحب عبارة يناظر فمن أصول المناظرة في العبارة .

أما إذا لم يلتزم صحة مضمون النقل: فإن كان النقل بديهاً ، أو مسلماً عند الخصم ، أو معتبراً من ضروريات مذهبه ، فليس (للسائل) أن يوجه إليه أي اعتراض . وإن كان النقل غير ذلك ، كان للسائل أن يطالب بتصحيح النقل ، أي: أن يطالب بإثبات صحة النقل وفق طوائق إثبات المرويات .

وقد يطلق في هذا الفن على المطالبة بتصحيح النقل عبارة : (منع الدعوى).

واختلفوا في طلب تصحيح النقل ، فقيل : يجب ، وقيل : يستحسن ، وقيل: إن كان (السائل) جاهلًا بصحة النقل ، وجب طلب تصحيحه ، وإن كان عالماً بأن النقل صحيح ، لم يجز له طلب التصحيح .

المناظرة في التعريفات

: قملقه

سبق معنا في البحوث المنطقية تقسيم التعريفات إلى حدود ورسوم ، وأت كلًا من (الحد) و (الرسم) تام وناقص ، ويدخل في الرسم الناقص التعريف اللفظي ، والتعريف بالمقسيم ، فالمعر فات – كما سبق – هي كما يلي :

١ _ الحد التام ٢ _ الحد الناقص ٣ _ الرسم التام

٤ - الرسم الناقص ٥ - التمريف اللفظي ٦ - التمريف بالمثال
 ٧ - التعريف بالتقسيم .

ولعلماء آداب البحث والمناظرة تقسيم للتعريفات يختلف بعض الشيء عن هذا التقسيم ، فهم يقسمونها إلى أربعة أقسام ، وهي كما يلى :

القسم الأول: التعريف الحقيقي ، وهو التعريف بالحد أو بالرسم لماهية لها أفراد موجودة في الحارج ، كتعريف الانسان بأنه حيوان ناطق ، أو حيوان ضاحك ، أو بأنه الناطق ، أو الضاحك .

القسم الثاني : التعريف الاسمي ، وهو التعريف لماهية متخيلة في الذهن ، ولا يعلم لها أفراد موجودة في الخارج ، سواء أكان لها وجود في الواقع أو لا ، كتعريف العنقاء بأنه طائر طويل العنق يصطاد الصيان وصغار البقر .

القسم الثالث: التعريف اللفظي، وهو تعريف اللفظ بلفظ آخر مرادف له أوضع منه عند السامع، كتعريف الفضفر بأنه الأسد، وتعريف الصل بأنه الثعبان، وتعريف أم عير "يط بأنها العقرب.

القسم الرابع: التعريف التنبيهي ، ويكون بتنبيه المخاطب إلى معنى شيء كان معلوماً لديه ، إلا أنه قد غاب عن علمه وقت التنبيه ، وظاهر أن مخالفة هذا القسم الأقسام السابقة ، مخالفة لوحظ فيها اعتبار حال المخاطب .

وانسجاماً مع سلامة التقسيم ، يبدو لي أنناً نستطيع أن نقسم التعريفات التي ذكرها المناطقة إلى قسمين ، يراعي فيها اعتبار حال المخاطب ، وهما :

الأول : التعريف التعليمي ، وهو الذي يفيد المخاطب عاماً لم يكن لديه قبل التعريف .

الثاني : التعريف التنبيهي ، وهو الذي يُنبّه المخاطب إلى عـلم هو لديه ، إلا أنه غفل عنه .

ونستطيع أيضاً أن نقسم التعريفات التي ذكرها المناطقة إلى قسمين آخرين، يراعى فيها اعتبار حال الشيء المعرّف من جهة وجوده في الواقع ، أو عدم وجوده في الواقع ، وهما :

الأول: التعريف الحقيقي .

الثاني : التعريف الاسمى .

ضوابط المناظرة في التعريفات

أ — الذي يوجه الاعتراض على التعريف ، يطلق عليه هذا اسم (مستدل ")، وبعضهم يطلق عليه اسم (سائل) . وصاحب التعريف الذي يدافع عن صحة تعريفه فيهين سقوط الاعتراض ، يطلق عليه اسم (مانع) ، وبعضهم يطلق عليه اسم (مدافع) .

ب ــ يُوجّهُ الاعتراض على التعريف بمــا يخالف شروطه المنطقية ، (فللمستدل) أن يعترض على التعريف بواحد من أمور أربعة :

۱ – بكونه غير مطود .

۲ – بکونه غیر منعکس .

٣ - بكونه يستلزم المحال كالدور السبقي، وكالتسلسل، وكاجتاع النقيضين.

٤ – بكونة أخفى من المعرف .

وعند من يتساهل في التعريف اللفظي كاللغويين ، فلا يرون اشتراط كونه جامعاً مانعاً ، لا يوجه الاعتراض على تعريفاتهم اللفظية بأنها غير جامعة أو غير مانعة . فالمعروف أنهم لا يشترطون ذلك في بياناتهم المفردات ، وإنما يعرفونها نوع تعريف، ويميزونها نوع تمييز عن غيرها .

ج والأجوبة التي يدفع بها (المانع) صاحب التعريف، الاعتراضات التي يوجهها (المستدل) على التعريف؛ ترجع إلى ما يلي :

أولاً: إذا كان الاعتراض الموجه على التعريف يتضمن كون التعريف غير جامع أو غير مانع، أي : غير مطرد أو غير منمكس، فالأجوبة ترجع إلى ما يطلقون عليه عبارة (تحرير المراد).

ويكون تحرير المراد هنا بأربعة وجوه :

الوجه الأول: تحرير المراد من المعر"ف.

الوجه الثاني : تحرير المراد من بعض أجزاء التعريف .

الوجه الثالث : تحوير المواد من المذهب العالمي الذي بني عليه التعريف .

الوجه الرابع : تحرير المراد من نوع التعريف .

وفيما يلي شرح هذه الوجوه الأربعة :

تحوير المراد من المعرَّف:

قد مختلف التعريف باختلاف المراد من الشيء المعرف ، فيتوجمه اعتراض (المستدل) وفق فهمه المخالف لمراد (المانع) صاحب التعريف ، وعندئذ يكون جواب (المانع) بتحرير مراده من المعرف ، ويندفع بذلك الاعتراض .

مثال ذلك : أن يقدم صاحب التعريف تعريفاً المدابة بأنها كل حيوان يشي على أربع قوائم ، فيمترض (المستدل) عليه بأن هذا التعريف غير جامع ، إذ لا يشمل ما يدب على الأرض من غير ذوات الأربع ، فيدفع (المانع) صاحب التعريف هذا الاعتراض بتحوير مراده من المر ف ، فيقول له : إنني

أردت ما يطلق عليه اسم دابة عرفاً ، ولم أرد ما يطلق عليه اسم دابة لغة .

تحرير المراد من بعض أجزاء التعريف:

قد مختلف فهم صيغة التعريف ، أو فهم بعض عناصر منه ، فيفهم المعترض (المستدل) منه ما لم يرده (المانع) صاحب التعريف ، وبسبب ذلك يوجه اعتراضه على التعريف ، عندثذ يكون جواب (المانع) بتحرير مراده من الجزء الذي سبت فهمه على خلاف المراد من اعتراض (المستدل) .

مثال ذلك: أن يقديم صاحب التعريف تعريفاً للحيوان بأنه كل جسم نام حسّاس مفكر ، فيفهم الممترض (المستدل) من لفظة (مفكير) ممنى خاصاً بالنفكير الانساني ، فيعترض على التعريف بأنه غير جامع ، لحروج غير الانسان من المعرف ، فيدفع (المانع) صاحب التعريف هذا الاعتراض بتحرير مراده من لفظة (مفكر) الواردة في تعريفه ، فيقول: أردت من التفكير كل نشاط في المنح ينشأ عنه حركة إرادية ، أو كل نشاط في الجسم ينشأ عنه حركة إرادية ،

تحوير المواد من المذهب العلمي الذي بني عليه التعريف:

قد مختلف التعريف باختلاف المذهب العلمي الذي بني عليه ، فيقدم صاحب التعريف تعريفه وفق المذهب الذي يذهب إليه ، ويعترض عليه (المستدل) وفق مذهب آخر يذهب هو إليه ، عندئذ يكون جواب (المانع) صاحب التعريف ببيان المذهب الذي بنى عليه تعريفه ، ويندفع بذلك الاعتراض على التعريف .

مثال ذاك : أن يقدم صاحب التمريف تعريفاً للفظ (الذيء)، بأنه (كل

معلوم موجود) وفتى مذهب علماء الكلام من أهل السنة ، فيعترض (المستدل) عليه بأن هدا التعريف غير جامع ، لأنه لا يشمل غير الموجود من المعلومات ، ويبني اعتراضه على مذهب الفلاسفة الذين يطلقون اسم (الشيء) على المعلوم ولو لم يكن موجوداً بالفعل ، فيدفع (المانع) صاحب التعريف هذا الاعتراض بتحرير مراده من المذهب العلمي الذي بني عليه تعريفه ، فيقول إنما بنيت تعريفي على مذهب علماء الكلام من أهل السنة .

مثال آخر: تعريف الفقيه الوضوء والغسل بأنها: طهارة خاصة منوية بماء طهور ، فيعترض عليه فقيه آخر بأن هذا التعريف غير جامع ، لأنه لا يشمل الطهادة غير المنوية ، فيجيب صاحب التعريف بتحرير مواده من المذهب العلمي الذي بنى عليه تعريفه فيقول: إنما بنيت تعريفي على مذهب من يشتوط النية في طهارتي الوضوء والغسل ، كالإمام الشافعي مثلاً .

ومن تحرير المواد من المذهب العلمي ، بيان أن التمريف إنما كان تعريفاً لفظياً على مذهب من لا يشتوط في التعريف اللفظي أن يكون جامعاً مانعاً ، وإنما يكفي فيه تمييز المعرف بأي وجه من وجوه التمييز ، كما يفعل اللغويون في تعريف المفردات اللفوية .

تحرير المراد من نوع التعريف:

قد يقدم صاحب التعريف تعريفه على أنه رسم وليس بحد ، أو أنه ناقص وليس بحد) اعتراضه على أن وليس بتام ، أو أنه تعريف لفظي بالمرادف ، فيوجه (المستدل) اعتراضه على أن هذا التعريف لا يصلح (حداً) أو ليس بتام ، فيجيب (المانع) بتحرير مراده من نوع التعريف ، فيقول مثلا : إنما أردته (حداً ناقصاً) ، أو (رسماً) ، أو

(رَسَماً ناقصاً)، أو (تمريفاً لفظياً بالمرادف) ، أو نخو هذا ، وبذلك يندفع الاعتراض، ويسهل تصوير الأمثلة ، وفي بجوث النمريفات أمثلة كثيرة يمخن تصوير مناظرة على أساسها .

ثانياً: وإذا كان الاعتراض الموجه على التعريف يتضمن كون التعريف غير أظهر من المعرّف، أمكن الجواب بمنع ذلك ، باعتبار أن الظهور والحفاء نسبان ، يراعى فيها دائماً حال المخاطب ، فقد ننعر في بلد الحنطة بأنها البر ، لأن البر لدى أهل هذا البلد أظهر من الحنطة ، وقد نعكس الأمر في بلد آخر ، لأن الجنطة لدى أهله أظهر من البر .

ويقول صاحب التعريف: إنما أردت مخاطبة أهل هذا البلد ، فجئت لهم بالأظهر ، فعرَّفْتُ مُ لهم به الأخفى .

ثالثاً: وإذا كان الاعتراض الموجه على التعريف يتضمن كون التعريف يستازم المحال ، كالدور مثلاً ، أمكن الجواب بمنع هذا الاستازام ، وذلك ببيان أن الدور مثلاً من قبيل (الدور المتعيي) وهو جائز لا يلزم عنه المحال ، وليس من قبيل (الدور السبقي) ، وببيان أن الجهة منفكة فالدور غيرمتطابق لانفكاك الجهة .

مثال ذلك: تعريف العلم بأنه: إدراك المعلوم. فيعترض (المستدل) بأن في هذا التعريف (دوراً) لتوقف معرفة العلم على معرفة المعلوم الواردة في التعريف ولا يعرف كون الشيء معلوماً حتى يُعرف العسلم لأنه مشتق منه ، فثبت الدور المحال ، فيجيب (المانع) صاحب التعريف بأن الجهة منفكة ، وذلك لأن لفظة (المعلوم) تطلق في العرف على كل ماله صورة ثابتة في الذهن ، فهي في العرف منفكة عن (العلم) الذي نريد تحديد حقيقته فلسفياً ، فلا دور في التعريف لانفكاك الجهة ، ومتى انفكت الجهة سقط الدور .

وابعاً: وإذا كان الأعاراض الوجه على الثعربف يتضمن كون التعريف على مستوف لشروط حسنة (١) ، فهن ذلك مثلاً:

أ ــ أن تكون لفظة فه ، لفظة غير صحيحة .

ب ــ أن تكون لفظة فيه مستعملة على سبيل الحجاز لا الحقيقة ، ومن دون قرينة.

ج — أن تكون لفظة فيه مجملة تحتمل معنيين فأكثر بالتساوي ، دون بيان المعنى المراد .

د - أن تكون فيه لفظة غريبة ، غير ظاهرة الدلالة على المعنى المقصود منها عند السامع .

فلصاحب التعريف (المانع) أن يجيب على كل منها بما يدفع الاعتراض.

فإذا قال (المستدل) : لفظة (كذا) في التعريف غلط ، كان (للمانع)

أن يجيب بأحد جوابين :

الأول: منع كون اللفظ غلطاً ، لأنه جـار على بعض المذاهب النحوية مثلاً .

الثاني: القول بموجبه ، وذلك بأن يقول: سلمنا كون اللفظ غلطاً ، ولكن لا تتوقف عليه صحيح ، ولا يلزمني في التعريفات غير ذلك .

وإذا قال (المستدل) : لفظة (كذا) في التعريف مستعملة على سبيل المجاز دون قرينة ، كان (للمانع) صاحب التعريف أن يجيب بأحد جوابين :

⁽١) بعض ما يعتبره علماء هذا الفن شروط حسنة ، هو عند المناطقة شروط لازمة ، فيبطل التعريف بدونها كالحجاز ، والمشترك من دون قرينة تعين المراد .

الأول : أن يدُّعي أن اللفظ الجازي صار حقيقة عرفية في المعنى المقصود ، إذا كان واقع الأمر كذلك .

الثاني : أن يدّعي وجود القرينة التي تبين المراد ، وقد غفل (المستدل) صاحب الاعتراض عنها .

وإذا قال (المستدل): لفظة (كذا) في التعريف مجملة ، لأنها مشتركة موضوعة لمعان متعددة ، وليس في الكلام قوينة تعين المعنى المراد ، كان (المانع) صاحب التعريف أن يجيب بأحد أجوبة ثلاثة :

الأول : أن يدعي كون اللفظ المشترك قد صار حقيقة عرفية في المعنى المقصود منه في التعريف ، إذا كان واقع الأمر كذلك .

الثاني: القول بموجبه ، وذلك بأن يقول: سلمنا كونه مشتركاً ، إلا أن إرادة كل معنى من معانيه صحيحة في التعريف ، وإنما يحسن عدم استعمال المشترك في التعريف إذا لم تصح فيه إرادة كل معنى من معانيه .

مثال ذلك: لو تعدى اللصوص على إنسان فعوروا عينيه الباصرة ، وغوروا عينه الجاربة ، واستلبوا عينه التي هي فضته وذهبه . فسئل الشاهد عن الشيء الذي اعتدى عليه اللصوص فقال : هو عينه . فاعترض عليه المعترض بأن العين لفظ مشترك ، كان لصاحب الكلام أن يجيب بالتسليم ، إلا أن كل معنى من معان العين مقصود .

الثالث : أن يدعي وجود القرينة التي تبين المراد ، وقد غفل (المستدل) عنها فوجُّه اعتراضه .

خامساً : وإذا كان الاعتراض الموجه على التعريف ، موجهاً في الحقيقة إلى ا

قضية أو قضايا ضمنية الشمل عليها النمويف ، أو كانت من لوازمه ، فإن المناظرة حينئذ تكون حول دنك ، فهي من قبيل المناظرة في التصديقات الآتي بيانها .

ولكن لا يقبل الاعتراض هنا إلا بدعاوى مقرونة بالدليل عليها ، وهذه الدعاوى تتضمن نقض الدعاوى الضمنية التي اشتمل عليها التعريف .

ولصاحب التعريف أن يجيب بالمنع على دليل (المستدل)، متواء أذ كو دايل المنع أو لم يذكره .

فإذا قال صاحب التعريف مثلًا: تعريفي هذا حد تام المعرُّف، أو حد ناقص له ، أو قال : حد الشيء الفلاني كذا ، أو رسمه كذا ، أو نحو ذلك ، فقد اشتمل كلامه على دعوى أو دعاوى ضمنية ، بأن تعريفه مؤلف من الذاتيات ، أو مؤلف من الجنس والفصل القريبين ، أو ليس الشيء المعرَّف حد حقيقي تام غير هذا الحد ، أو هذا رسم حقيقي ، أو نحو ذلك .

فالاعتراض عليه حينئذ يكون بإبطال هذه الدعاوى الضمنية ، مع إقامة الدليل على إبطالها ، بإثبات الدعاوى المناقضة لها "

ترتيب المناظرة في التعريف

تُتبع الخطوات التّالية لدى المناظرة في التمريف:

أولاً: ينظر في التعريف ، فاذا كان مُورده ناقلًا له عن غيره ، غير ملتزم لصحته ، فليس المعترض (المستدل) إلا أن يطالب بإثبات صحة النقل ، ومتى أثبت مورد التعريف ما يفيد أن نقله صحيح ، وفق طراتق إثبات النقول والمرويات، فقد أدى ما عليه وينتهى الأمر بذلك . أما إذا جاء بالتعريف من عندة ، أو ذكره

دُونَ أَنْ يَنقَلُهُ عَنْ غَيْرِهُ ، أَو كَانَ نَاقِلاً لَهُ وَأَعَلَىٰ التَّرْامَهُ بَصِحَتُهُ ، فإن مناقشته والإعتراض عليه تكون وفق ما يلي :

قانياً: يُنظر في التعريف ، هل فيه لفظ غامض أو موهم لمنى غير صحيح أو لا ؟ فإن كان فيه شيء من ذلك كان للمعترض (المستدل) أن يستفسر ، أي: أن يطلب تفسير الغامض ، أو بيان ممنى اللفظ الذي يوهم ما لا يصح ، وعلى مورد التعريف أن يبين مراده .

وإذا لم يكن فيه شيء من ذلك ، فإلى الخطوة التالية .

ثالثاً: يُنظر في التعريف ، هل هو مستوف شروط صحته أو لا ؟ فإن كان غير مستوف لذلك ، كان للمعترض (المستدل) أن يوجه اعتراضه على التعريف بموجب الحلل الذي فيه ، بأنه غير جامع ، أو غير مانع ، أو يستانرم المحال ، أو هو أخفى من المعرّف . ويجيب صاحب التعريف بالأجوبة التي سبق بيانها .

وإن كان مستوفيًا لشروط صحته ، فلا اعتراض عليه من هذا الوجه ، وعندنذ ٍ تأتي الخطوة التالية .

وابعاً: ينظر في التعريف ، هل تضمن دعاوى ضمنية ، بأنه مشلاً حقيقي أو حد تام ، أو رسم تام ، أو نحو ذلك ، فإن تضمن شيئاً من ذلك ، كان الممترض (المستدل) أن يوجه اعتراضه بادعاء أن التعريف ليس مجقيقي ، أو ليس مجد تام ، أو ليس برسم تام ، أو نحو ذلك ، وعليه أن يقيم الدليل على ذلك ، ما ينتج دعواه ، ونجري المناظرة على أساس دعوى الممترض (المستدل) ، وفق خطوات المناظرة في التصديقات .

خامساً: ثم ينظر في التعريف ، هل هو مستوف لشروط حسنة أو لا ؟ فإذا كان مستوفياً لشروط حسنة ، فلا مجال للاعتراض عليه من هذا الوجه ، وإن كان غير مستوف لشروط حسنة ، كان للمعترض (المستدل) أن يوجه اعتراضه على التعريف ، بموجب ما رأى فيه من إخلال بشمروط حسنة ، ويجيب صاحب التعريف (المانع) بالأجوبة التي سبق بيانها .

التقسيمات والمناظرة فيها

مصطلحات:

المُتَسَمِ : هو الثيء الذي يقع عليه التقسيم فيستخرج منه أقسام ، ويطلق عليه اسم (مورد القسمة) ،وكل قسم بالنسبة إلى القسم الآخر المشارك له في المقسم يسمى (قسيماً) له .

: बैठाबैठ

سبق ممنا في البحوث المنطقية بيان التقسيم والجمع ، والتحايل والتركيب ، باعتبارها طرائق من طرائق البحث العلمي ، وعرفنا هنالك أن التقسيم يكون (للكل) إذ يقسم إلى أجزائه ، و (للكلي) إذ يقسم إلى جزئياته ، وسبق أن عرفنا الفرق بين (الكل) و (الكلي) .

ويعقد علماء آداب البحث والمناظرة باباً خاصاً للتقسيم ولضوابط المناظرة فيه ، ويقسمونه إلى نوعين :

النوع الأول : تقسيم (الكل") إلى أجزائه .

النوع الثاني : تقسيم (الكلي") إلى جزئياته .

تقسيم الكل إلى أُجزائه :

أما نقسيم الكلّ إلى أجزائه: فيعرفونه بأنه تحصيل الحقيقة المركبة بذكر جميع أجزائها التي تتركب منها. كقول الكيميائي مثلا: الماء أو كسجين وهيدروجين متحدان ، فكل جزء من هذين الجزئين عنصر يدخل في المركب الذي هو الماء ، وليس هو وحده ماء ، وهذان الجزءان هما جميع أجزاء الماء الصافي . وكقول النجاد : الكرسي خشب ومسامير وهيئة خاصة .

ويشترط لصحة تقسيم الكل إلى أجزائه شرطان:

الشرط الأول : أن يكون التقسيم حاصراً ، أي : أن يكون جامعاً لجميع أجزاء المقسم ، مانعاً من دخول أي جزء ليس هو من أجزائه .

الشرط الثاني: أن يكون كل قسم مبايناً لما عداه من الأقسام ، ومبايناً للمقسيم ، باعتباد أن (الكلّ) مباين لأي جزء من أجزائه ، فلا يقال على الأوكسجين وحده أو على الهيدروجين وحده: ماء ، ولا يقال على الحشب وحده أو على المسامير : كرسي ، للتباين بين الكل وأجزائه .

فإذا استوفى تقسيم الكل لأجزائه هذين الشرطين ، كان تقسيماً صحيحاً ، لايتوجه له الاعتراض بالفساد .

تقسيم الكلي إلى جزئياته:

وأما تقسيم الكلي إلى جزئياته : فيعرفونه بأنه ضم قيود متباينة أو متخالفة إلى المقسيم لتحصيل أقسام متباينة أو متخالفة بعدد تلك القيود ، كقول النحوي في تقسيم الكلمة :

(الكلمة) إن لم تدل على معنى في نفسها فهي (الحوف) .

وإن دات على معنى " في نفسها : فإن كان الزمن جزءاً من معناها، فهي (الفعل). وإن لم يكن الزمن جزءاً من معناها، فهي (الاسم).

فالكلمة : حرف وفعل واسم.

وكقول المنطقي في تقسيم الجسم :

(الجسم) إن كان غير نام فهو (الجماد) .

وإن كان نامياً: فإن كان غير متحرك بالإرادة فهو (النبات) .

وإن كان متحركاً بالإرادة فهو (الحيوان) .

فالجسم : جماد ونبات وحيوان .

ويشترط لصحة تقسيم الكلي إلى جزئياته ثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن يكون حاصراً ، أي: أن يكون جامعاً لكل الأقسام التي ينقسم إليها الكلي ، وأن يكون مانعاً من دخول ما ليس من أقسامه .

الشرط الثاني: أن يكون كل قسم أخص مطلقاً من القسيم ، أي: لا مساوياً له ، ولا أعم من وجه وأخص من وجه . من وجه . من وجه .

الشوط الثالث: أن يكون كل قسم مبايناً لما عداه من الأقسام ، أي : ليس بينه وبين بعض الأقسام الأخرى مساواة ، ولا عموم أو خصوص مطلق ، ولا عموم وخصوص من وجه .

فإذا استوفى تقسيم الكلي لجزئياته هذه الشروط ، كان تقسيماً صحيحاً ، لايتوجه له الاعتراض بالفساد .

أنواع تقسيم الكلي "إلى جزئياته :

باعتبارات مختلفة يتنوع تقسيم الكلي إلى جزئياته إلى أنواع ، فبالنظو إلى تباين الأقسام أو تخالفها له نوعان :

- ١ _ التقسيم الحقيقي إ.
- ٧ التقسم الاعتباري .

وبالنظر إلى انحصار المَقْسيم في الأقسام المذكورة له نوعان :

- ١ التقسيم العقلي .
- ٧ _ التقسيم الاستقرائي .

وفيما يلي شرح هذه الأنواع :

التقسيم الحقيقي:

هو ماكانت الأقسام فيه متباينة في العقل ، ومتباينة في الحارج ، وذلك بأن يحد العقل لكل قسم منها حقيقة تباين حقيقة ما عداه من الأقسام ، وبها يتميز عن كل واحد منها ، ثم لا يكون في الواقع خارج الذهن شيء واحد يكن أن تتحقق فيه حقائق الأقسام المتباينة ولو باعتبادات مختلفة .

الأمشلة:

ا ـ العدد ينقسم إلى زوج وفرد . فالعقل يقضي بهذه القسمة ، ويضع لكل قسم حقيقة تميزه عن القسم الآخر ، وبهذه الحقيقة تظهر مباينته لقسيمه ، وليس من الممكن أن 'يوجد في الواقع عدد هو زوج وهو فرد بآن واحد ، مها اختلفت الاعتبارات .

٧ ـ الزاوية في الهندسة تنقسم إلى حادة وقائمة ومنفرجة . فالعقل يقضي

بهذه القسمة ، ويضع لكل قسم من الأقسام الثلاثة حقيقة تميزه عن القسمين الآخرين ، وبهذه الحقيقة تظهر مباينته لكل منها ، وليس من المكن أن توجد في الواقع زاوية هي حادة وقائة عماً ، أو حادة ومنفرجة معاً ، أو قائة ومنفرجة معاً ، مها اختلفت الاعتبارات .

٣ _ المعلوم إما موجود وإما معدوم .

التقسيم الاعتباري:

هو ما كانت الأقسام فيه مختلفة في العقل فقط ، مع إمكان وجود شيء واحد خارج الذهن تجتمع فيه حقائق الأقسام باعتبارات مختلفة ، فالعقل مجدة لكل قسم من الأقسام حقيقة تخالف حقيقة كل ما عداه من الأقسام ، إلا أن شيئاً واحداً قد يكون أحد هذه الأقسام باعتبار ، وقد يكون هو القسم الآخر باعتبار آخر ، وقد يكون هو القسم الآخر المقسام .

الأمثـلة:

1 — الكلي عند المناطقة ينقسم إلى جنس ، ونوع ، وفصل ، وخاصة ، وعرض عام . فالعقل مجد لكل قسم من هذه الأقسام حقيقة تخالف حقيقة كل قسم من الأقسام الأخرى ، ولكننا نلاحظ في الواقع أن بعض ما ينطبق عليه أنه نوع باعتبار ، ينطبق عليه أنه جنس باعتبار آخر ، وقد نجد شيئاً ينطبق عليه أنه جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض عام باعتبارات مختلفة .

ف (الحيوان) كلي هو جنس بالنظر إلى ما تحته من أنواع منها: الانسان

والفرس والغزال والبقرة والثعبان ، وهو نوع بالنظر إلى اندراجه في جنس فوقه هو (النامي) الذي يعم النبات والحيوان ، إذن فالحيوات خَفْس باعتبار ونوع باعتبار آخـــر .

و (الملون) كلي هو جنس بالنظر إلى ما تحته من أنواع منها: الأبيض والأحمر والأحضر والأصفر ، وهو نوع بالنظر إلى اندراجه في جنس فوقه هـو (المكيف) ، الذي يعم الملون والمشموم والملموس وغير ذلك وهو فصل بالنظر إلى كونه يفصل نوع الكثيف عن نوع اللطيف الذين يشملها جنس هو (الجسم) ، فنقول في تعريف هوجسم ملون، وهكذا فقديكون خاصة باعتبار رابع ، وعرضاً عاماً باعتبار خامس.

فالصحبة مثلاً هي فوق الأرض وتحت الساء وأمام المتجه إليها ، وخلف المستدبر لها ، وعن يمين الواقف إلى جهة الميزاب متجهاً إلى الشرق ، وعن يسار الواقف بين الركنين اليانيين متجهاً إلى الشرق أيضاً ، فاجتمعت هذه الأقسام الستة كلها في شيء واحد باعتبارات مختلفة .

والأقسام في التقسيم الاعتباري تسمى أقساماً متخالفة ، لافتراقها في العقل دون الحارج ، إذ قد تجتمع في الماصدق .

التقسيم العقلي:

هو مايجزم العقل فيه بانحصاد المقسم في أقسامه بمجرد النظر في القسمة ،

الأمثـــلة:

١ -- العدد إما زوج وإما فرد ، فالعقل يجزم بـأن العدد لامحتمل قسماً
 ثالثاً غيرهما .

المعلوم إما موجود وإما معدوم ، فالعقل يجزم بأن المعلوم لايحتمل قسماً
 غالثاً غير الموجود والمعدوم .

٣ - العددان إما متساويان أو أحدهما من الآخر .

والأصل في التقسيم العقلي أن يؤتى به على صيغة الترديد بين الإثبات والنفي ، مثل: العدد إما زوج وإما لا ، باعتبار أن النفي هو نقيض الإثبات ، ولكن قد يؤتى بما يساوي النقيض فيقال مثلاً: العدد إما زوج وإما فرد ، فالفرد في الحقيقة ليس هو النقيض ، ولكنه مساوي النقيض .

التقسيم الاستقرائى:

هو ما لا يمنع العقل فيه بمجر ده وجود قسم آخر غير ما ورد في النقسيم، لكنه إذا نظر إلى الأقسام الموجودة فعلاً في الخارج ، بناء على ما أثبته الاستقراء الصحيح، فإنه يحكم بانتفاء وجود أي قسم آخر ، فحكم العقل بانحصار المقسم في أقسامه هنا ، تابع لما يثبته استقراء الواقع في الوجود الخارجي ، وليس مستنداً إلى نظرته المجردة عن ملاحظة الوجود الخارجي .

الأمثــلة:

١ ــ الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف . فالعقل الحجر"د لايمنع من وجود قسم رابع ، إلا أن استقراء واقع الكلام العربي في الوجود الحاربي ، أثبت انحصار الكلمة في هذه الأقسام الثلاثة .

الكواكب السيارة التابعة للشمس تسعة وهي : عطارد ، فالزهرة ، فالأرض ، فالمريخ ، فالمشتري ، فزحل ، فأورانس ، فنبتون ، فبلوتو .

والعقل لا يمنع من وجود كوكب أوكواكب أخرى ، إلا أن استقراء واقع التوابع للشمس في الوجود الحارجي أثبت انحصارها في هذه الكواكب التسع ، ويضاف إليها كوكب عاشر بين المريخ والمشتري ، إلا أنه انفجر وغدا كتلاصغيرة متناثرة . والأصل في التقسيم الاستقرائي أن لايؤتى به على صيغة الترديد بين الإثبات والنفي ، تخصيصاً لهذه الصيغة بالتقسيم العقلي .

ضوابط المناظرة في التقسمات

أ — الذي يوجه الاعتراض على التقسيم يطلق عليه هنا امم (مستدل) ، وصاحب التقسيم أو الذي ينصب نفسه المدفاع عنه ، ولبيان سقوط الاعتراض ، يطلق عليه اسم (مانع) (١) .

ب - يوجه الاعتراض على النقسيم بما يخالف شروطه التي سبق بيانها .

(فللمستدل) أن يعترض على تقسيم الكل إلى أجزائه بأحد اعتراضين :

⁽١) إنما أطلق على موجه الاعتراض هنا كموجه الاعتراض على التعريف اسم (مستدل)، للإشعار بأن الذي ينقض التقسيم أو التعريف، لا يجوز له أن ينقضه إلا مع ذكر الدليل على صحة ما يذكره من أوجه النقض ، فهو بهذا مستدل يقدم الدليل على ما يدعي من النقض ، وصاحب التقسيم أو التعريف يكفيه أن يجيب بمنع إحدى مقدمات دليل المعترض، سواء أذكر مع منعه سندا أو لا .

الأول : بأن التقسيم غير حاصر ، إما لأنه غير جامع لكل أقسام المقسم ، وإما لأنه غير مانع من دخول غير أقسامه فيه .

الثانى : بأن الأقسام غير متباينة ، أو أحدها غير مباين المقسم .

(وللمستدل) أن يعترض على تقسيم الكاي إلى جزئياته بأحد الاعتراضات الثلاثة التالية :

الأول: بأن التقسيم غير حاصر ، وذلك بأن يذكر المستدل قسماً آخر يجيزه العقل، إن كان التقسيم عقلياً ، أو بذكر قسماً متحقق الوقوع في الحارج، إن كان التقسيم استقرائياً ، أو يبين آن أحد الأفسام التي ذكرها صاحب التقسيم، ليس جزئياً من جزئيات الكلي ، فالتقسيم غير مانع من دخول ما ليس من جزئيات المقسيم .

الثاني : بأن أحد الأقسام ليس أخص مطلقاً من المقسم .

الثالث: بأن الأقسام غير متباينة .

ج - والأجوبة التي يدفع بها (المانع) صاحب النقسيم ، الاعتراضات التي يوجهها (المستدل) على النقسيم ، ترجيع إلى ما يطلقون عليه عبارة: (تحوير المراد)، وذلك ببيان مراده مما كان سبب الاعتراض ، فيصحح ببيان مراده ما فهمه المستدل من كلامه فوجه له اعتراض .

ويكون تحرير المراد هنا بأربعة وجوه .

الوجه الأول : تحرير المراد من المقسم .

الوجه الثاني : تحرير المواد من الأقسام .

الوجه الثالث : تحوير المراد من التقسيم .

الوجه الرابع: تحوير المراد من المذهب العلمي الذي بني عليه التقسيم ،

تحرير المراد من المقسم

قد يختلف التقسيم باختلاف المواد من (المقسم)، فيتوجه اعتراض (المستدل) وفق فهمه المخالف لمواد (المانع) صاحب التقسيم، عندئذ يكون جوابه بتحرير مراده من المقسم، وبذلك يندفع الاعتراض.

١ – أورد صاحب التقسيم تقسيماً للعقائد الصحيحة ، فذكر أنها تنقسم إلى قسمين : عقلية وخبرية .

فاعترض (المستدل) بأن هذا النقسيم غير حاصر ، لحروج العقائد المستندة إلى الإدراك الحسي المباشر .

فأجاب (المانع) بتحوير مراده من المقسم فقال : إنما أردت العقائد النظريات، النظرية لاالعقائد البدهية ، والمدركات بالحس المباشر من البدهيات لا من النظريات، لذلك أمنع اعتراضك .

٢ - أورد الفقيه صاحب التقسيم تقسيماً للصلاة المفروضة فقال: هي خمس صلوات في اليوم والليلة .

فاعترض (المستدل) بأن هذا التقسيم غير حاصر ، لخروج الصلاة على الميت ، فهي صلاة مفروضة .

فأجاب (المانع) بتحرير مراده من المقسم فقال: إنما أردت الصلاة المفروضة فرضاً عينياً لا فرضاً كفائياً ، لذلك أمنع اعتراضك .

تحرير المراد من الأقسام

قد يتوجه الاعتراض على التقسيم بسبب اختلاف فهرم (المستدل) لبعض

الأقسام عن فهم (المانع) صاحب التقسيم ، عندند يكون جواب (المانع) بتحوير مواده من القسم الذي فهمه المستدل على خلاف مواده منه .

أمثـــــلة :

١ – أورد صاحب التقسيم تقسيماً للعقود المالية فقال: تنقسم إلى بيع وقرض وإجارة وهبة وشركة .

فاعترض (المستدل) بأن هذا التقسيم غير حاصر، لخروج عقد الربا منه . فأجاب (المانع) بتحرير مراده من بعض الأقسام فقال : أردت بالقرض ما يشمل القرض الحسن والقرض بفائدة وهو من أنواع الربا ، وأردت بالبيع ما يشمل بيع الأجناس بأمثالها ، فيدخل فيه بقية أنواع الربا .

اورد صاحب النقسيم تفسيماً للأحكام الشرعية فقال: هي إما واجب،
 وإما جائز ، وإما حرام .

فاعترض (المستدل) بأن هذا التقسيم غير حاصر ، لخروج المندوب والمكروه منه ، وهما من الأحكام الشرعية .

فأجاب (المانع) بتحرير مواده من بعض الأقسام فقال : لم أرد بالجائز ما هو مستوي الطرفين ، وجائز ما هو مستوي الطرفين ، وجائز القول مع الكراهة ، وجائز الترك مع مخالفة ماهو الأفضل .

تحرير المراد من التقسيم

قد يتوجه الاعتراض على التقسيم بسبب اختلاف فهم (المستدل) لنوع التقسيم، عن مراد (المانع) صاحب التقسيم، فيظن المستدل أن التقسيم مثلًا من نوع التقسيم الحقيقي، فيوجه اعتراضه مع أنه في مراد

صاحب التقسيم ، من فوع التقسيم الاستقرائي ، أو من نوع التقسيم الاعتباري ، عندتُذُ ي يكون جواب (المانع) بتحرير مواده من نوع التقسيم .

أمثلة:

١ - أورد صاحب التقسيم تقسيماً لأصناف الانسان من جهة الذكورة والأنوثة فقال : الانسان إما ذكر وإما لا ، والثاني إما أنثى وإما لا ، والثالث هو الحنثى ، فالأصناف ثلاثة .

ونظراً إلى أنه أورد التقسيم بصيغة التقسيم العقلي أوهم أنه يقسم تقسيماً عقلياً . فاعترض (المستدل) بأن هذا التقسيم غير حاصر ، لأن العقل لايمنع من

وجود قسم رابــع .

فأجاب (المانع) بتحرير مراده من التقسيم فقال المستدل: أمنع اعتراضك لأن هذا التقسيم هو من قبيل التقسيم الاستقرائي، لامن قبيل التقسيم العقلي، فهو بذلك تقسيم حاصر، لأنه لايوجد في الواقع غير هذه الأصناف الثلاثة للانسان.

اورد المنطقي تقسيماً للكلي فقال : ينقسم الكلي إلى خمسة أقسام :
 الجنس ، والفصل ، والخاصة ، والعرض العام .

فاعترض (المستدل) بأن هذا التقسيم غير صحيح ، لأن بعض ما يصبح أن يسمى نوعاً ، يصسبح أن يسمى جنساً ، كالحيوان هو جنس للانسان ، وهو نوع من أنواع النامي ، فاختل شرط التباين بين الأقسام في الخارج .

فأجاب (المانع) بتحرير مراده من التقسيم فقال المستدل : أمنع اعتراضك لأن هذا التقسيم من نوع التقسيم الاعتباري لا الحقيقي ، والتقسيم الاعتباري يكفي فيه أن تكون الأقسام مختلفة في المقل فقط ، ولو اجتمعت في ما صدق واحد .

تحرير المراد من المذهب العلمي الذي بني عليه التقسيم

قد يختلف التقسيم باختلاف المذهب العلمي الذي بني عليه ، فيقدم صاحب التقسيم تقسيمه وفق المذهب الذي يذهب إليه ، ويعترض عليه (المستدل) وفق مذهب آخر يذهب هو إليه ، عندنذ يكون جواب (المانع) صاحب التقسيم ببيان المذهب الذي بني عليه تقسيمه ، ويندفع بذلك اعتراض المستدل.

أمثلة:

١ - أورد صاحب النقسيم الفقيه تقسيماً لناقض الوضوء فقال: ناقض الوضوء
 إما خروج شيء من أحد السبيلين ، وإما نوم مستفرق فيه احتال خروج ريح .

فاعترض (المستدل) بأن هذا التقسيم غير حاصر ، لأن لمس المرأة بشهوة ناقض أيضاً ، ولأن أكل لحم الجزور ناقض أيضاً .

فأجاب (المانع) صاحب التقسيم بتحوير مواده من المذهب العلمي الذي بنى عليه التقسيم فقال المستدل : أمنع اعتراضك لأني بنيت تقسيمي على مذهب من لا يعتبر لمس النساء فاقضاً للوضوء ، ولا يعتبر أكل لحم الجزور ناقضاً .

◄ - أورد صاحب التقسيم النحوي تقسيماً للكلمة فقال: الكلمة: إما اسم،
 وإما فعل، وإما حرف.

فاعترض (المستدل) بأن هذا التقسيم غير حاصر ، لأنه لم يذكو فيه اسم الفعل ، وهو قسم من أقسام الكلمة .

فأجاب (المانع) مورد التقسيم بتحرير مراده من المذهب العلمي الذي بنى عليه التقسيم فقال المستدل : أمنع اعتراضك لأني بنيت تقسيمي على مذهب الجمهور، ولم أبنه على مذهب الهراء، ولا على مذهب أبي جعفر بن صابر .

العلوم فقال : المعلوم فقال : المعلوم فقال : المعلوم فقال : المعلوم المتكلم في الفلسفة تقسيماً للمعلوم فقال : المعلوم إما موجود ، وإما معدوم .

فاعترض (المستدل) بأن هـذا التقسيم غير حـاصر ، لأنه لم يذكر فيه الواسطة بين الموجود والمعدوم ، والتي تسمى حالاً .

فأجاب (المانع) مورد التقسيم بتحرير مراده من المذهب العلمي الذي بنى عليه التقسيم فقال المستدل : أمنع اعتراضك ، لأني بنيت تقسيمي على مذهب من ينكر الواسطة بين الموجود والمعدوم ، ويرى أن المعلوم إما هو موجود وإما لا ، والثاني هو المعدوم .

* * *

ترتيب المناظرة في النقسيم

تتبع الخطوات التالية لدى المناظرة في التقسيم:

أولاً: ينظر في التقسيم ، فإذا كان مورده ناقلًا له عن غيره، غير ملتزم لصحته ، فليس للممترض (المستدل) إلا أن يطالب بإثبات صحة النقل ، ومتى أثبت مورد التقسيم ما يفيد أن نقله صحيح، وفق طرائق إثبات النقول والمرويات، فقد أدسى ما عليه ، وينتهي الأمر بذلك . أما إذا جاء بالتقسيم من عنده ، أو فقد أدسى ما عليه عن غيره ، أو كان ناقلاً له وأعلن التزامه بصحته، فإن مناقشته والاعتراض عليه تكون وفق ما يلى :

ثانياً: ينظر في التقسيم ، هل فيه لفظ غامض ، أو مبهم الدلالة، أو موهم لمعنى غير صحيح ، أو لا ؟ فإن كان فيه شيء من ذلك كان للمعترض (المستدل) أن يستفسر ، أي : أن يطلب تفسير الغامض أو بيان المبهم ، أو بيان المراد من اللفظ الذي يوهم ما لا يصح ، وعلى مورد التقسيم أن يبين مراده .

وإذا لم يكن في النقسيم ثبيء من ذلك فإلى الخطوة التالية :

ثالثاً : ثم ينظر في جوهر التقسيم ، وذلك بالتمرف على نوعه، وتبين النسبة بين المقسيم والأقسام كلها ، وتبين النسبة بين كل قسم وبين ما عدادمن الأقسام،

فإذا كان التقسيم مستوفياً شروطه (١) التي سبق بيانها ،وجب التسليم بصحته ، وإذا كان فيه إخلال بشرط من الشروط ، أو لاينطبق على نوء ه ، كان للمعترض أن يوجه اعتراضه، متضمناً بيان الخلل الذي رآه في التقسيم ، ومتضمناً الدليل علىذلك ، وكان له أن يعلن فساد التقسيم، بناء على ما فيه من خلل .

وموقف صاحب التقسم أمام اعتراض (المستدل) يتلخص بواحد من أمرين:

الأول : أن يعلن موافقته على الاعتراض ويسلم به ، ويعدل إلى تقسيم آخر ، أو يصحبح تقسيمه .

الثاني : أن يمنع الاعتراض بتحرير مراده من المقسيم،أو الأقسام، أو التقسيم، أو المقسام، أو التقسيم، أو المذهب العلمي الذي بني عليه التقسيم .

وللمانع صاحب التقسيم أن يجيب على اعتراض المستدل بأكثر من جواب ، محرراً مراده من المقسم، ومن الأقسام، ومن التقسيم، ومن المذهب العلمي الذي بنى عليه تقسيمه .

وقد يكون كلام المعترض مشتملاً على دعاوى غير مسامة ، فلصاحب التقسيم عندتذ أن يمنعها، وتتحول المناظرة حينتذ إلى المناظرة في التصديقات ، حول دعاوى جديدة أوردها المعترض (المستدل) .

⁽١) تقسيم الكل إلى أجزائه يشترط فيه أن يكون حاصراً ، أي : جامعاً مانعاً ، وأن يكون كل قدم مبايناً لما عداه من الأقسام ، ومبايناً للمقسم فلا يحمل أحدهما على الآخر . وتقسيم الكلي إلى جزئياته يشترط فيه أن يكون حاصراً ، أي : جامعاً مانعاً ، وأن يكون كل قسم مبايناً لما عداه من الأقسام .

النصديقات والمناظرة فيها

ما هو التصديق ?

عرفنا سابقاً ما هو التصديق ، وهو : كل مركثب تام مجتمل الصدق والكذب لذاته (١) ، وهي الفضية المنطقية التي سبق الكلام عنها في البحوث المنطقية .

وهذا المركب التام الذي يحتمل الصدق والكذب لذاته ، يسمى بأسماء كثيرة باختلاف الاعتبارات ، وفي مختلف العلوم . فعند أهل اللغة (هو جملة خبرية) ، وعند المناطقة هو (التصديق) ، ولدى ملاحظة اشتاله على حكم يقصد إثباته بالدليل ،أو إظهاره بالتنبيه يسمى (دعوى) ، ويسمى (مدعى) ، وباعتبار أنه يرد عليه أو على دليله سؤال يسمى (مسألة) ، وباعتبار أنه يكون محلاً للبحث يسمى (بجئاً)، وحين ينتجه الدليل يسمى (نتيجة) .

أقسام التصديق

باعتباد حاجة التصديق إلى نظر واستدلال التسليم بمضمونه ، أو عدم حاجته إلى ذلك ، ينقسم إلى قسمين :

⁽١) من التصديق ما هو مقطوع بصدقه فلا يحتمل غير الصدق ، ومن التصديق ماهو مقطوع بكذبه ، فلا يحتمل غير الكذب ، ولكن القطع بالصدق أو بالكذب ليس لذات التصديق ، وإنما لأدلة أخرى خارجة عنه ، لذلك جاء في التعريف قيد (لذاته) ليشمل ما هو مقطوع بصدقه أو بكذبه فقط ، فلا يحتمل الطرف الآخر ، ولكن هذا ليس لذات التصديق وإنما لأمر خارج عن ذاته ، وهو الدليل .

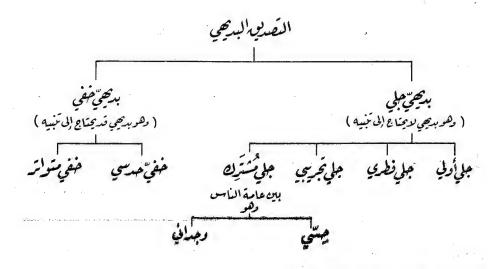
القسم الأول : التصديق النظري ، وهو كل قضية لا يجزم العقل فيها بثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه ، إلا بعد النظر فيها والاستدلال عليها .

كقولنا : العالم حادث . خالق العالم أزلي أبدي . مجموع زوايا كل مثلث يساوي زاويتين قائمتين . وهكذا ..

فهذه ونحوها قضايا تحتاج إلى نظر واستدلال وإقامة براهين عقلية .

القسم الثاني : التصديق البديهي ، وهو كل قضة لا محتاج التسليم بمضمونها إلى نظر واستدلال ، وربما احتاج إلى النبيه (١) فقط بالنسبة إلى الغافل عن كونه بدهياً ، أو الغافل عنه أصلًا .

ويقسمون التصديق البديهي إلى قسمين رئيسيين يتفرع عنها أقسام سبعة على الوجه التالي :



(١) التنبيه: هو مركب يقصه به إزالة الخفاء عن الخاطب ، ولا يقصد به إقامة الدليل على صحة مضمون التصديق البديهي ، لأن البديهات لا تحتاج إلى أدلة للتسليم بها .

شرح أقسام التصديق البديمي:

أولاً: الجلي الأولي. وهو كل قضية يحكم العقل بثبوت محمولها لموضوعها، أو نفيه عنه بمجرد تصورهما، من غير احتياج إلى واسطة أصلاً.

كقولنا: الواحد نصف الاثنين - الكُلُّ أكبر من الجزء - النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان .

فبمجرد تصورنا (الواحد) وتصوافرنا (نصف الاثنين)، نحـكم بأن الواحد نصف الاثنين حكماً أولياً جلياً، دون واسطة تصور شيء آخر .

وبمجرد تصورنا (الكل) وتصورنا (أكبر من الجزء)، نحكم بأن الكل أكبر من الجزء حكماً أولياً جلياً، دون واسطة تصور شيء آخر .

وهكذا في المثال الثالث وفي سائر الأمثلة المشابهة .

ثانياً: الجلي الفطري. وهو كل قضة بحكم العقل فيها بثبوت المحمول الموضوع، أو نفيه عنه بعد تصورهما بواسطة قياس منطقي فطري موجود في نفس الانسان لا مجتاج إلى استدعاء وتأمل.

مثاله: الأربعة زوج – الانسان مركب. فحين نتصور (الأربعة) ونتصور (الزوجية)، نتصور أن الزوجية هي كل عدد ينقسم إلى متساويين ، ونتصور أن الأربعة هي عدد ينقسم إلى متساويين ، فيجري الذهن بقياس فطري جلي ينتج أن الأربعة زوج ، ويكون ذلك بسرعة لا ندركها ، فنحكم بأن الأربعة زوج ، فهذا الحكم البدهي الجلي ، قد أصدرنا بواسطة هذا القياس الفطري الذي لا مجتاج إلى استدعاء ولا إلى تأمل ، وإنما جرى بالتنابع الفطري دون ملاحظة ما أجراه الفكر من عمل قياسي .

وحين نتصور (الانسان) ونتصور (المركب)، نتصور أن المركب هو ما له أجزاء تألف منها ، فيجري الذهن بقياس منطقي لا ندركه ، ينتج أن الانسان مركب ، فتحكم بهذه القضية البدهية الجلية ، التي انتهنا إليها بسرعة ، عن طريق قياس فطري لا مجتاج إلى استدعاء ولا إلى تأمل .

ثالثاً: الجلي التجربي. وهو كل قضة بحكم المقل فيها بثبوت المحمول الموضوع، بوساطة تجربب ومشاهدات متكررة مفيدة لليقين ، دون وجود ارتباط عقلي يفيد هذا الحركم ، إلا أن التجربة المتكررة ، والمشاهدة المتكررة ، قد جعلت الفكر يحكم بالارتباط المفيد للحكم ، دون الحاجة إلى فهم العلاقة السببية المنطقية القاضية بما دلت عليه التجربة والمشاهدة .

مثاله: الماء يروي - الحبر يشبع الجائع ، بطر النعمة سبب لزوالها - السّنا نبات يُطلق إمساك الأمعاء .

فالأحكام التي تضمنتها هذه القضايا أحكام استند الفكر فيها إلى تجارب ومشاهدات متكررة ، فأصدر فيها أحكاماً بدهية جلية تجريبية .

ويرى البعض أن هذا القسم هو من البديهي الحقي لا من البديهي الجلي.

رابعاً: الجلي الحسي . وهو كل قضية بحسكم العقل فها بثبوت المحمول الموضوع، أو نفيه عنه، استناداً إلى الإدرك الحسي بإحدى الحواس الخس الظاهرة.

مثاله: الشمس مضيئة ـ النار محرقة ـ الثلـج بارد ـ الجير أبيض ـ وهكذا . . .

فالأحكام التي تضمنها هذه القضايا، أحكام استند الفكر فيها إلى الإدراك الحسي المباشر بالحواس الظاهرة ، فأصدر فيها أحكاماً بدهية جلية حسية .

خامساً: الجلي الوجداني . وهو كل قضة مجكم العقل فيها بثبوت المحمول للموضوع، أو نفيه عنه ، استناداً إلى الإدراك بالحواس الباطنة (الوجدانيات).

مثاله: الغضب انفعال نفسي مزعج بذكر الله تطمئن القلوب وتنشرح الصدور - الحب رغبة شديدة لا يسكنها إلا لقاء الحبيب - الحزن ألم النفس حسرة على ما فات - الهم اشتغال النفس بتحقيق مرغوب غير مضمون مع تألمها من ذلك.

فالأحكام التي تضمنتها هذه القضابا ، أحكام استند الفكر فيها إلى إدراكات وجدانية بالحواس الباطنة .

سادساً: الخفي الحد سي (١). وهو كل قضية يحكم العقل فيها بثبوت المحمول الموضوع ، استناداً إلى حدس قوي من النفس ، يزول معه الشك ومحصل به اليقين ، أو محصل به الظن الراجع عند من لايرون الحدس من البديهيات .

ولا يشترط في الحدس العلم بالدليل الموصل إلى الحكم ، بل ينقدح الحكم في النفس دون ترتيب مقدمات واستنتاج نتائج .

مثاله: كثير مما يثبته علماء الجغرافية والفلك ويجزمون به يرجع إلى هذا القدم (الخفي الحدسي) كقولهم: كثير من النضاريس الأرضية قد نشأ بفعل عوامل التعوية كالأمطار والرياح والمياه الجارية ، فما نراه من التعوية في أزماننا يقيم في نفوسنا حدساً عما جرى في الماضي ، ونحو ذلك مما يقررونه ويجزمون به إلى حد المقين ، دون أدلة بوهانية أو أدلة منطقية تفيد ظنا راجحاً .

⁽١) الحدس هو الظن ، وهو شعور قوي ينقدح في النفس يدرك الانسان به الحقيقة ، دون إقامة أدلة منطقية مرتبة ، يستنتج الفكر فيها نتائج علمية يستطيع التدليل عليها .

وكان أهل هذا الفن يمثلون للبديهي الخفي الحدمي بقول الطبيعين: نور القمر مستفاد من نور الشمس . ولكن قد أصبح هذا الحكم الآن بعد تقدم العلم الحديث وصعود الانسان إلى القمر ، من قبيل البدهي الجلي الحسي بالنسبة إلى المشاهدين .

سابعاً: الخفي المتواتر. وهو كل قضة يحكم العقل فيها بثبوت المحمول الموضوع، استناداً إلى إخبار جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب في العادة.

مثاله: القرآن كتاب نقله المسلمون عن محمد رسول الله عليه الله عليه الله عليه الله عليه الله عليه الله عنه عالم بكر رضي الله عنه اول الحلفاء المسلمين عمد رسول الله عليه وفي ودفن في المدينة — . فالأحكام التي تضمنتها هذه القضايا أحكام بدهية عند المسلمين ، استند الفكر فيها في الأخبار المتواترة التي تفيد العلم اليقيني بالنسبة إلى من هو على علم بها ، أو عاش في مجتمع إسلامي .

ضوابط المناظرة في التصديقات:

أ ـ عرفنا سابقاً أن الذي يوجه الاعتراض على النصديق يطلق عليه اسم (سائل)، وصاحب التصديق أو الذي ينصب نفسه الدفاع عنه وأبيان سقوط الاعتراف يطلق عليه اسم (معلل) .

ويكون (المعلل) في الأصل هو البادى، بالكلام ، أو مقدم التصديق جواباً لسؤال ، ثم يوجه (السائل) عليه اعتراضه ، واكن قد ينعكس الأمر ضمن المناظرة ، وذلك إذ يتحول (السائل) إلى مقدم تصدق جديد ، فيكون حينند هو (المعلل)، ويكون مقابله الذي يعترض عليه هو (السائل)، وهكذا يتحول الأمر كلما تحول (السائل) إلى مقدم تصديق جديد .

ب _ ما تجري فيه المناظرة في التصديقات:

لما كانت غاية جهد المستدل على دعوى يقدمها، أن يوجع إلى البديهيات الجلية فيستند إليها، ويبني عليها بناء صحيحاً ينتج صحة دعواه، ولما كانت البديهيات الجلية أول شيء يقع في سلم المعارف الفكرية، ولا شيء أوضح منها وأظهر في الفكر، حتى يرجع إليه في إثباتها إذا انكرها منكر، أو اعترض عليها معترض، لما كان الأمر كذلك لم تكن هذه البديهيات الجلية محلًا للمناظرة أصلًا.

ولما كان قسم البديهي الحقي بما قد يغفل الفكر عن كونه بديها ، كان الغافل عن بداهته مجاجة إلى ما ينبه على حقيقته ، فللمعترض حينتذ أن يمنع ، وعلى (المعلل) أن يجيب بالتنبيه على بداهته ، وضرورة التسلم به ، باعتباره من البديهيات ، فكان بسبب ذلك شبيها بالتصديق النظري الذي مجتاج إثباته إلى دليل ، وتجري فيه المناظرة ، ولكن ما يقدم الإثباته يسمى تنبيها ولا يسمى دليلاً .

من هذا يتبين لنا أن المناظرة بمعناها الكامل، والتي يكلف فيها (المعلل) مقدم التصديق بإقامة الدليل على صحة كلامه، إنما تكون في التصديق النظري فقط، ولكن بالنظر إلى أن البديمي الحقي قد تحصل الغفلة عنه، كان مشابها للتصديق النظري، فكان محلًا للمناظرة أيضاً، إلحاقاً له بالتصديق النظري.

إذن فليس للسائل أن يعترض على التصديق البديهي الجلي بشيء ، بل عليه أن يسلم به ، فليست البدهيات الجلية محلاً للجدل والحوار أصلاً ، ولو كانت محلاً للحوار والجدل لتعذر إثبات أية حقيقة من حقائق المعرفة ، ومن ناقش أو جادل في البدهيات الجلية ، كان مكابراً لا يقصد الحق ، وإنما يريد أن يجادل بالباطل ليدحيض به الحق .

يتحصل لدينا أن المناظرة تجري في قسمين من التصديقات ، هما : قسم التصديق النظري ، وقسم التصديق البديمي الحفي ، وأن التصديق النظري يتطلب إثباته دليلاً يقدمه المعلل ، وأن البديمي الحفي بجتاج إلى التنبيه على ما يثبته ، وعلى المعلل أن يقدم هذا التنبيه عند الاعتراض .

ح - طريقة المناظرة حول التصديقات:

مقدم التصديق النظري ، إما أن يقدمه غير مقترن بدليل ، وإما أن يقدمه مقترناً بدليل ، فها حالتان .

ومقدم التصديق البديهي الخفي ، إما أن يقدمه غير مقترن بتنبيه ، وإما أن يقدمه مقترناً بتنبيه ، فها أيضاً حالتان .

وطريقة المناظرة في التصديق النظري وفي التصديق البديهي الحقي واحدة ، إلا أن (المعلل) في التصديق النظري يدافع بما يسمى دليلًا للإثبات ، وفي التصديق البديهي الخفي يدافع بما يسمى تنبيها لإزالة الخفاء ، فالحلاف في هذه التسمية فقط ، مراعاة للفرق ما بين حال التصديق النظري وبين حال التصديق البديهي الحفي .

طريقة المناظرة في الحالة الأولى للتصديق النظري والبديهي الخفي:

ففي الحالة الأولى من كل منها ، وهي تقديم التصديق النظري غير مقترن بالدايل عليه ، وتقديم البديهي الحفي غير مقترن بالتنبيه ، يكون اعتراض (السائل) بالمنع .

وذلك بأن يقول لقدم التصديق إحدى العبادات التالية :

- أمنع هذه الدعوى .
- لا أسلم لك هذه الدعوى .

- هذه الدعوى منوعة .
- هذه الدعوى غير مسلمة .
- أو عبارة نحو ذلك مثل : (ممنوع غير مسلم ..)

ويتضمن هذا المنبع المطالبة بالدليل بالنسبة إلى التصديق النظري ، والمطالبة بالنسبة إلى التصديق البديمي الخفي ، لذلك كثيراً ما يعبرون عن المنبع بأنه مطالبة بالدليل .

ومن هذا يتضح لنا معنى (المنع) ، فهو طلب الدليل على ما محتاج إلى استدلال ، وطلب التنبيه على ما محتاج إلى تنبيه .

لذلك فالمنع المطلق هذا لا يتوجه إلى تصديق منقول لم يلتزم ناقله صحته ، ولا يتوجه إلى تصديق بديهي خفي مقرون بالدليل ؛ ولا إلى تصديق بديهي خفي مقرون بالتنبيه .

والمنع سواء أكان بمعنى طلب لدليل على ما يحتاج إلى استدلال ، أو بمعنى طلب التنبيه على ما يحتاج إلى تنبيه ، له وجهان جائزان :

الوجه الأول : أن يكون منعاً مجرداً عن السند .

الوجه الثاني : أن يكون منعاً مقترناً بالسند .

أمريف السند:

والسند: هو ما يذكره المانع معتقداً أنه يستلزم نقيض الدعوى التي يوجه إليها المنبع ، ويسمى المستند أيضاً .

فليس السند في الحقيقة استدلالاً يقدمه المانع ، ولكنه بيان لوجهة نظره التي دعته إلى المنع ، وفيه لفت نظر (المعال) ـ مقدم التصديق ـ إلى أمو ربماكان خافياً

عليه ، لذلك فلا يعتبر إيرادُ المانع له قبل أن يقدم المعلل دليله على دعواه غصباً .

وينقسم السند باعتبار الصورة التي أيورَد عليها إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ السند اللَّمِّي ، ويسمى أيضاً (السند الجوازي) .

٧ – السند القطعي .

٣ ـ السند الحلتي، ويسمى أيضًا (الحل) .

وفيها يلي شرح هذه الأقسام الثلاثة :

السند اللهي (١) (الجوازي) : هو ما يذكره السائل مع المنع ، مبيناً فيه أن منعه يستند إلى الاحتمال العقلي الذي يجو "ز خلاف ماذكر المعلل ، فيقول مشلا : (لم لا يكون كذا ?) بعد قوله : (أمنع هذه الدعوى).

وسمتي (لِلنِّيّاً) أَخْذاً من لفظ (لِمْ ؟) الذي يذكر فيه للاستفهام ونسبة إليه .

⁽١) اللمي هنا في مبحث السند غير اللمي في مبحث البرهان مع أن كل واحد منها منسوب إلى لفظة (٢م ?) ففي مبحث البرهان في المنطق يقسم البرهان إلى: برهان (لمي)، وبرهان (إني) _ نسبة إلى (إن) _ . والبرهان اللمي: هو ما يكون الحد الأوسط فيه علة المنتجة ، مثل : هذا متعفن الأخلاط كرو من الأخلاط كرو من . فهذا محموم . فإذا قيل : لم هو محموم ؟ كان الجواب لأنه متعفن الأخلاط . والبرهان الإني: هو ما لا يكون الحد الأوسط فيه علة النتيجة ، مثل : هذا محموم ، وكل محموم متعفن الأخلاط : . فهذا متعفن الأخلاط ؟ لم يأت الجواب بالحد الأوسط فهذا متعفن الأخلاط ؟ لم يأت الجواب بالحد الأوسط فه المحموم ، لأن الحمى ليست هي السبب في التعفن ، بل التعفن هو السبب في الحمى .

من هذًا يتبين لنا أن السند اللمي الذي يوجهه السائل المعترض بالمنع ، أيس فيه تصريح بما ينافي دعوى المعليّل ، وإغا يشتمل على طرح احتال بجواز ما ينافيها، فهو يبرر ويقوي المطالبة بالدليل أو بالتنبيه الإثبات صحة الدعوى ، أو رفع الخفاء عنها .

أمسلة:

أ _ قال صاحب التصديق : العالم قديم .

فاعترض (السائل) عليه بالمنع ، مقروناً بالسند اللمي (الجوازي) فقال له: أمنع هذه الدعوى ، لِمَ لا يكون العالم حادثاً ؟ أي : إن العقل يجو"ز أن يكون حادثاً ، فما دليل ما ادعيت من كونه قدياً ؟

ب ــ قال الفقيه الشافعي صاحب النصديق : شعر الميتة من غير الآدمي وغير المذكاة التي يجوز أكلها نجس .

فاعترض (السائل) عليه بالمنع مقروناً بالسند اللسّمي (الجوازي) فقال له: هذه الدعوى ممنوعة ، لم لا يكون طاهراً غير نجس ؟ أي : يحتمل أن يكون من المبتة وأن يكون ذلك طاهراً ، فما دليل ما ادعيت من كونه نجساً ؟

السند القطعي: هو ما يذكره السائل مع المنع مبيناً فيه أن منعمه يستند إلى جزمه بما ينافي دعوى المعلل (صاحب التصديق)، فيقول له مثلاً: (كيف؟ والأمركذا) بعد قوله: (أمنع هذه الدعوى) أي : كيف أسلم لك هذه الدعوى وإني أجزم وأقطع بأن الأمر على خلاف ما ذكرت ؟

فإيراد السند القطعي يبرر ويقوي المطالبة بالدليل أو بالتنبيه ، لإثبات صحة الدعوى أو رفع الخفاء عنها .

أ ــ قال صاحب التصديق : الانسان حيوان متطور من حيوان دونه في السلم الحيواني .

فاعترض (السائل) عليه بالمنع مقروناً بالسند القطعي ، فقال له: أمنع هذه الدعوى ، كيف وهو ذريّة آدم الذي خلقه الله من الطين مباشرة ? أي : كيف أسلم لك هذه الدعوى ، وإني أجزم وأقطع بأن الانسان ليس متطوراً من حيوان دونه في السلم الحيواني ? فما دليل صحة دعواك ؟

فالسند القطعي لم يشتمل على دليل للمنع ، وإنما اشتمل على مبرر للمنع الذي هو في حقيقته مطالبة للمعلل (صاحب التصديق) بالدليل على دعواه .

ب _ قال صاحب التصديق : لا توجد أحلام صادقة تدل على أحداث ستقع فعلًا في المستقبل .

فاعترض (السائل) عليه بالمنع مقروناً بالسند القطعي ، فقدال له : هذه الدعوى غير مسلمة ، كيف والواقع أنه توجد أحلام صادقة تدل على أحداث ستقع فعلاً في المستقبل ? أي : كيف أسلم لك هذه الدعوى ، وإني أجزم وأقطع بخلاف ما ذكرت فيها ? فما دليل صحة دعواك ?

السند الحلي (الحل) : هو مايذكره السائل مع المنع ، لافت أفيه نظو المعلل (صاحب التصديق) إلى منشأ غلطه في دعواه ، فيقول له مثلاً : (محل ما ذكرت هو أن لو كان الأمر كذا) أو (هذا فيا لو كان الأمر كذا) بعد قوله : (أمنع هذه الدعوى) ، أي : إني أمنع دعواك وأطالبك بالدليل عليها ، لافتاً نظرك إلى ما أدى أنه منشأ غلطك .

فإيراد السند الحلي يبرر ويقوي المطالبة بالدليل أو بالتنبيه لإثبات صحة الدعوى ، أو رفع الحفاء عنها .

أمثلة:

أ ـ قال الفقيه صاحب التصديق : الماء لا ينجس بمجرد ملاقاة النجاسة له . فاعترض (السائل) عليه بالمنع مقروناً بالسند الحلي ، فقال له : هذه الدعوى غير مسلمة ، وما ذكرت خاص فيما زاد على القلتين ، أي : إني ألفت نظوك إلى ما أدى أنه منشأ غلطك فما دليل صحة دعواك ؟

ب = قال صاحب التصديق : المويخ نجم .

فاعترض (السائل) عليه بالمنع مقروناً بالحل ، فقال له : لا أسلم أن المريخ نجم ، وما ذكرت يصح لو كان المريخ جرماً سماوياً ملتهباً ، أي : أطالبك بالدليل على دعواك ، وألفت نظرك إلى ما أرى أنه منشأ غلطك .

هذه أقسام السند باعتبار الصورة التي 'يورَ د عليها .

وينقسم السند أيضاً إلى أقسام أخرى باعتبار آخر ، هو اعتبار نسبته إلى نقيض الدعوى الممنوعة ، فهو ينقسم بهذا الاعتبار الآخر إلى ستة أقسام اقتضاها الاحتال العقلى ، وهي كما يلى:

الأولى ؛ ما يكون نفس نقيض الدعوى الممنوعة ، وهذا ينفع السائل الإتيان به ، وينفع المعلل الاشتغال بالرد عليه .

مثاله من اللمي :

المملل: العالم قديم .

السائل : ممنوع ، لم لا يكون غير قديم ؟

مثاله من القطعى :

المعلل: الأنسان متطور من حبوان دوله .

السائل : ممنوع ، كيف والانسان ليس متطوراً من حيوان دونه .

الثاني : ما يكون مساوياً لنقيض الدعوى الممنوعة ، وهذا ينفع السائل الإثنان به ، وينفع المعلل الاشتغال بالرد عليه .

مثاله من اللمي :

المعلل: العالم قديم.

السائل : ممنوع ، لم لا يكون حادثاً ? (فكونه حادثاً هو مساوي النقيض). مثاله من القطعي :

المعلل : الانسان متطور من حيوان دونه .

السائل : ممنوع ، كيف وهو مخلوق بالحلق المباشر من الطين ؟ (فهذا مساوي للنقيض) .

الثالث: ما يكون أع مطلقاً من نقيض الدعوى المنوعة ، وهذا لا يجوز للسائل الإتيان به ، ولكنه لو خالف وجاء به أفاد المعلل إبطاله ، لأن نفي الأعم يستلزم نفي الأخص .

مثاله من اللمي :

المعلل : العنقاء طائر موجود فعلًا .

السائل : ممنوع ، لم لا يكون معلوماً ؟

فكونه معلوماً أعم مطلقاً من نقيص (هو موجود) الأن نقيص (هو موجود) هو غير موجود ، والمعلوم أعم مطلقاً من (غير موجود) .

مثاله من القطعي ؛

المعليّل: الحفاش لس بطائر.

السائل : ممنوع ، كيف وهو حيوان ؟

فكونه حيواناً أعم مطلقاً من (هو طائر) الذي هو نقيض الدعوى (ليس بطائر) .

المعلل: المؤمن لا يعذب.

السائل: ممنوع ، كيف وهو يجازى ؟ (فهذا أعم مطلقاً من نقيض الدعوى). الرابع : ما يكون أخص مطلقاً من نقيض الدعوى الممنوعة ، وهذا ينفع السائل الإتيان به ، وينفع المعلل الاشتغال بالرد عليه .

مثاله من اللمي:

المعلل: الكافر لا يجازي .

السائل : ممنوع : لم لا يعاقب ؟ (فهذا أخص مطلقاً من نقيض الدعوى). مثاله من القطعى :

المعلل: المؤمن لا يجازى .

السائل : ممنوع ، كيف وهو يثاب ? (فهذا أخص مطلقاً من نقيض الدعوى) .

الخامس: ما يكون بينه وبين الدعوى المنوعة عموم وخصوص وجهي ، وهذا لا يجوز للسائل الإشتغال بإبطاله.

مثاله من اللمي :

المعلل : الذي يعبد الأوثان كافر .

السائل: بمنوع ، لم لا يكون غنياً (فبين الغني والكافو عموم وخصوص وجهي). مثاله من القطعي :

المملل : من أعلن الشهادتين فهو داخل في زمرة المسلمين .

السائل : ممنوع ، كيف وهو إنسان ؟ (فبين الانسان وبين من هو داخل في زمرة المسلمين عموم وخصوص وجهي) .

السادس : ما يكون مبايناً لنقيض الدعوى المنوعة ، وهذا لا يجوز السائل الإثنان به والاستناد إليه ، ولا ينفع المعلل الاشتغال بإبطاله .

مثاله من اللمي :

المعلل : يأجوج ومأجوج غزاة ليسوا جنتًا .

السائل : ممنوع ، لم َ لا يكونون إنساً ؟

(فبين نقيض الدعوى وسندالمنع تباين) النسبة ______ النسبة _____ تباين _____ تباين _____

مثاله من القطعي:

المعلل : نجوم الليل ليست قواعد مسامير دق بها أديم السماء .

السائل : ممنوع ، كيف وهي أجرام عظيمة ملتهبة تسبيح في الفضاء البعيد ؟

مثاله من ألحلي :

المملل : عصير المنب هذا ليس خمراً .

انسائل : نمنوع ، ونحل ما ذَّكُوت هو لو أنه كان خُلًا .

جواب المعلل على منع السائل:

حين يمنع السائل دعوى أو تصديقاً ما قدمه المعلل ، فللمملل في جوابه ودفع منعه ثلاثة طرق ، وفيا يلي بيانها :

الطريق الأولى: أن يأتي بدلل:

أ ـ ينتج نفس الدعوى التي منعها السائل ، وبذلك يندفع المنع .

ب ــ ينتج دءوى أخرى تساوي الدعوى التي منعها السائل ، وبذلك يندفع المنع ، لأن إثبات مساوي الشيء إثبات له .

ج - ينتج دعوى أخرى أخص مطلقاً من الدعوى التي منعها السائل، وبذلك يندفع المنع، لأن إثبات الأخص يستلزم إثبات الأعم .

والجواب المنتج لواحد من هذه الاحتمالات الثلاثة، يصلح للرد على المنع المجود من السند ، والمنع المصحوب بالسند كليهها .

أمثلة:

أ ـ المعلسّل : هذا الكُّونُ حادث (دعوى) .

السائل ؛ ممنوع ، كيف وهو أزلي قديم (منع مصحوب بسند قطعي) المعلل ؛ لقد أثبت القانون الثاني للديناميكا الحرارية أن لهذا الكون بداية ، وكل ما له بداية فهو حادث : فهذا الكون حادث (دليل أنتج نفس الدعوى الممنوعة فاندفع المنع) .

ب ــ المعلل : مقطر خمر العنب قاتل للجراثيم (دعوى) .

السائل: ممنوع ، لم َ لا يكون غير قاتل للجراثيم (منع مصحوب بسند جوازي) .

المعال: مقطر خمر العنب من أنواع الكحول ، وكل أنواع الكحول تستعمل في الطب المتعقم : . فمقطر خمر العنب يستعمل في التعقيم (دليل أنتج دعوى تساوى الدعوى الممنوعة _ باعتبار أن « المعقم » يساوى «قاتل الجراثم » _ فاندفع المنع) .

ج - المعلل المسلم : عيسى عليه السلام مخلوق لله تعالى .

السائل النصراني : ممنوع ، هذا لو لم يكن ابناً لله تعالى (منع مقرون بسند حلي) .

المعلل المسلم: عيسى ولدته امرأة من الناس وكان يأكل الطعام ، وكل من هذه صفته فهو إنسان: فعيسى عليه السلام إنسان (دليل أنتج دعوى أخص مطلقاً من الدعوى التي منعها السائل ، لأن كونه إنسانا أخص مطلقاً من كونه مخلوقاً).

الطويق الثانية: أن يبطل السند الذي استند إليه السائل في المنع، وهذا الجواب خاص بالمنع المقترن بالسند، ومتى تم إبطال السند اندفع المنع، لأن المنع مساور المسند في نظر المانع داءً أ(١)، فمتى ظهر بطلانه لم يكن لدى السائل مبور للمنع، لأن إبطال أحد المتساويين هو إبطال للآخر، ومتى بطل المنع

⁽١) وربما يكون تخلاف ذلك في الواقع ونفس الأمر .

ثبت نقيضه ، وهي دعوى المعلل الأصلية ، نظراً إلى الضرورة القاضية بأن النقيضين لا يجتمعان ولا يوتفعان ، فمتى ارتفع أحدهما ثبت الآخر .

أمثلة:

أ ــ المملل : هذا الكون حادث (دعوى) .

السائل : لا أسلم ، لم لا يكون أزلياً ؟ (منع مصحوب بسند جوازي).

المعلل: لقد أثبت القانون الثاني للديناميكا الحرارية أن لهذا الكون بداية ، وكل ما له بداية فهو ليس بأزلي :. فهذا الكون ليس بأزلي (دليل أبطل السند الذي استند إليه السائل ، فثبت نقيضه ، وهي دءوى المعلل) .

ب – المعلل المسلم : عيسى عليه السلام مخلوق لله تعالى .

السائل النصراني: لا أسلم، كيف وهو ابن لله (منع مقرون بسند قطعي). المعلل المسلم: عيسى ولدته امرأة من الناس، ونما نمو سائر الناس، وكان يأكل الطعام، وكل من هـذه صفته فلا يكن أن يكون ابناً لله، : فعيسى لا يكن أن يكون ابناً لله.

أو : الله واحد أزلي أبدي ، والواحد الأزلي الأبدي يستحيل أن يكون له ولد .: فالله ليس له ولد .

الله ليس له ولد، وكل ما ليس له ولد لا يكون عيسى ابنه :. فالله لايكون عيسى ابنه .

(دليلان كل منها أبطل السند الذي استند إليه السائل ، فثبتت دعوى المعلل).

الطويق الثالثة: أن يجرر المعلل مراده من الدعوى التي منعما السائل، وذلك بتخصيض، أو تعميم، أو جري على اصطلاح خاص، أو جري على مذهب من المذاهب.

أمثلة:

السائل!: لا أسلم ، كيف وما دون القلتين من الماء ينجس بمجود ملاقاة النجاسة له ? (منع مقرون بسند قطعي) .

المعلل : لقد جويت فيما ذكرت على مذهب مالك رضي الله عنه . (جواب بتحوير المراد من المذهب الذي جرى عليه) .

ب - المعلل: كل حيوان ليس له أربعة قوائم فليس بدابة .

السائل : ممنوع ، كيف والدابة كل ما يدب على الأرض (منع مقرون بسند قطعي) .

المملل: لقد جريت فيا ذكرت على ما اشتهر في العرف.

(جواب بتحرير المراد من الاصطلاح الذي جرى عليه) .

ج _ المعلل : تجوز الصلاة من غير طهارة .

السائل : لا أسلم ، كيف وهي لا تجوز إلا بطهارة ، باستثناء فاقــد الطهورين (منع مقرون بسند قطعي) .

المعلل: أردت من الصلاة مطلق الدعاء ، ولم أرد الصلاة الخاصة في الاصطلاح الشرعي .

(جواب بتحرير المراد من لفظة الصلاة) .

مالا ينفع المعلل الاشتغال به:

إِذَا عَوِفْنَا الطَّرِقُ التِي يجِيبِ بِهَا المعللُ على منع السائلُ ، فعلينا أن نعرف أنه

لا ينفع المعلل أن يمنع صحة ورود المنع ، ولا أن يمنع السند القطعي ، ولا أن يمنع صلاحية السند للاستناد إليه ، ولا ينفعه الاشتغال بالاعتراض على عبادة المنع ، بدعوى أنها مخالفة لقوانين العربية ، فإن اشتغل بشيء من ذلك ، ولم يجب بأحد الأجوبة التي سبق بيانه ، فقد أفحم ، وكان هذا منه محاولة هروب ، ووجب انتقال الكلام إلى بجث آخر .

طريقة المناظرة في الحالة الثانية للتصديق النظري والبديهي الخفي :

والمناظرة حول التصديق النظري المقرون بالدليل عليه ، وحول التصديق البديمي الحقي المقرون بالتنبيه ، تكون بأحد ثلات طرق : (المنع المعارضة النقض). الطويق الأولى (المنع):

ويطلق على هـذه الطريق اسم (المانعة) واسم (المنـع الحقيقي) واسم (المناقضة) واسم (النقض التفصيلي) .

ومعنى المنسع - كما سبق بيانه _: طلب الدليل على ما محتاج إلى استدلال _ وهو التصديق البديهي الخفي _.

ولا يكون المنع هنا لأصل الدعوى التي أقام المعلل الدليل عليها أو التنبيه عليها ، وإنما يكون المنع هنا لمقدمة معينة من مقدمتي الدليل أو التنبيه ، فإما أن يمنع كبرى الدليل أو التنبيه ، وإما أن يمنع كبرى الدليل أو التنبيه .

فإذا منع السائل صغرى دليل المعلل و كبرى دليله معاً ، فإنه في هذه الحالة يعترض بمنعين لا بمنع واحد . ومنع مقدمة معينة هو الأسلم لضبط المناظرة ، وحين يستحمل المنع الأول مراحله فللسائل عندئذ أن يمنع المقدمة الأخرى .

وشأن المنع هنا، كشأن المنع الذي سبق بيانه في طريقة المناظرة في التصديق النظري الذي لم يقترن بالدليل عليه، والبديمي الخفي الذي لم يقترن بالتنبيه عليه ، فله وجهان: إما أن يكون منعاً مقروناً بالسند. و أقسام السند: لمي وطعي ، وحلي وعبارات المنع هناك ، إلا أن السائل هنا يقول : أمنع صغرى دليلك ، أو أمنع كبرى دليلك ، أو لا أسلم الصغرى ، أو الكبرى ممنوعة ، أو نحو ذلك من عبارات . وطرق إجابة المعلل هنا هي طرق إجابة المعلل هناك ، والأمثلة متقاربة . إلا أن ما يكون دعوى هناك يكون هنا كبرى دليل ، أو صغرى دليل ، والقضية هي القضة ، فقد تكون دعوى ، وقد تكون إحدى مقدمتى دليل ، والقضية هي القضة ، فقد تكون دعوى ،

الطريق الثانية (المعارضة):

والمراد بالمعارضة أن يبطل السائل ما ادعاه المعلل وأقام عليه الدايل ، وذلك بأن يثبت السائل بالدليل نقيض هذا المدعى ؛ أو يثبت بالدليل ما يساوي نقيضه ، أو يثبت بالدليل ما هو أخص من نقيضه .

وظاهر أن إثبات نقيض المدَّعي يستلزم عقلًا إبطال المدَّعي ونفيه ، لأنه متى ثبت أحد النقيضين انتفى الآخر حتماً .

وظاهر أن إثبات مساوي النقيض هو بقوة إثبات النقيض .

وكذلك إثبات الأخص يستلزم إثبات الأعم ، فإثبات الأخص من النقيض هو إثبات للنقيض .

وبواحد من هذه الثلاثة تتم المعارضة ، ويسلم للسائل إبطال ما ادعاه المعلل. أمشلة :

أ - المملل: هذا الكون قديم ، لأنه أثر القديم ، وكل ماهو أنر القديم قديم .

(دعوى هي تصديق نظري مقرون بالدليل عليه)

السائل : هذا الكون حادث ، لأنه متغير ولأن قوانينه تثبت أن له بداية ، وكل ما هو كذلك فهو حادث .

(معارضة بدعوى أخرى هي نقيض دعوى المعلمل ، وهي تصديق نظري مقرون بالدليل عليه ، ومتى ثبت نقيض الدعوى بطلت الدعوى) .

ب ــ المعلل : أكثر الناس شاكرون لربهم ، لأن الله يزيدهم من فضله ، وكل من يزيده الله من فضله فهو شاكر .

(دعوى ، وهي تصديق نظري مقرون بالدليل عليه)

السائل : أكثر الناس عصاة لربهم ، لأنهم لا يلتزمون فعل ما أموهم الله به وترك ما نهاهم عنه ، وكل من كان كذلك فهو عاص ٍ .

(معارضة بدعوى أخرى ، هي تصديق نظري مقرون بالدليل عليه ، وهي مساوية لنقيض دعوى المملل ، لأن (عُصاة لربهم) مساوية في الماصدق لـ (غير شاكرين لربهم)، فتم السائل بهذه المعارضة إبطال دعوى المعلل) .

ج - المعلل : هذا الواقف على الجبل ليس مجيوان ، لأنه لو كان حيواناً لتحرك ، وكل ما لا يتحرك فهو ليس مجيوان .

(دعوى ، هي تصديق نظري مقرون بالدليل علمه)

السائل : هذا الواقف على الجبل إنسان ، لأنه ناطق ، وكل ناطق إنسان .

(معارضة بدعوى أخرى ، هي تصديق نظري مقرون بالدليل عليه ، وهي أخص من نقيض دعوى المعلل ، لأن (إنسان) أخص من (حيوان) الذي هو نقيض (ليس مجيوان) ،فتم للسائل بهذه المعارضة إبطال دعوى المعلل) .

أقسام المعارضة :

للمعارضة تقسيان باعتبادين ، فهي تنقسم باعتبار ما توجه إليه إلى قسمين :

القسم الأول : المعارضة في الدليل .

القسم الثاني: المعارضة في العلة.

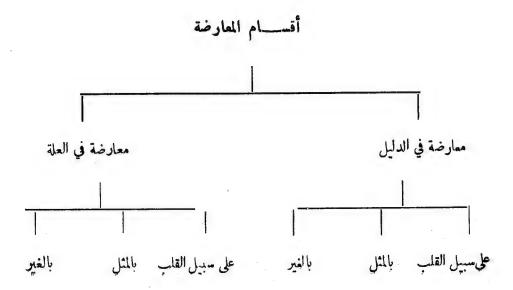
وتنقسم باعتبار مقادنة دليل السائل بدليل المعلل إلى ثلاثة أقسام:

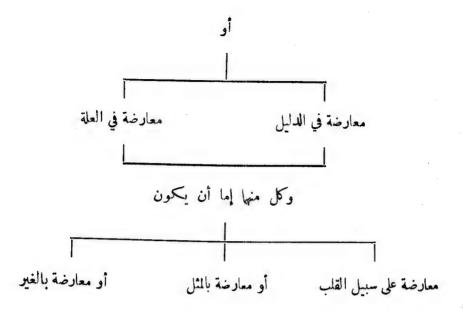
القسم الأول : المعارضة على سبيل القلب .

القسم الثاني : المعارضة بالمثل .

القسم الثالث: المعارضة بالغير.

وبذلك يتحصل لدينا الأقسام الستة التالية للمعارضة ، ناتجة من ضرب (اثنين) تحصلًا من التقسيم الأول ، في (ثلاثة) تحصلت في التقسيم الثاني :





وفيما يلي شرح هذه الأقسام :

المعارضة في الدليل:

هي المعارضة التي يوجهها السائل إلى أصل الدعوى التي أقام المعلل الدليل عليها ، كالأمثلة التي سبق عرضها في تعريف المعارضة .

وهذه المعارضة في الدليل تسمى أيضاً (معارضة في المدَّعي) وتسمَّى (معارضة في الحَـمَ) .

المعارضة في العلة:

هي المعارضة التي يوجهها السائل إلى إحدى مقدمات دليل الدعوى الأصلية ، بشرط أن يكون المعلل قد أقام الدليل عليها أيضاً ، فإن لم يكن قد أقام الدليل عليها ، فليس للسائل أن يوجه إليها غير المنع ، وتوجيه المعارضة في هذه الحالة هو من قبيل (الغصب)، والغصب وظيفة غير مقبولة عند جماهير أهل الجدل والمناظرة.

مثال المعارضة في العلة:

المملل : هذا الكون حادث (أصل الدعوى).

لأنه متغير ، وكل متغير حادث (دليل ينتج المدعى) ، لأنه لا يخلو عن الأكوان الأربعة : الحركة والسكون والاجـتاع والافتراق ، وكل ما كان كذلك فهو متغير (دليل ينتج صغرى الدليل الأول) .

السائل : هذا الكون ليس بمتنير في مادته .

لأنه لا يفني فيه شيء ،ولا يخلق فيه شيء، وإنما هي تحاويل.

وكل ماكان كذلك فهو قديم .

(ممارضة بدعوى أخرى هي نقيض صغرى دليل المملل وهي مقرونة بالدليل عليها ، فهي إذن معارضة في العلة) .

وللمعلل بعد ذلك أن ينصع صغرى دليل السائل أو كبرى دليله، وفق أصول المناظرة.

المعارضة على سسل القلب:

وهي معارضة دليل المملل بدليله نفسه .

كأن يقول له : دليلك هذا ينتج نقيض دعواك ، فهو حجة عليك لا لك . فيقلب بذلك عليه دليله ، وبجعله حجة عليه ، لا حجة له .

وهذا يكون حيما يتشحد دليل السائل (المعارض) ودليل المعلل اتحاداً تاماً، أي : أن يكونا متحدين شكلًا وضرباً مع اتحادهما في الحد الأوسط إذا كانا قياسين اقترانيين ، أو أن يكونا متحدين وضعاً ورفعاً مع اتحادهما في الجزء المكر ر إذا كانا قياسين استثنائيين .

أمثلة للمعارضة على سبيل القلب:

أ ـ المعلل المعتزلي : رؤية الله غير جائزة عقلًا (أصل الدعوى) .

لأنها منفية بقول الله تمالى : (لا تدركه الأبصار) .

وكل ما كان كذلك فليس بجائز عقلًا رؤيته .

(دليل أنتج في نظر المعلل مدعاه)

السائل : رؤية الله جائزة عقلًا .

(دعوى مناقضة لدعوى المعلل)

لأنها منفية بقول الله تعالى : (لا تدركه الأبصار) .

وكل ماكان كذلك فهو جائز عقلًا .

(معارضة على سبيل القلب أنتجت في نظر السائل نقيض دعوى المعلل) .

ومعلوم أن ما لاحظه المعلل من وجه الاستدلال غير ما لاحظه السائل، لأن المعلل أخذ من النفي في قول الله تعالى : (لا تدركه الأبصار) استحالة الرؤية مطلقاً ، أما السائل فقد أخذ من النفي جواز الرؤية باعتبار أن المنفي هو الإحاطة الذي يدل عليه الإدراك ، أما الرؤية من غير إحاطة فهي غير منفية .

ب - المعلل : الشمس تدور حول الأرض (أصل الدعوى) .

لأنها تشرق على الأرض من جهة ونغرب عنها من جهة أخرى ، ثم تشرق من من الجهة التي كانت أشرقت منها بالأمس .

وكل ماكان كذلك فهو يدور حول الأرض.

(دليل أنتج في نظر المعلل مدعاه)

السائل : الشمس لا تدور حول الأرض ولكن الأرض هي الني تدرر خول نفسها في مقابلة الشمس .

لأن الشمس تشرق عليها من جهة وتغرب عنها من جهة أخرى ، ثم تشرق من الجهة التي كانت أشرقت منها بالأمس .

وكل ماكان كذلك فهو يدور حول نفسه في مقابلة الشمس .

(معارضة على سبيل القلب أنتجت في نظر السائل نقيض دعوى المعلل) .

المعارضة مالمثل:

وهي معارضة دليل المعلل بدليل ماثل لدليله في الصورة ومخالف له في المادة . فالماثلة تكون في الشكل القيامي الذي صبغ عليه الدليل ، كأن يكون الدليلان من الشكل الأول من أشكال القياس الاقتراني ، أو يكونا معاً من الشرطي المتصل المستثنى فه نقيض الثاني فيها .

أمثلة للمعارضة مالمثل:

أ _ المعلل : هذا الكون قديم (مدعى) .

لأنه أثر القديم ، وكل ما هو أثر القديم قديم .

(دليل أنتج في نظر المعلل مد عاه)

السائل: العالم حادث

لأنه متغير ، وكل ما هو متغير فهو حادث .

(معارضة بالثل ، لأنها تشمتمل على دليل ماثل في الشكل القياسي لدليل المعلل).

ب _ المعلل (فقيه حنفي): لا تشترط النية في الطهارة من الحدث (مدّعي).

لأنه لو كانت الطهارة تشترط فيها النية لكانت تشترط في الطهارة من الخبث؛ لكنها لا تشترط فيها إجماعاً ، فهي لا تشترط في الطهارة من الحدث .

(دليل أنتج في نظر المعلل مدّعاه)

السائل : تشترط النية في الطهارة من الحدث .

لأنه لو كانت الطهارة من الحدث مثل الطهارة من الخبت ، لكانت في محل موجبها لا في مكان آخر من الجسم ، لكنها لا تكون في محل موجبها مثل الطهارة من الخبث ، فهي إذن ليست كالطهارة من الخبث .

(معادضة بالمثل أبطل السائل بها دليل المعلل لأن مبناه على الماثل بين الطهارتين ، وإذا ثبت الفارق بينها بطل الاستدلال).

المعارضة بالفير:

وهي معارضة دليل المعلل بدليل مخالف الدليله في الصورة وفي المادة مماً .

كأن يكون أحدهما من الشكل الأول من أشكال الفياس الافتراني، والآخر من الشكل الثاني ، أو أن يكون أحدهما قياساً افترانياً والآخر قياساً استثنائياً.

أمثلة الممارضة بالغير:

أ ــ المعلل : يجب مسح كل الرأس في الوضوء .

لأنه ركن من أركان الوضوء، كسائر الأركان التي يجب فيها تعميم الطهارة . وكل ماكان كذلك وجب فيه التعميم .

(دليل أنتج في نظر المعلل مدَّعاه) السائل : لا يجب مسح كل الرأس في الوضوء لأنه لو كان واجباً لما ثبت في السنة خلاف ذلك ، لكنه ثبت في السنة خلافه فليس بواجب .

(معارضة بالغير أنتجت في نظر السائل نقيض دعوى المعلل) .

ب - المعلل النصراني : عيسى ابن الله (مدّعي) .

لأنه ولد من غير أب ، وكل من كان كدلك فهو ابن الله .

(دليل فاسد أنتج في نظر المعلل مدَّعاه)

السائل المسلم: عيسى ليس ابناً لله.

لأنه لو كان كل من جاء من غير أب ابناً لله ، لكان آدم أحرى من عيسى بهذه البنوة لأنه جاء من غير أب ولا أم . لكن آدم ليس ابناً لله ، فعيسى ليس ابناً لله .

(معارضة بالغير أنتجت نقيض دعوى المعلل) .

وظاهر في المثالين أن دليل المعلل هو من قبيل القياس الحملي، وأما دليل السائل فهو من قبيل القياس الاستثنائي ، فها متغايران ، فكانت معارضة بالغير .

أجوبة المعلل عن المعارضة:

إذا عارض السائل دليل المعلل بقسم من أقسام المعارضة التي سبق بيانها ، فللمعلل أن يجيب عن معارضة السائل بأحد الوجود الثلاثة التالية :

الوجه الأول: أن يجيب بنع بعض مقدمات دليل السائل (المعارض) التي لم يقم دليلًا عليها ، وذلك ضمن ضوابط المنع التي سبق إيضاحها .

وقد عرفنا أن المراد بالمنبع المطالبة بالدليل على صحة المدعى ، ومعلوم أن مقدمات الأدلة لا تخرج عن كونها دعاوى في قضايا .

وقد عرفنا أيضًا أن البديهي الجلي لا يصحح توجيه المنع إليه ، بل ليجب التسليم به .

الوجه الثاني : أن يجيب بالنقض ويسمى (النقض الإجمالي) (١) . وذلك بأن يثبت المعلل فساد دليل السائل (المعارض) . وفساده يكون بأحد أمرين :

أ – إما بتخلف المدلول عن الدليل ، فيظهر بذلك أن الدليل غير صالح للاستدلال به . مثل : (هذا الشكل مربع ، لأنه سطح يحيط به أربعة خطوط) فيأتي النقص بتخلف المدلول عن الدليل في المستطيل ومتوازي الأضلاع ، فكل منها ينطبق عليه أنه سطح يحيط به أربعة خطوط .

ب _ وإما باستلزام الدليل المحال ، كالدور السبقي ، والتسلسل . مثل قول الملحد: (هذا الكون لا خالق له وإن كان حادثاً ، لأنه وجد بنفسه صدفة). فأتي النقض بأن هذا الدليل يستلزم المحال وهو الدور ، إذ يستلزم توقف وجود الشيء على وجوده نفسه .

وسيأتي شرح النقض في مبحث خاص ، مع بيان أقسامه .

الوجه الثالث: أن يثبت المملل دعواه بدليل آخر غير الدليل الذي أورد السائل عليه المعارضة .

ويرى البعض عدم جواز هذا ، لأنه انتقال من حجة إلى حجة أخرى ،بعد إبطال الحجة الأولى ، فلا يفيد المعلل أن يلجأ إليه .

⁽١) يسمى (النقض الإجمالي) لأن موجهه لا يتعرض لقدمة معينة من مقدمات الدليل بالإبطال ، بل يوجهه إلى الدليل جملة واحدة .

ويرى آخرون أن ذلك يفيده ، لاحتال أن يكون الدليل الآخر فيه تدعيم وتقوية للدليل الأول ، فها باجتاعها يقوبان على المعارضة التي أوردها السائل. وهذا هو المختار .

الطريق الثالثة (النقض):

ومن طرق المناظرة حول التصديق النظري المقرون بالدليل عليه ، والتصديق البديهي المقرون بالتنبيه ، طريق النقض .

والمراد من النقض ادع_اء السائل بطلان دليل المعلل ، مع استدلاله على دعوى البطلان .

إما بتخلف المدلول عن الدليل ، بمعنى أن يكون الدليـل موجوداً والمدلول ليس بموجود ، إذ يكون الدليل جارياً على مدَّعى آخر غير هذا المدّعى .

وإما بسبب استازامه المحال ، أو نحو ذلك (١) .

ولا يقبل النقض إلا مقترناً بشاهد ، باستثناء حالة واحدة هي أن يكون النقض بديها ، وحيئند تقوم بداهته مقام الشاهد .

تعريف الشاهد:

والمراد بالشاهد هنا : ما يدل على فساد دليل المعلل . أو بعبارة أخرى : الدليل الذي يدل على صحة النقض ، فيبين هذا الشاهد وجود دليل المعلل مع عدم وجود مدعاه ، فيظهر بذلك تخلف المدلول عن الدليل . أو يبين هذا الشاهد فساد

⁽١) الاعتراض بالنقض في قوة دليل مركب بحذف بعض مقدماته ، وصورته أن يقول مثلا : هذا الدليل تخلف عنه مدلوله ، وكل دليل كان كذلك فهو فاسد . أو يقول : هذا الدليل مستلزم للمحال ، وكل دليل كذلك فهو فاسد .

دليل المملل لأنه يستازم الأمر الفلائي وهو محال ، بسبب كوئه من قبيل الدور السبقي مثلًا ، أو بسبب أن فيه تسلسلًا ، أو نحو ذلك .

أمثلة للنقض:

أ ــ المعلل (على مذهب الفلاسفة): هذا الكون قديم (مدَّعى)، الأنه أثر للفديم ، وكل ما هو أثر للقديم فهو قديم .

(دليل أنتج في نظر المملل مدَّعاه)

السائل: هذا الدليل باطل منقوض ، لأنه ينطبق على الحوادث اليومية التي نشاهدها باستمرار ، فهي أيضاً أثر القديم ، فلو صح الدليل في إثباته المدعى المزم أن تكون الحوادث اليومية قديمة ، لكونها أثراً القديم أيضاً ، مع أن كونها حادثة أمر بدهي .

> ب ـــ المعلل : الحد له تعریف (مدّعی) لأنه تعریف ، وكل تعریف له تعریف .

(دليل أنتج في نظر المعلل مدعاه)

السائل: هذا الدليل باطل منقوض ، لأنه يستلزم الحال ، وهو التسلسل إلى غير نهاية ، إذ المقدمة الكبرى في الدليل (وكل تعريف له تعريف) تقتضي أنه كلما جيء بتعريف وجب تعريفه بتعريف آخر إلى غير نهاية ، وهذا تسلسل محال، (شاهد ثبت به فساد دليل المعلل بأنه يستلزم المحال، وهو هذا التسلسل) .

ج ـ المعلل الملحد بالله : هذا الكون لا خالق له (مدَّعي) ،

لأنه أوجد نفسه بنفسه ، وكل ما أوجد نفسه بنفسه فلا خالق له . (دليل فاسد أنتج في نظر الملحد مد عاه)

السائل المؤمن: هذا الدليل باطل منقوض ، لأنه يستلزم المحال ، وهو هنا الدور السبقي ، إذ المقدمة الصفرى (الكون أوجد نفسه بنفسه) تستلزم قبول الدور السبقي المحال ، وذلك لأن الكون لا يوجد نفسه حتى يكون موجوداً بالفعل ، ولا يكون موجوداً بالفعل حتى يوجد نفسه ، وهذا مستحيل بداهة .

(شاهد ثبت به فساد دليل المعلل بسبب أنه يستلزم المحال ، وهو هنا الدور السبقي) .

أقسام النقض:

ينقسم النقص إلى نوعين :

النوع الأول : (النقض الحقيقي) وهو رد الدليل من غير تفصيل لمقدمتيه . وهذا النوع يسمى أيضاً : (النقض الإجمالي) ومورده دليل المعلل .

وينقسم هذا النوع إلى قسمين :

أ _ النقص المشهور.

ب _ أُلنقض المكسور.

النوع الثاني: (النقض الشبيهي) وهو إبطال الدعوى بشهادة فساد مخصوص، كالمخالفة لإجماع العلماء، أو المنافاة لمذهب المعلل ، أو نحو ذلك .

شرح النقض الحقيقي بقسميه المشهور والمكسور:

عرفنا أن النقض الحقيقي معناه ردة دليل المعلل بشاهد يثبت فيه السائل صحة النقض ، فمورد النقض في النقض الحقيقي دليل المعلل.

وهو قسان : نقض مشهور ، ونقض مكسور .

أما النقض المشهور: فهو النقض الذي يورد فيه السائل كل عناصر دليل المعلل ، فلا يترك منها شيئاً ، ويورده على هيئته ، فلا يغير فيه شيئاً ، ولا يحذف منه شيئاً ، ويثبت مصع ذلك فساده ، بتخلف المدلول عن الدليل ، أو باستلزام الدليل الحال .

وغثل له بما سبق من أمثلة للنقض .

وأما النقض المكسور: فهو النقض الذي يورد فيه السائل دليل المعلل مع حذف بعض العناصر التي اشتمل عليها.

فإذا كان ماحذف من الأوصاف يؤثر في تغيير النتيجة ، فهو نقض مردود ، ولا يجوز ارتكابه في المناظرة ، وإذا ارتكبه السائل أجاب عنه المعلل ببيان ماتركه من الدليل ، مع بيان أنه لو لم يتركه لما استقام له توجيه نقضه .

وإذا كان ما حذف من الأوصاف لا يؤثر في تغيير النتيجة ، فهو نقض مقبول، ويصح معه نوجيه النقض .

أمثلة للنقض المكسور المردود الذي لايجوز ارتكابه:

أ – المعلل : هذا الشكل مربع ، لأنه سطح محيط به أربعة خطوط متساوية ، وكل سطح محيط به أربعة خطوط متساوية فهو مربع .

(دليل أنتج في نظرة المعلل مداعاه)

السائل: هذا الدليل باطل لأنه يجري على 'مدعى" آخر ، وهو المستطيل ، ومتوازي الأضلاع ، والمعين ، (فإنه يقال في كل منها: إنه سلطح عيط به أربعة خطوط) .

فحذف السائل من دليل المعلل كلمة (متساوية)، ولهذه الكلمة مدخل أساسي في صحة دليل المعلل ، وبها يتميز الموبع عن الأشكال الهندسية التي أوردها السائل .

المعلل : هذا نقض مكسور تُرك فيه ما له دخل أساسي في الدليل ، وهو كلمة (متساوية) ، لذلك فهو نقض مردود .

ب ـ المعلل: محمد بن عبد الله العربي الهاشمي نبي (مدعى)، لأنه ادعى النبوة وأيده الله بالمعجزات ، وكل من كان كذلك فهو نبي (دليل أنتج المدعى في نظر المعلل) .

السائل: هذا الدليل باطل ، لأنه يجري على مدعى آخر وليس بنبي ، مثل مسيامة الكذاب ، فقد ادعى النبوة . (فحذف السائل من دليل المعلل ، وأيده الله بالمعجزات ، ولهذا القيد مدخل أساسي في صحة دليل المعلل ، وبه يتميز النبي من المتنبي) .

المعلل: هذا نقض مكسور مودود ، لأنه تُرك فيه ما له دخل أساسي في الدليل ؛ وهو قيد (وأبده الله بالمعجزات) .

أمثلة للنقض المكسور المقبول:

أ _ المعلل : هذا الكون قديم (مدعى)

لأنه أثر القديم ومستند في وجوده إليه ، وكل ما هو أثر القـــديم ومستند في وجوده إليه فهو قديم .

(دليل أنتج في نظر المملل مدعاه)

السائل: هذا الدليل باطل ، لأنه يجري على مدعى آخر ، وهي الحوادث

اليومية ، إذ يقال فيها : إنها أثر القديم ، مع أنها حادثة بداهة .

(فحذف السائل من دليل المعلل عبارة « ومستند في وجوده إليه » ، ولكن هذه العبارة لا تزيد شيئاً في الفقرة الأولى من الدليل ، وهي « لأنه أثر القديم » فحذفها أو ذكرها لا يؤثر في النتيجة) ، إذن فهو نقض مكسور ، ولكنه مقبول .

ب - المعلل: هذا خائف (مدعى) ،

لأنه أصفر الوجه ، ويجلس على سريره ، وبيده قلم .

وكل من كان كذلك فهو خائف . (دليل أنتج في نظر المعلل مد"عاه)

السائل : هذا الدليل باطل ، لأنه يجري على مدّعى آخر ، وهو المريض مصفر الوجه من المرض ، إذ يقال فيه أيضاً : أصفر الوجه .

(فحذف السائل من دليل المعلمل عبارة « ويجلس على سريره وبيده قلم » ، ولكن هذه العبارة لا مدخل لها في الدليل لدى التأمل ، إذ لا يدل الجلوس على السرير والإمساك بالقلم على الحوف ، فحذفها أو ذكرها لايؤثر في النتيجة). إذن فهو نقض مكسور ولكنه مقبول .

شرح النقض الشبيهي:

عرفنا أن النقض الشبيهي هو إبطال الدعوى بشهادة فساد مخصوص، كالمخالفة لإجماع العلماء، أو المنافاة لمذهب المعلل، ونحو ذلك .

والشاهد هذا هو مابينه السائل من الفساد المخصوص ، كإجماع العلماء على

تخلف المدلول عن الدليل في صورة النقض، وككون مااستدل به المعلل لايصح دليلًا في مذهبه، وإلك الأمثلة الموضحة :

أمثلة للنقض الشبهي :

أ ــ المعلل الفقيه: لا يجوز استئجار العامل بأجرة مجهولة النحقق مجهولة المقدار ، (المدّعى) لأنه معاوضة بما فيه غرر ، وكل معاوضة من هذا القبيل فاسدة . (دليل أنتج في نظر المعلل مدعاه)

السائل: هذا الدليل منقوض بإجماع العلماء على تخلف مقتضاه في شركة (القيراض) (١) فهي من قبيل المعاوضة على العمل بأجرة مجهولة التحقق ، لاحتال الربح والحسارة ، ومجهولة المقدار المهين ، لأن الثلث أو النصف لا يعرف كم يكون إلا بعد حصوله ، فتحقق الربح مجهول، ومقدار الربح مجهول.

(نقض شبهي أبطل به السائل دليل المملل بسبب الفساد المخصوص ، الذي هو هنا إجماع العلماء على تخلف مقتضاه ، في صورة النقض التي أوردها وهي شركة القراض . إذن فالدليل مجمع على خلافه في صورة النقض) .

ب - المعلل الفقيه الشافعي والمالكي : لا يحوم نكاح الزانية (المدعى) لأن قول الله تمالى : (الزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحوم ذلك على المؤمنين) منسوخ بقوله تعالى : (وأنكحوا الأيامي منكم).

⁽١) هي الشركة التي يكون المال فيها من أحد الشريكين، والعمل من الشريك الآخر، على أن يكون الربح بينها لصاحب المال حصة، ولصاحب العمل حصة، مجسب اتفاقها. وأما الحسارة: فصاحب المال مجسر من ماله، وصاحب العمل يخسر مابذل من جهد.

(دليل أنتج في نظر المعلل مدَّعاه)

السائل : هذا دليل منقوض ، لأن الناسخ فيه أعم من المنسوخ ، إذ لفظ (الأيامى) يشمل العفائف والزواني والذكور والإناث ، ولا يجوز في مذهب المعلل نسخ الحاص بالعام ، فهو دليل باطل بمقتضى مذهب المعلل .

(نقض شبيهي أبطل به السائل دليل المملل ، بسبب فساد مخصوص ، هو هنا اعتاد المعلل على ما نخالف مذهبه) .

أُجوبة المعلل على نقض السائل:

للمعلل أن يجبب على نقض السائل بأحد طريقين:

الأول : (المنع) وفق قواعد المنع وضوابطه السابقة ، وقد يكون المنع بتحرير المراد من الدليل ، أو بتحرير المراد من الدعوى .

الثاني : الانتقال إلى دليل آخر يثبت به مدّعاه ، ويكون بهذا الانتقال قد أفحم من جهة دليله الأول ، وأخذ في محاولة إثبات مدّعاه بدليل جديد .

شرح جواب المعلل بالمنع على نقض السائل:

للمعلل أن ينع نقض السائل بوجوه:

١ - فإما أن يمنع وجود تمام دليل الدعوى في صورة النقض ، فيقول السائل : دليلي غير موجود على التام فيا أوردته من نقض ، ولو كان موجوداً على التام لما تخلقف مدلوله عنه .

ومن أمثلة ما سبق في أمثلة النقض المكسور. هذا إذا كان الواقع كذلك. وقد يلجأ هنا إلى تحرير مراده من الدليل ، وببين بذلك عدم تخلف

المدلول عنه .

٢ - وإما أن يمنع تخلف المدلول عن الدليل في صورة النقض ، إذا رأى
 أن الأمر كذلك ، فيقول للسائل : المدلول موجود غير متخلف .

وقد يلجأ هنا إلى تحرير مواده من الدعوى ، ويبين بذلك عدم تخلف المدلول عن الدليل .

وإما أن ينع كون الدليل يستازم المحال ، فيبين أن هـذا الاستازام
 غير وارد في الدليل .

وقد يلجأ هنا إلى تحرير مراده من الدليل ، ويبين بذلك عدم استلزامه للمحال .

٤ -- وإما أن يمنع وجود الاستحالة فيا رآه السائل محالاً ، كأن يكون الدور من قبيل الدور المعي ، لا السبقى .

أمثلة:

أ - المعلل : هذا الشكل الهندسي مربع (مدّعي).

لأنه سطح يحيط به أربعة خطوط متساوية ، وكل سطح يحيط به أدبعة خطوط متساوية فهو مربع .

(دليل أنتج في نظر المعلل مدّعاه)

السائل : هـذا الدليل منقوض ، لأنه يجري على مدّعى آخر هو المعين ، فهو أيضاً سطح يحيط به أربعة خطوط متساوية ، وليس بمربع لأنه لا يشتمل على أربع زوايا قائمة .

(نقض حقیقی مشهور ، أبطل به السائل دلیل المعلل بوجود هذا الدلیل نقسه مع تخلف مد عاد) .

جواب المعلل: أسلتم جريان دليلي هذا على المعين ، ولكني أمنه النقض

الوارد ، لأني أقصد بالمربّع كل شكل بجيط به أربعة خطوط متساوية ، سواء أكانت زوايا. قائمة أو غير قائمة .

(منع للنقض بتحرير المواد من المدّعي)

ب - المعلل : المؤلفات النافعة يجب أن يبدأ فيها ببسم الله الرحمن الرحيم .

لأنها من الأمور ذوات الشأن ، وكل أمر ذي شأن يجب أن يبدأ فيه بالبسملة ، عملًا بقول الرسول عليه الله الرحمن الرحيم فهو أبتر » .

(دليل أنتج المدُّعي في نظر المعلل)

السائل: هذا الدليل منقوض ، لأنه يستلزم المحال ، وهو التسلسل ، وذلك لأن البسملة هي أيضاً من الأمور ذوات البال (أي: الشأن) فلو وجب في كل أمر ذي بال تصديره بالبسملة ، لوجب أن تُصد البسملة نفسها بمثلها ، وهكذا إلى غير نهاية . وكل دليل استلزم المحال فهو باطل .

(نقض حقيقي مشهور أبطل به السائل دليل المملل ، بسبب أنه يستلزم المحال وهو التسلسل) .

جواب المعلل: أمنع استازام هذا الدليل للمحال ، لأن محل ذلك أن لو كانت البسملة غير مستثناة بداهة من عموم قول الرسول والمستثناة بداهة فلا حاجة بال لاببدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر » لكنها مستثناة بداهة فلا حاجة للنص على استثنائها في الدايل .

(منع للنقض ببيان المواد من الدليل)

ج – المعلل : مريم ابنة عمران أم عيسى الرسول عليه السلام (مدعى).
 لأن الله قال في شأنه : (عيسى بن مريم) .

السائل : هذا الدليل باطل ، لأنه يستلزم المحال وهو الدور ، إذ لا تُعرف بنوسة عيسى لمريم حتى تعرف أمومة مريم لعيسى .

(هذا النقض حقيقي مشهور أبطل به السائل دليل المعلل ، بسبب أنه يستلزم المحال وهو الدور) .

جواب المعلل: أمنع استلزام هذا الدليل المحال ، لأن محل ذلك أن لو كان الدور من قبيل الدور السبقي ، أما الدور المعي" فلا استحالة فيه ، إذ كل ما يدخل في مقولة (الإضافة) هو من قبيل الدور المعي الواقع ، إذ يتوقف فهم كل من المتضايفين على فهم الآخر .

(هذا منع للنقض مقرون بالسند الحلي ، إذ لفت المعلل فيه نظو السائل إلى منشأ غلطه فيما أورده من دعوى فساد الدليل) .

د – المعلل : لا يجوز استئجار العامل بأجرة مجهولة التحقق مجهولة المقدار . (المدَّعى) .

لأنه معاوضة بما فيه غرر ، وكل معاوضة من هذا القبيل فاسدة . (دليل أنتج في نظر المعلل مدّعاه)

السائل : هذا الدليل منقوض بإجماع العلماء على تخلف مقتضاه في شركة (القيراض) .

(نقض شبيهي أبطل به السائل دليل المعلل بسبب الفساد المخصوص ، الذي هو هنا إجماع العلماء على تخلف مقتضاه في صورة النقض) .

جواب المعلل : أُسلم تُخلف مقتضى دليلي في شركَة القراض ، إلا الله هذه الشركة مستثناة من أصل القاعدة العامة ، وإني لم أقصد في أصل المدعى ما يشمل شركة القراض ، لذلك فالنقض ممنوع .

(هذا منع للنقض مقرون بتحرير المراد من المدعى ومن الدليل) .

ترتيب المناظرة في النصريق

تتبع الخطوات التالية لدى المناظرة في التصديق:

أُولاً: ينظر في التصديق الذي أورده المعلل ، فإذا كان في ألفاظه (إجمال) أو (غرابة) ، فللسائل أن يستفسر (أي: أن يطلب تفسير المجمل أو الغريب).

وللمعلل أن يمنع الإجمال أو الغرابة في كلامه .

عندتذ على السائل أن يثبت الإجمال أو الغرابة ، كأن يبين في الإجمال تردد اللفظ بين احتالين متساويين فأكثر .

وللمعلل في الجواب عن الاستفسار طريقان:

الأول : التفسير ، إن رأى أن في كلامه إجمالاً أو غرابة ، أو ثبت ذلك عليه بالدليل .

الثاني: منع الغرابة بتقديم شواهد معروفة مشهورة ، أو منع تعدد الاحتال ، فيا زعم السائل أنه مجمل ، أو منع الإجمال بكون اللفظ مصحوباً بقرينة تعين المواد ، أو بكون ما قصده هو الاستعمال الأرجع الغالب ، فيحمل اللفظ عليه .

ثانياً : ينظر السائل في كلام المعلل ، هل هو ناقل له عن غيره ، فهو يأتي يه حاكماً فاقلًا ، دون أن يكون ملتزماً صحة مضمونه ؟

وفي هذه الحال ليس له أن يطالبه إلا بتصحيح النقل ، أي : ببيان ضحة ما نقله وفق طرائق إثبات المرويات ، هذا إذا لم يكن السائل عالماً بصحة المنقول ، ولم يكن من البدهيات التي يسلمها ، ولم يكن من ضروريات مذهبه ، فإن كان واحداً من ذلك فليس له أن يطالب المعلل بتصحيح النقل .

وحين يكون المعلل ملتزماً صحة مضمون مانقله ، فهو إذ ذاك صاحب دعوى ، يناظر على هذا الأساس .

وإذا طالب السائل بتصحيح النقل، فعلى المعلل أن يثبت صحة نقله بإحدى طرائق إثبات النقول والمرويات .

ثالثاً : ثم ينظر السائل في كلام المعلل الذي يلتزم صحة مضمون كلامه ويعتبر نفسه صاحب دعوى .

فإذا وجد التصديق بدهيًّا جليًّا ، سلمه وأذعن له ، ولم يكن له أن يمنعه أو يعترض عليه ، لأن منع البدهيات الجلية مكابرة ليست من شأن طلاب الحق .

وإذا كان النصديق تصديقاً نظرباً أو بدهياً خفياً ، نظر السائل:

أ _ فإن لم يقم المعلل الدليل عليه أو التنبيه عليه ، كان السائل أن يمنعه ، والمنع هنا يقتضى المطالبة بالدليل عليه أو بالتنبيه ، وليس السائل في هذه الحالة أن يقيم الدليل على إبطال مدعى المعلل ، لأن ذلك من قبيل الغصب ، وهو وظيفة غير موجهة ولا مقبولة .

ب _ وإن أقام المملل الدليل على التصديق النظري أو التنبيه على البدهي الحفي الذي قد مه ، فللسائل أن يعترض ببعض الوظائف التالية :

الوظيفة الأولى: (المنع) ومعناه طلب الدليل على مقدمة معينة من مقدمات وليل المعلل ، بشرط أن لايكون قد أقام عليها دليلاً .

ويكون المنع وفق ضوابط المنع التي سبق بيانها.

الوظيفة الثانية: (المادخة) ومعناها إبطال مدعى المعلل بادعاء السائل نقيضه أو ماهو مساور لنقيضه ، أو ماهو أخص من نقيضه ، مع إقامته الدليل على ذلك.

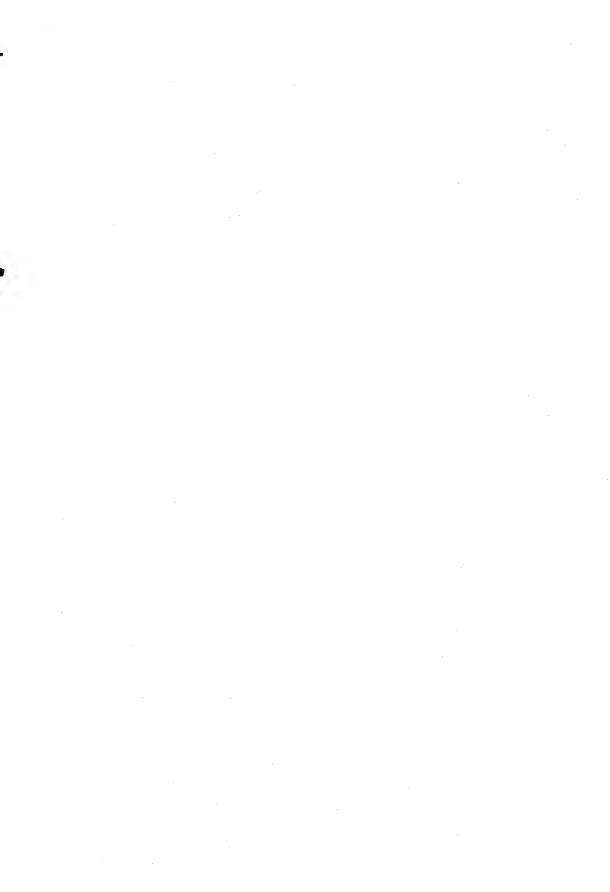
وتكون المعارضة في الدليل أو في العلة ، وتكون المعارضة بالقلب ، أو بالغير .

الوظيفة الثالثة : (النقض) ومعناه إبطال دليل المعلل، بتخلف مدلوله عنه، أو باستلزامه المحال .

ويكون النقض إما عن طريق النقض الحقيقي المشهور، أو الحقيقي المكسور، أو عن طريق النقض الشبهي، كما سبق بيانه .

وعلى المعلل (صاحب الدعوى) أن يشتغل بالجواب عن اعتراضات السائل وفق الضوابط التي سبق بيانها .

* * *



المناظرة في المركب الناقص وفي قبود القضايا

الأصل في المركب الناقص أن لاتجري المناظرة فيه ، إلا في نطاق محدود هو الجانب اللفظي منه ، وهو مايسمي المناظرة في العبادة .

ولكن قد يتضمن المركب الناقص دعاوى ضمنية ، فتجري المناظرة فيه على أساس هذه الدعاوى الضمنية وفق المناظرة في التصديق.

فحين يكون المركب الناقص قيداً للقضية ، فإن المناظرة تجري فيه باعتبار الدءوى الضمنية التي اشتمل عليها .

فإذا قال المملل مثلاً: أبو بكو الصديق رجل من المشرين بالجنة ، فعبارة (رجل من المشرين بالجنة) مركب ناقص جاء ضمن قضة ، وجاء في هذا المركب الناقص قيد (من المبشرين بالجنة) ،بعد استكال القضة ركني إسنادها (أبو بكو الصديق رجل)، ولكن (من المبشرين بالجنة) قيد المحكو به تضمن ادعاء بأن أبا بكو من المبشرين بالجنة ، فتجري المناظرة في هذا الادعاء وفق المناظرة في التصديق .

وكل قيد في قضية ، سواء أكان قيداً للمحكوم عليه وهو الموضوع، أو للمحكوم به وهو المحمول ، أو للنسبة الحكمية ، فهو قيد يتضمن دعوى ضمنية ، والمناظرة تجري فيه على أساس هذه الدعوى الضمنية وفق المناظرة في التصديق .

مَا لَا نَجُوزَ لَلْمُناظِرَ أَنْ يَرَثُّكُبُهُ فِي الْمُناظِّرَةُ

تُوجِد عدة أمور لامجِوز للمناظر أن يرتكبها في المناظرة ، وهي كما ذكر علماء هذا الفن مايلي :

- ١ المادرة .
 - ٧ الغصب .
- ٣ المجادلة لا لإظهار الحق .
 - ٤ المسكابرة .
 - ه ــ العــاندة .
 - ٦ ــ الجواب الجدلي .
 - وفيما يلي شرح لهذه الأمور :

المسادرة:

يعر"فون المصادرة : بأنها جمل نتيجة الدليل نفس مقدمة من مقدمتيه ، مع تغيير في اللفظ يوهم فيه المستدل التغاير بينها في المعنى .

فالغوض من المصادرة إيهام المستدل خصمه بمغايرة النتيجة المقدمة ، لذلك فهي وظيفة بمنوعة غير مقبولة في الاستدلال ، وللخصم دفع الدليل بعلة المصادرة فيه .

وطالب الحق لايتعمدها لما فيها من التلبيس والإيهام .

أمشلة:

أ - هذا أسد، وكل أسد لت .: فهذا ليث .

فالنتيجة في هذا الدليل هي نفس المقدمة الصغرى بتنيير لفظة أسد بلفظة ليث، والواقع أن اللفظين بمنى واحد لأنها مترادفان.

ب - هذه نقلة ، وكلُّ نقلة حركة .: فهذه حركة .

فالنتيجة هي نفس المقدمة الصفرى بتغيير لفظة نقلة بلفظة حركة ، وهما بمثابة المترادفين في الحقيقة .

الفصب:

الغصب: هو أخذ المناظر وظيفة الاستدلال على بطلان دعوى للخصم، قبل أن يترك له فرصة إقامة الدليل عليها .

فكل ماصح للسائل أن يمنعه (أي: أن يطلب من المملل إقامة الدليل عليه) فإن استدلاله على بطلانه غصب بمنوع ، فإذا أقام السائل الدليل على إبطال الدعوى التي قدمها المملل ، قبل أن يسمح له بإقامة الدليل على صحة دعواه ، فهو غاصب لحق خصمه . وكذلك إذا أقام السائل الدليل على إبطال مقدمة من مقدمات دليل المعلل ، قبل أن يسمح له بإقامة الدليل على صحة هذه المقدمة فهو غاصب لحق خصمه ، ومقدمات الدليل لاتخوج عن كونها دعاوى قابلة للمنع .

فحق السائل أن يمنع الدعوى التي لم يقم المعلل الدليل عليها ، أو يمنع مقدمة معينة من دليل المعلل (صاحب الدعوى) ، بمعنى: أن يطالبه بالدليل على صحة الدعوى ، أو صحة المقدمة . والمنع قد يكون مقروناً بالسند ، وقد يكون غير مقرون به ، كما سبق بيانه .

امثلة للفصب:

أ ــ المعلل : هذا الكون أزلي (مدَّعي) .

السائل: هذه الدعوى باطلة.

لأن هذا الكون متغير، وكل متغير حادث.

(إبطال لدعوى المملل قبل أن يقيم الدليل عليها . لذلك فهو غصب غير جائز ، والوظيفة الجائزة هنا هي منع الدعوى بغير سند أو بسند).

ب - المعلل : هذا الكون أزلي (مدّعي).

لأنه لو كان حادثاً للزم المحال _ وهو تحول العدم المطلق بنفسه إلى الوجود _لكنه ليس مجادث ، فلم يلزم المحال .

السائل : مقدمة دليلك (لوكان حادثاً للزم المحال) مقدمة باطلة . لأنه حادث فعير فعلا بدليل كونه متغيراً ،وكل متغير حادث . وأما لزوم المحال فغير صحيح ، لأنه لم يتحول من العدم المطلق بنفسه إلى الوجود ، وإنما أوجده موجود أزلي ، وهو ما تقضي به الضرورة العقلية .

(إبطال لمقدمة معينة من دليل المعلل ، قبل أن يقيم الدليل عليها ، لذلك فهو غصب غير جائز ، والوظيفة الجائزة هنا هي منع هذه المقدمة بسند أو بغير سند) .

المجادلة لإظهار الحق :

يراد من المجادلة: المنازعة لا لأجل إظهار الحق ، بل لأجل الانتصار على الحصم بإلزامه أو إفحامه ، وهي ممنوعة شرعاً .

ويرى بعض العلماء انقسام المجادلة إلى قسمين :

القسم الأول : الحجادلة لإظهار الحق ، وهي المناظرة العلمية المستحبة ، وهي المجادلة المطلوبة في قول الله تعالى في سورة (النحل) :

[وجادلهم بالتي هي أحسن « ١٢٥ »] .

والمعيّنة في قوله تعالى في سورة (المنكبوت) :

[ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن « ٤٦ »] .

المكابرة:

المكابرة: إهي المنازعة لا لإظهار الصواب، ولا لإلزام الحصم، ولكن لإظهار الفضل.

فمن المكابرة منع البديهيات وعدم التسليم بها. ومن المكابرة عدم التسليم بالتصديقات النظرية التي أقام المعلل عليها دليلاً صحيحاً لا يتطرق إليه الخلل بوجه من الوجود . ومن المكابرة منع الدليل جملة واحدة ، أو منع مقدمة غير معينة منه . ومن المكابرة نقض دليل بلاشاهد .

والمكابرة وظيفة مودودة لا تُسمع ولا تقبل ، والمسكابر ُ يحكم على نفسه بالهزيمة في حلبة المناظرة .

الماندة:

هي في اصطلاح أهل هذا الفن : المنازعة بين شخصين لا يفهم أحدهما كلام صاحبه ، وهو يعلم ما في كلام نفسه من الفساد ومجانبة الصواب .

والمعاندة في المناظرة عمل لا يجوز .

الجواب الجدلي :

هو ما يذكره الجيب وهو يعتقد بطلانه ، سواء أكان باطلًا في الواقع ونفس الأمو ، أو غير باطل.

ويقول المنطقيون: إن المراد بالحجة الجدلية إفحام الخصم، أو إقناع القاصر عن الدليل .

وظاهر أن الجواب الجدلي لا يُقصد منه إظهار الحق ، فهو عمل لا يجوز في المناظرة .

انتهاء المناظرة

لا بد في المناظرة من أن تنتهي بعجز أحد المتناظرين عن دفع دليل الآخر . ١ — فإن كان العاجز هو (السائل) "سميّي (مُلزمـــاً) وسميّي عجزه (إلزاماً) .

ح وإن كان العاجز هو (المعليل) سميّي (مفحماً) ، وسميّي عجزه (إفحاماً) .

مصطلح_ات

الاستفسار : طلب بيان معنى لفظ ورد في كلام الخصم ، أو طلب بيان المراد من جملة قالها ، (ويسمى السؤال الاستفسادي) .

العنوان : اللفظ الدال على معنى .

المفهوم: معنى اللفظ المطابقي .

الماصدق : أفراد المنى الموجودة في الخارج ، وسميت بذلك لأنها هي ماصدق عليه المفهوم .

الإلزام: عجز (السائل) المعترض.

الإفحام : عجز (المعلل) صاحب التصديق .

المعلل : من ينصب نفسه الكلام ابتداء ، ويعبر عنه بالجيب .

السائلي : من يتكلم بعده ينتقده ، وقد يعكس الأمر في أثناء الدفاع .

مناظرات قرآنية

المثال الأول:

قال الله تعالى في سورة (المائدة) :

[وقالت اليهود والنصادى : نحن أبناء الله وأحباؤه ، قل : فلم يعذ بسكم بذنوبكم ؟ بل أنتم بشر من خلق ، يغفو لمن يشاء ويعذ ب من يشاء ، ولله ملك الساوات والأرض وما بينها ، وإليه المصير «١٨»] .

في هذه المناظرة رد" لمدّعى اليهود والنصارى ، بالمنع المقرون بالسند القطعي الذي يتضمن لازم نقيض المدّعى . وتحليلها كما يلى :

- (المعلل) اليهود والنصارى قالوا :
- (نحن أبناء الله وأحباؤه) → مدَّعى الخصم .
 - (السائل) الرسول وكل مسلم :

منوع : لِمَ يعذُّ بِكُم الله بذنوبكم إذن ؟

أي : فلو كنتم أبناء الله وأحباءه لما كان يعذبكم بذنوبكم ، لكنه يمذبكم بذنوبكم ، وهذا لازم لكوذكم لستم أبناء الله وأحبّاءه . إذن :فادّعاؤكم باطل .

فكان الرد عليهم بإثبات لازم نقيض مدعاهم .

المثال الثاني:

قال الله تعالى في سورة (المائدة) :

[لقد كفر الذين قــالوا : إن الله هو المسيح بن مريم ، قل : فمن يملك من الله شيئاً إن أراد أن يُهلك المسيح بن مريم وأمه ومن في الأرض جميعاً ؟ ولله ملك السياوات والأرض وما بينها ، يخلق ما يشاء والله على كل شيء قدير (١٧٥)] .

في هذه المناظرة منع للدعوى ، ومطالبة بالدليل عليها ، مع بيان سند المذع وتحليلها كما يلى :

- (المعلل) النصراني :
- (إن الله هو المسيح بن مويم) مدّعي الحصم .
 - (السائل) الرسول وكل مسلم :

هذه الدعوى ممنوعة ، فمن يملك من الله شيئًا إن أراد أن يهلك المسيح ابن مريم وأمّه ومن في الأرض جميعًا ؟

وهذا السند يمكن اعتباره من قبيل السند الحلي ، فيكون بمعنى : قد تصح الدعوى لو لم يكن المسيح عرضة للهلاك كسائر من في الأرض . ويمكن اعتباره أيضاً من قبيل السند الجوازي فيكون بمنى : لم لا يجوز عقلًا أن يكون المسيح عيسى عرضة للهلاك كسائر من في الأرض ?

ويمكن اعتباره أيضاً من قبيل السند القطعي فيكون بمنى : كيف يكون هو الله وهو عرضة للهلاك كسائر من في الأرض ?

المثال الثالث:

قال الله تعالى في سورة (البقرة) :

[ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه أن آناه الله الملك ، إذ قال إبراهيم : ربي الذي مجيي وبيت ، قال : أنا أحبي وأميت ، قال : فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب ، فبهت الذي كفر ، والله لا يهدي القوم الكافرين « ٢٥٨ »] .

وفي هذا النص مناظرة على الوجه التالي :

- (المعلل) وهو إبراهيم عليه السلام :
- (ربي الذي بحيي ويميت) أي : إن ربي هو الذي يتصف بأنه محيي ويميت

فهو الذي يصح أن أعبده وأدعوه وألجأ إليه . ويتضمن هذا أن من لوازم الربوبية القدرة على الإحياء والإماتة ، فوجود هذه القدرة دليل على أن المتصف بها هو الرب.

(السائل) وهو النمروذ ، قال على سبيل المغالطة :

(أنا أحيى وأميت) . ثم استدل على ادّعائه هذا بأن أحضر رجلين من السجن فقتل أحدهما وعفا عن الآخر ، وأوهم بهذا أنه نقض دليل إبراهيم وأبان بطلانه بتخلف المدلول عنه ، إذ قدم الشاهد العملي على ذلك .

وكأن النمروذ قــال لإبراهيم : دليلك منقوض ، إذ أنا أتصف بأني أحيي وأميت ، فلزم على ذلك أن أكون أنا ربّاً ، وهذا لا تقول به يا إبراهيم .

(المعلل) إبراهيم عليه السلام :

لم يشأ أن يدخل في جدل يكشف فيه المغالطة التي صنعها النمروذ ، إذ جعل القتل إماتة والعفو إحياء ، وهما غير مرادين في أصل دليل إبراهيم ، إذ يريد إبراهيم خلق الحياة في المادة غير الحية ، وسلب هذه الحياة سلباً حقيقياً ، لاسلباً عن طريق تعاطي الأسباب التي جعلها الله أسباباً لحدوث الموت الذي يتم بخلق الله وبقدرته ، إنما انتقل إبراهيم عليه السلام إلى دليل آخر بماثل لا يستطيع النمروذ أن بغالط فيه ، فقال له :

(فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب).

أي: من صفات الله الحالق أنه جعل من نظام الكون أن يكون إتبان الشمس من جهة المشرق لا من جهة المغرب ، ومن له صفة الربوبية فهو قادر على أن يجعلها تأتي من المغرب ، فإن كان عندك يا نمروذ نقض لهذا الدليل بشاهد عملي فأت بالشمس من المغرب .

(السائل) الكافر بالله وهو النمروذ :

بهت وعجز عن رد دليل إبراهيم ، لأنه لا يستطيع أن ينقضه .

وانتهت المناظرة ، ولجاً النمروذ بعد ذلك إلى أعمال العنف المادية لإيقاف إبراهيم عن دعوته .

المثال الرابع:

قال الله تعالى في سورة (الأنمام) :

[وما قدروا الله حق قدره إذ قالوا : ما أنزل الله على بشر من شيء ، قل : من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نوراً وهدى للناس ؟ تجعلونه قراطيس تبدونها وتخفون كثيراً وعُليَّمتم ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم ، قل : الله ، ثم ذرهم في خوضهم يلعبون «٩١»] .

وفي هذا النص يعلم الله رسوله كيف يناظر اليم ود في ادعائهم « ما أنزل الله على بشر ٍ من شيء ٍ ، وتفصيل هذه المناظرة فيما يلي :

(المملل) اليهودي قال لرفض رسالة محمد عَمَّالِيَّةٍ ولرفض الإيمان بالقرآن الذي أنزله الله عليه :

﴿ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بِشُرٍّ مَنْ شَيَّءٍ ﴾ .

مدعى يازم من صحته إثبات أن القرآن ليس منزلاً من عند الله .

(السائل) وهو الرسول محمد عليه وكل مسلم :

« من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نوراً وهدى للناس ، ?

ويتضمن هذا الجواب منماً لدعوى المعلل ، مقروناً بالسند القطمي ، وتحليله يكون كما يلي :

كيف تقولون: « ما أنزل الله على بشر من شيء » وقد أنزل الله على موسى كتاباً تعتقدون أنتم به ، وتجعلونه قراطيس تبدونها وتخفون كثيراً ، وقد تعلمتم من هذا الكتاب ما لم تعلموا من قبل أنتم ولا آباؤكم ؟ فاعتقادكم بكتاب موسى الذي أنزل عليه من ربه ينقض دعواكم أن الله لم ينزال على بشر شيئاً .

وهذا منع للدعوى ونقض لها باعتبار أن صاحبها يعتقد مخلافها .

لذلك قال الله لرسوله : « قل : الله ، ثم ذرهم في خوضهم يلعبون ، .

* * *

الفهرس

الاهداء		
		٣
المقدمة		•
العقل والتفكير		٧
القسم الأول		11
المدركات الذهنية وأقسامهـا ١٣ الموضوع والمحمول والنسبة بينها ا	م وال	بينها ١٧
المعرِّف والحجة ٢٦ الدلالات وأقسامها ٣٣ الجزئي والكلي ٣٠ الكليـ	الكإ	٣ الكليات
الخس ٣٥ المفهـوم والماصّد ق ٤٦ النيّسب في دائرة المعاني والألف	رة ا	, والألفاظ
 ٢٤ المعريّات « القول الشارح » ٥٥ القضايا وأقسامها ٦٥ ضوابط الجالية 	ا مه	وابط الحمل
في القضية الحملية ١٠١ اللزوم في القضايا الشرطية ١١١ الجهة في القم	111	في القضية
114		
القسم الثاني		171
المعرفة وطرق الوصول إليها ٣		144
عمليات التقسيم والجمع ، والتحليل والتركيب ٧		140
القسم الثالث ه		160
مقدمة ١٤٧ الاستدلال ١٤٧		
الفصل الأول (الاستدلال المباشر)		1 2 9
	في الة	المحصورة

١٩١ التضاد في القضايا المحصورة ١٦٥ الدخول تحت التضاد في القضايا ١٧٩ المحصورة ١٧٥ المكس في القضايا ١٧٩ المحصورة ١٧٥ المكس في القضايا ١٧٩ الفصل الثاني (الاستدلال غير المباشر) الاستقراء ١٨٥ أقسام الاستقراء ١٩٥ مراحل الاستقراء ٢٠٠ القياس ١٨٣ أشكال القياس الاقتراني وضروبه المنتجة ٢٤١ القياس الاستثنائي المنفصل ٢٩١ التمثيل ٢٩٧.

الفصل الثالث (مراتب الحجج) الخجة الجدلية ٢٠٥ الحجة الخطابية ٢٠٥ الحجة البرهانية ٢٠٠ الحجة الجدلية ٢٠٠ الحجة الخطابية ٢٠٠ الحجة السمرية ٢٠٠ الحجة الباطلة القائمة على الغلط أو المفاطة ٣٦٣ القسم الرابع (كليات عقلية) ٣٣٣ الأحكام العقلية والأحكام العادية ٣٢٥ من المستحيلات العقلية (الدور والتسلسل) ٣٢٣ المقولات العشر ٢٥٥ الماهية والهوية ٢٤٩ أقسام المعلوم ٢٥٥ أمهات المطالب ٣٥٧.

القسم الخامس (ضوابط المناظرة وآدابها) البحث والمناظرة والمناظرة والمبحث والمناظرة والمبحث والمناظرة والمبحث والمناظرة والمبحث والمناظرة والمبحث والمناظرة وما المناظرة والمبحث والمناظرة وما المناظرة والمبحث والمناظرة في الناظرة في الناظرة في المناظرة في الناظرة في المناظرة في المركب الناقص وفي قبود القضايا ٢٥٧ ما الا مجوز المناظرة أن يوتكبه في المركب الناظرة المناظرة المناطرة المناظرة المناظرة المناظرة المناظرة المناظرة المناظرة المناظرة المناظرة المناطرة المناطرة

تصويبات اغطأ

الصواب	الخطأ	السطر	الصحيفة
التصو"رية	النصويرية	, Y	٣٠
لاجز ثبات	جزئبا ت	٨	**
تقال	ثقــال	٥	.44
لا تحـد	المحية الم	٥	٦١
أفسرادا	أفواد	17	44
الاستغراقي	الاستغرافي	14	٧٣
الصيغة	الصبغة	۲	79
شاكرآ	شاكو*	1	44
نظرة ثانية حول	نظرة حول	14	1.5
نظرة ثالثة حول	, ,	19	1.0
فلن يكون	فلن بكن	41	1.0
جزء الشيء	جزءا لشيء	Y .	114
الطيش	الطيس	٤	144
يطيش	يطيس		144

الصواب	الخطأ	السطو	الصحيفة
وملاسـة	وملامسة	١	144
المكبرة	المكبر	٧	١٢٨
في داخل	داخل في	17	147
و تلتقطها	وتلقتطها	17	147
النقيض	القيض	٧	177
بتحديد	تخدتد	٩ ٠	٧٠٧
حياته	حتاتيه	14	***
تعريف الكثيف هو	تعریف ہو	٨	٤٠٠
تشتمل	تشمتمل	۱۸	٤٣٨
الحجادلة لا لاظهار	المجاداة لاظهار	١٧	१५०

من آثار المؤلف

أ _ كتب متنوعة :

١ – العقيدة الاسلامية وأسسها

٧ - أسس الحضارة الاسلامية ووسائلها

٣ ـ تفسير سورة الرعد (دراسة أدبية ولغوية وفكرية)

٤ - روائع من أقوال الرسول (دراسة أدبية ولغوية وفكرية)

ه - ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة

ب _ في سلسلة أعداء الاسلام:

١ – مكايد يهودية عبر التاريخ

٧ - صراع مع الملاحدة حتى العظم

٣ – أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها (التبشير ـ الاستشراق ـ الاستعاد)

تحت الطبع:

النفاق والمنافقون

وتطلب جميع هذه الكتب من دار القلم _ دمشق _ حلبوني _ ص.ب ٢٥٢٣